جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

تقييم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المصرفي في سورية في الحد من المخاطر

دراسة تحليلية مسحية على المصارف العامة

دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد الطالبة

وجدان صبري أبو عيسى

إشراف

الأستاذة الدكتورة رشا حمادة

والأستاذ المساعد الدكتور عبد الرزاق قاسم مشرف مشارك

٢٠١١ م

Damascus University
Economics Faculty

Evaluation the capacity of Banking Accounting Information System in Syria to control Risks

An Analysis and Survey Study on Public Banks

A Thesis Submitted for Fulfillment of the Phd Degree in Accounting

Prepared by

Wijdan Sabri Abou Issa

Supervision

Dr. Rasha Hamada

Dr. Abd Razzaq Kassem, partnership supervisor

2011

Evaluation the capacity of Banking Accounting Information System in Syria to control Risks

An Analysis and Survey Study on Public Banks

Accounting information systems play an important role in providing accurate and relevant information about the performance of various departments in the organization, and enabling the rational and effective decision-making. Moreover, the importance of accounting information systems is increasing in banks being exposed to the internal and external risks as a result of their interaction with economic and legislative environment, and so it affected by regulatory decisions and financial policies and regulatory conditions.

The study aimed to evaluate the capacity of the AIS that is currently applied in the public banks in Syria, issued by resolution No.16 at 1966, by analyzing its elements to determine their ability to provide relevant accounting information to measure the banking risk indicators, as well as it aims to study the elements of the new AIS regulated by Decree No 419 at 28/10/2010, by testing the ability of elements of the new AIS to measure banking risk indicators.

In order to achieve the objectives of the study and testing its hypotheses, it has been conducting an analytical study and a survey of the elements of the current AIS that is applied in the public banks, through analysis the elements of the system and current accounting policies in recognition, measurement and disclosure to determine the requirements of measurement banking risk indicators from the AIS.

To achieve the objectives of the study the researcher used the descriptive approach in the theoretical study according to the references, periodicals, and previous studies in the field of accounting information systems, risk management and management of banking operations. In addition to regulations, laws and government regulation and oversight on the regulation of banks and risk management in Syria. And so she used the inductive approach based on systems analysis approach to analyze the elements of the current AIS in the Commercial Bank of Syria. The researcher also used the inductive approach in the survey, by extrapolation of practicing of the current AIS using (Questionnaire), which is designed to detect deficiencies in the current AIS for banks to evaluate its ability to provide adequate financial information to measure the banking risk indicators, and targeted all public banks in Syria, which represents the (study population) counted (6) public banks and the Central Bank, a sample of workers in the technical departments was chosen as the subject

of study in public banks, which are: the Directorate of Audit, the Directorate of the risks and the directorates of other technical Kmadaria credit, in addition to board members to these banks and the staff of the Directorate of the Office in the Central Bank of Syria. The questionnaire comprised items from the results of the analytical study that was reached in order to verify the accuracy of the analytical study which conducted in the Commercial Bank of Syria and dissemination of results to the rest of the public banks that apply a universal accounting system for banks.

The conclusion of the analytical study assured the inability of the elements of the current AIS to provide all relevant accounting information to measure the banking risk indicators.

Also the conclusion of the survey study assured that there is a positive weak linear correlation between the accounting information provided by elements of the current AIS and banking risk indicators to measure the overall risk in the general banks in Syria, and there is a positive medium linear correlation between the accounting information provided by elements of the new AIS and the banking risk indicators to measure the overall risk.

الملحق رقم (١)
نموذج استمارة الاستبيان

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

استبيان

السادة أعضاء مجالس الإدارة في المصارف العامة
السادة العاملين في مديرية إدارة المخاطر في المصارف العامة
السادة العاملين في مديرية المحاسبة في المصارف العامة
السادة العاملين في مفوضية الحكومة

تحية طيبة وبعد:

أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة المرافقة والتي تهدف إلى تقييم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المصرفي في سورية في الحد من المخاطر، دراسة تحليلية مسحية على المصارف العامة، مما ينعكس إيجابًا على سلامة المعلومات. ونود أن نحيطكم علماً بأن هذا البحث يعتبر من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة.

إن إجابتكم الموضوعية على هذه الاستبانة سيكون لها الأثر الكبير على دقة النتائج والحصول على الفائدة المرجوة منها، مؤكدةً لكم بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستُعامل بسرية تامة وستُستعمل لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

بإشراف: الدكتورة رشا حمادة
والدكتور عبد الرزاق قاسم

الباحثة
وجدان أبو عيسى

أولاً: تعاريف عامة:

الاستثمارت المحتفظ بها للمتاجرة: هي الموجودات التي تم امتلاكها أو الالتزامات التي تم تحملها لغرض المتاجرة وتوليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر, أو تكون جزءً من محفظة يوجد دليل على أن لها نمطاً فعلياً لتحقيق الربح قصير الأجل.

الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق: هي أدوات مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتمديد أو استحقاق ثابت, للمشروع نية ايجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق, عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع.

الاستثمارات المتاحة للبيع: وهي الاستثمارات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المتاجرة أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، كالأسهم والسندات المحتفظ بها لغايات غير المتاجرة.

القيمة العادلة: القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

الموجودات والمطلوبات الحساسة لتغير سعر الفائدة: هي الموجودات المالية التي تحمل معدل فائدة متغير وبفترة استحقاق طويلة المدى، ويجب توفر هذين الشرطين معاً وليس أحدهما حتى يتم اعتبار الأصل المالي حساس لتغيرات أسعار الفائدة.

مخصص التدني في قيمة الموجودات: هي المبالغ المحتجزة مقابل خسائر التدني في قيمة الموجودات المالية، كالقروض وتعثر العملاء.

الديون غير المنتظمة: هي الديون غير الجيدة وتتضمن ثلاث فئات: دون المستوى ومشكوك في تحصيلها ورديئة.

ثانياً: معلومات عامة تتعلق بخصائص المتغيرات الديمغرافية:

يرجى التكرم بوضع إشارة √ أمام البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:

الخاصية	توزيع الخاصية
الجنس	□ ذكر □ أنثى
العمر	□ أقل من ٣٠ سنة □ من ٣٠ وأقل من ٤٥ سنة □ من ٤٥ وأقل من ٦٠ سنة □ من ٦٠ سنة وأكثر
العمل الحالي	□ مجلس الإدارة □ إدارة المخاطر □ محاسبة □ أخرى □ مفوضية الحكومة
المركز الوظيفي	□رئيس مجلس إدارة □عضو مجلس إدارة □ مدير □موظف
المؤهل العلمي	□ دكتوراه □ ماجستير □ دبلوم دراسات عليا □ بكالوريوس □ أخرى(يرجى ذكرها)
التخصص العلمي	□ محاسبة □ اقتصاد □ إدارة □ علوم مالية ومصرفية □ أخرى (يرجى ذكرها)
الخبرة العملية	□ من ١ سنة وأقل من ٥ سنوات □ من ٥ وأقل من ١٠ سنوات □ من ١٠ وأقل من ١٥ سنة □ من ١٥ وأقل من ٢٠ سنة □ من ٢٠ سنة فأكثر

ثانياً: الفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

يتكون الاستبيان من محورين رئيسيين:

١. المحور الأول: يتعلق بقياس العلاقة بين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية وبين نظام المعلومات المحاسبي.

٢. المحور الثاني: يتعلق بقياس العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي المقترح وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

وتتجلى هذه المحاور من خلال متغيرات الدراسة التالية:

المتغير الأول: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية:

تستخدم الفقرات التالية لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية:

الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
	مؤشرات مخاطرة الائتمان					
١	تركز مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات التعثر عن السداد.					
٢	تقوم معظم مؤشرات مخاطرة الائتمان على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة.					
٣	يمكن قياس مخاطرة الائتمان من خلال نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى القروض التي استحقت ولم تسدد بعد استبعاد الضمانات المقبولة.					
٤	يمكن قياس مخاطرة الائتمان من خلال نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض غير المنتظمة.					
	مؤشرات مخاطرة السيولة					
٥	يمكن قياس مؤشر الأوراق المالية القابلة للتسييل من خلال قيمة الأوراق المالية الحكومية إلى مجموع الموجودات.					
٦	يمكن قياس نسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية من خلال نسبة قيمة القروض الصافية والتمويل التأجيري إلى مجموع الموجودات.					
٧	يمكن قياس مؤشر مركز النقدية من خلال نسبة قيمة النقدية والودائع واجبة الأداء من المصارف إلى مجموع الموجودات					
٨	يمكن قياس نسبة الودائع الأساسية الثابتة لدى المصرف من خلال نسبة قيمة الودائع المستقرة إلى مجموع الموجودات					
	مؤشرات مخاطرة سعر الفائدة					
٩	تركز على الموجودات والمطاليب الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة فقط وذلك وفقاً لجداول إعادة التسعير (الاستحقاق).					
١٠	يمكن قياس فجوة مخاطرة سعر الفائدة من خلال الفرق بين الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة والمطاليب الحساسة تجاه سعر الفائدة.					
	مؤشرات مخاطرة سعر الصرف					
١١	يقاس مؤشر المخاطرة بنسبة المركز المفتوح في كل عملة إلى الأموال الخاصة.					
١٢	يقاس مؤشر المخاطرة بنسبة إجمالي المراكز المفتوحة إلى الأموال الخاصة.					
	مؤشرات مخاطرة التشغيل					
١٣	تقوم مخاطرة التشغيل على وضع أساس لتكرار حدوث الأخطاء المحتملة.					
١٤	تقدم مؤشرات المخاطرة التشغيلية إشارات إنذار مبكرة من أجل توقع الأحداث التشغيلية الأكثر مخاطرة.					
١٥	تشمل هذه المؤشرات عدد العمليات الفاشلة ومعدلات حضور الموظفين ووتيرة و/أو مدى فداحة الأخطاء وحوادث الإهمال.					
١٦	يمكن قياسها من زاوية مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في المصرف مثل نصيب العامل من إجمالي الموجودات أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات.					
	مؤشرات مخاطرة كفاية رأس المال					
١٧	الأموال الخاصة إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة تؤدي إلى قياس مؤشر كفاية رأس المال.					

المتغير الثاني: توصيف نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً:

الرجاء وضع إشارة √ في الفراغ المقابل لإجابتك:

الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١٨	يتضمن نظام المعلومات المحاسبي الحالي في دليل الحسابات بنود الأدوات المالية الجديدة كأذونات الخزينة.					
١٩	يستخدم نظام المعلومات المحاسبي الحالي طريقة التكلفة التاريخية في الاعتراف بالأصول وتسجيلها.					
٢٠	يتضمن نظام المعلومات المحاسبي الحالي طرق محددة للاعتراف بتصنيف الديون حسب القطاعات فقط.					
٢١	يقوم النظام الحالي بالاعتراف بالموجودات المالية وقياسها والافصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية.					
٢٢	يستخدم النظام الحالي طرق إعادة التقييم للموجودات المالية.					
٢٣	يعترف النظام الحالي بالمطاليب المالية وقياسها والافصاح عنها وفق طريقة التكلفة التاريخية.					
٢٤	يتضمن النظام تصنيف الودائع في كل قطاع حسب أنواعها بالعملات الأجنبية وبالليرات السورية.					
٢٥	يتم تسجيل الودائع والحسابات الجارية الدائنة بقيمة المبالغ المودعة.					
٢٦	تحتسب الفوائد على الحسابات الجارية الدائنة عن مدة الايداع التي تستحق خلال الدورة المالية أو بتاريخ إقفال الدورة وتقيد لحساب المودع.					
٢٧	يتم احتساب مؤونة للفترة الزمنية ما بين تاريخ ايداع الوديعة وتاريخ اقفال الدورة السنوية وتُسجل ضمن فوائد مستحقة غير مدفوعة.					
٢٨	يتضمن النظام الحالي بنود تسجيل الاستثمارات المالية والمساهمات في دليل الحسابات.					
٢٩	يتضمن الاكتتاب بأسناد الدين العام تنظيم كشف تفصيلي بالأسناد حسب تواريخ استحقاقها ومبالغها.					
٣٠	يتم تسجيل المساهمة في الأسناد العامة للودائع بقيمة المبالغ المكتتب بها والمسددة فعلياً.					
٣١	يتضمن النظام الحالي طرق احتساب مخصصات للموجودات التي تتطلب احتساب مخصصات (قروض، أوراق مالية..الخ)					
٣٢	يتضمن النظام الحالي طرق الاعتراف بالضمانات.					
٣٣	يتضمن توثيق الضمانات بقيمتها الإسمية إن وجدت أو بحسب قيمتها التقديرية.					
٣٤	يتضمن تسجيل مشتريات المصرف ومبيعاته من العملات الأجنبية مع المراسلين بالخارج في حساب القطع الأجنبي على أساس الوحدات بالعملات الأجنبية.					
٣٥	يتم تقييم المركز التشغيلي للمصرف بالعملات الأجنبية يومياً حسب السعر الوسطي لأسعار العملات بموجب النشرة المصدرة من مصرف سورية المركزي.					
٣٦	تحتوي المستندات الحالية على المعلومات اللازمة لاحتساب التكاليف والايرادات بأسعار الفوائد والعمولات الفعلية.					
٣٧	تتحمل ميزانية العام مبالغ العمولات أو الفوائد وغيرها العائدة للدورة الحالية بموجب الإشعارات الواردة والصادرة في نفس العام.					
٣٨	يتم إقفال نتائج الحسابات في نهاية الدورة المالية في حسابات الأرباح والخسائر العامة.					
٣٩	يتضمن النظام تسجيل الديون قيد التسوية أو قيد الملاحقة القانونية في الفرع بقيمتها الاسمية ويعتبر مشكوك في تحصيلها ويحتسب عليها فوائد تأخير.					
٤٠	يتضمن تنظيم لائحة إسمية مفصلة بالديون المشكوك في تحصيلها وما					

	يعود لها من فوائد محفوظة.					
٤١	يتم تنظيم كشوف تفصيلية لكل حساب فرعي ومساعد للقروض والسلف يُذكر فيها رقم الحساب واسم المقترض ورصيد القرض.					
٤٢	إن طرق إعداد البيانات المالية الختامية الحالية يساعد في إعداد نظام فعال لقياس مؤشرات المخاطر.					

المتغير الثالث: تصميم نظام المعلومات المحاسبي الجديد:

تستخدم الفقرات التالية لتوصيف السياسات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي المقترح:

الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
٤٣	يتضمن النظام المقترح تصنيف الموجودات المالية إلى محتفظ بها للمتاجرة ولغير المتاجرة.					
٤٤	يتضمن النظام المقترح تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها لغير المتاجرة إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ومتاحة للبيع ومحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وقروض ومديونيات.					
٤٥	يتضمن النظام المقترح طرق الاعتراف بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة وطرق إعادة التقييم.					
٤٦	يتضمن النظام المقترح طرق إثبات الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة التاريخية ومعالجتها وفق طريقة الفائدة الفعلية.					
٤٧	يتضمن النظام المقترح إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة.					
٤٨	تقاس القروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.					
٤٩	يتضمن النظام المقترح الإفصاح عن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بعد طرح مخصص التدني الخاص بها.					
٥٠	يتضمن النظام المقترح تصنيف المطلوبات المالية إلى مطلوبات مالية للمتاجرة ومحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.					
٥١	يتضمن النظام المقترح إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في حالات محددة.					
٥٢	يتضمن النظام المقترح إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات المالية وفق طرق محددة.					
٥٣	يتضمن النظام المقترح الافصاح عن سندات الدين بالقيمة العادلة (فيما إذا كانت لا تستطيع قياسها)					
٥٤	يتضمن النظام المقترح الاعتراف بالتدني في قيمة الموجودات المالية في حساب مخصص لتدني قيم كل نوع من الموجودات المالية.					
٥٥	يتم احتجاز مخصصات التدني في حساب واحد مخصص أو في حساب إفرادي لتدني قيمة الديون لكل عميل.					
٥٦	يتضمن النظام المقترح تقييم والإفصاح عن الضمانات بالقيمة العادلة للضمانة المحتفظ بها					
٥٧	يتضمن النظام المقترح الافصاح عن القروض الصافية بعد طرح مخصص تدني قيمة الموجودات والضمانات.					
٥٨	يتضمن النظام المقترح التعاريف اللازمة لقياس المخاطر كالقيمة العادلة والأنواع المختلفة من المخاطر.					
٥٩	يتضمن النظام المقترح الطرق والافتراضات التي تُستخدم في تقدير القيمة العادلة.					

٦٠	يقوم النظام المقترح بالافصاح عن كل نوع من أنواع المخاطر الناتجة عن استخدام الأدوات المالية.					
٦١	يقوم النظام المقترح بالافصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر.					
٦٢	يساعد النظام المقترح على تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية إلى حساسة وغير حساسة لتغير سعر الفائدة.					
٦٣	يساعد النظام المقترح على توزيع الموجودات والمطلوبات المالية حسب المدة المتبقية للاستحقاق.					
٦٤	يساعد النظام المقترح على الاحتفاظ بدفتر وضعية لكل عملة اجنبية على حدة.					
٦٥	يتضمن النظام المقترح الاحتفاظ بسجلات تفصيلية لمراكز العملات الأجنبية لإظهار حركة ورصيد الحساب الإجمالي لكل عملة أجنبية بمفردها.					
٦٦	يتضمن النظام المقترح احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع الأجنبي.					
٦٧	يتضمن النظام المقترح الافصاح عن طرق احتساب الفوائد التشغيلية.					
٦٨	يتضمن النظام المقترح إجراء مطابقات والتحقق الدوري للعمليات والحسابات.					
٦٩	يقوم النظام المقترح بالاعتراف بالموجودات المالية وقياسها والافصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية.					
٧٠	يتضمن النظام المقترح بنود الأموال الخاصة الواردة في قرار مجلس النقد رقم ٢٥٣ في دليل حساباته.					

الملحق رقم (2)

المخاطر المحددة للأوراق المالية للمتاجرة وأوزان التثقيل

الجدول (أ)

المخاطر المحددة للأوراق المالية للمتاجرة وأوزان التثقيل الخاصة بها لمواجهة الأعباء على الأموال الخاصة:

الجهة المصدرة للأوراق المالية	درجة التصنيف *	الأعباء على الأموال الخاصة **		
الجمهورية العربية السورية ومصرف سورية المركزي	.	صفر %		
الدول الأخرى والمصارف المركزية في هذه الدول (بغض النظر عن استحقاق هذه الأوراق)	AA- – AAA	صفر %		
الدول الأخرى والمصارف المركزية في هذه الدول		استحقاق الأوراق المالية		
		أقل من ٦ أشهر	بين ٦ و٢٤ شهراً	أكثر من ٢٤ شهراً
	A- – A+	٠.٢٥٪	١.٠٪	١.٦٪
	BBB- – BBB+	١.٠٪	١.٦٪	٤.٠٪
	BB+ – B-	٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
	أقل من B-	١٢.٠٪	١٢.٠٪	١٢.٠٪
	غير مصنفة	٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
		٠.٢٥٪	١.٠٪	١.٦٪
مؤسسات القطاع العام في الدول الأخرى (بالعملة الأجنبية)	A- – A+	٠.٢٥٪	١.٠٪	١.٦٪
	BBB- – BBB+	٤.٠٪	٤.٠٪	٤.٠٪
	B- - BB+	٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
	أقل من B-	٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
	غير مصنفة	١٢.٠٪	١٢.٠٪	١٢.٠٪
		٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
المصارف السورية	.	١.٦٪	١.٦٪	١.٦٪
المصارف في الدول الأخرى	A- – A+	١.٦٪	١.٦٪	١.٦٪
	BBB- – BBB+	٤.١٪	٤.٠٪	٤.٠٪
	BB+ – B-	٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
	أقل من B-	٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
	غير مصنفة	١٢.٠٪	١٢.٠٪	١٢.٠٪
		٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪
مؤسسا القطاع الخاص الكبيرة		٨.٠٪	٨.٠٪	٨.٠٪

* التصنيف يجب أن يكون من مؤسسات تصنيف دولية معروفة عالمياً أو من مؤسسات تصنيف محلية مقبولة من مصرف سورية المركزي.** إذا كانت نسبة كفاية الأموال الخاصة ٨.٠٪.

الجدول (ب)

أوزان التثقيل المعتمدة لاحتساب الأعباء على الأموال الخاصة لصافى المراكز الطويلة والقصيرة للأدوات المالية للمتاجرة المتأثرة بسعر الفائدة

نسبة فائدة ذات عائد يساوي ٣٪ فأكثر	نسبة فائدة ذات عائد أقل من ٣٪	أوزان تثقيل للأداة المالية المعتمدة لاحتساب القيم المخصصة العمودية (Vertical Disallowance)	أوزان التثقيل للقيم المثقلة أفقياً (Horizontal Disallowances)	أوزان التثقيل للمناطق المتجاورة	وزن التثقيل بين المنطقتين الأولى والثالثة
المنطقة الأولى:	أقل من شهر	صفر	٤٠ %	٤٠ %	١٠٠ %
أقل من شهر	بين شهر و٣ اشهر	٠,٢٠ %			
بين شهر و ٣أشهر	بين ٣أشهر و٦ أشهر	٠,٤٠ %			
بين ٣و٦ أشهر	بين ٦ شهر و١٢ أشهر	٠,٧٠ %			
بين ٦و١٢ أشهر					
المنطقة الثانية:	بين سنة و١,٩ سنة	١,٢٥ %	٣٠ %		
بين سنة وسنتان	بين ١,٩ و٢,٨ سنة	١,٧٥ %			
بين ٢ و٣ سنوات	بين ٢,٨ و٣,٦ سنة	٢,٢٥ %			
بين ٣ و٤ سنوات					
المنطقة الثالثة:	بين ٤,٣ و ٧,٣ سنة	٢,٧٥ %	٣٠ %		
بين ٤ و٥ سنوات	بين ٥,٧ و٧,٣ سنة	٣,٢٥٪			
بين ٥ و٧ سنوات	بين ٧,٣ و٩,٣ سنة	٣,٧٥٪			
بين ٧ و١٠ سنوات	بين ٩,٣ و١٠,٦ سنة	٤,٥٠٪			
بين ١٠ و١٥ سنوات	بين ١٠,٦ و١٢ سنة	٥,٢٥ %			
بين ١٥ و٢٠ سنوات	بين ١٢ و٢٠ سنة	٦,٠٠ %			
أكثر من ٢٠ سنة	ما فوق ٢٠ سنة	٨,٠٠ %			
		١٢,٥٠ %			

الملحق رقم (3)

الإفصاحات الكمية لمخاطر الائتمان

الجدول رقم (أ)

التعرض لمخاطرة الائتمان (بعد مخصص التدنى وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)

البيـــــان	أرقام السنة/ ليرة سورية	أرقام مقارنة/ ليرة سورية
بنود داخل الميزانية		
أرصدة لدى بنوك مركزية		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
التسهيلات الائتمانية:		
• للأفراد		
• القروض العقارية		
• للشركات		
– الشركات الكبرى		
–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)		
• للحكومة والقطاع العام		
سندات وأسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية للمتاجرة		
ضمن الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع		
ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
مشتقات أدوات مالية		
الموجودات المالية المرهونة(أدوات الدين)		
الموجودات الأخرى		
بنود خارج الميزانية		
كفالات		
اعتمادات		
قبولات		
سقوف تسهيلات غير مستغلة		
أخرى		
الإجمالي		

- **يتم الإفصاح عن ووصف الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان الأخرى مقابل التعرضات الائتمانية الواردة في الجدول أعلاه.**
- يتم الإفصاح عن تصنيف التسهيلات الداخلي الذي يتبعه المصرف حسب درجة مخاطرتها.

الجدول رقم (ب)

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

أرقام السنة/ليرة سورية	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
عادية (مقبولة المخاطر)							
منها مستحقة(*):							
لغاية ٣٠ يوم							
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم							
من ٦١ لغاية ٩٠ يوم							
تحت المراقبة(تتطلب اهتماما خاصاً)							
غير عاملة:							
دون المستوى							
مشكوك فيها							
هالكة (رديئة)							
المجموع							
يطرح: فوائد معلقة							
يطرح: مخصص التدني							
الصافي							

(*)يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.

الجدول رقم (ج)

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات

أرقام السنة/ ليرة سورية	**الأفراد**	**القروض العقارية**	**الشركات**		**الحكومة والقطاع العام**	**الإجمالي**
الضمانات مقابل:			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
عادية (مقبولة المخاطر)						
تحت المراقبة						
غير عاملة:						
دون المستوى						
مشكوك فيها						
هالكة						
المجموع						
منها:						
تأمينات نقدية						
كفالات بنكية مقبولة						
عقارية						
أسهم متداولة						
سيارات وآليات						

لأغراض تعبئة الجدول أعلاه يتم إدراج قيمة الضمانات أخذاً بالاعتبار أن لا تزيد عن مبلغ الدين لكل عميل افرادياً.

الجدول رقم (د)

سندات وأسناد وأذونات

تصنيفات السندات والأسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية

ليرة سورية

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية للمتاجرة	ضمن الموجودات المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	ضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
غير مصنف						
حكومية						
الإجمالي						

الملحق رقم (٤)

الإفصاحات الكمية لمخاطر السيولة

تلخيص توزيع المطلوبات (غير مخصومة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية:

أرقام السنة	أقل من شهر	من شهر إلى ٣ شهور	من ٣ شهور إلى ٦ شهور	من ٦ شهور حتى سنة واحدة	من سنة حتى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المطلوبات :								
ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية								
ودائع عملاء								
تأمينات نقدية								
مشتقات أدوات مالية								
أموال مقترضة								
سندات دين								
مخصصات متنوعة								
مخصص ضريبة الدخل								
مطلوبات ضريبية مؤجلة								
مطلوبات أخرى								
المجموع								
مجمـــوع الموجودات(حســـب اســـتحقاقاتها المتوقعة)								

الملحق رقم (٥)

الإفصاحات الكمية لمخاطر السوق

١ – جداول مخاطرة أسعار الفائدة:

أ– نماذج الإفصاح في حال استخدام أسلوب تحليل الحساسية

الجدول رقم (أ)

أرقام السنة ليرة سورية ليرة سورية

العملة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي			
يورو			
جنيه إسترليني			
ين ياباني			
عملات أخرى			
العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة(الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي			
يورو			
جنيه إسترليني			
ين ياباني			
عملات أخرى			

ب– فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

الجدول رقم (ب)

	فجوة إعادة تسعير الفائـدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى ٣ شهور	من ٣ – ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٣ سنوات	٣ سنوات وأكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
السنة الحالية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
موجودات :								
–								
–								
إجمالي الموجودات								
مطلوبات :								
–								
–								
إجمالي المطلوبات								
فجوة إعادة تسعير الفائدة								
السنة السابقة								
إجمالي الموجودات								
إجمالي المطلوبات								
فجوة إعادة تسعير الفائدة								

٢– مخاطرة أسعار الصرف:

أ– نماذج الإفصاح في حال استخدام أسلوب تحليل الحساسية

الجدول رقم (ج)

أرقام السنة ليرة سورية

العملة	التغير فى سعر صرف العملة(%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكى			
يورو			
جنيه استرلينى			
ين ياباني			
عملات أخرى			

ب-التركز فى مخاطرة العملات الأجنبية:

الجدول رقم (د)

أرقام السنة ليرة سورية

العملة / البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
السنة الحالية:						
موجودات :						
-						
-						
إجمالى الموجودات						
مطلوبات :						
-						
-						
إجمالى المطلوبات						
صافى التركز داخل الميزانية للسنة الحالية						
التزامات محتملة خارج الميزانية للسنة الحالية						

٣- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

(الجدول رقم (هـ)

نموذج الإفصاح في حال استخدام أسلوب تحليل الحساسية

أرقام السنة ليرة سورية

المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية

الملحق رقم (٦)

نماذج

(أ)
نموذج طلب دفع بالحساب

المصرف التجاري السوري
فرع: .....

التاريخ / / ٢٠٠
طلب دفع بالحساب
يملأ من قبل الدافع فقط

المبلغ المطلوب دفعه ق .س ليرة سورية

فقط: .....
اسم صاحب الحساب .....
رقم الحساب .....
اسم الدافع .....

يملأ أدناه فقط للمبالغ التي تساوي أو تزيد عن /٥٠٠.٠٠٠/ ل. س وما يعادلها من العملات الأجنبية
أصرح وعلى كامل مسؤوليتي بان المبلغ أعلاه المودع بحسابي ناتج عن .....
.....
وأن هذه الأموال ذات مصدر نظيف.

توقيـع الدافـع

ترفق مع إشعار الدافع وتحفظ مع نسخة الصندوق

(ب)
نموذج إشعار بالدفع

المصرف التجاري السوري Commercial Bank of Syria
رقم .....

التاريخ: الفرع:
الوقت: رقم العملية:
تاريخ الحق: المرجع:

البيان المبالغ

منشئ القيد ١- نسخة ..... نموذج ٩٠٨٨

الملحق رقم (٧)
الأموال الخاصة الصافية

كما في .../.../....

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رمز الحساب	البيانات	المبالغ	
		الفترة السابقة	الفترة الحالية
	أ- الأموال الخاصة الأساسية:		
٢٩٧١٠	رأس المال المكتتب به		
٢٩٧٢٠	الاحتياطي القانوني		
٢٩٧٣٠	الاحتياطي الخاص		
٢٩٧٤٠	احتياطيات أخرى (عدا فروقات إعادة التخمين- احتياطيات حرة موافق عليها من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف)		
٢٩٧٥٠	حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة)		
٢٩٧٦٠	احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية		
٢٩٧٧٠	علاوات (خصم) الإصدار والاندماج		
٢٣٧٢٠	مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة موافق عليها من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف)		
٢٩٣٠٠	صافي أرباح الفترة (بعد موافقة مفتش الحسابات عليها)		
٢٩٤٠٠	صافي أرباح (أو خسائر) السنة المالية السابقة		
٢٩٥٠٠	الأرباح (أو الخسائر) المدورة		
	ب- يُنزل منها:		
١٣٥١٠	أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة		
١٣٧٠٠	صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية		
١٣٩٠٠	صافي الموجودات الثابتة غير المادية		
٢٩٧٨٠	أسهم المصرف المعاد شراءها		
٢٩٣٠٠	صافي الخسائر لغاية نهاية الفترة الحالية		
٢٩٢٠٠	خسائر غير محققة عن استثمارات مالية		
-	النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة المقدّرة وغير المكوّنة من قبل المصرف		
-	النقص في المؤونات المقدّرة على باقي الموجودات وغير المكوّنة		
-	المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)		
	ج- صافي الأموال الخاصة الأساسية (أ-ب)		
	يضاف:		
	د- الأموال الخاصة المساندة (١)		
٢٩٠٠٠	فروقات إعادة التخمين (٢)		
٢٩١٠٠	فروقات تقييم وترجمة		
٢٩٢٠٠	صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع بعد خصم /٥٠/ % منها		

٢٩٦٠٠	الديون المشروطة المتأتية من: سندات الدين والاقتراضات التي تلبي الشروط الواردة بالنقطة ٢/ج من المادة السابعة من هذه التعليمات (٣)		
	هـ – الأموال الخاصة الصافية = (ج+د)		

م(١) بشرط أن لا تتجاوز هذه الأموال مبلغ صافي الأموال الخاصة الأساسية.

م(٢) فروقات إعادة تخمين العقارات والمباني الموافق عليها من قبل مجلس النقد والتسليف.

م(٣) بشرط أن لا تتجاوز هذه السندات والاقتراضات /٥٠/ % من مبلغ صافي الأموال الخاصة الأساسية (مجموع ج أعلاه).

المصدر: القرار ٥٠١، النموذج رقم (١)

الملحق رقم (8)

توزيع الموجودات والمطلوبات والالتزامات خارج الميزانية حسب المدد المتبقية وحساب فجوة الاستحقاق

الجدول رقم (أ)

توزيع الموجودات حسب المدد الباقية لاستحقاقاتها بالليرات السورية

بتاريخ....

القيم بآلاف الليرات السورية

رمز الحساب في وضع الموجودات	الموجـــودات	حتى ٧ أيام فأقل	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
10100	**أ . الصندوق**							
10200	**ب . نقد في الطريق**							
10300	**ج . مصرف سورية المركزي**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
10310	. الحساب الجاري							
10320	. الاحتياطيات :	0	0	0	0	0	0	0
10321	. الاحتياطي الإلزامي النقدي على الودائع							
10329	. الاحتياطيات الأخرى							
10330	. تأمينات الاعتمادات المستندية وإجازات الاستيراد							
10340	. شهادات إيداع مشتراة من المصرف المركزي :	0	0	0	0	0	0	0
10341	. مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل							
10342	. متوفرة للبيع							
10343	. محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق							
10350	. حسابات اتفاقات المدفوعات							
10360	. قروض							
10380	. فوائد وعمولات محققة غير مستحقة القبض							
10400	**د . غرفة التقاص**							
10500	**سندات على الدولة واذونات خزينة**							
	المصارف المحلية (باستثناء شهادات الإيداع)							
	المؤسسات المالية في الخارج والمؤسسة الأم للمصرف والمؤسسات التابعة والزميلة والشقيقة (باستثناء شهادات الإيداع)							
	شهادات الإيداع المحلية							
	شهادات الإيداع الخارجية							
11500	**المديرية العامة والفروع في سورية والخارج**							
11800	**الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة**							
11900	**استثمارات في أدوات مالية :**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
11910	. أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	0	0	0	0	0	0	0
11911	. أسهم							
11912	. سندات							
11913	. مشتقات مالية							

11915	. أدوات مالية أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل							
11920	. أدوات مالية متوفرة للبيع :	0	0	0	0	0	0	0
11921	. أسهم							
11922	. سندات							
11925	. أدوات مالية أخرى متوفرة للبيع							
11930	. أدوات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق :	0	0	0	0	0	0	0
11931	. سندات							
11935	استثمارات مسجلة بالقيمة المستهلكة (المطفأة)							
11980	. فوائد وعمولات محققة غير مستحقة القبض :							
11990	. ناقص : مؤونة تدني قيمة الاستثمارات في الأدوات المالية							
	صافي التسهيلات الائتمانية المنتجة	**0**	**0**		**0**	**0**	**0**	**0**
12100	أ . محفظة السندات المحسومة							
12200	ب . القروض والسلف							
12300	ج . الحسابات الجارية المدينة							
12500	د . قروض إيجار تمويلي							
13000	**مدينون مختلفون**							
13100	**دفعات مقدمة على أرباح المصارف العامة لصالح صندوق الدين العام (فائض الموازنة)**	**-**	**-**		**-**	**-**	**-**	**-**
13500	**الأقساط المكتتب بها غير المسددة**							
13700	**صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية**							
14200	**القيم العينية المعدة للبيع**							
19500	**موجودات مختلفة**							
	المجموع	**0**	**0**		**0**	**0**	**0**	**0**

الجدول رقم (ب)

توزيع المطاليب حسب المدد الباقية لاستحقاقاتها بالليرات السورية

بتاريخ

القيم بآلاف الليرات السورية

رمز الحساب في وضع المطاليب	المطـاليب	حتى ٧ أيام فأقل	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
20100	**مصرف سورية المركزي**							
20400	**عمليات شهادات الاستثمار**							
20500	**غرفة التقاص**							
	المصارف المحلية							
	المؤسسات المالية في الخارج والمؤسسة الأم للمصرف والمؤسسات التابعة والزميلة والشقيقة							
21500	**المديرية العامة والفروع في سورية والخارج**							
21600	**القطاع المالي غير المصرفي**							
21900	**الودائـع :**	0	0	0	0	0	0	0
21910	أ- ودائع تحت الطلب							
21920	ب- ودائع لأجل							
21930	جـ- ودائع التوفير							
21940	د- ودائع الادخار السكني والصناعي	0	0	0	0	0	0	0
21941	. ودائع الادخار السكني							
21942	. ودائع الادخار الصناعي							
21950	هـ- الحسابات المجمدة							
21970	و- حسابات المساهمين وأعضاء مجلس الادارة وكبار الموظفين :	0	0	0	0	0	0	0
21971	. حسابات تحت الطلب							
21972	. حسابات لأجل							
21973	. حسابات توفير							
21974	. حسابات مجمدة							
21975	. حسابات أخرى							
21980	ز. فوائد محققة غير مستحقة الدفع على حسابات الودائع							

22000	شهادات إيداع							
22300	التأمينات المقبوضة							
22500	القيم برسم الدفع لأجل قصير							
22700	دائنون مختلفون							
22800	عمليات على أدوات مالية							
23000	الأموال المقترضة							
23700	مؤونات متنوعة							
23800	الحسابات الانتقالية							
29600	الأموال الخاصة المساندة							
	المجموع	0	0	0	0	0	0	0

الجدول رقم (ج)

توزيع الالتزامات خارج الميزانية حسب المدد الباقية لاستحقاقاتها بالليرات السورية

بتاريخ

القيم بآلاف الليرات السورية

رمز الحساب	البند	حتى ٧ أيام فأقل	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
	التسهيلات المباشرة الممنوحة وغير المستغلة وغير القابلة للإلغاء							
30210-22351	الكفالات والتعهدات الصادرة							
30710-30720-22353	عمليات القطع لأمد							
30512-22311	الاعتمادات المستندية المثبتة للاستيراد							
30220-22352	القبولات الصادرة							
	الالتزامات الاخرى							
	ج- مجموع الالتزامات خارج الميزانية	0	0	0	0	0	0	0

الجدول رقم (د)

نسبة فجوة الاستحقاق بالليرات السورية

بتاريخ

القيم بآلاف الليرات السورية

رمز الحساب	البند	حتى ٧ أيام فأقل	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
	مجموع الموجودات	0	0	0	0	0	0	0
	مجموع المطاليب والالتزامات خارج الميزانية	0	0	0	0	0	0	0
	الفجوة في كل فترة	0	0	0	0	0	0	0
	نسبة الفجوة الى المطاليب والالتزامات الاخرى	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
	الفجوة التراكمية	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع التراكمي للمطاليب والالتزامات خارج الميزانية	0	0	0	0	0	0	0
	نسبة الفجوة المتراكمة الى المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية المتراكمة	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
	الحد الاقصى المفروض للنسبة	-10%	-20%	-30%	-40%			

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبحانك لا عِلْمَ لنا إلا ما عَلمتَنا إنّك أنت العليمُ الحكيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية رقم(٣٢)

تقييم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المصرفي في سورية في الحد من المخاطر

دراسة تحليلية مسحية على المصارف العامة

أمام لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة

الأستاذ الدكتور إسماعيل إسماعيل	الأستاذ في قسم المحاسبة – جامعة دمشق	عضواً
الأستاذ الدكتور حسين دحدوح	الأستاذ في قسم المحاسبة – جامعة دمشق	عضواً
الأستاذ الدكتور مطانيوس مخول	الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي – جامعة دمشق	عضواً
الأستاذ الدكتور محمود إبراهيم	الأستاذ في قسم المحاسبة – جامعة حلب	عضواً
الأستاذ الدكتورة رشا حمادة	الأستاذة في قسم المحاسبة – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً

الإهــداء

إلى من ترتد على سفوحه رياح العواصف العاتية ويبقى شامخاً قوياً كالجبل الصنديد

إلى والدي الغالي

إلى من تفنى برعايتها وتجود علي بدعائها كي تزول الصعاب عن طريقي

إلى نبع الحنان وشجرة العطاء

إلى أمي الحبيبة

إلى من يحيطوني بحبهم وإخلاصهم سياجاً منيعاً

إلى إخوتي الأعزاء

إلى من يزرع في وجداني روح التجدد والإبداع

إلى أساتذتي الأجلاء

إلى انتمائي وعروبتي إلى وطني العربي الكبير من المحيط إلى الخليج

أهدي هذا البحث ليكون منارة للباحثين عن العلم والمعرفة

كلمــة الشــكـر

بعـد الانتهـاء مـن إعـداد البحـث أتوجـه بالشـكر والثنـاء لله عـز وجـل الـذي منحنـي الجلد والصبر والقدرة على إتمامه.

ثـم أتوجــه بالشــكر والتقــدير إلــى الأســتاذة الــدكتورة رشــا حمــادة المشــرفة علــى الأطروحــة لمــا قدمتــه مــن نصــح وإرشــاد علمــي كــي يرتقــي البحــث إلــى رفعــة المستوى، وساهمت في إخراجه بالمنهجية والرصانة العلمية المرموقة.

كمــا يــروق لــي تقــديم الشــكر والعرفــان بالجميــل للمشــرف المشــارك الــدكتور عبــد الـرزاق قاسـم الأسـتاذ المسـاعد فـي قسـم المصـارف علـى مـا أبـداه مـن مشـورة علميـة قيّمة عند إعداد البحث.

ولا أنســى تقــديم الشــكر الكبيــر إلــى أســاتذتي فــي قســم المحاســبة منهــل العلــم والمعرفـة والـذين رافقـوني فـي بدايـة مشـواري العلمـي وقـدموني إلـى مجـالات البحـث العلمي والمعرفة.

كـذلك أشـكر جميـع زملائـي الـذين قـدموا لـي المعونـة والمسـاعدة العلميـة، وكـانوا عوناً وأصدقاء مخلصين ورافقوني في جميع مراحل دراستي.

والشــكر الجزيــل لجميــع المكتبــات العلميــة المتخصصــة التــي نهلــت مــن غناهــا الثرّ في جميع المجالات العلمية والمعرفية ذات الصلة بموضوع البحث.

وأخيـراً أوجـه بطاقـة شـكر للعـاملين فـي المصـرف التجـاري السـوري وخاصـة فـي مديريـة المخـاطر فـي الإدارة العامـة وفـي الفـرع رقـم ٥ علـى مـا قـدموه مـن معلومـات قيّمــة، والعــاملين فــي المصــرف العقــاري والمصــرف الزراعــي ومصــرف التــوفير والمصـرف الصـناعي ومصـرف التسـليف الشـعبي لتجـاوبهم وتعـاونهم مـع بحثـي إلـى أن تمّ بعون الله تعالى.

قائمـة الاختصارات بالانكليزي

الانكليـزي	العربـي
Financial Risk	المخـاطـر المـاليــة
Credit Risk	مخاطـر الائتمـان
single credit score	نقاط ائتمان فردية
5 criteria	الصفات المميزة الخمسة للائتمان
character	شخصية الزبون
capacity	قدرة الزبون
subjective judgment	حكم ذاتي
collateral	الضمانات
conditions	الظروف
capital	رأس المال
Liquidity Risk	مخاطر السيولـة
short of liquidity	المصارف ذات السيولة القصيرة
shortfall	عجز في السيولة
Risk- Return Trade off	المبادلة بين العائد والمخاطر
Market Risk	مخاطر السوق
gilts	سندات الخزينة
Interest Rate Risk	مخاطر سعر الفائدة
stress testing	اختبارات التحمل
scoring of closing	تقنية نقاط الإغلاق
VAR, value at risk	القيمة المعرضة للمخاطر
Foreign Exchange Risk	مخاطر أسعار الصرف
translation	مخاطر التحويل
Transaction risk	مخاطر الصفقة
Economic risk	المخاطر الاقتصادية

securities prices fluctuations Risk	مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية
commodity prices fluctuations risk	مخاطر تقلبات أسعار السلع
insolvency risk	مخـاطـر عـدم المـلاءة
Operational Risk	المخـاطـر التشغيـلـيـة
Electronic Banking Risk	مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية:
information or reporting risk	مخاطر المعلومات (إعداد التقارير)
compliance risk	مخاطر الالتزام والمخاطر الرقابية
Legal Risk	المخاطر القانونية
master netting agreements	صافي الالتزامات المتبادلة بينها
catch- up	لعبة المتابعة
Business Risk	مخـاطـر الأعمـال
Strategic Risk	المخاطر الإستراتيجية
scoring of closing	تقنية نقاط الإغلاق
Reputation Risk	مخاطر السمعة:
cost/ benefit basis	قاعدة التكلفة والفائدة
cushion	الفترة الدنيا بين إصدار الدين واسترداده
stakeholders	أصحاب المصلحة في المصرف
IRM	معهد إدارة المخاطر
AIRMIC	وجمعية التأمين ومديري المخاطر
ALARM	المنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام
vision	رؤية
change vehicle	عربة تغيير
risk response planning	تخطيط الاستجابة للخطر
residual risk	الخطر المتبقي
RAS, Risk Assessment System	نظام تقييم المخاطر

quantity of risk	مقدار أو كمية المخاطر
quality of risk management)	نوعية إدارة المخاطر
aggregate risk	الخطر الإجمالي
updated	تُحدّث
risk profile	مدى التعرض للمخاطر
quantification	عملية القياس الكمي
Rating	التصنيف الائتماني للعملاء
interbank	إقراض بين المصارف
clearings	المقاصة
Annual Provision	المخصصات السنوية
allowance	احتياطي خسائر القروض
cash position indicator	مؤشر مركز النقدية
capacity ratio	القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية
hot money ratio	نسبة السيولة السريعة
core deposit ratio	نسبة الودائع الأساسية
Deposit composition ratio	نسبة ودائع الصلح الواقي من الإفلاس
mismatches	عدم توازن التدفقات النقدية بين الأصول والالتزامات من حيث الحجم وفترة الاستحقاق
cushion	(الوسادة) الفترة الدنيا بين إصدار السند واسترداده
transaction	معاملة
economic capital	رأس المال الاقتصادي
regulatory capital	رأس المال التنظيمي (الرقابي)
core capital	رأس المال الأساسي
supplementary capital	رأس المال المساند
market capitalization	القيمة السوقية لحقوق الملكية
MRCR, minimum regulatory capital requirement	الحد الأدنى لرأس المال الرقابي
Standardized Approach	أسلوب التقييم القياسي (النمطي)

Netting	التصفية
HE, Haircuts	نسبة تقليص قيمة القرض
HC, Haircuts	نسبة تقليص قيمة الضمانة
HFX, Haircuts	نسبة تقليص فروق العملة إذا كان القرض والضمانة من عملتين مختلفتين لمراعاة تقلبات أسعار الصرف
IRB, Internal Rating- Based Approach	أسلوب التقييم الداخلي
PD, Probability of Default	احتمالات تعثر العميل
LGD, Losses Given Default	الخسائر الناجمة عن التعثر
EAD, Exposure at Default	قيمة القرض عند التعثر
M, Maturity	تاريخ الاستحقاق
classification	تصنيف الائتمان
Credit Scoring System	نظام التقييم بالدرجات
Specific Risks	مخاطر السوق الخاصة أو المحددة
General Risks	مخاطر السوق العامة
Basic Indicator Approach	أسلوب المؤشر الأساسي
Standardized Approach	الأسلوب المعياري
feedback	تغذية راجعة
rating classes	فئات تصنيف الائتمان
LE, Loss Expected	الخسارة المتوقعة
withdrawal risk	مخاطر السحب
AIS, accounting information system	نظام المعلومات المحاسبي
transaction processing system	نظام معالجة الصفقات
GL/FRS	الأستاذ العام/نظام إعداد التقارير المالية
MRS	نظام إعداد التقارير الإدارية
MIS	نظام المعلومات الإداري
SOX, Sarbanes- Oxley Act	قانون حماية المستثمر وإصلاح محاسبة الشركات العامة
Technology	التقنية

software	البرمجيات
inputs	المدخلات
data processing	معالجة البيانات
accounting transaction	عمليات محاسبية
softwares	البرمجيات
hardwares	الأقراص الممغنطة
Batch Processing	معالجة البيانات بأسلوب الدفعات
Real-Time Processing	معالجة البيانات بأسلوب الوقت الحقيقي
Database Maintenance	صيانة قواعد البيانات
communications	توصيل المعلومات
Internal control	الرقابة الداخلية
Before the fact controls	الرقابة قبل الأداء
after the fact controls	الرقابة بعد الأداء
Detective control	رقابة مكتشفة
Corrective control	رقابة مصححة
COSO	لجنة رعاية المنظمات
feedback controls	الرقابة بالتغذية المرتجعة
HTM, held-to- maturity	الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
HFT, held- for- trading	الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة
AFS, available- for- sale	الاستثمارات المتاحة للبيع
Loans & receivable	القروض والمديونيات
quoted prices	أسعار معروضة
a contractual yield basis	أساس العائد التعاقدي
qualitative disclosures	الإفصاحات النوعية
quantitative disclosures	الإفصاحات الكمية
counterparty	الطرف المقابل في الصفقة

collateral	الضمانات
carrying amount	المبلغ المحتفظ به
Allowance account for credit losses	مخصص خسائر الائتمان
impairment	التدني في قيمة الأصول
defaults and breaches	التعثر و انتهاكات الاتفاقيات
Default Vs Impairments	التعثر مقابل التدني الدائم
Provisions	المخصصات
reconciliation	لتسوية أو مطابقة الحسابات
risk authorities	صلاحيات المخاطر
Corporate Portfolio	محفظة قروض وتسهيلات الشركات
Retail Portfolio	محفظة القروض المتوسطة وقروض وتسهيلات التجزئة
Finance Portfolio Small and Micro	محفظة القروض والتسهيلات الصغيرة والمتناهية في الصغر
Housing Portfolio	محفظة القروض السكنية
LLM, Maintain Limits	تعليمة إدخال ممنوحة للعاملين من مديرية التقنية
Authorize limits	حدود إدخال البيانات
CUE, Customer limit requiry	تعليمة الاستعلام عن وضع العميل وهيكل التسليف
swot, strength, weakness, opportunity, threates	تحليل نقاط الضعف والقوة
CAMELS	طريقة لحساب مؤشرات الكفاية وجودة الأصول ونوعية الإدارة والإيرادات والسيولة والحساسية لمخاطر السوق
operating system: As400	نظام تشغيل مركزي
equation	نظام حسابات رئيسي (برنامج حاسوبي)
core banking	وحدة معالجة مركزية
sub systems	أنظمة فرعية
Trade innovation	برنامج الإبداع التجاري
Web form	برنامج نظام التقارير
Cashier	برنامج النقدية (شيكات، سحب، إيداع، حوالات)
TI	برنامج العمليات غير النقدية

CBS- OP- Email	برنامج البريد الالكتروني
Swift	نظام المراسلات الخاصة بالعمليات المصرفية الخارجية للمصرف وفروعه مع المراسلين في الخارج
journal	دفتر اليومية
End on day	نسخة دفتر اليومية تعد قبل نهاية اليوم
End off day	نسخة دفتر اليومية تعد بعد نهاية اليوم
Applicant	فاتح الاعتماد (المستورد)
Beneficiary	المستفيد (المصدّر)
Issuing Bank	البنك المصدّر
Nominated Bank	البنك المراسل
contract	عقد
INCO terms, International communication terms	شروط الاتصال الدولي بين المصدر والمستورد
CIF, FOB, CIP, CFR	شروط شحن ونقل وتأمين البضاعة
proforma invoice	فاتورة أولية
Interbranch	الانتر برانش
spot rates	أسعار الصرف الفورية
simple random sample	عينة عشوائية بسيطة
sampling frame	إطار المعاينة
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
Reliability test – Alpha	اختبار الثبات (درجة المصداقية- ألفا)
k-s, Komogrov-Smirnoy	اختبار التوزيع الطبيعي
Gronbach Alpha	معامل كورباج ألفا
Non-Parametric Goodness of Fit Test	الاختبارات اللا معلمية للتوزيع الطبيعي
Pearson correlation	معامل الارتباط بيرسون
Regression Simple	نماذج الانحدار البسيط
Linear Coefficient	معامل الارتباط الخطي
Simple Linear Correlation	الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable	متغير تابع
Independent Variables	متغيرات مستقلة
Simple Regression model	نموذج الانحدار البسيط
Multiple Regression model	نموذج الانحدار المتعدد
R2, Coefficient of Determination	معامل التحديد
Adjusted R Square	معامل التحديد المصحح
Standard Error of Estimate	الخطأ المعياري للتقدير

قـائمـة المحتويــات

البيــان	رقم الصفحة
الآية القرآنية	ا
لجنة الحكم	ب
الإهداء	ج
كلمة الشكر	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الأشكال	ل
قائمة الجداول	م
قائمة الملاحق	س
الملخص	ع
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**١**
مقدمة	١
مشكلة البحث	٣
أهمية البحث	٣
أهداف البحث	٤
الدراسات السابقة	٤
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	١٤
فرضيات البحث	١٤
أنموذج الدراسة	١٦
منهجية البحث	١٧

حدود البحث	١٧
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية	**١٩**
المبحث الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها	**٢٠**
أولاً: تعريف المخاطر	٢٠
ثانياً: أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	٢٠
المبحث الثاني: تعريف إدارة المخاطر.. نطاقها.. أهدافها.. وخطواتها	**٣٧**
أولاً: تعريف إدارة المخاطر	٣٧
ثانياً: نطاق إدارة المخاطر وأنواعها	٣٨
ثالثاً: أهداف إدارة المخاطر	٤٣
رابعاً: خطوات إدارة المخاطر	٤٣
المبحث الثالث: نظام التقييم الكمي للمخاطر المصرفية	**٤٦**
أولاً: الإطار العام لنظام تقييم المخاطر المصرفية	٤٦
ثانياً: أسس التقييم الكمي للمخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها	٥٠
المبحث الرابع: أساليب قياس المخاطر المصرفية وفق اتفاق بازل٢	**٦٤**
أولاً: نظرة شاملة على اتفاقية بازل لكفاية رأس المال	٦٥
ثانياً: قياس المخاطر المصرفية وفقاً لاتفاقية بازل٢	٦٧
المبحث الخامس: التقييم النوعي لإدارة المخاطر وإجراءاتها	**٨٤**
أولاً: معايير التقييم النوعي لإدارة المخاطر	٨٤
ثانياً: إجراءات إدارة المخاطر	٨٨

الفصل الثالث: نظام المعلومات المحاسبي في المصارف ودوره في الحد من المخاطر	**٩٣**
المبحث الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية	٩٤
أولاً: تعريف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي	٩٤
ثانياً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي	٩٦
ثالثاً: وظائف نظام المعلومات المحاسبي	٩٧
رابعاً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي المصرفي	٩٩
خامساً: عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المصرف	١٠٣
المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من المخاطر المصرفية	١١٦
أولاً: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف عن المخاطر المصرفية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	١١٨
ثانياً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية حسب معايير بازل٢ لإدارة المخاطر	١٣١
الفصل الرابع: تحليل نظام المعلومات المحاسبي في المصرف التجاري السوري لتحديد قدرته على قياس المخاطر المصرفية	**١٣٨**
المبحث الأول: واقع المصارف العامة العاملة في سورية وتطور التشريعات المالية والمحاسبية المصرفية للحد من المخاطر	**١٣٩**
أولاً: تعريف بالمصارف العامة العاملة في سورية	١٣٩
ثانياً: التطور التاريخي لمؤشرات أداء المصارف العامة في سورية ومؤشرات السلامة المالية المصرفية للحد من المخاطر	١٤٢
ثالثاً: تطور التشريعات المالية والمحاسبية المصرفية في سورية للحد من المخاطر	١٤٩
المبحث الثاني: التنظيم المالي والإداري والمحاسبي في المصرف التجاري السوري	**١٥٨**
أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف التجاري السوري	١٥٨
ثانياً: توزع الودائع والتسليفات في المصرف التجاري السوري	١٥٩
ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري وموقع إدارة المخاطر فيه وتنظيمها الإداري	١٦١

رابعاً: مهام مديرية المخاطر	١٦٥
خامساً: التنظيم الإداري والمحاسبي في فرع المصرف التجاري السوري رقم /٥/	١٧٠
المبحث الثالث: تحليل عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً لتقييم قدرته على قياس مؤشرات المخاطر	**١٧٣**
أولاً: تحليل عناصر نظام المعلومات المحاسبي الموحد المطبق حالياً في المصرف التجاري السوري	١٧٤
المبحث الرابع: متطلبات قياس مؤشرات المخاطر المصرفية على نظام المعلومات المحاسبي الجديد	**٢٠١**
أولاً: متطلبات قياس مؤشرات المخاطر على عناصر نظام المعلومات المحاسبي	٢٠١
ثانياً: متطلبات قياس مؤشرات المخاطر على مرفقات القوائم المالية لتقديم المعلومات اللازمة لها	٢٠٥
الفصل الخامس: دراسة مسحية في المصارف العامة	**٢١٢**
المبحث الأول: منهجية الدراسة الإحصائية المسحية ووصف وتحليل الخصائص الديموغرافية لبيانات الدراسة	**٢١٣**
أولاً: منهجية الدراسة المسحية	٢١٣
ثانياً: وصف وتحليل الخصائص الديموغرافية لبيانات الدراسة	٢١٨
المبحث الثاني: وصف وتحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**٢٢٣**
أولاً: وصف بيانات ونتائج الدراسة وتحليلها باستخدام بعض أدوات الإحصاء الاستنتاجي	٢٢٣
ثانياً: تحليل تفسيري للنموذج العام للدراسة	٢٤٦
النتائج والتوصيات	**٢٥٠**
أولاً: النتائج	٢٥٠
ثانياً: التوصيات	٢٥٣
قائمة المراجع	٢٥٤
قائمة الملاحق	٢٦٤

قائمـة الأشـكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١)	أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	٢١
(٢)	أنواع المخاطر السوقية	٢٨
(٣)	الإستراتيجية والوسائل التكتيكية للمخاطر	٣٩
(٤)	محركات المخاطر الرئيسية	٤١
(٥)	العلاقة بين أساليب قياس المخاطر وفق بازل٢ وبين درجة تطور المصرف	٨٣
(٦)	تكلفة التمويل مقابل المخاطرة	٨٨
(٧)	وظائف نظام المعلومات المحاسبي	٩٧
(٨)	ملخص للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية	٩٩
(٩)	نموذج مبسط لهيكل نظام المعلومات المحاسبي في المصرف	١٠٢
(١٠)	عناصر نظام المعلومات المحاسبي	١٠٣
(١١)	مكونات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية وفق لجنة رعاية المنظمات coso	١١٤
(١٢)	تصنيف الأصول والالتزامات المالية وتحديد طرق القياس	١٢٢
(١٣)	الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري	١٦٢
(١٤)	الهيكل التنظيمي لمديرية المخاطر	١٦٥
(١٥)	الهيكل التنظيمي للفرع رقم /٥/	١٧١
(١٦)	نظام معالجة البيانات بالحاسوب الخاص بعمليات الدورة المحاسبية	١٧٧
(١٧)	إدخال العمليات اليومية من خلال محطات الاتصال في الفروع	١٧٨

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الجدول
(١)	مصفوفة المخاطر المصرفية	٥٠
(٢)	المكونات الأساسية لرأس المال الرقابي وحدوده	٦٦
(٣)	ملخص بأوزان مخاطر الأصول	٦٩
(٤)	كيفية قياس احتمالات التعثر	٧٤
(٥)	نسب بيتا اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل وفق الأنشطة	٨١
(٦)	تصنيف وقياس الأدوات المالية بغرض الإفصاح عن إدارة المخاطر وفق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	١١٩
(٧)	تعاريف مختلفة ومختصرة للتعثر مقابل التدني الدائم	١٣٤
(٨)	تطور عدد فروع المصارف العامة العاملة في سورية	١٤٢
(٩)	توزع حجم الودائع لدى المصارف العامة العاملة في سورية	١٤٣
(١٠)	تطور حجم الودائع في المصارف العامة حسب نوعيتها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠	١٤٤
(١١)	توزيع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة	١٤٤
(١٢)	تطور حجم التسهيلات الائتمانية في المصارف العامة حسب الجهة المقترضة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠	١٤٥
(١٣)	تطور حجم التسهيلات الئتمانية في المصارف العامة حسب نوعها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠	١٤٦
(١٤)	الميزانية العامة الموحدة للمصارف العامة	١٤٦
(١٥)	توزيع أرصدة الودائع حسب نوعها في المصرف التجاري السوري	١٦٠

(١٦)	توزيع التسليفات حسب القطاعات في المصرف التجاري السوري	١٦٠
(١٧)	الميزانية العامة الختامية للمصرف التجاري السوري بتاريخ ٢٠٠٨ /١٢/٣١	١٩٢
(١٨)	حساب الأرباح و الخسائر لعام ٢٠٠٨	١٩٣
(١٩)	مقارنة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجديد	١٩٨
(٢٠)	مقارنة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجديد	١٩٩
(٢١)	عدد وتوزع أفراد مجتمع الدراسة في المصارف العامة	٢١٤
(٢٢)	عدد الاستمارات الموزعة والمستردة	٢١٥
(٢٣)	توزيع أفراد العينة حسب النوع	٢١٨
(٢٤)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	٢١٨
(٢٥)	توزيع أفراد العينة حسب العمل الحالي	٢١٩
(٢٦)	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	٢٢٠
(٢٧)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	٢٢٠
(٢٨)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	٢٢١
(٢٩)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	٢٢٢
(٣٠)	نتائج الانحدار الخطي البسيط لتفسير علاقة نظام المعلومات المحاسبي الجديد بمؤشرات قياس المخاطر	٢٤٧
(٣١)	جدول تحليل التباين **ANOVA(b)**	٢٤٨
(٣٢)	خلاصة نموذج تحليل الانحدار	٢٤٨

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الملحق
(١)	نموذج استمارة الاستبيان	٢٦٨
(٢)	المخاطر المحددة للأوراق المالية للمتاجرة وأوزان التثقيل	٢٧٥
(٣)	الإفصاحات الكمية لمخاطر الائتمان	٢٧٧
(٤)	الإفصاحات الكمية لمخاطر السيولة	٢٨٠
(٥)	الإفصاحات الكمية لمخاطر السوق	٢٨١
(٦)	نماذج	٢٨٣
(٧)	الأموال الخاصة الصافية	٢٨٤
(٨)	توزيع الأصول والالتزامات خارج الميزانية حسب المدد المتبقية وحساب فجوة الاستحقاق	٢٨٦

تقييم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المصرفي في سورية في الحد من المخاطر

دراسة تحليلية مسحية على المصارف العامة

إعداد: وجدان صبري أبو عيسى

إشراف: الأستاذة الدكتورة رشا حمادة

والأستاذ المساعد الدكتور عبد الرزاق قاسم مشرفاً مشاركاً

الملخص

تؤدي نظم المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في تقديم معلومات صحيحة وملائمة عن أداء الإدارات المختلفة في المنظمة وبما يمكّن من اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة والرشيدة. وتزداد أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف كونها تتعرض للمخاطر الداخلية والخارجية نتيجة تفاعلها مع البيئة الاقتصادية والتشريعية التي تعمل ضمنها، وتأثرها بالقرارات التنظيمية والسياسات المالية والرقابية السائدة.

هدفت الدراسة إلى تحديد قدرة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وهو النظام الصادر بالقرار رقم ١٦ تاريخ ١٩٦٦، ومدى إنتاجه لمعلومات محاسبية ملائمة يمكن استخدامها كمدخلات لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية. كما هدفت إلى اختبار قدرة المعلومات المحاسبية التي تقدمها السياسات المحاسبية لعناصر نظام

المعلومات المحاسبي الجديد الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ على قياس مؤشرات المخاطر المصرفية الإجمالية.

و لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم إجراء دراسة تحليلية ودراسة مسحية لعناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة، وذلك من خلال تحليل عناصر النظام والسياسات المحاسبية المطبقة حالياً في الاعتراف والقياس والإفصاح للوقوف على متطلبات عملية قياس مؤشرات المخاطر على نظام المعلومات المحاسبي.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة من خلال المراجع والدوريات والدراسات السابقة في مجال نظم المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر وإدارة العمليات المصرفية، بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين والتشريعات الحكومية والرقابية المتعلقة بتنظيم عمل المصارف وإدارة المخاطر في سورية. والمنهج التحليلي بالاعتماد على مدخل تحليل النظم في تحليل عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصرف التجاري السوري. كما استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي في الدراسة المسحية، من خلال استقراء الواقع الفعلي للنظم المحاسبية المطبقة حالياً باستخدام قائمة الاستقصاء (Questionnaire)، التي صممت لكشف أوجه القصور في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً للمصارف لتقييم قدرته على توفير المعلومات المالية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر، واستهدفت جميع المصارف العامة في سورية و التي تمثل (مجتمع الدراسة) والبالغ عددها (٦) مصارف عامة بالإضافة إلى المصرف المركزي، حيث تم اختيار عينة من العاملين في الإدارات الفنية المعنية بموضوع الدراسة في المصارف العامة وهي: مديرية المحاسبة ومديرية المخاطر ومديريات فنية أخرى كمديرية التسليف، بالإضافة إلى أعضاء مجالس الإدارة لهذه المصارف وموظفي مديرية المفوضية في مصرف سورية المركزي. وتتكون بنود أسئلة الاستبيان من نتائج الدراسة التحليلية التي تم التوصل إليها وذلك بهدف التحقق من دقة الدراسة التحليلية التي أجريت في المصرف التجاري السوري وتعميم نتائجها على بقية المصارف العامة التي تطبق النظام المحاسبي الموحد للمصارف.

وخلصت الدراسة التحليلية إلى عدم قدرة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً على تقديم كافة المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر.

كما أكدت نتائج الدراسة المسحية إلى أنه توجد علاقة ارتباط خطية موجبة ضعيفة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية في المصارف العامة السورية، كما توجد علاقة ارتباط

خطيــة موجبــة متوســطة بــين المعلومــات المحاســبية التــي تقــدمها عناصــر نظــام المعلومــات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة

شهدت الساحة المصرفية العالمية في القرن الحادي والعشرين العديد من التطورات المتسارعة في مجال المعرفة وتقنية المعلومات والاتصالات، أدت إلى زيادة انفتاح الاقتصاديات العالمية على بعضها متجهة نحو التحرر المالي والمصرفي والاقتصادي وزيادة حدة المنافسة، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى ظهور تكتلات اقتصادية وتحالفات إقليمية للاستفادة من المزايا المنوعة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول عن طريق التبادل التجاري، وتحرير التجارة وإزالة القيود الجمركية.

ولا شك بأن هيمنة الكيانات الاقتصادية الضخمة على إدارة الموارد المالية والاقتصادية والمؤسسات المالية في العالم كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، قد أرخت بظلالها على الهياكل الاقتصادية في جميع دول العالم بلا استثناء رغم خصوصيتها، مما انعكس على العمليات الاقتصادية والمالية لهذه الدول وفرض عليها تحديات جمّة تمثلت في مواكبة التطورات المالية العالمية المتسارعة ومحاولة تكييف وتطويع أنظمتها وهياكلها الاقتصادية بما ينسجم مع هذه التطورات.

وبما أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد منفتح على العالم، لذلك انتقل من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، والتزم بالمعايير الصادرة عن المنظمات المالية الدولية كمعايير لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، التي تُعنى بإدارة وتقييم المخاطر، وتتطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب كافية من رأس المال لضبط المخاطر والحد منها.

وظهر الانفتاح المالي في سورية جليّاً من خلال الترخيص لتأسيس مصارف خاصة، حيث صدر القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي سمح بترخيص مصارف سورية خاصة برأسمال ١٥٠٠ مليون ل.س، ثم صدر القانون رقم٣ لعام ٢٠١٠ القاضي بزيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة بما لا يقل عن ١٠ مليار ل.س.

وقدمت المصارف الخاصة في سورية خدمات مصرفية جديدة منافسة للخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف العامة في سورية، مما أدى إلى تنويع العمليات المصرفية للمصارف العامة المتخصصة في سورية.

إلا أن هذا التنوع أدى إلى نشوء مخاطر جديدة لم تكن معهودة في عمل المصارف العامة سابقاً كالمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى عدم احتوائها على تنظيمات إدارية ومعلوماتية كفوءة قادرة على إدارتها.

لذلك أحدثت المصارف العامة السورية إدارات مستقلة للمخاطر المصرفية، منوط بها القيام بمهمة إدارة المخاطر من خلال التقييم والقياس والمتابعة والمراقبة بهدف الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

جميع التطورات السابقة ألقت بكاهلها على نظام المعلومات المحاسبي المصرفي المطبق حالياً في المصارف العامة وفق القرار رقم ١٦ لعام ١٩٦٦، النظام المحاسبي الموحد للمصارف، لذلك صدر النظام المحاسبي الجديد للمصارف بالمرسوم رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ ليقدم المعلومات الملائمة لقياس المخاطر والمنسجمة مع معايير المحاسبة الدولية المنبثقة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

وبما أن فلسفة المحاسبة تقوم على أساس الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وقياسها كمياً بالعملة المحلية ومعالجتها وتقديمها إلى الإدارة في صورة تقرير يحتوي معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، فإن نظام المعلومات المحاسبي الذي يعكس فلسفة المحاسبة في عناصره من المدخلات والمعالجة والمخرجات يجب أن يقدم المعلومات الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية، هذه المؤشرات تشكل حدوداً لمستويات المخاطر التي يقوم مجلس إدارة المصرف بتحديدها في إطار تبنيه لإستراتيجية معينة لإدارة المخاطر يحدد فيها سياسات وإجراءات المخاطر وحدودها و التي يجب أن لا تتجاوزها مؤشرات المخاطر التي تقيسها وتقدمها الإدارات التنفيذية للمخاطر في المصرف إلى الجهات الإشرافية الأعلى بالتسلسل إلى لجنة إدارة المخاطر ثم المدير العام فمجلس الإدارة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة مدى قدرة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة في سورية على تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية للحد من هذه المخاطر.

ويمكن طرح مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

١. هل تقدم عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية الإجمالية؟
٢. هل يوجد علاقة بين عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية الإجمالية؟
٣. هل يوجد علاقة بين عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية الإجمالية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث مع توجهات الخطة الخمسية العاشرة نحو إصلاح المصارف العامة وتحويلها إلى مصارف شاملة نتيجة تنوع العمليات والمخاطر الناجمة عنها، حيث طالبت الخطة الخمسية بالعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية والتقارير المالية وأنظمة المعلومات لتتوافق مع متطلبات مستخدميها ومصرف سورية المركزي بغية زيادة تنافسية القطاع المصرفي العام. حيث صدر المرسوم رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ مقراً نظاماً محاسبياً منسجماً مع معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والذي تُطبق أحكامه في المصارف العامة اعتباراً من دورة عام ٢٠١١ ويجيز وزير المالية تأجيل تطبيقها في أي من المصارف العامة حسب طبيعة عملها لمدة عامين كحد أقصى.

وفي هذا المجال، ظهرت الحاجة الماسة في المصارف العامة في سورية إلى تطوير عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً لديها، بما يساعد على أن تتضمن هذه النظم أهم المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر وقياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية في نهاية السنة المالية، كي تنسجم مع النظام المحاسبي الجديد. يُضاف أن هذه الدراسة تفتح آفاق جديدة أمام المختصين بالبحث العلمي في مجال المحاسبة والإدارة، وتعزز من المستوى المهني للفنيين في المصارف العامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى تحديد قدرة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة، ومدى إنتاجه لمعلومات محاسبية ملائمة يمكن استخدامها كمدخلات لقياس مؤشرات المخاطر، أي أن البحث يهدف إلى ما يلي:

١. تحديد قدرة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً على تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية الإجمالية.
٢. تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية الإجمالية.
٣. اختبار قدرة المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد على قياس مؤشرات المخاطر المصرفية الإجمالية.

الدراسات السابقة:

أولاً: باللغة العربية:

١. دراسة **الخياط، ٢٠١٠، الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل٢ الدولية ودراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري "دراسة تطبيقية":**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الرقابة المصرفية الفعالة على إدارة المخاطر في إطار معايير بازل٢، كما هدفت إلى توضيح دور مصرف سورية المركزي في تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق معايير بازل٢ الدولية. بالإضافة إلى دراسة تطبيق معايير بازل٢ الدولية في المصرف التجاري السوري بشكل خاص كحالة عملية لدراسة إمكانية تطبيق معايير بازل الدولية في القطاع المصرفي السوري بشكل عام.

وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف سورية المركزي يمارس دوراً هاماً في تحقيق رقابة مصرفية فعالة على المصارف العاملة في سورية ويتمثل هذا الدور من خلال إشراف مفوضية الحكومة وما يتم إصداره من مجلس النقد والتسليف من قرارات وتعليمات واجبة التطبيق بما ينسجم مع معايير بازل٢ للرقابة المصرفية ومبادئها في القطاع المصرفي. كما توصلت الدراسة إلى أن تعزيز فاعلية الشفافية والإفصاح عن المعلومات في القطاع المصرفي يكون من خلال إلزام كافة المصارف العاملة في سورية وخاصة المصرف التجاري السوري، بالإفصاح عن مخاطرها وإصدار تقارير دورية عن أوضاعها المالية وفق ما حدده مجلس النقد والتسليف وما قررته متطلبات بازل٢ للرقابة المصرفية الفعالة.

٢. دراسة **ردايدة، ٢٠١٠، بعنوان " دور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة استخدام تقنيات المعلومات " دراسة حالة في مؤسسات المال العام الأردنية":**

هدفت الدراسة إلى تتبع أثر استخدام تقنيات المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات، ودور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة استخدام هذه التقنيات. بالإضافة إلى معرفة الأسس والضوابط المستخدمة في بيئة استخدام تقنيات المعلومات وتسيير البيانات المحاسبية في مؤسسات المال العام الأردنية مقارنة بالأسس والضوابط التي يجب أن تُتبع.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في واقعها المطبق حالياً، تُلبي وإلى حد متوسط متطلبات بيئة تقنيات المعلومات في مؤسسات المال العام الأردنية، وذلك في كل من المجالات التالية: في مجال فعالية نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تقنيات المعلومات في إدارة المعرفة وتزويد الإدارة بالمعلومات وفي تعزيز الوظيفة الرقابية في مؤسسات المال العام الأردنية وكذلك في مجال كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تقنيات المعلومات في قياس وتقويم الأداء وفي تعزيز إدارة نظم العمليات في مؤسسات المال العام.

٣. دراسة **عبد الرحمن**، ٢٠٠٩، بعنوان " **إعادة هندسة نظم المعلومات المحاسبية لتحقيق متطلبات تقويم الأداء في ظل الأساليب الإدارية الحديثة، دراسة حالة في شركات القطاع العام الصناعي في سورية** ":

هدفت إلى دراسة أثر استخدام مؤشرات الأداء على تقييم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وإلى دراسة مدى التلاؤم بين مؤشرات الأداء الحديثة والمعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية. وكذلك إلى بيان التطور في نظم المعلومات المحاسبية لكي تتلاءم مع متطلبات تقويم الأداء في ظل الأساليب الإدارية الحديثة.

وتوصلت إلى أن مؤشرات الأداء الحديثة تتطلب معلومات مختلفة يجب على النظام المحاسبي أن يكون قادراً على تقديمها في الوقت المناسب والشكل الملائم. كما تبين بأن نظم المعلومات المحاسبية الراهنة والمطبقة في شركات القطاع العام الصناعي في سورية لا تلبي متطلبات تقويم الأداء في ظل استخدام الأساليب الحديثة في تقويم الأداء. كما أن أساليب القياس المستخدمة في شركات القطاع العام الصناعي في سورية لا تتلاءم مع توجهات المعايير المحاسبية الدولية، والتي تقترح القيمة العادلة كمدخل للقياس، حيث أن النظام المحاسبي الموحد يعتمد على القياس بالقيمة التاريخية في تقييم كل من الموجودات والمطاليب، وهذا يؤدي إلى إظهار أداء غير حقيقي للشركات.

٤. دراسة **أبو عيسى**، ٢٠٠٨، بعنوان " **مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بمعايير لجنة بازل لمخاطر سعر الفائدة** ":

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف الخاصة في سورية لإجراءات ومبادئ لجنة بازل المتعلقة بطرق قياس مخاطر أسعار الفائدة ، والتي تبين أثر هذه المخاطر على مؤشرات ربحية المصرف وعلى قيمة حقوق الملكية فيه.

كما تطرق البحث إلى متطلبات كفاية رأس المال حسب معايير لجنة بازل١ و٢، ثم دراسة مدى الانسجام بين معايير بازل٢ وبين قرارات مجلس النقد والتسليف التي تتبنى هذه المعايير (القرار ٢٥٣ والقرار ١٠٧).

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن قرارات مجلس النقد والتسليف مستوحاة من معايير اتفاق بازل٢ وتوجّه المصارف نحو كيفية إدارة مخاطر سعر الفائدة والطرق الواجب إتباعها لقياس هذه المخاطر. كما خلصت إلى أن طريقة الفجوة التي تستخدمها المصارف لقياس مخاطر سعر الفائدة غير كافية لاتخاذ قرارات مصرفية ملائمة على المدى الطويل. في حين أن طريقة الأمد تبين هذا الأثر، وبالتالي فهي أكثر دقة، وهي أداة لتقليل المخاطر، وتساعد في تطبيق نسبة كفاية الأموال الخاصة.

٥. دراسة **الكيلاني**، ٢٠٠٨، بعنوان " **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية لدور المعيار المحاسبي الأول في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لأغراض الاقتراض** ":

هدفت الدراسة إلى إبراز جوانب القصور في نظم المعلومات المحاسبية بغياب المعايير المحاسبية، وإلى إبراز أثر معايير المحاسبة الدولية وبخاصة المعيار المحاسبي الدولي الأول في زيادة جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى دراسة دور المعيار المحاسبي الدولي الأول في توفير المعلومات القادرة على تلبية متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعلومات المطلوبة لعملية الاقتراض.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعاني نظم المعلومات المحاسبية قصوراً في حال عدم وجود معايير تنظم عمليات التشغيل وتحدد آلية الاختيار بين السياسات المحاسبية، فالمبادئ والأعراف والفروض المحاسبية غير كافية كأساس يتم الركون إليه في عمليات التشغيل وإظهار مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وإنما نحن بحاجة إلى معايير تضبط عملية التشغيل وترفع من جودة المخرجات.
- تعاني الطريقة التقليدية– والتي تقوم على تقديم حسابات الأرباح والخسائر والميزانيات لثلاث سنوات متتالية بدون وجود إفصاحات للمقرضين – من القصور في تلبية متطلبات المقرضين.

- إن التطبيق العملي للمعيار المحاسبي الدولي الأول أدى إلى زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية، كما أدى إلى زيادة جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، خاصة بالنسبة لخاصية الملاءة.

٦. دراسة **هادي**، ٢٠٠٨، **"إمكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق":**

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الأنظمة والإجراءات المتبعة في مصارف بعض الدول المتقدمة والنامية لحماية الودائع في ضوء المخاطر التي تعمل في إطارها تلك المصارف. كما هدفت إلى دراسة وتحليل بعض المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي العراقي والمخاطر التي تواجهها وكيفية الاستعداد لها أو الحد منها. وأخيراً إلى تقديم الاقتراحات المتعلقة بتطوير أساليب العمل المتبعة في المصارف العراقية لحماية ودائع المودعين وكذلك اقتراح الآليات التي يمكن استخدامها لضمان حماية الودائع في المصارف العراقية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة: ارتفاع حدة المخاطر المصرفية في أغلب دول العالم (المتقدمة والنامية) وذلك بسبب تسارع العولمة وتشابك العديد من المؤسسات المالية مع بعضها البعض، وزيادة انفتاح الأسواق المالية على المستوى العالمي وكذلك عدم وجود كيان خاص ومستقل يمثل عموم المصارف العراقية كاتحاد المصارف العراقية.

كما توصلت إلى أن المصارف التجارية العراقية تواجه عدد من المخاطر مثل الديون المشكوك في تحصيلها بحيث لجأت هذه المصارف إلى بيع الضمانات والى رفع القضايا في المحاكم من أجل الحصول على مبالغ الائتمان.

٧. دراسة **ملكاوي**، ٢٠٠٧ بعنوان " **نظم المعلومات والمعرفة وأثرهما في الإبداع: دراسة في المصارف التجارية الأردنية** ":

هدفت الدراسة إلى التعرف على كل من مستوى فاعلية نظم المعلومات، ومستوى إدارة المعرفة، ومستوى الإبداع، المستخدمة في المصارف التجارية الأردنية، وتحديد طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين نظم المعلومات وإدارة المعرفة من جهة والإبداع في المصارف عينة الدراسة من جهة أخرى، وذلك بتطوير استبانة شملت ستة بنوك من أصل (١٣) بنك، وركزت الاستبانة على معرفة درجة توفر متطلبات نظم المعلومات وهي: المتطلبات التنظيمية والمتطلبات التكنولوجية.

وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات على مؤشرات الإبداع التالية: تقديم خدمات جديدة وتحسينها، تصميم عمليات جديدة وتحسينها، زيادة رضا الزبائن، تعزيز الموقف التنافسي للبنك.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية أيضاً لإدارة المعرفة على تقديم خدمات جديدة وتحسينها، تصميم عمليات جديدة وتحسينها، زيادة رضا الزبائن، وزيادة المرونة والكفاءة كمؤشرات للإبداع.
- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات والمعرفة على الإبداع المتحقق في المصارف التجارية الالكترونية.

٨. دراسة **قيطيم وأسعد وجنود** ، ٢٠٠٦، بعنوان" **النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره**":

هدفت إلى دراسة الآلية والمنهجية المتبعة في تطوير النظام المحاسبي المطبق في المصرف التجاري السوري في ضوء التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وأتمتة النظام المحاسبي وبما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة. تمت الدراسة في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتوصلت إلى ما يلي:

- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الأخطاء في إعداد القوائم الختامية.
- عدم ملاءمة النظام المحاسبي المطبق في المصارف العامة لضخامة العمل في المصرف التجاري السوري.

٩. دراسة **أحمد**، ٢٠٠٥، بعنوان " **إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في المصارف التجارية**":

هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تفصيلية متعمقة لأنواع المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف، وذلك لدراسة مدى قدرة المعلومات المحاسبية في توفير البيانات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية التي تمكنهم من الوقوف على المخاطر التي يتعرض لها المصرف بوجه عام وتمكين إدارات المصارف والسلطات الرقابية بوجه خاص من الرقابة الفورية على تلك المخاطر، ودراسة مدى إمكانية وضع إطار محاسبي متكامل يحقق الرقابة الفورية على المخاطر. وقامت الباحثة بتقديم إطار محاسبي لتحقيق الرقابة الفورية على المخاطر

المصرفية من خلال تقديم إطار فكري للقائمة المالية المقترحة للإفصاح عن كل من المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.

وتوصلت الباحثة إلى عدم وجود تعريف دقيق للمخاطر التي يمكن ان يتعرض لها كل مصرف مع وجود تباين كبير فيما يتعلق بتحديد تلك المخاطر وكيفية قياسها وهو ما يترتب عليه وجود صعوبات عملية في متابعة هذه المخاطر والرقابة عليها. كما توصلت إلى أنه وإن كانت التقارير المحاسبية قد نجحت في توفير معلومات مناسبة عن الأداء الفعلي للمصرف وعن الوضع المالي له في تاريخ محدد، إلا أنها لم تنجح في توفير معلومات عن قدر المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.

١٠. دراسة **فريحات، ٢٠٠٤**، بعنوان " **المخاطر التشغيلية ومنهجية إدارتها في المصارف العاملة في الأردن**":

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المخاطر التشغيلية ومنهجيات إدارتها لدى المصارف العاملة في الأردن بالإضافة إلى تقييم تطور هذا الواقع مقارنة بالمبادئ والمعايير المعتمدة دولياً في إدارة المخاطر التشغيلية وصولاً إلى تطوير منهجية عملية لإدارة المخاطر التشغيلية قابلة للتطبيق لدى المصارف العاملة في الأردن .ووصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: أن غالبية المصارف العاملة في الأردن لا تتبنى منهجية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر التشغيلية، وهناك اهتمام ضعيف لدى غالبية المصارف العاملة في الأردن بإنشاء دوائر متخصصة بإدارة مختلف أشكال المخاطر المصرفية، كما أنه لا يتم تطبيق العديد من مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية المتعارف عليها والصادرة من لجنة بازل.

١١. دراسة **خضير، ٢٠٠٣**، بعنوان " **مخاطر العمليات بين المصارف– دراسة ميدانية**":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المخاطر التي تواجه المصارف التجارية أثناء عمليات التمويل فيما بينها، وتهدف إلى التعرف على الوسائل الواجب إتباعها لتقليل درجة المخاطر، وكذلك التأكد من كفاءة المصارف التجارية العاملة في الأردن بالتعامل مع مخاطر عمليات التمويل للبنوك بالإضافة إلى التعرف على الخطوات العملية المتبعة قبل وبعد أي عملية تمويل لبنك آخر حيث تم بيان طبيعة المخاطر التي تواجهها المصارف وتم تصنيف المخاطر التي تواجهها إلى مخاطر الدول الأخرى ومخاطر البنك الذي يتم تمويله والمخاطر المتعلقة بعملية التمويل استناداً إلى نوع العملية، حيث أن المخاطر تختلف تبعاً لعملية التمويل نفسها . وأخذت الدراسة بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد، بحيث لا يتم إهمال احدهما على حساب الآخر. وقد أكدت الدراسة على أن هذا الأمر يجب ضبطه من خلال

سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة تبين مقدار ونسب المخاطر المقبولة ومن خلال وجود خبرات بنكية ذات كفاءة عالية تمكن البنك من تحقيق السياسة الاستثمارية بالإضافة إلى تحقيق أهداف البنك المنشودة.

ثانياً: بالأجنبية:

١. دراسة **Kaplan**، Mar2011 ، بعنوان: " **المعرفة والممارسة المهنية التي يقدمها علم المحاسبة:**

هدف البحث إلى دراسة العلاقة والتداخل بين المعلومات المحاسبية وأسواق رأس المال وواضعي المعايير والمحللين الماليين، وكيفية اتخاذ المدراء للخيارات المحاسبية. حيث ركز علماء المحاسبة على فهم كيفية معالجة المستخدمين والأسواق للبيانات المحاسبية، بعيداً عن عملية المحاسبة. لذلك فشلت المحاسبة في تقديم قياس مهم وتقييم للقضايا التي نشأت في السنوات الأربعين الماضية في المعالجة. ووضح الباحث هذه الفجوة من الفرص الضائعة في قياس وإدارة المخاطر وتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المعقدة باعتبار أن إدارة وقياس المخاطر هي واحدة من عدة قضايا هامة مثيرة للاهتمام يواجهها خبراء المحاسبة والمالية اليوم.

ووجد الباحث بأن القادم سيحتوي على أربعة عقود جديدة والعديد من التطورات، وستشهد السنوات الأربعين القادمة تطورات جمة تتمثل بإيجاد حلول للمشاكل المهمة للمحاسبة والتمويل والإدارة. وأوصى الباحث باستخدام أساليب البحث التي تساعد على فهم مشاكل المهنيين لإيجاد حلول إبداعية يمكن تطبيقها.

٢. دراسة **Dai**، ٢٠١٠، بعنوان: " **دراسة حول إصلاح نظام التقارير المالية المطبق حالياً في الصين**":

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل ثلاثة نواقص في نظام التقرير المالي المطبق حالياً السائد، خاصة في ضوء زيادة الحاجة إلى اقتصاد المعرفة في ظل العولمة الاقتصادية وما تفرضه من تغيرات على البيئة المالية للمشاريع بشكل كبير، الأمر الذي يؤثر بدوره على نظام التقارير المالية السائد حالياً في الصين، حيث لم يعد يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية من التقرير المالي. وهذه النواقص هي: النقص في النسبية والنقص في الوقتية والنقص في الموثوقية.

وتوصلت الدراسة إلى اقتراح اتجاهات متطابقة للإصلاح مثل: استخدام قواعد قياس متعددة في وقت واحد، تساعد في توسيع نطاق إفصاح المعلومات المالي وضمان وقتية المعلومة وتقليل الآراء المختلفة حول التقرير المالي وتضمن موثوقية المعلومات.

٣. دراسة **Sajady and Dastgir**، ٢٠٠٨، بعنوان: " **تقييم فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية**":

هدفت الدراسة إلى اختبار تقييم فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية لمدراء المالية للشركات المدرجة في سوق طهران للأسهم في خمسة تفويضات مختلفة: صنع قرار أفضل من قبل المدراء، أنظمة رقابة داخلية فعالة أكثر، تعزيز جودة التقارير المالية، تطوير أداء المقاييس، تسهيل عمليات معالجة الصفقات المالية.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية في هذه الشركات أدت إلى تطوير في عملية صنع القرار عند المدراء، وإلى أنظمة رقابة داخلية فعالة أكثر، وتعزيز جودة التقارير المالية وتسهيل عملية معالجة الصفقات المالية. لم تظهر النتائج أي إشارة إلى أن عملية تقييم الأداء قد تم تطويرها.

٤. دراسة **Del Angel, Haber & Musacchio**، ٢٠٠٨ ، بعنوان " **المعايير المحاسبية المصرفية في المكسيك** ":

هدفت الدراسة إلى شرح التغيرات الرئيسية على المحاسبة المصرفية، غرضها، وهيكلتها وناقشت تأثيرها على المعلومات المالية التي يتم التقرير عنها من قبل المصارف المكسيكية. كما هدفت إلى تقديم إرشاد معياري من أجل فهم أفضل للمعلومات المالية المنتجة قبل وبعد الأزمة. وذلك من خلال تحول بيئة المصارف المكسيكية إلى ملكية خاصة دولية.

حيث أنه وفي أعقاب الأزمة المصرفية عام ١٩٩٥، اختبر النظام المصرفي المكسيكي تغيرات هامة في المعايير المحاسبية المصرفية، غالبية هذه التغيرات أخذت مكانها بين عامي ١٩٩٦– ٢٠٠١، ولها تأثير هام على هيكلية نظام المعلومات المحاسبي المصرفي وتفسير المعلومات المالية في المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تحول بيئة المصارف المكسيكية إلى ملكية خاصة دولية تتطلب تنظيم أكثر شفافية، والذي يتضمن قواعد محاسبية معيارية وإفصاح أفضل عن المعلومات.
- المكسيك هي أولى الدول الناشئة التي أجبرت مصارفها على إعادة صياغة تقاريرها المالية كنتيجة للأزمة المالية عام ١٩٩٥ حيث أن بعض الممارسات المحاسبية

المصرفية لم تكن منسجمة مع الممارسات المحاسبية المقبولة في المكسيك، وتختلف عن المعايير المحاسبية المقبولة عموماً GAAS والمنتشرة عالمياً. كما أجبرت الأزمة المصرفية ١٩٩٥ المراقبين المصرفيين على تقوية المتطلبات الرأسمالية وعلى إيجاد برامج تدعم المصارف في هذا الاضطراب المالي.

٥. دراسة **Bodin and Gordon,** ٢٠٠٨ بعنوان **" إدارة المخاطر وأمن المعلومات "**:

هدفت إلى دراسة أمان المعلومات وإدارة المخاطر. وبينت بأن مدير أمن المعلومات يجب أن يكون مفهوم الخطر واضحاً لديه قبل كل شيء، حيث تم استعمال الخطر الموزون لإيجاد طرق تعزز الأمان، متجنباً أحد القياسات ذات البعد الواحد (ALE) التي ممكن أن تهدد وجود المنظمة.

فقد تم اكتشاف إطار اقتصادي مفيد لتقييم أنشطة أمن المعلومات، والمفهوم الأساسي في هذا الإطار هو حركة إدارة المخاطر. فعلى الرغم من محاولة المنظمات لتجنب أي ثغرة في أمن المعلومات، فإنها لاستطيع أن تحقق أمن معلومات ١٠٠٪ في كل الأوقات. لذلك فإن إدارة الخطر المتعلق بالثغرات المحتملة هو جزء مكمل لقرارات تخصيص الموارد والمتعلقة بأنشطة أمن المعلومات. وبينت بأن الخطر يتطلب أبعاد ومعاني متعددة من خلال بيئة أمن المعلومات. حيث تم مناقشة ثلاثة قياسات تغطي النواحي المختلفة لخطر أمن المعلومات وتقترح منهجية تسمح لمتخذي القرار أن يجمعوا هذه القياسات في مركب واحد قياسي هو (PCR, Perceived Composite Risk) أي الخطر المركب الملحوظ متضمناً الخسارة المتوقعة والخسارة الخطيرة المتوقعة (Expected Severe Loss) والانحراف القياسي للخسارة (metric deviation). والذي يزود المستخدم بأدوات قوية لاختبار المقترحات لتعزيز نظام أمن المعلومات في المنظمة.

٦. دراسة **Stowe and Jeffery** ,2008, بعنوان "**إدارة المخاطر بشكل منعزل لكل نوع منها يؤدي إلى مخاطرة أعلى**":

هدفت إلى مناقشة أخطار التعاقبات غير المقصودة لإدارة المخاطر. حيث أن كل الإجراءات لها تأثيرات متوقعة وتأثيرات غير متوقعة. فالمدراء الذين يحاولون تخفيض الخطر بشكل منعزل ممكن أن يجدوا أنفسهم معرضون لنوع آخر من المخاطر . ففي الفترة الواقعة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ استخدمت شركة الخطوط الجوية لشمال إفريقيا (SAA) العقود

الآجلة للحماية من خطر العملات. على كل حال فإن هذا الاستخدام جعلها تتعرض لنوع آخر من المخاطر وهو خطر الميزانية العمومية، والذي نتج عن انخفاض قيمة حقوق الملكية (equity write-downs) بسبب طبيعة التسعير المستند للسوق (mark to market) لمحاسبة المشتقات.

٧. دراسة **Grubb and Burke**، ٢٠٠٨، بعنوان " **إطار عمل كلٍ من الحوكمة، إدارة المخاطر والالتزام** ":

هدفت إلى التركيز على كيفية قيادة المؤسسات المالية لكل من الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام، كما ظهرت في تقرير Abedreen في نوفمبر ٢٠٠٧. حيث لخصت المقالة الخطوط العريضة لتقرير Abedreen الذي أظهر أنه يمكن لشركات الخدمات المالية أن تبقى متمسكة بقوانينها الداخلية بمجال الأمن. وتصف كيف أن المؤسسات المالية يمكن أن تحول هذه القدرات لتحقق نجاح في الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام.

وتوصلت إلى أن الأداء الجيد للمؤسسات المالية يرجع لعوامل مختلفة وهي: الأمان الدائم المؤسس له، وسياسات الالتزام، وإدارة مخاطر تقنية المعلومات بدقة، وأخيراً تحديد كل المعلومات اللازمة للمراجعة والتقرير المالي. وتُنصح المؤسسات المالية بوضع طريقة موسعة لجدولة العمليات. كما توصلت إلى أن المحرك القائد driver leading للاستثمارات المطبق حالياً في حوكمة الأمن وإدارة المخاطر كان "الالتزام" بكل أبعاده، ومتضمناً الالتزام بالتعليمات الحكومية، ومعايير الصناعة وأفضل الممارسات، وتعليمات الصناعة والسياسات الداخلية.

٨. دراسة **Abu Musa**، ٢٠٠٦، بعنوان " **التهديدات الأمنية الملاحظة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الصناعة المصرفية المصرية** ":

هدفت هذه الدراسة إلى إستقصاء استبيان للتحقيق حول التهديدات الأمنية الملاحظة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الصناعة المصرفية المصرية من خلال استقصاء آراء المجتمع الكلي في الصناعة المصرفية المصرية، حيث تم إجراء اختبار مان وتني لتعريف الاختلافات بين آراء المستجوبون المتعلقة بالتهديدات الأمنية الملاحظة في البيئة المصرفية المصرية.

كشفت نتائج الدراسة على أن أهم التهديدات والمخاطر الأمنية التي يمكن ملاحظتها في نظام المعلومات المحاسبي المحوسب هي التالية: الإدخال العرضي للبيانات الرديئة من قبل الموظفين، والتدمير العرضي للبيانات من قبلهم، ودخول فيروسات الكمبيوتر إلى النظام،

والكوارث البشرية والطبيعية، واشتراك الموظفين في كلمات السر والطباعة الخاطئة، وتوزيع المعلومات على أشخاص غير مخولين.

وفي كل الحالات، رؤساء قسم التدقيق الداخلي قدموا تقاريراً لتهديدات أمنية في نظام المعلومات المحاسبي المحوسب متكررة الحدوث بشكل أعلى مقارنة مع رؤساء قسم الكمبيوتر.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تشكل ربطاً بين محورين أساسيين في كل من الأدبيات المحاسبية والأدبيات المصرفية، وذلك لكونها تطرقت إلى فلسفة نظام المعلومات المحاسبي من خلال عرضها لعناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في التسجيل والقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة، بالإضافة إلى معالجتها لجميع مراحل نظام إدارة المخاطر المصرفية بما فيها طرق القياس وفق اتفاق بازل٢، وركزت على مؤشرات قياس المخاطر محاسبياً والحد من المخاطر. وحققت المواءمة بين النظامين من خلال تحديد متطلبات مؤشرات قياس المخاطر من المعلومات على عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً.

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث فإنه يُبني على الفرضيات الرئيسية التالية:

١. **الفرضية الرئيسية للبحث** (فرضية الدراسة النظرية التحليلية):

لا تقدم عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً كافة المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية الإجمالية.

٢. **الفرضية الإحصائية الرئيسية الأولى:**

لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية الإجمالية.

ويتفرع عنها الفرضيات الثانوية التالية:

- لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان.

- لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة.
- لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة.
- لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف.
- لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل.
- لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال.

٣. الفرضية الإحصائية الرئيسية الثانية:

يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية.

ويتفرع عنها الفرضيات الثانوية التالية:

- يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان.
- يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة.
- يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة.
- يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف.
- يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل.
- يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال.

أنموذج الدراسة:

أنموذج الدراسة . العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

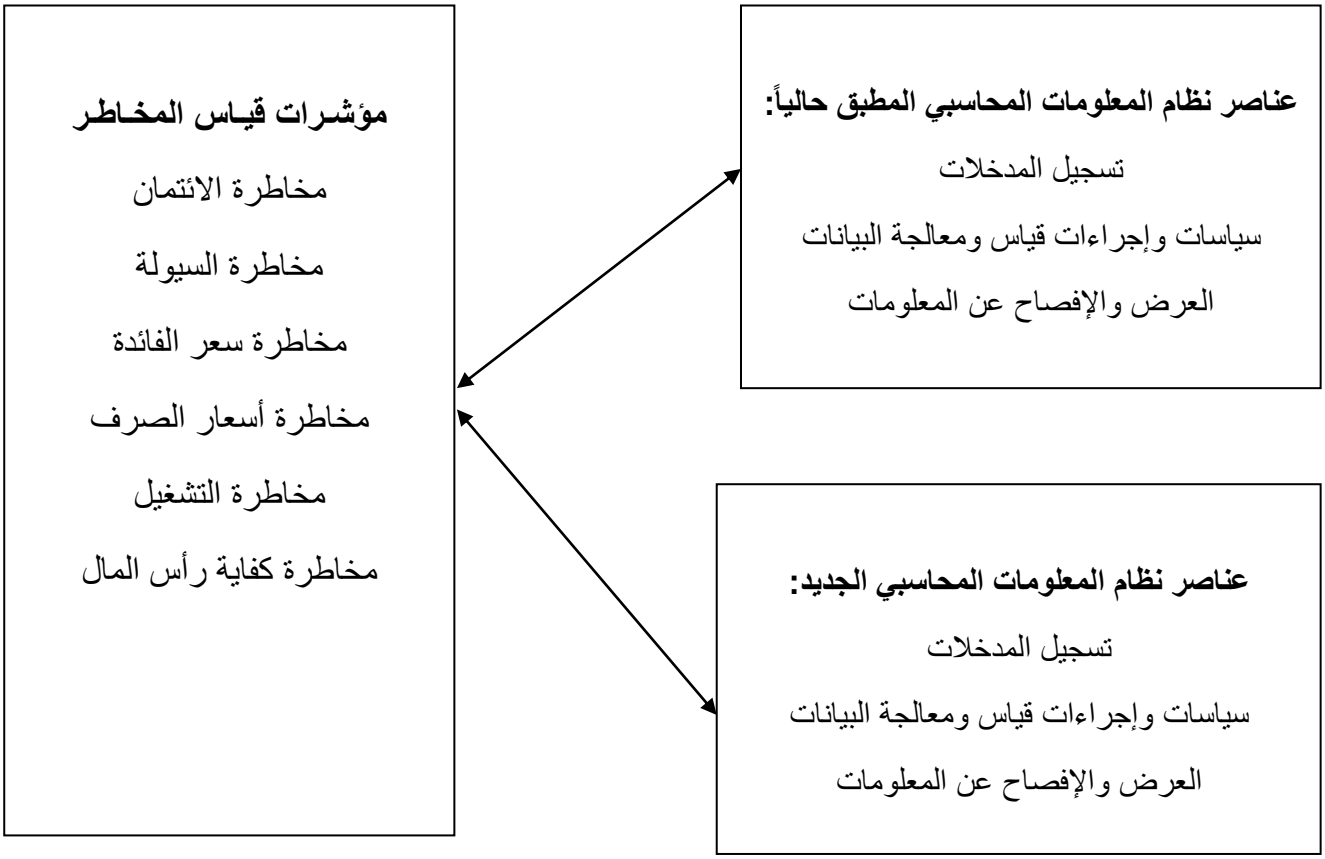

منهجية البحث:

قامت الباحثة بدراسة الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية باستخدام الكتب العلمية والدوريات والدراسات السابقة، ثم تطرقت إلى نظام المعلومات المحاسبي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر بالاعتماد على المقالات العلمية والمنشورات الدولية لمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ثم اعتمدت الباحثة على الأنظمة والقوانين والتشريعات الحكومية والرقابية المتعلقة بتنظيم عمل المصارف وإدارة المخاطر في سورية من أجل تحليل عناصر نظام المعلومات

المحاسبي المطبق حالياً في المصرف التجاري السوري، وجمع المعلومات اللازمة عن إدارة المخاطر والمحاسبة وغيرها في الإدارة العامة للمصرف.

كما أجرت الباحثة دراسة مسحية في المصارف العامة في سورية، من خلال استقراء الواقع الفعلي للنظم المحاسبية المطبقة حالياً باستخدام قائمة الاستقصاء (Questionnaire)، التي صممت لكشف أوجه القصور في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة بما يساعد على توفير المعلومات المالية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر. وتقييم تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة لعناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد بهدف تحديد التوصيات اللازمة لتطبيق نظام جديد قادر على قياس المخاطر وإدارتها. وكونت الباحثة بنود الاستبيان من نتائج الدراسة التحليلية التي تم التوصل إليها للتحقق من دقة الدراسة التحليلية وتوصلت إلى نتيجة مفادها عدم قدرة عناصر النظام المطبق حالياً على تقديم كافة المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر.

حدود البحث:

- اقتصرت مشكلة البحث على العناصر الرئيسية الثلاثة لنظام المعلومات المحاسبي وهي: المدخلات (التسجيل) والمعالجة (القياس) والمخرجات (العرض والإفصاح)
- يقوم البحث على دراسة مفهوم المخاطر التي تتعرض لها المصارف العامة في سورية وذلك في الأحوال العادية دون الإشارة لمخاطر المشتقات المالية.
- تقتصر الدراسة التحليلية بالنسبة لمخاطرة السوق على تلك المتعلقة بمخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة سعر الصرف.
- لم تتطرق الدراسة التحليلية لمحفظة الأوراق المحسومة بالتفصيل لعدم قيام الفرع رقم /٥/ موضوع الدراسة بهذا النوع من الأنشطة.
- الفترة الزمنية لإجراء الدراسة التحليلية والاستبيان: تمت خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠/٥/١-٢٠١٠/١٠/١.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية

تمهيد

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكّن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة المصرف في إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع المصرف. (حماد، إدارة المخاطر، ٢٠٠٨: ص١٩٤)

وتتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات في المصرف لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر، يُرفع للإدارة العليا لمناقشته. بالإضافة إلى دورها في التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري ودقيق، ويتضمن هذا التقرير توصيات بتخفيض مستويات التعرض للمخاطر سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة، أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة التي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من أصول المصرف، أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق من ورائها، وكذلك التوصية بتحويل بعض الأنشطة التي تُدار يدوياً إلى أنظمة الكترونية لضمان توحيد تقارير المخاطر على كافة مستويات المصرف مع إجراء بعض التدقيق العشوائي. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص١٧)

وتتناول الباحثة في هذا الفصل مفهوم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأنواعها، ثم تنتقل إلى تعريف إدارة المخاطر ونطاقها وأهدافها ومراحلها. وتسلط الضوء بعد ذلك على نظام تقييم المخاطر المصرفية وأسس التقييم بغية الوصول إلى مؤشرات كمية لقياس المخاطر، ثم قياسها إحصائياً وفق اتفاق بازل٢ للوصول إلى إجراءات إدارة المخاطر.

المبحث الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها

أولاً: تعريف المخاطر:

يختلف معنى المخاطر عن معنى التعرض للمخاطر بشكل ملحوظ. ففي حين يشير مصطلح المخاطر إلى احتمالية الخسارة، فإن مصطلح التعرض يعني إمكانية الخسارة. ورغم أن المصطلحان يُستخدمان بشكل متبادل فإن المخاطر تنشأ كنتيجة للتعرض. (Horcher, 2005: p1-2)

ويضيف "جون داونز" بأن المخاطر هي إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها، وتختلف المخاطر عن عدم التأكد والذي لا يمكن قياسه. (رضوان، ٢٠٠٥: ص٣١٢)

ومن الناحية المالية، تعرف المخاطر بأنها احتمال اختلاف الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المتوقعة. (Ismal, Jun2010: P2)

كما يُستعمل مصطلح المخاطر ليصف أي حالة فيها عدم تأكد من النتائج المتوقعة, وغالباً ما يُستعمل مصطلح المخاطر في مجال الإدارة المالية في أكثر من معنى واحد ليشير إلى درجة التقلبات عن النتائج المتوقعة، وفي مواقف أخرى يشير مصطلح المخاطر إلى الخسائر المتوقعة من حالة ما. (Harrington, 2003: p1-2)

ويركز قياس المخاطر على الأرباح والخسائر غير المتوقعة والتي تؤدي إلى تقلبات في إيرادات المصرف، تبدأ بظهور أرباح أقل في حسابات النتائج ثم تظهر خسائر في قائمة المركز المالي وربما تؤدي إلى إفلاس في النهاية. لذلك يجب التعرف على أنواع هذه المخاطر وتصنيفاتها.(Cai and Wheale, 2007: p266)

مما سبق يمكن للباحثة تعريف المخاطر بأنها الخسائر غير المتوقعة في عمليات المصرف أو الانخفاضات المحتملة في الأرباح التي قد تؤثر سلبياً على نتيجة أعمال المصرف وإيراداته مما قد يؤدي إلى انحسار نشاطاته واحتمال إفلاسه.

ثانياً: أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف:

يوجد ثلاثة أنواع من المخاطر التي تواجه المصارف على الأقل وهي: المخاطر المالية ومخاطر الأعمال والمخاطر التشغيلية. ترتبط المخاطر المالية بالمخاطر الناتجة عن أنشطة المصرف، في حين ترتبط مخاطر الأعمال والمخاطر التشغيلية بالشؤون الداخلية للمصرف. وفي هذا الصدد، تُصنف الفئات التالية ضمن المخاطر المالية: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. (Ismal, Jun2010: P2)

والشكل رقم (١) يوضح أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف:

الشكل رقم (١)

أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف

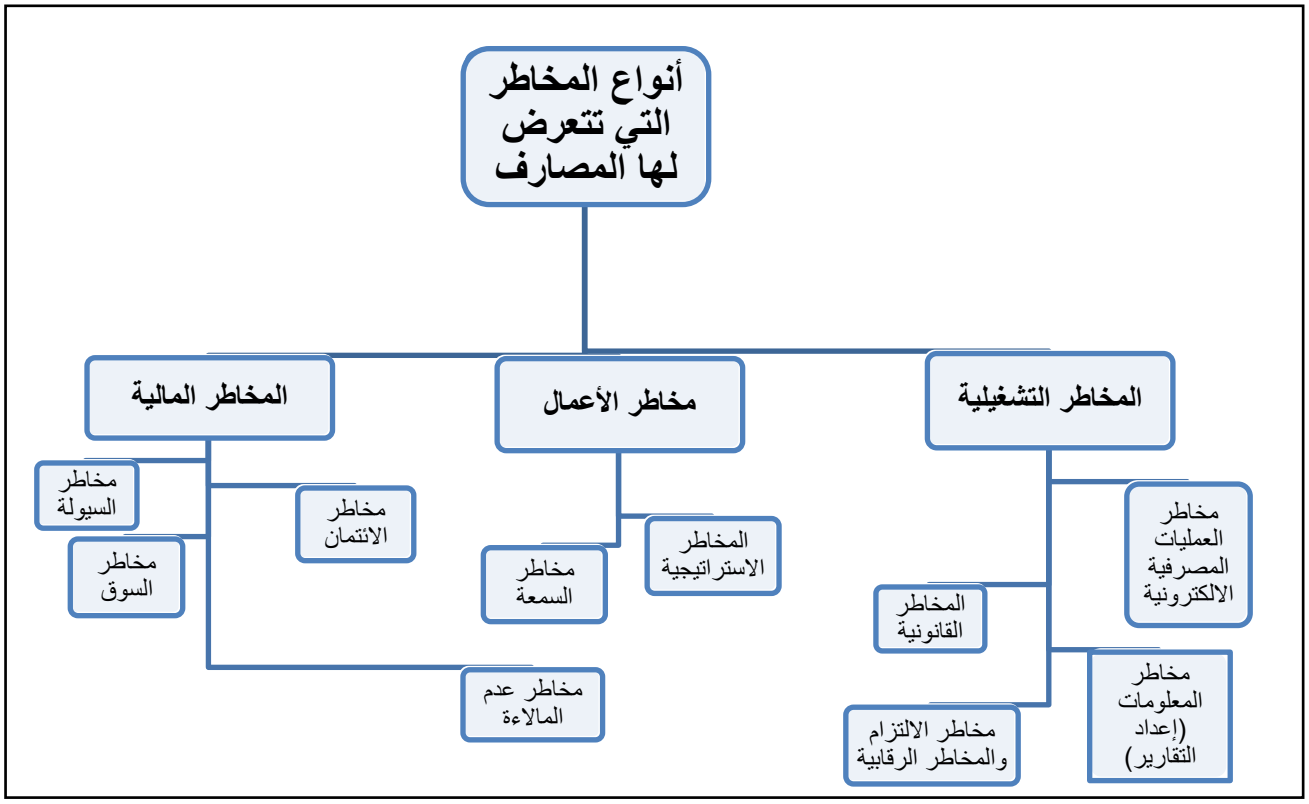

(The source: Ismal, Jun2010: P2. With modification)

١) المخاطر المالية Financial Risk:

١. مخاطر الائتمان Credit Risk:

وهي المخاطر على الإيرادات ورأس المال الناتجة عن فشل الدائن المتعهد بسداد الدين لمقابلة التزاماته التعاقدية في موعد استحقاقها للمصرف أو يفشل في أدائها كما هو متفق عليه. توجد مخاطر الائتمان في كل الأنشطة التي يعتمد نجاحها على أداء المقترض أو المصدر أو الطرف المقابل في الصفقة. إنها تنتج في أي وقت يقوم فيه المصرف بالتوسع في منح الائتمان أو الاستثمار أو الالتزام، أو في حالات أخرى يتعرض المصرف لهذه المخاطر من خلال الاتفاقيات التعاقدية الفعلية أو الضمنية، وسواء أكانت تعكس بنود داخل أو خارج الميزانية. على كل حال فإن هذا التعريف يتضمن أكثر من تعريف تقليدي مرتبط بالأنشطة الإقراضية. تنتج مخاطر الائتمان أيضاً من ارتباطها بمدى واسع من الأنشطة المصرفية، مثل منتجات محفظة الاستثمار المختارة، والأطراف المتاجرة بالمشتقات والأطراف المقابلة في صفقات تبادل العملة. كما تنتج مخاطر الائتمان أيضاً عند التعرض

للمخاطر القطرية والمخاطر السيادية للدولة، وبالإضافة لذلك تنتج المخاطر الائتمانية بشكل غير مباشر من خلال أداء الضامن. (Barghouth, 1997: p8)

وبشكل أكثر تحديداً وعلى مستوى العميل المصرفي يمكن للباحثة تعريف مخاطر الائتمان بأنها عدم مقدرة العميل على سداد الالتزامات المترتبة عليه من مبلغ الفوائد والمبلغ الأساسي في تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط القرض، كما يمكن أن تكون ناتجة عن عدم رغبة العميل في تسديد المستحق عليه في موعد السداد رغم كفاية التدفقات النقدية من أنشطته للاستفادة أكثر من مبلغ القرض في أنشطته التشغيلية، وذلك من خلال تقديمه بيانات مالية مضللة مخالفة لواقع أعماله.

وتعتبر هذه المخاطر من أكثر أنواع المخاطر أهمية وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر، كما لم يعد من المناسب التعامل مع المخاطر الائتمانية منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل.(الشمري، ٢٠٠٩: ص١٩٥)

وكي نفهم مخاطر الائتمان، لا بد لنا من توضيح كل من الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية وحدود الائتمان وتحليل المخاطر الائتمانية.

أ. الائتمان المصرفي:

تتجلى وظيفة إدارة الائتمان بتقييم المخاطر الائتمانية وترتيب شروط ائتمانية مناسبة والتأكد من أن السداد يتم وفقاً لتلك الشروط. وبذلك فإن إدارة الائتمان تختص أساساً بإدارة المدينين وتمويل الديون. ويمكن صياغة أهداف إدارة الائتمان على أنها حماية استثمارات الشركة في المدينين والوصول بالتدفقات النقدية التشغيلية إلى الحد الأمثل. لهذا يجب تطبيق سياسات وإجراءات في منح الائتمان للعملاء، وفي تحصيل الدفعات، والحد من مخاطر عدم السداد. (عبد الله، ٢٠٠٢: ص١٩-٢٠)

ومما لا شك فيه بأن من المشاكل الرئيسية التي تواجه المصارف في جميع دول العالم عند منح الائتمان هي النقص في المعلومات حول كل من العملاء المصرفيين و المشاريع التي ستمولها القروض الممنوحة لهم، فهناك صعوبات في منح القروض للعملاء الأكثر ربحية، وهناك صعوبات في متابعة المقترضين لاستخدام أموالهم بطرق أقل مخاطر. وبشكل أكثر أهمية فإن أسباب المشاكل التي تواجه المصارف هي تجاهل معايير منح الائتمان للعملاء، والمحافظ الرديئة وإدارة المخاطر في المصرف والظروف الاقتصادية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض في قدرة العملاء على السداد.(Alsbehe, 2006: p3)

وتقوم المصارف بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقترض على رد القرض، ولسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر

المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، وبصفة عامة تكون استثمارات المصرف في الأوراق المالية أقل خطراً لأن المقترضين عادة ما يكونون جهات حكومية أو محلية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة قصيرة.(الشاهد، ٢٠٠٠: ص٣٩-٤٠)

ويرى Saunders أن هناك أمرين يجب أخذهما بعين الاعتبار عندما تقرر المصارف الموافقة على طلب القرض، وهما: قدرة طالبي القروض ورغبتهم في تسديد المبالغ المترتبة عليهم مع الفوائد في الوقت المحدد للدفع، وقيمة الضمان الذي يقدمه المقترض. وتتبين قدرة ورغبة المقترض في إعادة دفع الدين غير المسدد عند القيام بتقييم طلب المقترض وفق نماذج كمية ونوعية. كما يجب أن يتم التأكد من الالتزامات الشهرية المتعلقة بالقروض الشخصية وقروض السيارات وقروض بطاقات الائتمان. كذلك يجب الاستدلال والحكم على طالبي القروض من خلال ميزانياتهم وقوائم الدخل لديهم، إذ غالباً ما تجمع المصارف العوامل المختلفة المؤثرة على القدرة والرغبة في تسديد دفعات القروض وتحويلها إلى نقاط ائتمان فردية (single credit score).(Saunders, 2007: p558-559)

أكثر من ذلك، ومن أجل تحليل مخاطر الائتمان لطالبي القروض، فإنه على المحاسب أن يفهم **الصفات المميزة الخمسة للائتمان** (Saunders, 2007: p562-563) وهي:

- شخصية الزبون (character): تشير الشخصية إلى الاحتمالية بأن طالب القرض سيحاول أن يفي بسداد التزامات القرض.
- قدرة الزبون (capacity): وهي حكم ذاتي (subjective judgment) يتعلق بقدرة طالب الائتمان على الدفع للمصرف طبقاً لشروط القرض.
- الضمانات (collateral): ممثلة بالأصول التي يقدمها طالب القرض كضمان داعم للقرض.
- الظروف (conditions): وتشير إلى أي اتجاهات اقتصادية عامة أو تطورات خاصة في أقاليم جغرافية محددة أو قطاعات من الاقتصاد ممكن أن تؤثر على قدرة طالبي القروض في مقابلة التزامات القرض.
- رأس المال (capital): يُقاس بالظرف المالي العام لطالب القرض كما هو مشار إليه بتحليل القوائم المالية لطلبة القروض ورافعتهم المالية.

ب. سياسة الائتمان:

من أهم الطرق التي يمكن أن يضمن المصرف من خلالها على أن القروض التي يقدمها تفي بالمعايير والضوابط التنظيمية وتعود عليه بربحية مضمونة، هي أن يقوم بوضع سياسة ائتمان مكتوبة، إن مثل هذه السياسة تعطي موظف الائتمان وإدارة المصرف خطوطاً

عريضة ترشدهم في عملية اتخاذ القرارات الفردية بشأن القروض المقدمة، وتساعدهم في تحديد الشكل الذي ستأخذه محفظة قروض المصرف.(الشعار، ٢٠٠٥: ص٤١٩-٤٢٠)

إن العناصر الأكثر أهمية لسياسة ائتمان مكتوبة، (Peter, and Sylvia, 2005: p531) كالآتي:

- بيان الهدف من محفظة القروض (هذا يعني، التصريح عن خصائص محفظة القروض الجيدة فيما يتعلق بأنواع القروض المكونة لها، واستحقاقات تلك القروض وأحجامها ونوعيتها).
- تحديد سلطات الإقراض المعطاة لكل موظف في قسم الائتمان وفي لجنة الائتمان (قياس المبلغ الأقصى، وأنواع القروض التي يمكن أن يوافق عليها كل من الموظف واللجنة، وتحديد التواقيع المطلوبة).
- تحديد خطوط المسؤولية المترتبة على اختيار المرشحين للقروض وعلى عملية رفع التقارير التي تحتوي على المعلومات الخاصة بكل قسم من أقسام الائتمان.
- تحديد الإجراءات التشغيلية المتعلقة باستدراج طلبات القروض (الاستكتابات)، ومراجعتها وتقييمها واتخاذ القرار بشأنها.
- تحديد التوثيق المطلوب والمرافق لكل طلب قرض، وتحديد ماذا يجب أن يُحتفظ به في ملفات ائتمان العملاء في المصرف (يُطلب القوائم المالية، واتفاقيات الأمان، ... الخ)
- تحديد خطوط السلطة في مؤسسة الإقراض والتي تحدد بالتفصيل مسؤولية الأشخاص الذين يحتفظون بملفات الائتمان والأشخاص المسؤولين عن مراجعة ملفات الائتمان.
- تحديد الإرشادات المتعلقة باستلام وتقييم وإتمام معاملات ضمان القروض collateral.
- استعراض للسياسات والإجراءات الخاصة بتحديد أسعار الفائدة على القروض والرسوم المترتبة عليها والشروط المحددة لإعادة سداد القرض.
- تحديد الحد الأعلى المفضل لمجمل قيم القروض المصدرة (الحد الأعلى الذي يجب أن لا تتجاوزه نسبة القروض الكلية إلى الأصول الكلية).
- إعطاء وصف لمنطقة نشاط المصرف الأساسية، والتي ستأتي منها معظم طلبات القروض.

وترى الباحثة بأن وضع سياسة ائتمان حصيفة ومكتوبة تأخذ بعين الاعتبار المكونات السابقة تشكل دليل عمل للعاملين في قسم الائتمان في المصرف، مع التنويه إلى ضرورة

التنسيق مع الأقسام الأخرى في المصرف كإدارة مخاطر الائتمان عند وضعها، هذا وإن الالتزام بهذه السياسة يساعد على تحقيق مخاطر أقل في الائتمان الممنوح، وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الحصيلة للمصرف التي تنعكس إيجاباً على مؤشرات الربحية وأداء المصرف في نهاية المطاف.

٢. مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تعتبر مخاطر السيولة من المخاطر الرئيسية في المصرف، فهي تنتج عندما تكون الفترة الدنيا بين إصدار الدين واسترداده (cushion) المعطاة لسيولة الأصول غير كافية لمقابلة التزاماته. وفي مثل هذه الحالات غالباً ما تقوم المصارف بمقابلة متطلبات سيولتها من السوق. فعلى أية حال، إن ظروف التمويل التي تتم من خلال السوق تعتمد على مقدار السيولة المتوفرة في هذه السوق وعلى مقدار سيولة المصارف المقترضة. وهكذا فالمصارف ذات السيولة القصيرة (short of liquidity) ممكن أن تُجبر على أن تتعهد الصفقة بتكلفة السوق التي يهيمن عليها البائعون والتي تؤدي إلى خسارة في الإيراد، أو في أسوأ حالة يمكن أخذ سيناريو مخاطر السيولة التي تؤدي إلى إفلاس المصرف إذا كانت غير قادرة على تعهد الصفقة حتى في ظل أسعار السوق الحالية. (Staff of Pakistan Banks, 2005: p27)

وتُعرف مخاطر السيولة: بأنها عدم قدرة المصرف على دفع التزاماته في الموعد المحدد، والتي تؤدي إلى ارتباك مالي، وتأثير سلبي على التصنيف الائتماني للمصرف والعلاقات مع المودعين وإفلاس محتمل.(Sagner, 2002: p179)

كما يمكن تعريف مخاطر السيولة: بأنها احتمال الخسارة الذي قد ينتج عن عدم قدرة المصرف على إحداث توازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، مما يؤدي إلى فائض أو عجز سيولة، فائض السيولة يتمثل في عدم قدرة المصرف على توظيف أمواله المكلفة مما ينتج عنه خسارة في صافي الدخل، وعجز السيولة يتمثل في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيدها المستحقة، مثل مقابلة المسحوبات الاعتيادية أو غير الاعتيادية من الودائع وطلبات القروض، ولذلك يزداد الخطر بزيادة أجل – أو البعد الزمني – للاستثمار لأن هناك علاقة طردية بين خطر السيولة وأجل الاستثمار أو البعد الزمني له. فقد يؤدي زيادة أجل الاستثمار إلى زيادة العائد المتوقع، إلا أنه يزيد من خطر السيولة لأن الأصول المالية ذات الأجل الطويل أقل سيولة، لارتفاع تكلفتها عند تحويلها إلى سيولة. (منسي، ٢٠٠٦: ص٩٤)

وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٤١-٤٢)

وتسمى مخاطر السيولة أحياناً بمخاطر إدارة الأصول والالتزامات، والتي تعرّف بأنها مخاطر عدم تطابق الأصول مع الالتزامات والتي تسبب عجز shortfall في السيولة، أو تستلزم عمل تسويات للخسارة الناجمة عن الميزانية العامة من أجل تجنب عجز السيولة. ويتم في معظم المصارف السيطرة على مخاطر إدارة الأصول والالتزامات من خلال مخاطر تغير أسعار الفائدة أو من خلال تركيبتها التي لها أثر سلبي على توازن الأصول والالتزامات، مؤدية إلى انخفاض في النقدية لمقابلة الالتزامات الحالية. (K. Ong, 2006: p208)

ومن هنا يبدو أن للسيولة أهمية خاصة للمصارف، وهذه الأهمية ناتجة من طبيعة عملها والتي تعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية (ودائع الجمهور سواءً أكانوا أفراد أم مؤسسات) والتي يجب أن تكون مستعدة دائماً لتلبية طلبات السحب عليها وإن الافتقار إلى التخطيط الدقيق للسيولة والتنبؤ الدقيق لعمليات السحب والإيداع يدفع المصرف إلى موقف سيولة غير ملائم (فائض أو عجز). (الشمري، ٢٠٠٩: ص٣٧٠)

وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج بأن سيولة أي أصل تعتمد على عاملين هما: القدرة على تسييل الأصل في الأجل القصير، ومقدار العائد المتوقع من هذا الأصل. فإذا قام المصرف بالاستثمار في القروض مثلاً فعليه تحقيق عائد عالي ولكن مخاطر السيولة تكون مرتفعة أيضاً بسبب احتمال تعثر العميل والتعرض لمخاطر الائتمان، لا سيما إذا كانت مدة القرض متوسطة أو طويلة الأجل والقرض شخصي، ناهيك عن نوع الضمان الذي يجب أن تكون درجته مرتفعة في هذه الحالة. أما إذا اتجه المصرف إلى الاستثمار في موجودات أقل خطراً وأكثر أماناً مثل سندات الخزينة، فإنه بذلك يتخلى عن العائد العالي، لأن هذه السندات تحمل فائدة منخفضة رغم انخفاض مخاطر السيولة فيها وانعدام مخاطر الائتمان. وهنا تظهر قدرة إدارة المصرف " متمثلة بإدارة الموجودات والمطلوبات" على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية من خلال استخدام مبدأ المبادلة بين العائد والمخاطر (Risk- Return Trade off) في ضوء الظروف الداخلية للمصرف وظروف السوق.

٣. مخاطر السوق Market Risk:

تُعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تنتج عند حدوث تغيرات في ظروف السوق تؤثر سلبياً على ربحية المصرف. (Loader, 2007: p24) وتتضمن تغيرات ظروف السوق البنود التالية:

١) التغيرات في أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى مخاطر سعر الفائدة.
٢) التغيرات في أسعار القطع الأجنبي والتي تشير إلى ما يسمى بمخاطر تقلبات أسعار الصرف أو مخاطر العملة.
٣) التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات التي تُعقد من قبل المصرف والتي تشير إلى ما يسمى بمخاطر السعر أو مركز حقوق الملكية (في حال كانت حقوق ملكية). وتُقسم مخاطر السعر بدورها إلى مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية ومخاطر تقلبات أسعار السلع.

كما يحدد Loader العوامل المؤثرة على مخاطر السوق (Loader, 2007: p24) كما يلي:

- الفترة الزمنية، فكلما احتفظ المصرف بالمركز لفترة أطول كلما كانت احتمالية حدوث تغيرات معاكسة في أسعار السوق أكثر.
- قابلية التحويل إلى سيولة أو سهولة إعادة البيع عندما يصبح مستوى المخاطر غير مقبول بالنسبة لحامل السهم. فكلما طالت الفترة الزمنية التي يستغرقها حامل السهم من أجل إيجاد بائع أو مشتري، كانت مخاطر تغيرات الأسعار أكبر.
- التقلب في تذبذبات الأسعار. تتقلب أسعار بعض حقوق الملكية في الأسواق الناشئة (في الاقتصاديات النامية) عندما يكون هناك استقراراً نسبياً في أسعار سندات الخزينة gilts (المضمونة من قبل الدولة).
- حساسية السعر للعوامل الأساسية المتعلقة بها. عندما تتحرك أسعار المشتقات بشكل أسرع من أسعار حقوق الملكية المتعلقة بها.

الشكل رقم (٢)

أنواع المخاطر السوقية

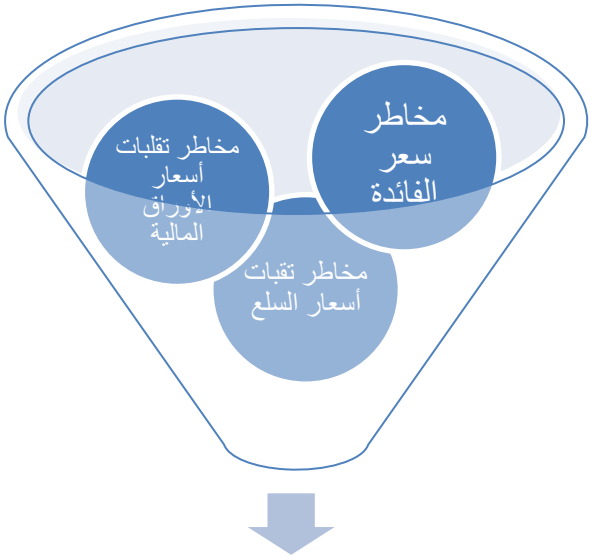

ولتوضيح مفهوم كل نوع من أنواع المخاطر السوقية سيتم دراسة كلّ منها على حدا وفق الآتي:

أ. مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk:

تنشأ مخاطر سعر الفائدة من احتمال تأثير التغير في أسعار الفائدة على كل من الأصول والالتزامات الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة في كل من الأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، والالتزامات الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة والتي تشمل الودائع تحت الطلب قصيرة الأجل وودائع التوفير والقروض التي يمكن أن يحصل عليها المصرف، ولمخاطر سعر الفائدة أشكال مختلفة، فالمخاطر الناتجة عن اختلاف مواعيد الاستحقاق وإعادة التسعير وتؤدي إلى ظهور فوارق أو فجوات في تواريخ التسعير تسمى "مخاطر إعادة تسعير"، والمخاطر الناتجة من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل، تسمى "مخاطر منحنى العائد". أما الشكل الثالث لهذه المخاطر فيسمى "بمخاطر الأساس" والتي تنشأ عن تبدل العلاقة بين مؤشر سعر الفائدة الأساسي عن مؤشر ليبور. وأخيراً ينشأ مصدر آخر ومتزايد الأهمية من مصادر سعر الفائدة من استثمارات عقود الخيارات الكامنة في العديد من محافظ المصرف الخاصة بالأصول والمطلوبات والبنود خارج الميزانية وتُسمى "بمخاطر عقود الخيارات". (أبو عيسى، ٢٠٠٨: ص٥-٩)

وتتصاعد مخاطر سعر الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى المصرف يتيح ما يلي: (الخطيب، ٢٠٠٥: ص٢٣٧)

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

وفي استقصاء أجري في بريطانيا بهدف تحديد الطريقة التي تستخدمها الشركات لتقييم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة وتكرار حدوثها، تبين بأن الشركات تعتمد على استخدام تقنية اختبارات التحمل stress testing بشكل أكثر تكراراً من غيرها وذلك بمعدل " غالباً " أو " أحياناً " وتم استخدام تقنية نقاط الإغلاق scoring of closing لأربع نقاط أو أكثر ولكن بشكل نادر جداً. في حين كانت النتائج مدهشة في استخدام أساليب أخرى مثل أسلوب تحليل فجوة الاستحقاق وأسلوب تحليل الأمد، والتي تم إعدادها لفترة طويلة وكان لاستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر value at risk انتشاراً واسعاً في بريطانيا. (Helliar and others, 2005: p89)

ب. مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk:

ينتج التعرض لمخاطر أسعار الصرف الأجنبية عن التغيرات في أسعار العملات الأجنبية التي يمكن أن تؤثر على قيمة العملة المحلية ومن المحتمل أن تؤثر على الميزة التنافسية للمصرف. أوضح Buckley عام ٢٠٠٠ بأنه يمكن تصنيف مخاطر أسعار الصرف الأجنبي إلى ثلاثة أنواع مختلفة من المخاطر، وهي: مخاطر التحويل translation ومخاطر الصفقة transaction والمخاطر الاقتصادية economic. وتعكس مخاطر التحويل الربح أو الخسارة الناتجة عن توحيد القوائم المالية، في حين أن مخاطر الصفقة تنتج عن تسوية المدفوعات المستقبلية أو القيمة الاسمية المستلمة من العملة الأجنبية، أي المبلغ الذي ستتقلب قيمته بسبب تغيرات أسعار تبادل العملات. وأخيراً مخاطر التعرض الاقتصادي التي ترتبط بإستراتيجية الشركة المستقبلية حيث يكون الهدف هو تعزيز التنافسية عن طريق تعظيم القيمة الاقتصادية للمصرف على المدى الطويل. (Helliar, and others, 2005: p17-18)

وتواجه أي منشأة هذه المخاطر بشكل فعلي أثناء قيامها بعملية تسوية المعاملات النقدية الأجنبية والتي تطال كامل قيمة مبلغ العملة المشتراة، وهذه العملية تستمر منذ صدور أمر دفع للعملة المباعة، وأصبح من المستحيل إلغاء أمر الدفع من جانب واحد، حتى يتم استلام العملة المشتراة نهائياً وبشكل مؤكد. وتشتمل مخاطر أسعار الصرف على مخاطر ائتمانية

وذلك يرجع إلى طبيعة عملية التبادل نفسها والتي لا يمكن فيها أن يشترط المصرف حصوله على العملة التي اشتراها في نفس الوقت الذي يسلم فيها العملة التي باعها، وهذا الفارق الزمني بين العمليتين يتيح إمكانية خسارة المصرف أصل المبلغ بالكامل. إلا أنه من المعروف أن معظم حالات فشل إتمام تبادل النقد الأجنبي ترجع في الأصل إلى أسباب إدارية وروتينية، وفي نهاية الأمر فإن المصرف يحصل على العملة التي اشتراها. وعلى الرغم من هذا فإن الخطر يبقى قائماً بتواجد عملاء متعثرين وليس لديهم مبادئ. (حشاد، ج٢، ٢٠٠٥: ص ٢١٧- ٢١٨)

وبناءً عليه، تستنتج الباحثة بأن مخاطر أسعار الصرف ترتبط مع أنواع أخرى من المخاطر وهي مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، فكلما زادت المبالغ المشتراة وكان التصنيف الائتماني والسيادي لبلد العملة المشتراة عالياً كلما قلت مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك، فإنه كلما ارتفعت كفاءة الموظفين المتعاملين مع صفقات تبادل العملات الأجنبية وزادت كفاءة نظام التشغيل الداخلي بالمصرف وتطورت الأجهزة التقنية وطرق الاتصال والانترنيت كلما انخفضت مخاطر سعر الصرف الناتجة عن ضعف كفاءة أجهزة التشغيل ومخاطر التشغيل التي سيتم توضيحها لاحقاً.

ج. مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية securities prices fluctuations Risk:

هي المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأداة المالية بسبب تغير الأسعار بالسوق سواءً أكان ذلك راجعاً لعوامل خاصة بالأداة المالية نفسها أو بمصدرها أو كانت راجعة لعوامل تؤثر على كافة الأوراق المالية المتداولة بالسوق. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph94-42)

د. مخاطر تقلبات أسعار السلع commodity prices fluctuations risk :

وتشمل السلع كل من المعادن ومنتجات الطاقة والسلع الزراعية. وهذه السلع خاضعة للتقلبات على المدى القصير بسبب الانحرافات اليومية والدورية في العرض والطلب، إلا أن هذه التقلبات تعود للتوازن على المدى الطويل. غالباً ما تكون مخاطر السوق في السلع أكثر تعقيداً وأكثر تقلباً من مخاطر السوق في كل من أسعار الفائدة وأسعار العملات. علاوة على ذلك فإن أسواق السلع قد تكون أيضاً أقل سيولة من الأسواق المالية الأخرى، ولذلك فإن التغيرات في العرض والطلب على السلع والمخاطر الناجمة عنها لها تأثير دراماتيكي أكبر على الأسعار والتقلبات. (Al Janabi, 2009: p16)

ولا توافق الباحثة وجهة النظر السابقة بأن مخاطر السوق في السلع هي أكثر خطراً منها في أسعار الفائدة والصرف، بل ترى بأن مخاطر تقلبات أسعار السلع المادية هي أقل خطراً من مخاطر أسعار الفائدة، وذلك لأن صافي عائد الفوائد يشكل الدخل الرئيس لنشاط المصرف، وبالتالي فإن أي تغيرات في أسعار الفائدة السوقية الآنية سيكون أثرها مباشراً وأكبر على دخل المصرف من تأثير المتاجرة بالسلع، إلا إذا تمت المتاجرة في المشتقات في أسواق السلع فيمكن أن يتزايد خطرها رغم أن هذا الخطر يبقى أقل من خطر التحوط في أسواق النقد وأسعار الفائدة بالمشتقات لأنه يصعب التنبؤ به على المدى المنظور.

٤. مخاطر عدم الملاءة insolvency risk:

وهي نتيجة تعاقب واحد أو أكثر من المخاطر المصرفية الموصوفة أعلاه. تقنياً، يحدث الإفلاس عندما تصل قيمة حقوق الملكية أو رأس المال إلى الصفر أو قريبة من الصفر بسبب الخسائر التي تحدث كنتيجة لواحد أو أكثر من المخاطر المصرفية الموصوفة أعلاه. (Saunders, 2007: p550)

٢) المخاطر التشغيلية Operational Risk:

المخاطر التشغيلية هي المخاطر المتأصلة في أنشطة الأعمال والناتجة عن مشاكل في التقنية أو الموظفين أو العمليات التشغيلية. وغالباً ما يتم إدارة هذه المخاطر عن طريق التأسيس لسياسات وإجراءات توجه إدارة الأنشطة المستمرة. على أية حال فإن تنظيم الهياكل التنظيمية وتوزيع الواجبات وتوصيف الأعمال ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب والمسؤول في الموقع المناسب، وتأسيس العقوبات والجزاءات سوف يميز أي تجاوزات في العمل. (Sagner, 2002: p178)

تؤدي مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر التشغيل ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها المصرف، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام المصرف في تقديم المنتجات والخدمات كفء أم لا. (الشاهد, ٢٠٠٠: ص٤٤)

وهي المخاطر المرتبطة بالأخطاء البشرية وفشل الأنظمة، وبالإجراءات والضوابط الرقابية غير الكافية أثناء عملية معالجة العمل المرتبط بالصفقات وخسارة السمعة الناتجة عن الفشل في تنفيذ سير العمليات بشكل صحيح ودقيق. يمكن أن تنقسم مخاطر التشغيل

إلى أقسام فرعية مثل مخاطر العمليات، والمخاطر التقنية، ومخاطر إعداد التقارير والمعلومات، ومخاطر الاحتيال، المخاطر القانونية والتنظيمية وغيرها. (Loader, 2007: p25)

ويمكن للباحثة القول بأن المخاطر التشغيلية ترتبط بالنواحي التنظيمية والإدارية والفنية في المصرف والتهاون في إدارة هذه المخاطر أو التخطيط لها يرتب على المصرف تكاليف باهظة خاصة في مرحلة التأسيس، فكلما كانت الهياكل التنظيمية والمهام وخطوط السلطة والمسؤولية محددة بشكل جيد، وكلما تم تعيين الموظفين المناسبين والمدربين والمؤهلين بشكل مناسب، وكلما تم التخطيط لأداء الأعمال والمهام بشكل كفء وفعال، انخفضت مخاطر التشغيل إلى الحد الأدنى.

وتوضح الباحثة أنواع المخاطر التشغيلية وتعرفها، كما يلي:

١. مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية Electronic Banking Risk:

تتميز المصارف بالإبداع والمنافسة فيما بينها وانتشار الصيرفة الإلكترونية، مما سمح لانتشار طيف واسع من الخدمات والمنتجات المصرفية بين عملاء التجزئة والجملة من خلال قنوات التوزيع الالكترونية. إلا أنه على الرغم من فوائد التطور السريع للقدرات المصرفية الالكترونية فإنه يحمل الكثير من المخاطر. وفي هذا الإطار قامت لجنة بازل٢ للرقابة المصرفية بتنظيم هذه المخاطر وتحديدها وإدارتها في المؤسسات المصرفية بطريقة رشيدة وفقاً للمميزات الأساسية وتحديات الخدمات المصرفية الإلكترونية. هذه المميزات، تتضمن سرعة غير مسبوقة للتغيير مرتبطة بالإبداع في الخدمة المقدمة للعميل. إن الطبيعة العالمية والمنتشرة في كل مكان للشبكات الالكترونية المفتوحة وتكامل تطبيقات الصيرفة الالكترونية مع أنظمة الحاسوب يؤدي إلى الاعتماد المتزايد للمصارف على طرف ثالث كي يقدم تقنية معلومات ضرورية. وفي الوقت الذي لا ينشأ فيه مخاطر جديدة متأصلة، لاحظت اللجنة بأن هذه المميزات زادت وعدلت من بعض المخاطر التقليدية المرتبطة بالأنشطة المصرفية، وبشكل خاص مخاطر السمعة والمخاطر القانونية ومخاطر التشغيل، وبذلك فهي تؤثر على محفظة الخطر الكلية للمصرف. (Basel Committee, Risk Management Principles for Electronic Banking, July2003: p1)

٢. مخاطر المعلومات (إعداد التقارير) information or reporting risk:

تعتبر مخاطر المعلومات أو إعداد التقارير إحدى مكونات المخاطر التشغيلية التي تُعرّف بأنها المخاطر المتضمنة في المعلومات والتقارير التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات

عندما تتضمن معلومات غير صحيحة ومضللة. هذه المعلومات المضللة وغير الصحيحة يمكن أن تقود الإدارة لاتخاذ قرارات خاطئة وإلى اتخاذ إجراء تصحيحي في الاتجاه الخطأ. إن التضليل أو التحريف أو تأخير المعلومات قد تؤدي إلى اتجاهات أو أخطاء لا يمكن تعريفها ولذلك يتم تجاهلها. وتنتج تقارير بشكل سيء قد تؤدي إلى فصل مبلغ كبير من أموال عميل المصرف بشكل غير صحيح. (Loader, 2007: p23)

٣. مخاطر الالتزام والمخاطر الرقابية compliance risk:

تعرف مخاطرة الالتزام بأنها مخاطرة فرض عقوبات قانونية وتنظيمية أو خسائر مالية أو خسائر فقدان سمعة المصرف كنتيجة لفشله في الامتثال بجميع القوانين المطبقة واللوائح التنظيمية وقواعد ومعايير السلوك المهني (مع بعضها البعض، القوانين والقواعد والمعايير). وتشير مخاطرة الالتزام أحياناً لما يسمى "بمخاطرة النزاهة"، لأن سمعة المصرف ترتبط بشكل كبير بإتباعها لمبادئ السلامة والنزاهة والإنصاف في المعاملة. يجب أن يرضى المراقبون المصرفيون عن سياسات وإجراءات الالتزام الفعالة المتبعة وتتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة عند خرق القوانين والقواعد والمعايير عند معرفتها. ويساعد الالتزام بالقوانين والقواعد والمعايير في الحفاظ على سمعة المصرف لمقابلة توقعات العملاء والأسواق والمجتمع بشكل كلي. ونظراً لأهمية الامتثال بالقوانين والقواعد والمعايير فقد أصبحت إدارة مخاطر الالتزام أكثر رسمية ونشأ نظام إدارة مخاطر واضح المعالم ومتميز منذ بضع سنوات سابقة. (Basel Committee, The compliance function in banks,October2003: p1)

٤. المخاطر القانونية Legal Risk:

هي الخسارة الناتجة عن العملية القانونية. وتتضمن الآليات القانونية ما يلي: أدلة الإثبات، واتفاقيات التسوية العمومية بين المصارف على أساس صافي الالتزامات المتبادلة بينها (master netting agreements)، واتفاقيات التقييم وضمان القروض (برهن الأصول) اتفاقيات القروض والاتفاقيات والمواثيق المالية. تعتبر هذه الآليات جزء من المعاملات المالية، فهي تحتوي على النصوص القانونية الهامة والتي تصمم لحماية أطراف النزاع أو التعثر. على سبيل المثال، اتفاق ضمان القروض برهن الأصول الحقيقية توفر أماناً أكثر لمصلحة المصرف في الضمانة (الأصل المرهون) لإتمام الصفقة التجارية. إن اتفاقيات التسوية العمومية بين المصارف على أساس صافي الالتزامات المتبادلة بينها (حق النظر في الدعاوي القانونية المناسبة التي تدرك التسوية على أساس صافي القيمة) يجعل

المصرف يدير تعرضاته على أساس الصافي أكثر من الإجمالي. قد يؤدي الفشل في التفاوض على التوثيق الصحيح المناسب أو الحصول على الحماية الضرورية في الاتفاقيات الموقعة إلى خسائر المخاطر القانونية في حادثة التعثر أو النزاع. قد تتفاقم المخاطر القانونية بواسطة وحدات الأعمال المختلفة من خلال معالجة المصرف للتوثيق الخاص به (مطبقاً معايير مختلفة في العملية)، أو وجود دعامات كبيرة جداً في الحصول على الوثائق الموقعة. بما أن العديد من الصفقات تحدث قبل إنهاء الوثائق القانونية، فإن الأقسام القانونية في الشركات الكبيرة تحاول باستمرار أن تلعب لعبة المتابعة catch-up وتخفض من المخاطر الناجمة عن هكذا دِعامات.(Erik Banks and others, 2003: p23-24)

٣) مخاطر الأعمال Business Risk:

تنتج عن التغيرات غير المتوقعة في حجم الأعمال أو هوامش الأرباح والتي تتضمن مخاطر تقلص أحجام العمل، مؤدية إلى دفع تكاليف أكثر لتقنية المعلومات والموظفين وانخفاض الأرباح الناتجة عن المنافسة الحادة. (Cai, and Wheale, 2007: p266)

وترتبط مخاطر الأعمال ببيئة أعمال المصرف، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية والمتصلة بالسياسة والعوامل القانونية والتنظيمية، والبنية الأساسية للقطاع المالي ونظام السداد والمخاطر المنظومية الكلية ذات الصلة بالعمليات وغالباً ما يُشار لهذه المجموعة من المخاطر باسم المخاطر القطرية (أو مخاطر الدولة). (حماد، ٢٠٠٧: ص٨٤٨)

١. المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk:

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط استراتيجي في المصرف، والإستراتيجية هي المسار الرئيس الذي يتخذه المصرف لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسة واعتماداً على تحليل القوة الذاتية. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص١٢٠)

وتركز المخاطر الإستراتيجية على أكثر من تحليل للخطة الإستراتيجية المكتوبة. إنها تركز على الكيفية التي تؤثر بها الخطط والأنظمة والتطبيق على قيمة الامتياز التجاري للمصرف. إنها تشمل أيضاً الكيفية التي تحلل بها الإدارة العوامل الخارجية التي تؤثر على الاتجاه الاستراتيجي للمصرف. (Barghouth, 1997: p5)

٢. مخاطر السمعة Reputation Risk:

هي احتمال وجود رأي عام سلبي عن إجراءات وممارسات المصرف التي قد تسبب انخفاض في قاعدة العملاء، أو تقاضي أمام المحاكم والتكاليف المترتبة جراء رفع الدعاوي،

أو انخفاض الإيراد، أو كبح السيولة، أو هبوط كبير في القيمة الإجمالية للمصرف في السوق. وتعتبر سمعة المصرف من أكثر الأصول قيمة وأصعبها حماية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن تجنب الأحداث التي ممكن أن تضر بسمعة المصرف تقع في مجال المخاطر التشغيلية. على كل حال فإن معظم الشركات الكبيرة تركز جهودها على تعزيز سمعتها من خلال التحوط بكفاءة تجاه الضرر المستقبلي، ويمكن تقييم هذه التحوطات من خلال قاعدة التكلفة والفائدة cost/ benefit basis. وأكثر من ذلك، فإن استجابة المصرف لضرر سمعته الفعلي ممكن أن يكون منظماً وعقلانياً. ومن المحتمل أن يصمم ويستخدم طرق نموذجية رسمية. إن الأمر الحاسم في هذا الموضوع يتطلب دعم وجود نظام إدارة مخاطر سمعة فعال، يتضمن تعريف وترتيب القوانين طبقاً للفوائد من الإصلاح والعلاج، وتعريف وترتيب تدفق المعلومات المتاحة للإصلاح فيما يتعلق بالتكلفة والكفاءة. وبالرغم من أهمية نظام إدارة المخاطر بالنسبة لبقاء الشركة على قيد الحياة، فإن مقدار مخاطر السمعة لا يزال في مراحله الأولى. (K. Ong, 2006: p209-210)

الخلاصة:

يلحظ مما سبق بأن المصرف قد يواجه مجموعة كبيرة من المخاطر. وهذه المخاطر يمكن أن تتغير عندما تتغير وتتطور الأسواق والمنتجات والتعليمات الرقابية والمنافسون. لذلك فإن تعريف طبيعة المخاطر يجب أن تكون عملية ديناميكية. كما إنها أمر أساسي

وضـروري للمصـرف لكـي يراجـع عملياتـه باسـتمرار ويكـون متأكـداً مـن أنـه تـم تعريـف كـل مصـادر المخـاطر– وبـأن الإدارة تشـترك معهـم بفهـم عـام لهـذه المخـاطر. إن صـياغة هـذه التعـاريف رسـمياً مـن خـلال مراجعـات سـنوية منتظمـة هـو نظـام جيـد. (Erik Banks and Dunn, Richard, 2003: p24)

وعليـه تـرى الباحثـة، أن كافـة أنـواع المخـاطر تتـداخل وينـتج عنهـا مخـاطر فـي السـيولة ومخـاطر فـي مـلاءة رأس المـال، فعنـدما تنشـأ مشـكلة تعثـر العمـلاء مـثلاً، وتظهـر مخـاطر الائتمـان سـيؤدي ذلـك إلـى مخـاطر السـمعة التـي سـتؤدي إلـى تراجـع ثقـة المـودعين والعمـلاء والمسـاهمين فـي المصـرف، ممـا يـؤثر سـلباً علـى سـيولة المصـرف ذلـك أن المـودعين سـيقومون بسـحب ودائعهـم، كمـا تـؤدي إلـى ارتفـاع فـي أسـعار الفائـدة علـى القـروض وانخفـاض القـدرة التفاوضـية لإدارة المصـرف مـع العمـلاء المقترضـين ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع تكلفـة الفائـدة علـى المصـرف مقارنـة بالمصـارف المنافسـة، ويـنعكس ذلـك سـلباً علـى هـامش الفائـدة الصـافي بالمصـرف وسـتظهر مخـاطر سـعر الفائـدة. ناهيـك عـن ظهـور مخـاطر السـعر التـي سـتؤدي إلـى انخفـاض فـي قيمـة الأسـهم فـي السـوق، وكـل ذلـك سـينعكس سـلباً علـى إيـرادات المصـرف وملاءتـه وعلـى الأداء فـي نهايـة المطـاف، لـذلك يجـب أن يـتم تقيـيم المخـاطر وفـق أسـس علميـة سـليمة لكـل نـوع وبشـكل متكامـل مـع بعضـها علـى مسـتوى كامـل محفظـة المصـرف المعرضـة للمخاطر، والتنبؤ بها وإدارتها وقياسها بمؤشرات ملائمة حتى يتم إدارتها بشكل كفء وفعال.

المبحث الثاني: تعريف إدارة المخاطر.. نطاقها.. أهدافها.. وخطواتها

مقدمـة

أصبحت إدارة المخاطر، وبشكل متزايد على المستوى الدولي، جزءاً من وظيفة-حوكمة الشركات التي يتوقعها أصحاب المصلحة في المصرف (stakeholders)♦ من مجلس الإدارة. ذلك أن الأهداف المؤسساتية للمصارف وإدارة المخاطر السليمة تدعم أهداف السياسة الوطنية بشكل واسع والتي يمكن اختصارها بالمجمل كما يلي: " تخصيص مصادر مالية نادرة بكفاءة من أجل تشجيع النمو الاقتصادي، وتطوير فرص التوظيف والاستخدام للمساهمة في تخفيض الخسائر في اقتصاد الدولة إلى الحد الأدنى " وبالرغم من الأهمية الكبرى لهذه القضية فإن العديد من المصارف الوطنية ليس لديها فهماً شاملاً لإدارة المخاطر. (Berwick, 2004: p3) ومن أجل فهم ماهية إدارة المخاطر، سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

أولاً: تعريف إدارة المخاطر:

تعرّف هيئات إدارة المخاطر الرئيسة في المملكة المتحدة– معهد إدارة المخاطر (IRM) وجمعية التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARM) إدارة المخاطر بأنها جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. وهي تلك الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المرافقة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة. والتركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على المخاطر ومعالجتها. ويكون هدفها إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة. (الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، ٢٠٠٢: ص٢)

كما تُعرّف "إدارة المخاطر" وفقاً لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف سورية المركزي بأنها: عملية منتظمة لتحديد وقياس المخاطر التي يواجهها العمل وتقييمها وفقا لاحتمالات حدوثها والضرر الذي يمكن أن تحدثه، وتحديد العناصر التي يمكن للمصرف أن يتحملها أو يتجنبها أو يؤمن ضد حدوثها (أو أي مزيج منها)، وتحديد المسؤولية عن معالجتها وضمان سير العمليات ورفع التقارير الدورية والفورية إلى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة. (مصرف سورية المركزي، دليل الحوكمة، ٢٠٠٩: ص٥)

وتلاحظ الباحثة من التعاريف السابقة لإدارة المخاطر بأنها جميعها تشتمل على توصيف لمراحل إدارة المخاطر وإجراءات إدارة المخاطر وطريقة التعامل معها، وتعتبر عملية إدارة

♦ Stakeholders: أصحاب المصلحة في الشركة (المساهمين، الدائنون، الموظفون، الزبائن، الإدارة، المجتمع، الحكومة) (الخنساء، ٢٠٠٤، ص٢٧٤)

المخاطر بمثابة نشاط رئيسي وهام بالنسبة لجميع أنشطة المصرف التي تحتمل التعرض للخسارة.

ثانياً: نطاق إدارة المخاطر وأنواعها:

يرى هيلسون في مقالة له منشورة على موقع معهد إدارة المخاطر في بريطانيا، بأنه حتى تكون عملية إدارة المخاطر متكاملة يجب أن يغطي نطاق إدارة المخاطر كل من المخاطر الإستراتيجية والمخاطر التكتيكية، حيث تنشأ المخاطر الإستراتيجية في مستوى الإدارة العليا الواضعة للرؤية vision الكلية للمؤسسة ككل، أما المخاطر التكتيكية فهي التي تنشأ في المستويات التنفيذية الأدنى. وحيث أن العائد في أي مؤسسة مرتبط بالمخاطر، فإنه لا يمكن تصور مؤسسة بمخاطر صفر، كما لا يمكن للرؤية وحدها أن تخلق عوائد، فالعديد من المؤسسات تستخدم المشاريع كعربة تغيير vehicle change كي تقوم بتوصيل القدرة التي تؤدي إلى تحقيق العوائد المطلوبة. وبالتالي فإن رؤية المؤسسة (أو رسالة المؤسسة) تحدد نطاق ومدى العوائد المتوقعة لذوي المصلحة في المؤسسة من هذه الرؤية، بينما المشاريع والبرامج وطرق الاتصال واللجان تصف الوسائل التكتيكية التي يتم استخدامها من قبل الإستراتيجية. والشكل رقم (٣) التالي يوضح العلاقة بين الإستراتيجية والوسائل التكتيكية للمخاطر (Hillson, 2006: p1):

الشكل رقم (٣)

الإستراتيجية والوسائل التكتيكية للمخاطر

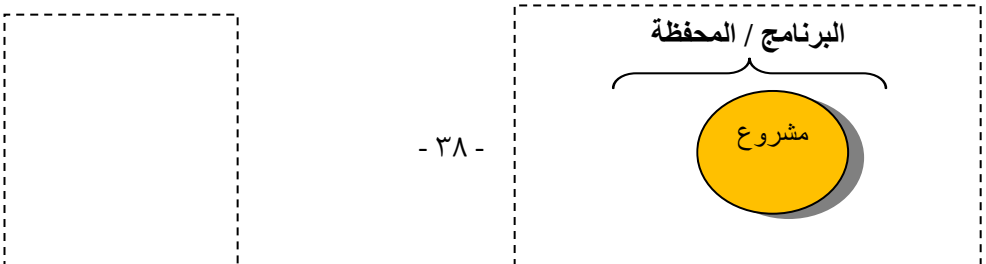

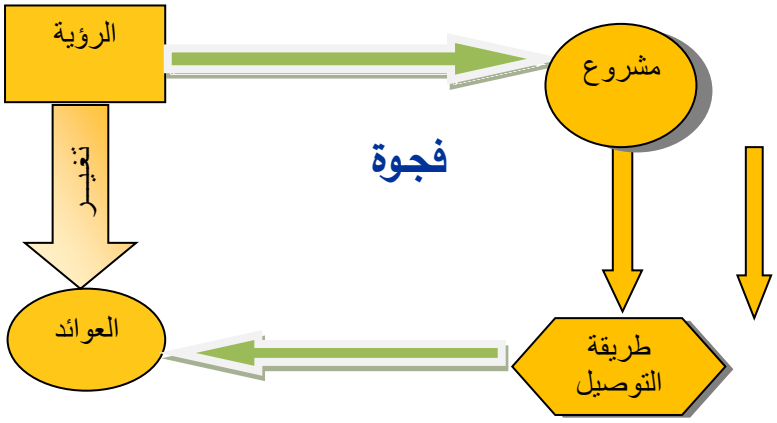

The resource: Hillson, 2006, p1.

إن كلاً من الإستراتيجية والوسائل التكتيكية لإدارة المخاطر مرتبط بتحقيق أهداف المصرف، ويتأثر كلٌ منهما بعدم التأكد الذي يشكل المخاطر في كل من المستويات التكتيكية والإستراتيجية. والمنهج المتكامل لإدارة المخاطر هو الذي يمكّن من إيجاد ميزة إستراتيجية هامة عن طريق إيجاد جسر للفجوة بين الإستراتيجية والوسائل التكتيكية وتتعامل مع كل من التهديدات والفرص في كل مستوى من أجل تحقيق النجاح للمؤسسة من جهة وزيادة تحقيق العوائد من جهة أخرى (Hillson, 2006: p5).

وفي هذا الإطار، تساعد إدارة المخاطر على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة، فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفض كلاً من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة. وينبغي أن تكون أنشطة إدارة المخاطر مستمرة ودائمة التطور وترتبط بإستراتيجية المؤسسة وكيفية تطبيق تلك الإستراتيجية. كما يجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة المؤسسة في الماضي والحاضر وفي المستقبل على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ضرورة اندماج إدارة المخاطر مع ثقافة المؤسسة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بواسطة أكثر المدراء خبرة. وينبغي ترجمة الإستراتيجية إلى أهداف تكتيكية وعملية، وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة لكل مدير وموظف مسؤول عن إدارة المخاطر كجزء من التوصيف الوظيفي لعملهم. وبتدعيمها لتحمل المسؤولية وتقييم الأداء والمكافآت، ستعزز فاعلية العمل بين جميع المستويات. (الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، ٢٠٠٢: ص٢)

وعليه، تتطلب عملية إدارة المخاطر تحليل للعوامل الداخلية والعوامل الخارجية، فعملية تعريف وتحديد المخاطر مثلاً تتطلب تحديد أولويات المخاطر المالية التي تواجه المصرف

وفهم صلتها بالمؤسسة. وهي ضرورية لاختبار المؤسسة ومنتجاته وإدارته وعملائه وموردیه ومنافسيه وسياسة تسعيره ومركزه في الصناعة. كما أنها ضرورية أيضاً للأخذ بعين الاعتبار مصالح ذوي المصلحة وأهدافهم وتعرضهم للمخاطر. ويوضح الشكل رقم (٤) العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي قد تنتج عنها المخاطر وتتطلب تحليلاً بغية تعريفها وتحديدها وقياسها وإدارتها فيما بعد. (Horcher, 2005: p7)

الشكل رقم (٤)

محركات المخاطر الرئيسية

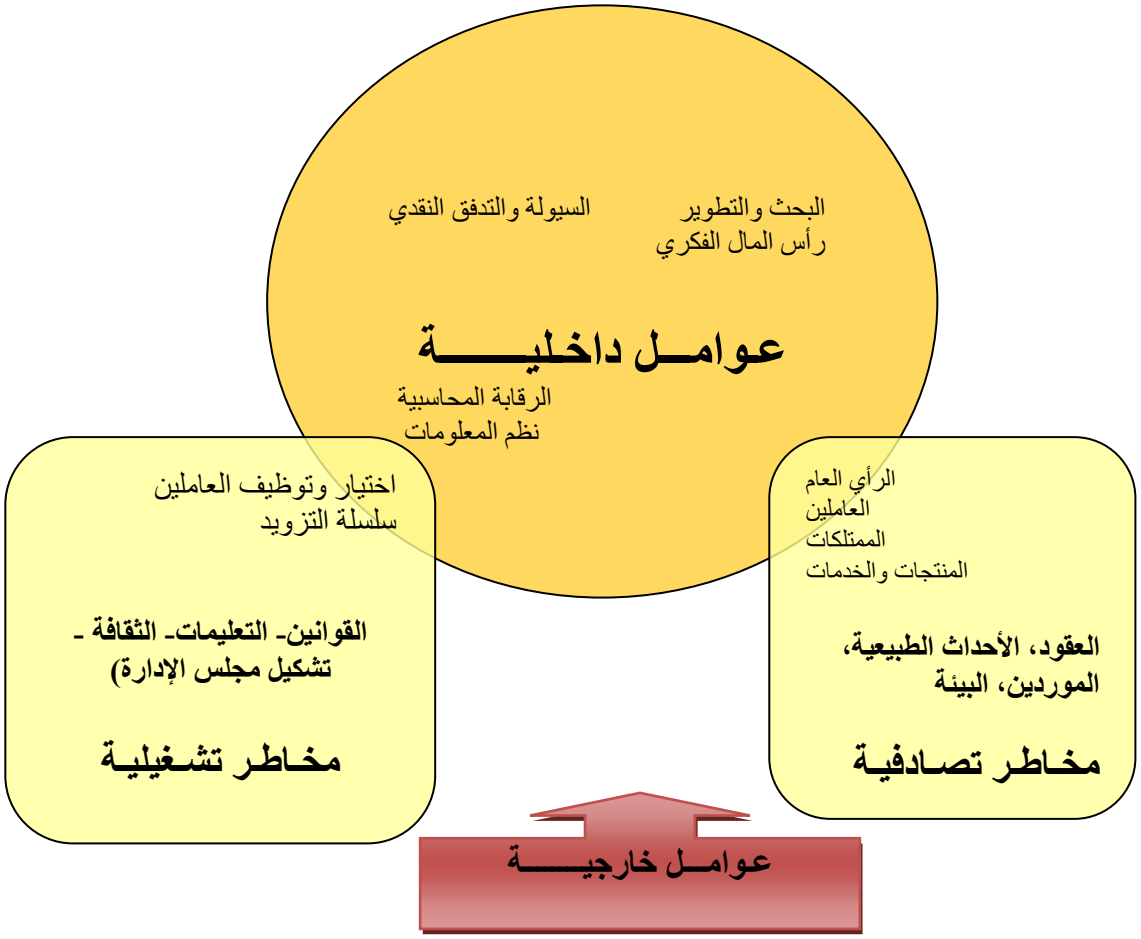

(The source: AIRMIC, ALARM and IRM, 2002: P3)

في هذا المجال، يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية حسب العوامل الناتجة عنها، وهي:

- **العوامل الداخلية (المخاطر الخاصة):**

وينتج عن العوامل الداخلية ما يسمى بالمخاطر غير النظامية (الخاصة) ويأتي في مقدمتها ضعف إدارة الائتمان وعدم كفاية جهاز التسليف سواءً لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي أو عدم توفر سياسة رشيدة سواءً لمنح الائتمان أو متابعته. بالإضافة إلى ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين استخدامات الأموال والالتزامات حسب آجال الاستحقاق. وعدم الكفاية في تخصيص الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من إمكانية التحول لأرصدة سائلة. وكذلك التحول المفاجئ لبعض الالتزامات الطارئة إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص١١١-١١٣)

- **العوامل الخارجية (المخاطر العامة):**

وينتج عن العوامل الخارجية ما يسمى بالمخاطر النظامية (العامة) وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد، وما يستتبع ذلك من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للمصارف الدائنة في مواعيد استحقاقها. كما تشتمل على انهيار غير متوقع في أسواق المال. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص١١١-١١٣)

ويقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف المصرف المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، و نذكر من تلك المخاطر مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر التغير في أذواق العملاء ومخاطر التضخم ومخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية. (صالح وفريدة، ٢٠٠٧: ص٣)

وخلاصة القول أن المخاطر غير النظامية (الخاصة) تحدث نتيجة لعوامل داخلية في المصرف تؤثر على قدرة المصرف وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع. على عكس المخاطر غير النظامية (العامة) التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على المصرف السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع. فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر غير النظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية: (صالح وفريدة، ٢٠٠٧: ص٣)

المخاطر الكلية = المخاطر العامة + المخاطر الخاصة

ونظراً لأن المخاطر قد تنشأ من عوامل داخلية وخارجية عديدة، فإن مدير المخاطر يكون بحاجة إلى نظام معلومات واسع النطاق الغرض منه توفير تدفق متواصل من المعلومات عن التغيرات الحادثة في العمليات، واقتناء الأصول الجديدة والإنشاءات الجديدة والعلاقات المتغيرة مع الكيانات الخارجية. (حماد، ط٢، ٢٠٠٨: ص٦٠-٦١)

ثالثاً: أهداف إدارة المخاطر:

الهدف من إدارة المخاطر في المصارف هو ضمان عدم تعرض كل من محافظ الأصول والالتزامات، والمراكز التجارية والأنشطة الائتمانية والتشغيلية، للخسائر التي قد تهدد حياتها، وتساعد إدارة المخاطر على ضمان عدم زيادة تعرضات المخاطر فيما يتعلق برأسمال المصرف ومركزه المالي.(Berwick, 2004: p8)

كما تهدف إدارة المخاطر إلى التعرف على الأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس هذه المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها، وإدارتها من أجل إبقاء هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للمصرف أن يتحملها ومن ثم مساعدة الإدارة العامة على اختيار النشاطات والأعمال المصرفية المنوي القيام بها. (بدران، ٢٠٠٥: ص٦٩).

وينبغي على نظام إدارة المخاطر أن يعمل كنظام إنذار متطور لحساسية المصرف للتغيرات المعاكسة في البيئة. ويجب أن يركز برنامج إدارة المخاطر الشامل على ربحية المصارف وعلى قابلية النجاح طويلة الأمد بواسطة استهداف نسبة هامش الفائدة الصافي الخاضعة لبعض قيود الميزانية. ويعتبر من ضمن هذه القيود الجوهرية الحفاظ على نوعية الائتمان، ومقابلة احتياجات السيولة، والحصول على رأسمال كافي، والتقليل من عبء المصروفات من غير الفائدة، ومقابلة أهداف المصرف الكلية. لذلك يجب أن تكون طريقة إدارة المخاطر متعددة الأبعاد دوماً. وللتمكن من إدارة المخاطر بشكل شامل يجب أن تهدف إدارة المخاطر إلى إدارة كل من حجم الأصول والالتزامات ومزيجها واستحقاقها ونوعية حساسيتها للمعدل وسيولتها ككل متكامل من أجل إنجاز نسبة مقبولة محددة مسبقاً من الخطر/العائد. وهكذا يكون هدف إدارة المخاطر هو تحسين نوعية الأصول والالتزامات ومقدارها وإدارتها. (Sharma and others, Dec2010: p105)

رابعاً: خطوات إدارة المخاطر:

بشكل عام، يمكن اختصار خطوات عمل إدارة المخاطر وفق الخطوات المتتالية التالية: (Hocher, 2005: p5)

- تعريف المخاطر المالية الرئيسية التي يواجهها المصرف ومفاضلتها.
- تحديد المستوى الملائم للتعرض للمخاطرة.
- تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتوافق مع السياسة.
- قياس المخاطر والتقرير عنها ومراقبتها وتصفيتها حسب الحاجة والحد منها.

أما schwalbe فيرى بأنه يمكن تقسيم مراحل عمل إدارة المخاطر إلى ستة عمليات رئيسية هي: تخطيط إدارة المخاطر وتعريف المخاطر والتحليل النوعي للمخاطر والتحليل الكمي للمخاطر وتخطيط الاستجابة للخطر planning response risk ورقابة المخاطر وضبطها. (schwalbe, 2006: p430)

علماً بأنه لا يوجد نظام إدارة مخاطر فريد يُعمل به في كل المصارف، لأن المصارف تختلف حسب تركيبتها وحسب ظروف السوق. وعلى كل مصرف أن يطوّر ويصمم برنامج

لإدارة المخاطر خاص به حسب احتياجاته وظروفه. على كل حال فإن نظم إدارة المخاطر السليمة لديها أساسيات شائعة متنوعة. (Barghouth, 1997: p2)

وبغض النظر عن تصميم برنامج إدارة المخاطر، فإن كل برنامج يجب أن يتضمن العناصر التالية:

١) **تعريف المخاطر**: يهدف تعريف المخاطر إلى تحديد تعرض المصرف لعدم التأكد. وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمصرف والسوق التي يشارك فيها، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتواجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المصرف الإستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المصرف والغرض والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف. ويجب أن تتم عملية تعريف المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمصرف وكذلك تعريف جميع الأخطار الناتجة عن تلك الأنشطة. (الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، ٢٠٠٢: ص٥)

٢) **قياس المخاطر**: يعتبر القياس الدقيق والموقت للمخاطر جزء جوهري من أنظمة إدارة المخاطر الفعالة، والمصرف الذي ليس لديه نظام قياس مخاطر تكون إمكانيته محدودة في رقابة وضبط مستويات المخاطر. والهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ويتم مبدئياً تحديد المخاطر بالأرقام وذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها المصرف. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص٢١) وأنظمة إدارة المخاطر الجيدة هي التي تقوم بتقدير المخاطر على مستوى كل من المحافظ والصفقات (Barghouth, 1997, p2).

٣) **رقابة المخاطر**: على المصرف أن يصمم هيكل تنظيمي لوضع حدود للاتصالات من خلال وضع سياسات ومعايير وإجراءات تحدد خطوط السلطة والمسؤولية في المصرف. إن حدود الرقابة هذه يجب أن تكون أدوات إدارة ذات معنى بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت الظروف وتعرضات المخاطر. يجب أن يكون لدى المصرف إجراءات معينة لتحديد صلاحيات الاستثناءات أو التغيرات في حدود المخاطر عندما تكون مضمونة (Barghouth, 1997: p3).

٤) **ضبط (متابعة) المخاطر والتقرير عنها**: يتوجب على المصرف أن يضبط مستويات المخاطر ليضمن مراجعة مراكز واستثناءات المخاطر في الوقت المناسب. ويجب أن تكون تقارير الضبط دقيقة وموقتة ومتواترة وغنية بالمعلومات المفيدة. كما يجب أن توزع للأشخاص المناسبين لاتخاذ الإجراء اللازم عند الحاجة. (Barghouth, 1997: p3)

وتلخص الباحثة مراحل عمل إدارة المخاطر وفق ما يلي:

- تعريف المخاطر وتحديد الأولويات وأسس التقييم.
- تحديد مستويات ملائمة لتحمل المخاطر (حدود المخاطر).
- قياس المخاطر كمياً.
- مراقبة المخاطر من خلال مقارنة مقاييس المخاطر الكمية مع المستويات المحددة مسبقاً (الحدود)، والتقرير عنها.
- الاستجابة للمخاطر.
- إجراءات وسياسات لإدارة المخاطر وضبطها.

المبحث الثالث: نظام التقييم الكمي للمخاطر المصرفية

أولاً: الإطار العام لنظام تقييم المخاطر المصرفية:

يُعرّف "نظام تقييم المخاطر المصرفية" بأنه عملية تقييم جماعي– من قبل موظفي المصرف، كلٌ في مجال مسؤوليته، للتعرف على مخاطر العمل ولتقييم إجراءات الرقابة، ولوضع خطط لتطوير الرقابة بإشراف وحدة إدارة المخاطر. (حماد، ٢٠٠٩: ص١٧)

بشكل عام، تتألف عملية تقييم المخاطر من عدة مراحل متتالية تبدأ بتعريف المخاطر المحتملة، وذلك من خلال إنشاء قائمة فحص شاملة عن الأحداث التي قد تؤثر سلبياً على

تحقيق الأهداف التنظيمية والمخرجات، مبنية على مستوى عالي من الخطة الإستراتيجية وخطط العمل ذات المستوى الأدنى. ثم يتم تحليل المخاطر المتأصلة، وتُقدر احتمالات ونتائج هذه الأحداث كمياً بمستوى منخفض (احتمال ٢٠٪) أو متوسط (احتمال ٣٠٪) أو عالي (احتمال ٥٠٪) وتُقيم النتائج من ناحية تأثيرهم على أهداف المنظمة المدونة، أما التأثير فُيقيم على أبعاد الكلفة المالية وضرر سمعة العمل. بعد ذلك، يتم تحليل الرقابة الحالية والتي تبدأ بتحليل تأثير إجراءات الرقابة الحالية بالاستجابة للمخاطر المتأصلة، مع إجراءات رقابية معرفة تتضمن سياسات وإجراءات إدارية. ثم تحليل الخطر المتبقي residual risk والذي يتضمن تأثير استجابات الخطر في تخفيض إمكانية الخطر المتأصل. وأخيراً يمكن القول: بأن الإدارة تستعمل في حالات معينة، لتقييم المخاطر، مزيج مركب من التقنيات النوعية والكمية. (Rao, 2009: p90)

ويقدم نظام تقييم المخاطر (Risk Assessment System, RAS) طريقة مختصرة للاتصال والتسويات الوثائقية فيما يتعلق بمقدار المخاطر، ونوعية إدارة المخاطر ومستوى اهتمام الإدارة (المقاسة كخطر إجمالي أو خطر مركب)، واتجاه المخاطر.(Barghouth, 1997: p6)

إذن يستطيع المدراء بعد الانتهاء من تعريف المخاطر في المصرف أن يستخدموا إطاراً عاماً مقدماً من قبل نظام تقييم المخاطر لتقييم التعرض للمخاطر بكافة أنواعها. (Barghouth, 1997: p8)

وتعتبر مصفوفة المخاطر مدخل منظم لتقييم المخاطر ولوضع حجر الأساس من أجل وصف المخاطر لدى المصرف. إن الخطوة الأولى لتكوين مصفوفة المخاطر هي معرفة النشاطات الرئيسة في المصرف لتقدير مستوى وحدود المخاطر الناتجة عن القيام بمثل هذه النشاطات، ويتم ذلك من خلال الاطلاع على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والالتزامات العرضية لدى المصرف. وتعتبر قائمة الدخل عنصر مهم في معرفة النشاطات الرئيسة للمصرف من خلال بند الإيرادات. فعلى سبيل المثال قد يكون هناك مساهمات كبيرة من الإيرادات من الرسوم وهذه لا تعكسها أرقام قائمة الدخل. (الكراسنة، ٢٠٠٦: ص٥٣)

كما تشكل قائمة المركز المالي أحد المصادر الهامة للمعلومات المتعلقة بوظيفة تحليل المخاطر، فهي الواجهة لنظام التسجيل في الدفاتر، حيث تكشف قائمة المركز المالي، على سبيل المثال، عن وجود مختلف أنواع الأصول بما يؤدي إلى البحث عن خسائر محتملة تعرضت لها هذه الأصول، علاوة على قائمة التدفقات النقدية. (حماد، ٢٠٠٨: ص١٨١، ١٨٣)

بالإضافة إلى ذلك، تكشف خرائط التدفق العمليات الداخلية في المصرف ونوع وتتابع أنشطته كوحدة معالجة، للكشف عن احتمالات توقف العمليات. كذلك، تكشف الخرائط التنظيمية الأقسام المختلفة داخل المصرف وتساعد على فهم طبيعة ونطاق عمليات المصرف. كما تقدم تقارير وسجلات الخسارة مصدر هام للمعلومات في تحديد المخاطر، وتفيد في استكمال مرحلة تحديد المخاطر وفي تقرير الاتجاه الواجب استخدامه في معالجة المخاطر. (حماد، ٢٠٠٨: ص١٨٤-١٨٥)

وتشتمل عملية تقييم المخاطر المالية والتشغيلية على المراحل التالية: (Barghouth, 1997: p8):

١. مقدار أو كمية المخاطر (quantity of risk): يشير إلى مستوى أو حجم الخطر الموجود والمقدر كخطر عالي أو متوسط أو منخفض.♦
٢. نوعية إدارة المخاطر (quality of risk management): وهي كيفية تعريف وقياس وتقييد ورقابة المخاطر الأساسية وهي تُقيّم كمخاطر قوية أو مقبولة أو ضعيفة•.
٣. الخطر الإجمالي (aggregate risk): هو ملخص لعملية التحكيم والتي تعكس مستوى الاهتمام، آخذة بعين الاعتبار كمية المخاطر ونوعية إدارة المخاطر. إذ تسمح عملية التحكيم للمدراء بإعطاء أوزان للأهمية النسبية لكل نوع من أنواع المخاطر. وتتأثر عملية تقييم المدراء للخطر الإجمالي الشامل بعوامل تخفيفية كالتأمين، التي قد لا تُحتسب في مقدار المخاطر أو نوعية قرارات إدارة المخاطر، ويقدر الخطر الإجمالي على أساس عالي أو متوسط أو منخفض.
٤. اتجاه المخاطر: يشير إلى التغيرات المحتملة لمدى التعرض للمخاطر لمدة ١٢ شهر القادمة، ويُقدر على أساس متزايدة أو مستقرة أو متناقصة. يشير الاتجاه المتناقص

♦ وتكون المخاطر **مرتفعة** high في حال كانت تشكل بعض النشاطات لدى المصرف جزءاً كبيراً من موجوداته أو رأسماله أو عندما يكون هناك نشاطات مصرفية معقدة أكثر من اللازم مع إمكانية حدوث خسائر كبيرة بالنسبة للمصرف. والمخاطر **المتوسطة** moderate تكون موجودة في حال كانت نشاطات المصرف والعمليات التي يقوم بها متوسطة بالنسبة إلى ما اعتاد عليه المصرف. كذلك يستطيع المصرف تحمل الخسائر المحتملة وذلك بالأساليب الاعتيادية للمصرف. أما المخاطر **المنخفضة** low فتكون في حالة ضآلة احتمال حدوثها وإذا حدثت فإن تأثيرها على المصرف سيكون طفيف. (الكراسنة، ٢٠٠٦: ص ٥٣-٥٤)

• إذا قُيمت إدارة المخاطر على أنها **إدارة مخاطر قوية** فهذا يعني بأن الإدارة قادرة على تعريف كل أنواع المخاطر الناجمة عن نشاط معين وضبطها بفاعلية. ويكون مجلس الإدارة والإدارة مشاركة في إدارة المخاطر لضمان وجود سياسات وحدود. كما يعني ذلك بأن السياسات مدعومة بإجراءات رقابة المخاطر، وتقارير وأنظمة معلومات. بالإضافة إلى أن أنظمة الضبط وإجراءات التدقيق مناسبة لحجم المصرف ونشاطاته وهناك استثناءات طفيفة أو بسيطة يمكن ملاحظتها.
أما إذا قُيمت إدارة المخاطر على أنها **إدارة مخاطر مقبولة** ففي هذه الحالة يمكن القول بأن أنظمة إدارة المخاطر في المصرف قوية ولكن يعتريها بعض الثغرات الطفيفة. يمكن أن يكون لدى المصرف نقاط ضعف بسيطة في إدارة المخاطر ولكن يمكن التعامل معها، ما عدا ذلك فإن الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المصرف يعتبر الإدارة فعالة.
وأخيراً إذا قُيمت إدارة المخاطر بأنها **إدارة ضعيفة** فهذا يدل على وجود نقص كبير في إدارة المخاطر لدى المصرف مما يستدعي اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية. كما يدل هذا التقييم على أن أنظمة الرقابة الداخلية ضعيفة وكذلك عدم التقيد بالسياسات والإجراءات المكتوبة لدى المصرف ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة محتملة على المصرف. (الكراسنة، ٢٠٠٦: ص ٥٤-٥٥)

إلى توقعات المدير المبنية على المعلومات الحالية، حيث أن الخطر الإجمالي سوف ينخفض لمدة اثني عشر شهراً المقبلة. ويدل الاتجاه المستقر إلى توقعات المدير بأن المخاطر الإجمالية ستبقى بدون تغيير. أما اتجاه المخاطر المتزايدة فهو يدل على أن توقعات المدير للمخاطر ستكون أعلى في الاثني عشر شهراً المقبلة.

أما بالنسبة لعملية تقييم مخاطر الأعمال مثل مخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية فإن تحكيم المدير للمخاطر يكون أقل إمكانية للقياس الكمي. فهذه المخاطر تؤثر على قيمة الامتياز التجاري للمصرف لكنها ليست المخاطر المباشرة التي يمكن للمدراء قياسها بدقة. ويتم تعديل عملية تقييم هذه المخاطر وفق البنود التالية (Barghouth, 1997: p8):

١. الخطر المركب: هو رأي مختصر أو حكم ملخص ويعكس مستوى الاهتمام الذي يؤسس لوضع كل العناصر التي تؤثر على المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهي تقدر على أساس عالي أو متوسط أو منخفض.

٢. اتجاه المخاطر: يشير اتجاه المخاطر إلى نظرة المدراء إلى التغيرات المحتملة في مدى التعرض للمخاطر لمدة اثني عشر شهراً القادمة. وتقدر على أساس متزايد أو مستقر أو متناقص.

إن الاستنتاجات من كل واحدة من فئات المخاطر تُستعمل في تقييم **محفظة المخاطر الكلية للمصرف** (مدى تعرض المصرف للمخاطر الكلية). ويجب أن تؤثر الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع المخاطر على تطوير الإستراتيجية وعلى تخصيص الموارد (رأس المال). كما يجب على المدراء أن يكملوا أنظمة تقييم المخاطر كل ١٢ شهر. ويجب أن تُراجع أنظمة تقييم المخاطر (RAS) بشكل ربع سنوي وتُحدّث (updated) بشكل أكثر تواتراً إذا ما تم اتخاذ النظام الملائم والمبني على أساس مدى التعرض للمخاطر (risk profile). وعند الانتهاء من تقييم المخاطر الكلية لكل نشاط رئيسي في المصرف، يتم إعداد تصور للمخاطر الكلية بشكل عام، ويكون هذا التقييم بمثابة الخطوة الأخيرة من أجل إعداد مصفوفة المخاطر. (الكراسنة، ٢٠٠٦: ص ٥٦)

علماً بأن مبدأ تكامل إدارة المخاطر يؤكد على أنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بشكل منعزل لكل منها، ليس لأن الصفقة الواحدة قد تتضمن عدداً من المخاطر، بل أيضاً لأن النوع الواحد من المخاطر قد يتسبب في إحداث مخاطر أخرى، حيث أن التفاعل والتداخل بين المخاطر المتنوعة قد يؤدي إلى نقصان أو زيادة في المخاطر الكلية. (Staff of Pakistan Bank, 2005: p3)

وبالنتيجة، إذا لم يتم تقييم وقياس المخاطر فإنه لن يكون بالإمكان رقابتها والحد منها. إضافة إلى ذلك، فإن التقييم الصحيح للمخاطر يعطي الإدارة نظرة واضحة لموقف المصرف

ويساعد في اقتراح خطة إجرائية مستقبلية. ومن أجل أن تسيطر المصارف بشكلٍ كافٍ على التعرض للمخاطر، فإن قياس المخاطر يجب أن يمثل التعرض الكلي للمخاطر في كل من نموذج المخاطر وخط الأعمال، وأن تشتمل على التأثير قصير الأجل بالإضافة إلى التأثير طويل الأجل على المصرف. ومهما كان حجم المصرف كبيراً فإنه يجب تأسيس أنظمة/ نماذج models تقيس مقدار التعرض للمخاطر، على كل حال، تعتبر عملية القياس الكمي quantification في بعض فئات المخاطر صعبة جداً ومعقدة. وكلما كان قياس المخاطر الكمية غير ممكناً، كلما كان تبني المقاييس النوعية ضرورياً للسيطرة على المخاطر. وعلى الرغم من أن أنظمة القياس الكمية تدعم عملية اتخاذ قرار فعالة، فإن القياس الأفضل لا يتجنب الحاجة إلى تحكيم نوعي يقدم معلومات جيدة. بناءً على ذلك، فإنه من الأهمية بمكان وجود طاقم وظيفي لديه معرفة ملائمة وخبرة. (Staff of Pakistan Bank, 2005: p3)

الجدول رقم (١)

مصفوفة المخاطر المصرفية

نوعية إدارة المخاطر (quality of risk management)	ضعيفة	متوسط	عالي	**الأعلى**
	مقبولة	منخفض	متوسط	عالي
	قوية	الأخفض	منخفض	عالي
		منخفض	متوسط	عالي
	مقدار المخاطر (quantity of risk)			

Barghouth, 1997: p21.

يجب على المدراء أن يناقشوا الاستنتاجات الناتجة عن نظام تقييم المخاطر مع مجلس الإدارة. وتساعد مدخلات حسابات إدارة المصرف في توضيح أو تعديل استنتاجات نظام

تقييم المخاطر. سوف تفيد عملية التقييم هذه كل من إدارة المصرف وأعضاء مجلس الإدارة، كما تزودهم بفهم عام للمخاطر ولنقاط القوة والضعف الموجودة في عمليات إدارة المخاطر الموجودة. وهذا بدوره سوف يشجع على إنجاز خطط إدارة المخاطر المستقبلية. ومن الجدير ذكره هنا، بأن مصفوفة المخاطر لا تمثل تفسير للمخاطر بل هي مجرد تمثيل بياني لعملية إدارة المخاطر، وإنما تمثل تقييم للمخاطر الإجمالية بناءً على مقدار المخاطر ونوعية إدارة المخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر، بغض النظر عن عوامل تخفيف المخاطر. (Barghouth, 1997: p21)

ثانياً: أسس التقييم الكمي للمخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها:

هناك مجموعة من عوامل التقييم الكمية التي يجب على المدراء أن يأخذوها بعين الاعتبار عند قيامهم بعملية التقييم. إن عوامل تقييم المخاطر هذه ليست قوائم فحص إلزامية، بل هي نظرة على القضايا التي يمكن أن تساعد المدير في صنع القرارات من خلال إطار لنظام تقييم المخاطر. يجب أن تعكس تقييمات المخاطر كل من النظرة الحالية والمتوقعة لمدى تعرض المصرف للمخاطر، هذا التقييم هو الذي يقود أنشطة واستراتيجيات إدارة المخاطر. (Barghouth, 1997: p8)

وتظهر مؤشرات المخاطر الرئيسية كنتيجة لعملية تقييم المخاطر والتي يجب أن تُستخدم لتقديم إشارات توقُّع مفيدة لكل من قياس المخاطر ومنع حدوث المخاطر أو الحد منها. (Saita, 2007: p120)

وتعمل مؤشرات قياس المخاطر كمقاييس محاسبية وحدود تعكس أهداف سياسات إدارة المخاطر، فهي متغيرات رئيسية ينبغي مراقبة مستواها واستقرارها من خلال إدارة المخاطر. (حماد، ٢٠٠٨: ص٢١٧)

وفيما يلي عرض أسس التقييم الكمي للمخاطر المصرفية بشكل مفصل لكل نوع من أنواع المخاطر والتي يمكن إيجاد مؤشرات لقياسها بشكل دقيق وصحيح وفق التالي:

١) مخاطر الائتمان:

ترتبط مخاطر الائتمان بجودة الأصول واحتمالات التعثر، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب ندرة المعلومات المتاحة. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٤٦)

ويتضمن تقييم مخاطر الائتمان والتعامل مع هذه المخاطر وقياس مؤشراتها، تصنيف ومتابعة المستحقات والمتأخرات. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية وضع أسس موحدة لتصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة أي نقص في قيمتها بما يحقق كفاية الأصول

لمقابلة الالتزامات على المصرف، وتتلخص أسس التصنيف بتوزيع الديون إلى مجموعتين رئيسيتين، حسب توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية الصادرة عن صندوق النقد العربي، هما مجموعة الديون المنتظمة الجيدة، ومجموعة الديون غير المنتظمة، ويندرج ضمن الديون غير المنتظمة ثلاث فئات: دون المستوى ومشكوك في تحصيلها ورديئة. (المناعي، ٢٠٠٣: ص٢٠)

ويتم تكوين المخصصات للديون الممنوحة للعملاء كحد أدنى وفقاً للنسب التالية:

١- مخصصات محددة للديون غير المنتظمة:

- دون المستوى، بحد أدنى ١٥ في المائة.
- مشكوك في تحصيلها، بحد أدنى ٤٥ في المائة.
- رديئة، ١٠٠ في المائة.

٢- مخصصات عامة للديون المنتظمة: بحد أدنى واحد في المائة.

وتحتسب المخصصات على صافي رصيد المديونية القائمة بعد استبعاد الضمانات المقابلة، في حالة توفر ضمانات عينية أو مصرفية عالية الجودة وقابلة للتسييل في آجال ومستوفية للشروط القانونية والفوائد المعلقة إن وجدت. (المناعي، ٢٠٠٣: ص٢٢)

وهناك اعتبارات أخرى للتصنيف يمكن الاعتماد عليها مثل تدهور وضع العميل أو صدور حكم ضده أو إفلاسه ..... الخ. وهذه الاعتبارات تتطلب تكوين فريق أو لجنة داخل المصرف تكون مهمتها تصنيف حسابات العملاء حتى وإن لم تتوافر شروط عدم الانتظام كما هو مشار إليه أعلاه. (المناعي، ٢٠٠٧: ص٢١)

وكي يتسنى لإدارة المصرف تقييم المخاطر الائتمانية يجب توافر نظام معلومات يتيح تقديم البيانات الضرورية للتعرف على (الخطيب، ٢٠٠٥: ص١٣١):

- التصنيف الائتماني للعملاء Rating من حيث درجة الملاءة.
- التركزات في منح الائتمان على أساس العميل أو على أساس الصناعة أو المناطق الجغرافية.
- تصنيف القروض إلى منتظمة وغير منتظمة.
- كفاية المخصصات ومدى جودة الضمانات وتقييمها.
- القروض المتعثرة. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص١٣١)
- تأثير معايير الشطب الموجودة في أنشطة الإقراض والتأخير، وتتضمن: التغيرات في المعايير، والمخاطر المتأصلة في الأسواق المستهدفة.
- مستوى وطبيعة السياسة الائتمانية والاستثناءات الإدارية، وتعرض المصرف للالتزامات غير الممولة (خطاب اعتماد احتياطي وتجاري، خطوط الائتمان....الخ).

- اتجاهات حجم القروض ومدى نموها، والتخلفات عن السداد في المواعيد المقررة، والقروض المتعثرة والقروض المصنفة والديون المعدومة.
- الأنشطة غير الإقراضية الأخرى وتشمل العوامل التالية:
  - حجم ونوعية وتنوع السندات الاستثمارية.
  - مدى المتاجرة بالسندات والأنشطة المشطوبة.
  - حجم مساهمات الإقراض المصدرة للأطراف الأخرى.
  - مبلغ الودائع لدى المصارف (إقراض بين المصارف) interbank والنشاطات المراسلة.
  - حجم تحويلات الأموال الالكترونية أو عبر الهاتف.
  - حجم أدوات أسواق رأس المال المتنوعة، مثل: اتفاقيات إعادة الشراء، والمبادلات والخيارات والعقود الآجلة والمستقبليات.
  - حجم التسويات والمدفوعات، مثل: (المقاصة clearings، وتحويلات العملة الأجنبية، والأنشطة المبنية على الرسوم كمبيعات المنتجات وإدارة النقدية والأنشطة الائتمانية (بدون ضمانات). (Barghouth, 1997: p8)

مع التأكيد على أن عوامل التقييم هذه ليست قوائم فحص إلزامية، ولكنها نظرة على الإصدارات التي يمكن أن تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال نظام تقييم المخاطر (RAS).

من ناحية أخرى، يساعد نظام المعلومات المحاسبي للعميل في تقييم والحد من مخاطر الائتمان، وذلك من خلال جودة البيانات المالية التي يقدمها العميل للمصرف من أجل تحليلها وتقييم مركز العميل المالي والمخاطر المحتملة، وتفضل القوائم المالية المدققة، لنفي إمكانية العبث والتلاعب في البيانات المثبتة في التقارير المالية، إلا أن إدارة العميل قد تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية في طريقة عرض القوائم المالية وتمهيد الدخل، لذلك على مدقق الحسابات في المصرف أن يراجع التقديرات المحاسبية وغيرها من بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لتقييم جودة البيانات المحاسبية. (حماد، ٢٠٠٨: ص٣٠٤)

وأخيراً يمكن القول بأنه لا يمكن تقييم مخاطر الائتمان بطريقة ناجعة بدون وجود نظام كفء للتصنيف الائتماني يسمح بتصنيف المقترضين وتقدير درجات لهم، بحيث يحتوي على أهم مؤشرات النسب المالية التي تساعد على التحليل الائتماني للبيانات المدققة التي يقدمها العميل وتقدير مخاطر الائتمان بشكل دقيق.

ويعتمد المصرف في ذلك على طاقم من المحللين المتخصصين بشؤون الائتمان للقيام بمراجعة المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للشركات المتقدمة للقروض. ومن هذه المراجعة

يستخلص الطاقم تقييمه عن الحالة الائتمانية للشركة. وينبغي أن يشير التقييم إلى درجة احتمال وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه المصرف، وبعد التقييم يحدد المصرف معدل الفائدة المناسب الذي سيدفعه المقترض. وهنا يمكن تصنيف المتقدمين للقروض على أساس مقياس يتراوح بين ١ و٥ (حيث تعبر الدرجة١ عن أفضل درجات الائتمان)، وتعكس درجة مخاطر الائتمان التي يمثلها المتقدم والتي سيتحملها المصرف إذا ما قدم القرض. (الشعار، ٢٠٠٥: ص٢٤٤)

وتركز مؤشرات قياس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات التعثر، وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٤٦،٥٢)

ومن أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمان:

١- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد

٢- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض غير المنتظمة (الشاهد, ٢٠٠٠: ص٤٦، ٥٢)

٣- نسبة الأصول غير العاملة / القروض الكلية وعقود الإيجار طويلة الأمد.♦

٤- نسبة الديون المعدومة الصافية التي يتعذر تحصيلها من القروض / القروض الكلية وعقود الإيجار طويلة الأمد.♦

٥- نسبة المخصصات السنوية Annual Provision لخسائر القروض إلى القروض الكلية وعقود الإيجار طويلة الأمد أو إلى رأس المال السهمي.

٦- نسبة احتياطي allowance خسائر القروض إلى القروض الكلية وعقود الإيجار طويلة الأمد أو إلى رأس المال السهمي.

٧- نسبة الأصول غير العاملة إلى رأس المال السهمي.

تُظهر مؤشرات مخاطر الائتمان السابقة إلى أي مدى يكون المصرف أو أي مقرض آخر مهيأ نفسه لخسائر القروض من خلال تأسيسه لاحتياطيات خسائر القروض (احتياطي خسائر القروض) من خلال الأعباء السنوية مقابل الدخل الجاري (مؤونة خسائر القروض). وعندما ترتفع النسبتان

♦ الأصول غير العاملة: Nonperforming assets هي الأصول المولدة للدخل والتي تتضمن القروض المستحقة سابقاً لمدة ٩٠ يوم أو أكثر.

♦ الديون المعدومة التي يتعذر تحصيلها charge-off: هي القروض التي تم الإعلان عن عدم جدواها (worthless) وتشطب (written off) من دفاتر المقرضين. إذا كان بعضاً من هذه القروض يولد دخلاً في النهاية للمقرض، فإن المبالغ المستردة تقتطع من الديون المعدومة الإجمالية للوصول إلى عائد صافي من الديون المعدومة (yield net charge-off).

الثالثة والرابعة فإن التعرض لمخاطر الائتمان يزداد، وقد يكون فشل المصرف أو أي مؤسسة إقراضية أخرى على حافة الانهيار. (Peter, and Sylvia, 2005: p161-162)

تقوم المصارف بقياس مخاطرها الائتمانية ومقارنتها بحدود محددة مسبقاً لديها. ويجب أن تعكس مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية تأثير التغير في ظروف السوق على القدرة المستقبلية والحالية للعملاء في مقابلة الالتزامات التعاقدية. (Loader, 2007: p25)

٢) مخاطر السيولة:

يعتقد العديد من المحللين بأن هناك طريقة سليمة مثالية واحدة فقط لتقييم مخاطر السيولة في المصارف وكيفية تحقيقها بشكل جيد. تركز هذه الطريقة على نظام السوق المالي. فإذا سألنا السؤال التالي: هل لدى المصرف احتياطيات سيولة كافية ؟ فإن الجواب يعتمد على حالة السوق. فلا يستطيع أي مصرف أن يؤكد بأن لديه سيولة كافية ما لم يقوم باختبار السوق، حيث يقع على عاتق مدراء السيولة في المصارف أن يستفسروا عن الإشارات والمعايير التالية في المدى المنظور، وهي (Peter, and Sylvia: 2005, p365-366):

١- ثقة الجمهور: هل يوجد دليل على أن المصرف سيفقد ودائعه بسبب اعتقاد المؤسسات والأفراد، وأنه سيتعرض لخطر نفاذ النقدية ويصبح غير قادرٍ على دفع التزاماته ؟

٢- سلوك سعر السهم: هل سيهبط سعر سهم المصرف في السوق بسبب ملاحظة المستثمرين لأزمة سيولة حقيقة قريبة الحدوث في المصرف ؟

٣- علاوة المخاطر على شهادات الإيداع والمقترضين الآخرين: هل يوجد دليل على أن المصرف يدفع معدلات فائدة أعلى بشكل ملحوظ على الإصدارات الجديدة المعروضة على الجمهور ووداعي التوفير (وبشكل خاص على شهادات الإيداع الكبيرة والقابلة للتفاوض) وعلى الأموال المقترضة من السوق النقدية أكثر مما يدفعون لمصارف أخرى لها نفس الحجم وتقع بنفس المنطقة الجغرافية ؟ وبكلمات أخرى، هل يفرض السوق علاوة مخاطر على تكاليف اقتراض أعلى لأنه يعتقد بأن المصرف سيمر بأزمة سيولة ؟

٤- خسائر المبيعات على الأصول: هل أُجبر المصرف حديثاً على بيع الأصول بسرعة، وبخسائر ملحوظة، من أجل أن يقابل الطلب على السيولة ؟ هل هذا الحدث نادراً أم أصبح متكرر الحدوث ؟

٥- مقابلة الالتزامات مع ائتمان العملاء: هل المصرف قادر على أن ينفذ كل الطلبات المربحة المحتملة والمعقولة على القروض من قبل العملاء المربحين والجيدين ؟ أو

هل على المصرف ضغوطات سيولة تجبر الإدارة على خفض طلبات القروض المقبولة من نواحي أخرى ؟

٦- الاقتراض من المصرف المركزي: هل أُجبر المصرف على الاقتراض بحجم كبير أو بشكل متكرر لعدة مرات من المصرف المركزي المحلي مؤخراً ؟ وهل بدأ موظفو المصرف المركزي بالاستفسار والتحري عن مقترضي المصرف ؟

٧- إذا كان الجواب على أي من الأسئلة السابقة بنعم فإن الإدارة تحتاج لأن تلقي نظرة قريبة على سياساتها وممارساتها في إدارة السيولة لتحديد فيما إذا كان مطلوباً إحداث أي تغييرات.

ويمكن للمصرف الحصول على الأموال السائلة بثلاث طرق: الأولى، من البيع الفوري للموجودات السائلة، كأذونات الخزينة، وبمخاطر سعر منخفضة وتكاليف صفقة منخفضة أيضاً. والثانية، من خلال الاقتراض من السوق النقدية عند حدود معينة (هي حدود الائتمان المرتبطة بإرشادات المصرف الداخلية والمبنية على تقدير المدراء). والثالثة، أن يتمكن المصرف من استخدام احتياطياته الزائدة عن النسبة المفروضة من المصرف المركزي. (Saunders, 2007: p587)

وبما أن سيولة الأصول والالتزامات في الميزانية متدرجة إلى فئات حسب آجال استحقاقها ومعدلات الفائدة المترتبة عليها وفق الشروط التعاقدية، فيمكن للباحثة الاستنتاج بأن عنصر الزمن يشكل دوراً حاسماً ومحورياً في تقييم مخاطر السيولة، حيث أن هذا التقييم يعتمد على مدى قدرة المصرف في تحقيق المواءمة والمقابلة بين آجال وأحجام الأصول والالتزامات المالية في المصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات المصارف من السيولة في إطار تحقيق التوازن الثالوثي بين كل من السيولة والربحية والمخاطر.

وتقدر المصارف احتياجاتها للسيولة بناءً على الخبرة ومتوسط السيولة للمصارف المناظرة بالحجم والإقليم الجغرافي وفق مؤشرات السيولة التالية (Peter, and Sylvia , 2005: p363-364):

١- مؤشر مركز النقدية cash position indicator: وهو يساوي قيمة النقدية والودائع واجبة الأداء من مؤسسات الادخار / مجموع الأصول.

٢- مؤشر الأوراق المالية السائلة: وهو يساوي قيمة الأوراق المالية الحكومية إلى مجموع الأصول.

٣- نسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية capacity ratio: وهي تساوي قيمة القروض الصافية والإيجارات إلى مجموع الأصول، وهو مؤشر سيولة سلبي لأن

القروض والإيجارات غالباً ما يتم اعتبارها من بين الأصول الأقل سيولة في المصارف.

٤- نسبة السيولة السريعة hot money ratio: وهي تساوي قيمة الأصول قصيرة الأجل في السوق النقدية إلى الالتزامات المتقلبة. وبشكل أكثر تفصيلاً تساوي: (النقدية والودائع واجبة الأداء من مؤسسات ادخارية أخرى + حصص الأسهم والسندات قصيرة الأجل + القروض الاحتياطية الفيدرالية + اتفاقيات إعادة شراء الاحتياطي)/ (شهادات الإيداع الكبيرة + الإيداعات بالعملة الأجنبية + الأموال المقترضة من الحكومة المركزية + اتفاقيات إعادة الشراء)

٥- نسبة الودائع الأساسية core deposit ratio: وهي تساوي قيمة الودائع الأساسية / مجموع الأصول.

٦- نسبة ودائع الصلح الواقي من الإفلاس Deposit composition ratio: وهي تساوي الودائع تحت الطلب / الودائع لأجل (حسابات التوفير المصرفية). تقيس هذه النسبة استقرار قاعدة التمويل، والانخفاض في هذه النسبة يعني استقرار أكبر في الودائع. (Peter, and Sylvia , 2005: p363-364)

٧- نسبة إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول.

٨- نسبة الالتزامات المتقلبة / إجمالي الأصول. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٥٢)

ويجب أن يتم مقارنة مؤشرات السيولة بالقيمة الوسطية للمؤشرات المقابلة لها في المصارف المناظرة التي لها نفس الحجم ونفس المنطقة الجغرافية. مع الإشارة إلى أن هذه المؤشرات حساسة بشكل عالي للموسم السنوي ولظروف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد. (Peter, and Sylvia , 2005: p363-364)

ويرى كل من الشاهد وحماد بأن مؤشرات قياس مخاطر السيولة تدل على قدرة المصرف في اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها. ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما كان ذلك مؤشراً على استقرار السيولة لدى المصرف، والودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي تكون غير حساسة بالنسبة لمعدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب والودائع ذات الفترات قصيرة الأجل، كما ترتبط السيولة بنوعية الأصول. وهكذا فإن الأصول السائلة تتكون من الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للبيع، والأموال قصيرة الأجل وأذون وسندات الخزينة والسندات الحكومية التي يمكن بيعها بسهولة والأوراق المالية التي يتم شراؤها في ظل اتفاقية لإعادة بيعها. ومع ذلك فإن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي للمصرف لا تكون كافية لتقييم سيولة القروض،

ويكون من الصعب على أي محلل مالي القيام بهذا الأمر دون الحصول على معلومات إضافية. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٤٧-٤٨)

مما سبق نستنتج أن مؤشرات قياس مخاطر الائتمان ترتبط بشكل رئيسي بنوعية القروض الممنوحة وجودة محفظة القروض وتركيبتها. في حين ترتبط مخاطر السيولة بنوعية وجودة وتركيبة كل من محفظة الأصول (قصيرة الأجل والأوراق المالية المضمونة) ومحفظة الودائع وتركيبتها وآجالها ومدى حساسيتها لتغيرات سعر الفائدة، وبالتالي ينبغي على نظام المعلومات المحاسبي أن يقدم المعلومات الملائمة عن كل من محفظة الأصول ومحفظة الالتزامات في الوقت المناسب كي يتمكن المصرف من إدارة الأصول والالتزامات بكفاءة وفعالية بقصد حساب مؤشرات قياس مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومقارنتها مع الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة بما يمكّن من ضبطها والحد منها بالتنسيق مع الإدارات المعنية الأخرى.

٣) مخاطر السوق:

عند تقييم مخاطر السعر يجب على المدراء أن يأخذوا بعين الاعتبار عوامل التقييم الكمية التالية (Barghouth, 1997: p18):

١- مصدر مخاطر السعر، متضمنة سعر الفائدة وأسعار تبادل القطع الأجنبي وأسعار السلع وأسعار حقوق الملكية.
٢- حجم ومدة الاستحقاق وتعقيد المراكز (قروض وسندات).
٣- مكونات مخاطر السعر متضمنة مخاطر الخيارات والعقود الآجلة.
٤- استقرار إيرادات المتاجرة.
٥- اتجاه الإيرادات ومخاطر رأس المال.
٦- الحساسية وإمكانية التأثر بسيناريوهات السعر المحتملة واختبارات التحمل.
٧- سمة المخاطر، متضمنة حساسية السعر والحجم للمنتجات المتنوعة.
٨- المرونة الناتجة عن محفظة المخاطر الحالية وقدرة الإدارة على التحوط من المخاطر بتكلفة معقولة. يجب أن تتضمن القدرة على التحوط اعتبار دخول المصرف إلى الأسواق.
٩- حجم المراكز المفتوحة مقابل الإيرادات الناتجة والمتوقعة (يعني المخاطر مقابل المكافأة).

تعتبر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار الصرف من أهم أنواع مخاطر السعر التي تتطلب من نظام المعلومات المحاسبي تقديم المعلومات اللازمة حولها لتقييمها وقياس مؤشراتها، لذلك تعرض الباحثة هذه الأنواع من المخاطر:

أ. مخاطر سعر الفائدة:

تستخدم المصارف جداول الاستحقاق/ إعادة التسعير عند تقييمها لدرجة انكشافها لمخاطر سعر الفائدة لتوليد مؤشرات بسيطة لقياس مخاطر حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية لتغير سعر الفائدة. أهم هذه المؤشرات هو مؤشر تحليل الفجوة والذي يعد واحداً من وسائل القياس المتطورة المستخدم من قبل المصارف. وتعرّف الفجوة بأنها الفرق بين الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة والالتزامات الحساسة لتغير سعر الفائدة خلال فترة زمنية محددة أفقياً (٩٠ يوم مثلاً). وعندما تكون (الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة – الالتزامات الحساسة لتغير سعر الفائدة) > الصفر, فإنه يمكن القول بأن لدى المصرف فجوة استحقاق موجبة، أما عندما يكون (الفرق) < الصفر، فإنه لدى المصرف فجوة استحقاق سالبة، وعندما يكون الفرق = الصفر فإن لدى المصرف فجوة استحقاق صفرية. (أبو عيسى، ٢٠٠٨: ص١٦)

عند تقييم مقدار مخاطر سعر الفائدة على المدراء أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار: (Barghouth, 1997: p12)

١- حجم واستقرار هوامش الفائدة الصافي وحساسية دخل الرسم.
٢- مكونات مخاطر سعر الفائدة والمستويات الشاملة لها.
٣- مخاطر سعر الفائدة في كل من الآفاق الإستراتيجية والتكتيكية.
٤- سمة المخاطر مثل حساسية السعر والحجم للمنتجات المتنوعة.
٥- درجة تعقيد مراكز المخاطر، مثل: منتجات القروض العقارية الاختيارية.
٦- قابلية الخسارة في الإيرادات ورأس المال بسبب تغيرات جوهرية في سعر الفائدة مثل التحركات التدريجية في سعر الفائدة والتغيرات غير المتوقعة في منحنى العائد. إن ملاءمة السيناريوهات عند حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة ومنحنى العائد يجب أن يتم تقييمها في سياق سعر الفائدة السائد حالياً. لأن سيناريوهات التقلبات الواسعة في سعر الفائدة سوف تكون ضرورية لتقديم تحليل ذا معنى (مثال تقييم مخاطر إعادة التسعير عند تغيير سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الحكومية بمعدل ٢٠٠ نقطة أساس على الأقل خلال فترة الـ ١٢ شهر القادمة)

ولتقديم المعلومات المذكورة أعلاه لقياس ومراقبة والتحكم والتقرير عن مخاطر سعر الفائدة، يجب أن يتوفر لدى المصرف أنظمة معلومات مناسبة، تتيح تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، وعندما يكون ذلك مناسباً للمدراء. إذن من الضروري توافر نظام إدارة معلومات دقيق ومفيد ومنتظم لقياس وإدارة التعرض لمخاطر سعر الفائدة، بحيث يتم إعلام الإدارة ومساندة التزام المصرف بسياسة المجلس، ويجب أن تشمل هذه التقارير على الأقل: ملخصات للتعرض الكلي للمصرف، تقارير توضح التزام المصرف بالحدود والسياسات، الافتراضات الأساسية مثل معلومات سداد وسلوك ودائع غير مستحقة، نتائج اختبارات التحكم، ملخصات لنتائج المراجعات الخاصة بالسياسات والأساليب وكفاية أنظمة قياس مخاطر سعر الفائدة. (أبو عيسى، ٢٠٠٨: ص٧٤)

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة المطلوبة من نظام المعلومات كما يلي: (Imola and others, Apr2010: p45)

١- فجوة الاستحقاق لمخاطرة سعر الفائدة = الأصول الحساسة – الالتزامات الحساسة.

٢- معدل الفجوة = الفجوة المتراكمة لكامل المدة/ إجمالي الأصول×١٠٠.

٣- معدل الحساسية= الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/ الالتزامات الحساسة تجاه سعر الفائدة.

ب. مخاطر أسعار الصرف:

من أجل تقييم مقدار مخاطر أسعار الصرف يجب على المدراء اعتبار عوامل التقييم التالية (Barghouth, 1997: p21):

١- حجم العمل الخاضع لعملية إعادة التقييم من أجل تلبية متطلبات تحويل العملة.

٢- تركيبة وتكوين المحفظة وتشتمل على تقييم البنود التالية:

- تقييم العملات.
- تقييم المنتجات.
- تقييم مدة الاستحقاق (للقروض أو للسندات) أو فجوة الأمد المتوقعة لمراكز العملات.
- عدم توازن التدفقات النقدية بين الأصول التي تولد فائدة والالتزامات التي تستحق عليها فائدة (mismatches) من حيث الحجم وفترة الاستحقاق.
- الامتداد الزمني للمراكز من خلال التعامل الهزيل والمحدود بالعملات.

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس مخاطر أسعار الصرف المطلوبة من نظام المعلومات كمايلي(حماد، ٢٠٠٨: ص٢٣٩):

١- المركز المفتوح♦ في كل عملة/ رأس المال الخاص.

٢- إجمالي المراكز المفتوحة/ رأس المال الخاص.

ويمثل المركز المفتوح من كل عملة مركز العملة الأجنبية الفردية من كل عملة أجنبية على حدة، كما يمثل إجمالي المراكز المفتوحة مركز العملة الأجنبية العالمي، أي صافي الرصيد المتبقي من الديون بالعملات الأجنبية، التي يتم تحويلها جميعها إلى العملة المحلية كي تصبح قابلة للمقارنة، ويقدم هذا المؤشر صورة عامة عن تعرض العملة الأجنبية للمخاطر في المصرف، علماً بأنه عندما تزيد أصول المصرف عن التزاماته في مركز معين لعملة أجنبية فإنه يدل على وجود مركز طويل الأجل، مع إمكانية عالية بدخول العملة الأجنبية في عملية تقدير، وعلى النقيض من ذلك، فإنه يكون لدى المصرف مركزاً قصير الأجل. (Ciurlau, 2009: P186)

وترى الباحثة بأنه يمكن أن يُعزى اختلاف مدة مراكز العملات إلى اختلاف هيكلية وفترات الاستحقاق لكل من القروض والودائع.

٤) مخاطر كفاية رأس المال:

وترتبط مخاطر عدم الملاءة في رأس المال بمخاطر جودة الأصول، وجميع مخاطر المصرف التي سبق الإشارة إليها، وكلما زادت المخاطر التي يتحملها المصرف كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف (أي مقدار الأرباح التي يوزعها ومقدار الأرباح المحتجزة). (الشاهد, ٢٠٠٠: ص٤٦،٥٢)

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس مخاطر عدم الملاءة في رأس المال المطلوبة من نظام المعلومات كما يلي (حماد، ٢٠٠٨: ص٢٣٩):

١- حقوق المساهمين/إجمالي الأصول.

٢- الشريحة الأولى من رأس المال/الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٣- رأس المال الخاص/الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٥) مخاطر التشغيل:

♦ ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في عملة معينة. (الشاهد, وحماد، ٢٠٠٠، ص٤٩-٥٠)

ويتم تعريف عملية تقييم المخاطر أحياناً بالتصنيف المعتاد للمخاطر التشغيلية في مصفوفة المخاطر وتكرار حدوث الخطأ، فالمطلوب بشكل حقيقي هو تقييم عمليات المصرف الداخلية من أجل فهم الأخطاء الممكنة الحدوث، وفهم سبب حدوثها من أجل وضع الأساس لتكرار حدوث الأخطاء المحتملة ومدى خطورة الأحداث التشغيلية المحتملة، وذلك بغية تعريف مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تقدر المشاكل المتوقعة المبنية على التقدم والتطور في البيئة الداخلية والخارجية. حيث تبدأ عملية تقييم المخاطر التشغيلية بتعريف المخاطر الحاسمة في كل عملية في المصرف، ومرتبطة إما بالموظفين الأساسيين، أو بالأنظمة أو بالأنشطة المتوقفة على لاعبين خارجيين، أو بأي مصدر للمخاطر في عملية التقييم. ويجب أن يتم تحليل التأثيرات المحتملة للأخطاء، أو لحالات الفشل، أو للسلوك الأولي بشكل متعاقب لكل منها. (Saita, 2007: p120)

عند تقييم المخاطر التشغيلية يجب تحليل الأسئلة التالية (Loader, 2007: p13):

١- هل العملية مؤتمتة أم يدوية ؟

٢- هل تخص عميل محدد أم تطبق عملية تحميل التكاليف والرسوم بشكل آلي لحزمة عمليات من خلال عدة عملاء ؟

٣- هل هي المرة الأولى التي يُدفع بها الرسم أم أن هناك رسوم مشابهة أنفقت من قبل؟

٤- هل طُبقت الرسوم السابقة بشكل صحيح؟

٥- هل فشلت إجراءات الرقابة وأسباب الفشل؟

٦- احتياجات التقارير الرقابية وهل يتم تجهيزها بشكل جيد؟

ويعتبر تقييم المخاطر التشغيلية بعناية واهتمام أمر ضروري كخطوة أولى لعملية قياس المخاطر التشغيلية، حيث ينبغي أولاً تعريف المخاطر المحتملة مقدماً ليتم إما التخلص منها بشكل مبدئي أو ضبطها والحد منها على الأقل. وتقدم مؤشرات المخاطر التشغيلية إشارات إنذار مبكرة من أجل توقع الأحداث التشغيلية الأكثر مخاطر. (Saita, 2007:p120)

وتتم مراجعة هذه المؤشرات بصورة دورية (شهرياً أو كل ثلاثة أشهر) لتنبيه المصرف إلى أية تغييرات يمكن أن تكون مؤشراً على زيادة المخاطر. ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات عدد العمليات الفاشلة ومعدلات حضور الموظفين ووتيرة و/أو مدى فداحة الأخطاء وحوادث الإهمال. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠٠٤: ص١٧)

كما يمكن قياسها من وجهة أخرى وهي مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في المصرف، وهي تشمل الرقابة على التكاليف والإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي

تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٥٠)

٦) مخاطر الالتزام:

ينبغي أن يأخذ المدراء بعين الاعتبار عوامل التقييم التالية أثناء تقييم المخاطر: (Barghouth, 1997: p8)

١- حجم وأهمية الانتهاكات أو عدم التماشي مع المعايير الموصوفة أو المتطلبات القانونية. وتُحدد أهمية هذه الانتهاكات من خلال تحليل التكرار وكمية النقود وطبيعة عدم الالتزام. كما يجب أن يشتمل التحليل على وجهات النظر الحالية والتاريخية.

٢- تاريخ الشكاوي والتقاضي أمام المحاكم من قبل الزبائن والمتعاملين الآخرين مع المصرف. قد تتطلب الشكاوي أو التقاضي أمام المحاكم تقييم البنود التالية:

- التعليمات الرقابية والقوانين المصرفية المطبقة.
- توجيهات وتعليمات المصرف المركزي.
- المعايير الأخلاقية ومعايير الحيطة والحذر الضمنية أو الصريحة فيما إذا كانت مصممة داخلياً أو معدلة من آخرين (مثل القواعد المحاسبية).

وبما أن المخاطر القانونية هي جزء من مخاطر الالتزام، لذلك فإن ما ينطبق على تقييم مخاطر الالتزام ينطبق على تقييم المخاطر القانونية.

٧) المخاطر الإستراتيجية:

يصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للمصرف من عام إلى آخر يعطي مؤشراً على مدى نجاح المصرف في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد المصارف التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط المصرف. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص١٢٠)

الخلاصة:

بناءً على ما سبق، ترى الباحثة بأن نظام تقييم المخاطر المصرفية يعتبر جزءاً من عملية إدارة المخاطر الشاملة في المصرف. علاوة على ذلك، فإنه يؤطر ويضع الأسس

والإجراءات العملية لتنفيذ عملية إدارة المخاطر من خلال تقديمه لتفصيل واضح وبسيط لعملية إدارة المخاطر الإجمالية، بدءاً من مرحلة تحديد المخاطر المرافقة لتقديم خدمة معينة أو منتج ما، ثم تقييمها وقياسها كمياً وصولاً إلى الطرق والتقنيات الكفيلة لإدارتها. أضف إلى ذلك بأن هذا التنظيم في التطبيق يساعد على حسن توزيع المهام وتخصيص الوظائف وتنظيم عملية توصيل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة بدءاً من المستويات التنفيذية وحتى الإدارية الوسطى ثم الإدارة العليا وصولاً إلى مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بوضع إستراتيجية إدارة المخاطر ورسم السياسة العامة التي تساعد على تنفيذ أهداف إدارة المخاطر بشكل كفء وفعال، ومن خلال دوره أيضاً بتقييم ومراجعة ومراقبة نتائج التنفيذ بما ينسجم مع سياسته الموضوعة واتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب من جهة وإجراءات داعمة لحسن التطبيق من جهة أخرى.

المبحث الرابع: أساليب قياس المخاطر المصرفية وفق اتفاق بازل٢

مقدمة

في ضوء تغير المهام الرئيسية للمصارف وتعريفها باعتبارها المنشآت التي تدير المخاطر، فقد ازداد الاهتمام بالتعرف على وسائل قياس المخاطر لإمكان متابعة أثر حدوثها وبالتالي توقي الآثار السلبية لها بقدر الإمكان. وتتعدد أساليب القياس المتبعة، والتي تستند جميعها على أرقام نتائج الأداء للمصرف ودلالاتها بالمقارنة مع أداء ذات المصرف في فترات أخرى أو لمجموعات المصارف النظيرة أو لمعدلات معيارية متعارف عليها. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٥١)

وأدركت اتفاقية بازل للإشراف المصرفي حقيقة هامة ألا وهي أن المخاطر في الاقتصاد الحديث تقدم للمتعاملين معها فرصاً وأعباء على السواء، إذ وضعت قضية إدارة المخاطر في صلب أحكامها، وعكست بذلك هذا التوجه العام. كما ركزت اتفاقية بازل٢ على مفهوم المخاطر بالاعتماد على السوق في تقدير هذه المخاطر وتقييمها. (المناعي، ٢٠٠٤: ص٥-٦)

وتعتبر رقابة رأس المال المحور الأهم في إدارة المخاطر، حيث يعرف Rowe مفهومان أساسيان يشكلان دوراً حاسماً لرأس المال في إدارة محفظة المصرف. المفهوم الأول هو تقييم وإدارة المخاطر وتحديد المبلغ الملائم من رأس المال الضروري لامتصاص الخسائر غير المتوقعة والناتجة عن التعرضات لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية والمخاطر

التشغيلية. والمفهوم الثاني هو تقدير الأرباح الناتجة عن أنشطة اقتصادية متنوعة وتقييم رأس المال الضروري لتغطية المخاطر المرتبطة به.

(Cai and Wheale, 2007: p262)

لذلك سيتم إلقاء نظرة شاملة على مفهوم كفاية رأس المال في إطار اتفاقية بازل للإشراف المصرفي، وعلى أساليب قياس المخاطر المصرفية المتضمنة في حساب كفاية رأس المال.

أولاً: نظرة شاملة على اتفاقية بازل لكفاية رأس المال:

يعتبر رأس المال الوسادة (cushion)• التي تساعد المصارف على امتصاص الخسائر وتجنب الفشل في الأمد الطويل. ونسبة كفاية رأس المال هي مقياس لمبلغ رأس المال الذي يجب على المصرف الاحتفاظ به معبراً عنه بنسبة مئوية من مجموع موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر. (Turk and Sarieddine, 2007: p48)

ويمثل اتفاق بازل١ عام ١٩٨٨ لرأس المال جهود التنسيق الأولى والأساسية من قبل المراقبين لتعريف الحد الأدنى والمستوى الحساس للمخاطر بشكل جزئي للمصارف الدولية. إن حجر الزاوية في الاتفاق هو نسبة كفاية رأس المال وهي تساوي النسبة بين رأس المال الرقابي ومجموع موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر، والتي يجب أن تساوي أو تزيد عن ٨٪. (Saita, 2007: p7)

وبعد ذلك، ركز اتفاق بازل٢ على أهمية إدارة المخاطر المصرفية وكونها جزءاً لا يتجزأ من متطلباته، حيث أن العبرة ليست بتحقيق الحد الأدنى من كفاية رأس المال وهو ٨٪ فقط، ولكن العبرة بكيفية إدارة المصارف للمخاطر المصرفية بصورة سليمة تجعلها في مأمن من الأزمات المصرفية بقدر الإمكان. (هادي، ٢٠٠٨: ص٢٦)

كما عالج اتفاق بازل٢ في المحور الثاني منه قصوراً كبيراً في اتفاق بازل١ وهو التركيز على المخاطر المصرفية الكلية التي تتعرض لها المصارف، حيث فرّق اتفاق بازل٢ بين المعاملات منخفضة المخاطر ومرتفعة المخاطر. وقد قدم المحور الثاني فكرة رأس المال الاقتصادي (economic capital) في معادلة رأس المال التنظيمي (الرقابي) (regulatory

• تعرف الـ cushion بالفترة الدنيا بين إصدار السند واسترداده. أما cushion theory تعني نظرية الوسادة: (نظرية تقول إن سعر السهم الذي تُتخذ فيه مراكز عديدة للبيع عبر الاقتراض سيرتفع لأن هذه المراكز يجب أن تغطى). (الخنساء، ٢٠٠٤: ص٧٥)

capital) والتي تجعل المصارف قادرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة (transaction). (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص ٣٨-٣٩)

يوجد اختلاف واضح بين رأس المال التنظيمي (الرقابي) ورأس المال الاقتصادي. يُحسب رأس المال الرقابي المطلوب وفقاً لقواعد المراقبين وأساليبهم، من خلال تعريفهم متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الرقابي لكل مصرف. يُعرّف المراقبون أيضاً وبشكل واضح مكونات الميزانية التي ستدخل في تعريف رأس المال الرقابي. أما رأس المال الاقتصادي فإنه يمثل تقدير داخلي لرأس المال المطلوب مطوّر من قبل المصرف نفسه وبما يساعده على إدارة أعماله. هذا التقدير لرأس المال الاقتصادي قد يختلف عن حجم رأس المال الرقابي، فقد يضيف المصرف أنواعاً من المخاطر غير متضمنة في حساب رأس المال الرقابي أو أنه يستخدم مقاييس وأساليب مختلفة في حساب المخاطر. وهنا يتم تعريف رأس المال الاقتصادي بأنه المبلغ من رأس المال الذي يعتبره المصرف ضرورياً من وجهة نظره، بشكل مستقل عن القيود الرقابية. (Saita, 2007: p7)

وترى الباحثة بأن مفهوم رأس المال الاقتصادي أشمل وأوسع من مفهوم رأس المال الرقابي لأنه يغطي جميع أنواع المخاطر المحددة وغير المحددة، في حين يغطي رأس المال الرقابي المخاطر المحددة فقط.

إن رأس المال الرقابي مقسم إلى رأس المال الأساسي capital core شريحة أولى، ورأس المال المساند capital supplementary ، الذي ينقسم بدوره إلى شريحة ثانية وشريحة ثالثة. يقدم الجدول رقم (٢) وصفاً للمكونات الأساسية لرأس المال الرقابي وحدوده. (Saita, 2007: p9)

الجدول رقم (٢)

المكونات الأساسية لرأس المال الرقابي وحدوده

مكونات رأس المال الرقابي		الأجزاء الصالحة للتداول أو للاستثمار	القيود الأساسية (قيود إضافية يمكن تعريفها على المستوى الوطني)
الشريحة الأولى	رأس المال الأساسي	▪ الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة ▪ الاحتياطيات المعلنة	شهرة المحل يجب أن يتم اقتطاعها من الشريحة الأولى
الشريحة الثانية	رأس المال المساند	▪ الاحتياطيات غير المعلنة ▪ احتياطيات إعادة التقييم ▪ المخصصات العامة/ الاحتياطيات العامة لخسائر القروض	مجموع الشريحة الثانية محدد بـ ١٠٠٪ من الشريحة الأولى (يعني ٥٠٪ على الأقل من مجموع مكونات الشريحة الأولى) احتياطيات إعادة التقييم الكامنة المستقلة عن الأوراق المالية المقيمة بالتكلفة في الميزانية العامة، تضم فقط ٥٥٪ من الفارق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية

		▪ أدوات رأس المال الهجينة (مثال الأسهم الممتازة المتراكمة) ▪ الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية (غير المضمونة) (لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن ٥ سنوات)	التاريخية. المخصصات العامة والاحتياطيات العامة لخسائر القروض محددة بحد أقصى ١.٢٥٪ من الأصول الموزونة بالمخاطر. الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية محدد بـ ٥٠٪ من الشريحة الأولى. إطفاء الدين ٢٠٪ كل سنة سيُطبق عندما ينخفض الاستحقاق إلى أقل من ٥ سنوات.
الشريحة الثالثة		دين من الدرجة الثانية غير مضمون (له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأقل من ٥ سنوات)	تستعمل الشريحة الثالثة لتغطية مخاطر السوق فقط ويجب أن تكون في حدود ٢٥٠٪ من الشريحة الأولى المستخدم لتغطية مخاطر السوق (يعني ٢٨٪ من MRCR♦ لمخاطر السوق يجب أن تكون مغطاة بالشريحة الأولى من رأس المال).

Source: Basel Committee on Banking Supervision, 2006.

ويُعرف رأس المال لأغراض كفاية رأس المال إما بالقيمة الدفترية أو من خلال القيمة السوقية لحقوق الملكية (وهي تعني: القيمة السوقية للموجودات – القيمة السوقية أو القيمة العادلة للمطلوبات)، أو من خلال القيمة الإجمالية للمصرف بناءً على السعر الحالي لأسهمه في السوق market capitalization. (Saita, 2007: p7-8)

وعندما تداعى النظام المصرفي العالمي وبدأت مرحلة الأزمة بمستوى غير كافٍ من رأس المال العالي الجودة، اضطُرت المصارف إلى إعادة بناء قواعد رأس المال الأصلي وحقوق الملكية في منتصف الأزمة عند النقطة الأكثر صعوبة لعمل ذلك. كما كشفت الأزمة المالية العالمية عن عدم الاتساق في تعريف رأس المال عبر السلطات القضائية وعن النقص في الإفصاح الذي سيمكن السوق من إجراء تقييم كامل، ويمكّن من مقارنة نوعية رأس المال بين المصارف. وتوصلت لجنة بازل٣ إلى اتفاق حول تعريف رأس المال في تموز ٢٠١٠، فرأس المال الأعلى نوعية يعني قدرة امتصاص خسائر أكثر، وهذا بدوره يعني أن المصارف ستكون أقوى، بما يسمح لها تحقيق فترات مقاومة أفضل للتحمل stress. العنصر الأساسي في التعريف الجديد يركز على رأس المال المساهم، العنصر الأعلى جودة في رأسمال المصارف. كما يركز على خسائر الائتمان وعلى تخفيضات القيمة الدفترية للأصل (في حال تضخيمها قياساً بسعرها في السوق) التي تُطرح مباشرة خارج الإيرادات المتبقية، والتي هي جزء من قاعدة رأس المال المساهم. لذلك فإن لجنة بازل تبنت تعريف أكثر صرامة لرأس المال المساهم، مطالبة باقتطاعات رأسمال رقابي إضافي يتم احتجازه من رأس المال المساهم بدلاً من الشريحة١ والشريحة٢ لرأس المال كما هو جاري حالياً. (Basel Committee, October 2010: p4-5)

ثانياً: قياس المخاطر المصرفية وفقاً لاتفاقية بازل٢:

♦ MRCR, minimum regulatory capital requirement.

أهم المخاطر المصرفية التي أشار إليها اتفاق بازل٢ هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، في حين أن بقية المخاطر لا تدخل في حساب معدل كفاية رأس المال، ويمكن قياسها إحصائياً وفق بازل٢ (بدران، ٢٠٠٥: ص٦٥- ٦٦) كالآتي وذلك بحسب كل نوع خطر:

١) قياس مخاطر الائتمان:

تقترح لجنة بازل بأن يُسمح للمصارف بالاختيار فيما بين الطرق الموسعة لحساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية. وسيكون أحد البدائل هو قياس مخاطر الائتمان بطريقة قياسية موحدة، يدعمها تصنيف خارجي للائتمان. أما الطريقة البديلة التي تخضع لموافقة صريحة من المراقب على المصرف، فهي تسمح للمصارف باستخدام نظام التصنيف الداخلي الخاصة بها. (حشاد، ٢٠٠٤، ج١: ص٥٦)

وتعرض الباحثة طرق القياس وفق الأسلوبين كما يلي:

١. أسلوب التقييم القياسي (النمطي) Standardized Approach:

يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر وفقاً لنوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل من جانب مؤسسات تقييم خارجية، غير أن تطبيق هذا الأسلوب يؤدي إلى قيام المصرف بتجنيب قدر أكبر من رأس المال يمكن أن يزيد عما كان مقرراً في ظل بازل١ وذلك حسب مستوى التصنيف الائتماني لعملاء المصرف (الغندور، ٢٠٠٨: ص٣٤). ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب إجراء الخطوات التالية:

أ. تبويب الأصول:

حيث يجب تبويب الأصول وفقاً لنوع المدين إلى: الحكومات والمصارف المركزية والحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي والمصارف ومصارف التنمية متعددة الأطراف (الدولية) والشركات وعملاء التجزئة والقروض المضمونة بعقارات تجارية ومؤسسات تتعامل بالأوراق المالية وقروض مضمونة بعقارات سكنية والقروض التي مضى موعد استحقاقها. (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٥٧-٦٦)

ب. ترجيح الأصول بأوزان المخاطر:

يتم ترجيح القروض بأوزان مخاطر بسيطة تبعاً للتقييم الائتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل، تتراوح الأوزان من صفر% حتى ١٥٠٪ وترتفع كلما زادت المخاطر أو تدنى مستوى التقييم الائتماني للعميل، كما أن الأوزان المحددة للقروض المتعثرة كبيرة، يُضاف

إلى ذلك الوزن المخصص للعملاء غير المقيّمين الذي يصل إلى ١٠٠٪، وفي الجدول رقم (٣) التالي ملخص بهذه الأوزان: (الغندور، ٢٠٠٨: ص٣٦)

الجدول رقم (٣)

ملخص بأوزان مخاطر الأصول

المدين		من AAA إلى AA-	من A+ إلى A-	من BBB إلى BBB-	من BB+ إلى B-	أقل من B-	غير خاضع للتقييم
الحكومات والمصارف المركزية		صفر	٢٠٪	٥٠٪	١٠٠٪	١٥٠٪	١٠٠٪
المصارف والمؤسسات التي تتعامل في الأوراق المالية	خيار "١"	٢٠٪	٥٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٥٠٪	
	خيار "٢"	٢٠٪	٥٠٪	٥٠٪	١٠٠٪	١٥٠٪	٥٠٪
	أجل أقل من ٣ شهور	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٥٠٪	١٥٠٪	
المؤسسات		٢٠٪		من +BBBإلى BB ١٠٠٪	أقل من -BB ١٥٠٪		١٠٠٪
بنوك التنمية الدولية		صفر					
محافظ التجزئة		٧٥٪					
الإقراض بغرض الإسكان		٣٥٪					
تمويل عقاري تجاري		١٠٠٪					
الحكومات غير المركزية		حسب الوزن المخصص للحكومة المركزية					

المصدر: الغندور، ٢٠٠٨، ص٣٧.

وإذا لجأت المصارف إلى استخدام التقديرات التي تضعها مؤسسات خارجية لتصنيف الائتمان بغرض تحديد أوزان المخاطر وفق الأسلوب القياسي، فإنها يجب أن تكون مؤسسات معترفاً بصلاحيتها . لأغراض تحديد رأس المال، عند تقييم كبار عملاء الائتمان،ـ من جانب المراقبين الوطنيين وفقاً لمعايير الصلاحية التي تؤهلها القيام بأعمال التصنيف مثل مؤسسة Standard & Poors ومؤسسة Moody's . (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٥٦)

ج. إمكانية تخفيف المخاطر:

يمكن تخفيف المخاطر الائتمانية بالعديد من الأساليب بشرط أن تكون موثقة مستنداً وملزمة قانوناً وتتمثل مخففات مخاطر الائتمان في: الضمانات وكفالات أطراف أخرى والتصفية (Netting) والمشتقات الائتمانية. (Basel Committee, January2001, p14)

وتتناول الباحثة الوسائل الثلاثة الأولى بالتفصيل نظراً لأن المشتقات الائتمانية لا يتم التعامل بها حالياً كالآتي:

- **الضمانات:**

حدد الاتفاق أنواعاً معينة لهذه الضمانات، ولن يتسنى اعتبار كثير من الضمانات الأخرى لدى المصارف وسائل لتخفيف المخاطر وبالتالي سترتفع مخاطر الائتمان بالمصارف، ويتم استخدام هذا الأسلوب بإحدى طريقتين: (الغندور، ٢٠٠٨: ص٤٠)

– الطريقة البسيطة:

تعتبر أدوات الضمان التالية صالحة للاعتراف بها في الطريقة البسيطة وهي: النقدية والودائع في حوزة المصرف المقرض، الذهب والمعادن النفيسة، السندات المصنفة بواسطة إحدى مؤسسات التصنيف الخارجية بشرط أن لا يقل التقييم عن +BBB، السندات غير المقيمة من قبل إحدى مؤسسات التصنيف الخارجي للائتمان المعترف بها، الأسهم المدرجة في المؤشر الرئيسي للبورصة، ووثائق صناديق الاستثمارات. (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٨٥)

ويتم بموجب الطريقة البسيطة تخفيض أوزان المخاطر للعميل بالوزن المرجح للضمانة، وفقاً لنوع الضمانة والشروط المحددة لها. ويشترط في الضمانة ألا تقل مدة الاحتفاظ بالضمانة عن مدة القرض، وأن يتم إعادة تقييم الضمانات بصفة دورية وبما لا يقل عن مرة كل ستة أشهر، وأن يتم ترجيح الجزء المغطى من القرض عن ٢٠٪ كحد أدنى، ويُستثنى من هذه النسبة ما يلي (الغندور، ٢٠٠٨: ص٤١) :

- الضمانات التي تؤدي إلى تخفيض وزن مخاطر الدين إلى صفر% مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية الحكومية.

- إذا كان القرض والضمانة من ذات العملة، وكانت الضمانة أصول نقدية أو أوراق مالية حكومية أو لهيئات حكومية ذات وزن مخاطر صفر %.

– الطريقة الشاملة:

أدوات الضمان التي تعتبر صالحة للاعتراف بها في الأسلوب الشامل هي كافة الضمانات الواردة في الطريقة البسيطة والأسهم غير المدرجة في المؤشر الرئيسي للبورصة ولكن مسجلة بالبورصة وصناديق الاستثمار التي تتضمن مثل تلك الأسهم. (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٨٦)

يعدل المصرف بموجب هذه الطريقة قيمة المبلغ المعرض للمخاطر حتى يعكس تأثير قيمة الضمانة، وذلك باستخدام ما يسمى بالقص Haircuts ♦ أي التقليص لقيمة كل من القرض والضمانة لمراعاة التقلبات المستقبلية الممكنة في قيمة كلٍ منهم وذلك باستخدام المعادلة التالية (الغندور، ٢٠٠٨: ص٤٣):

قيمة القرض بعد التخفيف = قيمة القرض الحالية (1+ HE)X− قيمة الضمانة الحالية (١− HC − HFX)

حيث HE = نسبة الـ Haircuts للقرض

HC = نسبة الـ Haircuts للضمانة

HFX = نسبة الـ Haircuts لفروق العملة إذا كان القرض والضمانة من عملتين مختلفتين لمراعاة تقلبات أسعار الصرف.

إذا كانت قيمة القرض بعد التخفيف موجبة فهذه القيمة يتم ضربها بوزن مخاطر العميل.

- **الكفالات:**

تقتصر الكفالات على الوحدات الحكومية والمصارف المركزية ووحدات الحكم المحلي وأي جهة أخرى وزن المخاطر بها ٢٠٪ أو اقل وألا يزيد وزن المخاطر للضامن عن المدين، ويتم ترجيح الجزء المغطى بوزن المخاطر الخاص بالضامن بينما يرجح الجزء غير المغطى بوزن مخاطر العميل. الأمر الذي يتطلب ضرورة فحص الضامن قبل قبول الضمانة. (الغندور، ٢٠٠٨: ص٤٥)

- **التصفية Netting :**

♦ المبلغ الذي يستقطع من القيمة الفعلية للضمانة للمزيد من التحوط. فإذا كان مبلغ القرض المعدل بالتقلبات أكبر من قيمة الضمانة المعدلة بالتقلبات، فإن قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر تعادل الفرق بين القيمتين مضروبة في وزن مخاطر العميل.

يمكن تخفيف المخاطر في حالات وجود ودائع لعميل الائتمان بذات المصرف مقابل القروض الممنوحة له. إذا كانت لدى المصارف ترتيبات لتصفية بنود الميزانية قابلة للتنفيذ قانوناً بالنسبة للقروض والودائع، فإنه يمكن أن تقوم بحساب المتطلبات الرأسمالية على أساس صافي التعرض الائتماني للخطر. (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٨٣)

٢. أسلوب التقييم الداخلي (IRB, Internal Rating- Based Approach):

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر، ويتطلب أسلوب التقييم الداخلي الحصول على موافقة المصرف المركزي قبل التطبيق والالتزام بحد أدنى من الشروط والمتطلبات أهمها: دقة البيانات، وأنظمة القياس وتكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية ودقة نتائج الإفصاح. إلا أنه في حالة تطبيق هذه الأساليب لا يمكن التراجع عنها والرجوع للأسلوب القياسي. (الغندور، ٢٠٠٨: ص٤٦)

يمكن للمصارف التي تستوفي الشروط والمتطلبات السابقة أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الداخلية الخاصة لمكونات المخاطر في تقدير متطلبات رأس المال اللازمة لتعرض معين. وتتضمن مكونات المخاطر قياساً لاحتمالات التعثر عن الدفع (PD)، والخسارة عند حدوث التعثر (LGD)، والتعرض عند التعثر (EAD)، والاستحقاق الفعلي (M). (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص١٢٦)

يتم تقسيم الأصول المعرضة للمخاطر في سجلات المصرف، في ظل أساليب التقييم الداخلي (الأساسي والمتقدم)، إلى الفئات التالية: حكومات، مصارف، شركات، تجزئة، أوراق مالية (حقوق ملكية كالأسهم). (Saita, 2007: p82)

تتألف كل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف الداخلي من ثلاثة عناصر رئيسية هي: (Saita, 2007: p82)

١. مكونات المخاطر – استنتاج تقديرات لعوامل المخاطر التي توفرها المصارف ويقدم المراقبون تقديرات لبعض منها، وتتمثل في (PD, LGD, EAD, M).
٢. دوال أوزان المخاطر – وهي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر لكل فئة من فئات التعرض السابقة، ومن ثم إلى متطلبات لرأس المال.
٣. المتطلبات الدنيا: وهي المعايير الدنيا التي يجب استيفاؤها حتى يمكن للمصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول المعرضة للمخاطر السابقة.

فيما يلي تعريف مكونات المخاطر التي تعمل كمدخلات في معادلات أوزان المخاطر التي تم وضعها لمختلف فئات الأصول (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص١٢٧) وذلك وفق النقاط التالية:

أ. **تعريف مكونات المخاطر:**

- **احتمالات تعثر العميل (PD, Probability of Default):** هو قياس احتمال تعثر العميل خلال فترة زمنية محددة. وتقاس على مستوى كل درجة من درجات التصنيف لعملاء الشركات وعلى أساس كل محفظة مجمعة بالنسبة لعملاء التجزئة، وتعتمد على البيانات التاريخية للتعثر في كل درجة تصنيف. وهو كسر عشري.
- **الخسائر الناجمة عن التعثر (LGD, Losses Given Default):** وهو قياس الجزء من القرض الذي لن يتسنى استرداده حال تعثر العميل. وهو كسر عشري.
- **قيمة القرض عند التعثر (EAD, Exposure at Default):** عادة تمثل قيمة القرض في تاريخ التعثر، وبالنسبة للأسلوب الأساسي يتم إضافة ٧٥٪ من المبالغ المصرح بها ولم تستخدم، وهو يقيس مبلغ التسهيلات التي تُحسب إذا حدث التغير.
- **تاريخ الاستحقاق (M, Maturity):** وهي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض للخطر. ويتم استخدامها في بعض الأحيان ولفترة ثابتة ٢.٥ سنة في الأسلوب الأساسي ولا يوجد تاريخ استحقاق لعملاء التجزئة. (Basel Committee, January2001: p6-7)

ب. **قياس احتمالات التعثر للعميل (PD):**

يتم إعداد تقييمات لكل من العميل والتسهيل والتي يمكن تعديلها وفقاً لاحتمالات التعثر بعد ذلك من خلال ثلاث خطوات (الغندور، ٢٠٠٨: ص ٥١):

أ. التقييم المالي: وهو تقييم مبدئي للعميل وينصب على (معايير السيولة والربحية والقدرة على السداد والضمانات وحجم الميزانية والرافعة المالية).

ب. تقييم مخاطر العميل: وينصب على (كفاءة الإدارة وهيكل الملكية والسمعة وتقييم الصناعة وجودة القوائم المالية ومخاطر الدولة).

ج. تعديل تقييم مخاطر التسهيل: باستخدام متوسط التقييم للسنوات السابقة حيث يجب أن يتم تعديلها أخذاً في الاعتبار تقييم الضامن وتقييم الأصل وبرنامج السداد والضمانة المقدمة (نقدية أو عينية– إمكانية تسييلها في الأجل القصير).

بعد احتساب هذه المؤشرات لكافة العملاء يتم مقارنتها بمؤشرات معيارية تترجم إلى أوزان ترجيحية تعبر عن درجات جدارة ائتمانية متدرجة من ١ إلى ٧ للعملاء المنتظمين ودرجة واحدة لغير المنتظمين. والمثال التوضيحي في الجدول رقم (٤) يوضح كيفية قياس احتمالات التعثر. أما بالنسبة لعملاء التجزئة فيتم تقييمهم باستخدام نظام التقييم بالدرجات

System Scoring Credit حيث يتم إعطاء درجات للعميل. (الغندور، ٢٠٠٨: ص ٥٢-٥٣)

الجدول رقم(٤)

كيفية قياس احتمالات التعثر

الدرجة	تقييم العميل	عدد العملاء المتعثرين (١)	إجمالي عدد العملاء (٢)	PD (٢/١)
١	AAA	٠	١٥٠	٪٠
٢	AA	١	١٠٠	٪١
٣	A	٣	٢٠٠	٪١.٥
٤	BBB	٥	٣٠٠	٪١.٦٧
٥	BB	١	٥٠	٪٢
٦	B	١	٣٠	٪٣.٣٣
٧	B^-	١	٣٠	٪٣.٣٣
٨	متعثر	١٣	٢٠	-

المصدر: الغندور، ٢٠٠٨، ص ٥٣.

ويمكن تعريف نظام تصنيف الائتمان بالاعتماد على النقاط (الدرجات) بأنه نموذج كمي يستخدم المميزات (الصفات) التي يتم مراقبتها على طالبي القروض لحساب نقطة (درجة) score تمثل احتمالية تعثر العميل (مقابل التسديدات). إن هذا النظام مطوّر باستخدام مميزات المقترض (مثال: الدخل، عمر القرض، تاريخ دفعات القروض) لفترة ماضية. (Saunders, 2007: p560)

يقوم مدير المصرف باختيار وتركيب المميزات (الصفات) المالية والاقتصادية المختلفة، وبالتالي يصبح قادراً على فصل عملاء القروض الجيدين عن السيئيين بناءً على مميزات المقترضين الذين تعثروا في الماضي. وإحدى الميزات لنظام تصنيف الائتمان بالدرجات هي

أنه يتم التعبير عن نوعية ائتمان طالبي القروض كقيمة عددية، أكثر من تقييم حكمي لعوامل الفصل المتنوعة. ويعتبر هذا مفيداً للمصارف التي يجب أن تقيّم طالبي القروض الصغيرة بسرعة، وبأقل تكلفة، وبشكل ثابت، ومفيداً أيضاً للشخص الذي يجب أن يوظف العديد من تحاليل الائتمان المختلفة (كل من يمكن أن يطبقوا معايير غير ثابتة (غير متناغمة) لطالبي القروض المختلفين بالإضافة إلى إضافة تكاليف العمالة في المؤسسات المالية). (Saunders, 2007: p560)

وبعد تعريف فئات التصنيف الداخلي كدرجات ترتيبية من المقترضين في مستويات مخاطر مختلفة، ينبغي على مدير المخاطر أن يكون قادراً على تخصيص احتمالية للتعثر لكل صنف من أصناف المقترضين. علماً بأن هذه الخطوة تعتبر مناسبة للمصارف الراغبة في تطبيق التقييم الداخلي عندما توافق السلطات الإشرافية على المنهجية المقترحة. (2007: Saita, p82)

يمكن لمدير الائتمان بعد ذلك أن يعطي جواباً عاجلاً بـ (نعم أو لا أو ربما) وأن يقدم الأسباب وراء هذه الإجابات، ربما يحدث التعثر في حالات غير ثابتة أو عندما يكون مدير الائتمان غير متأكد من التصنيف (classification) لمعلومات مدخلة محددة. يسمح نظام تصنيف الائتمان بالدرجات للمصرف بزيادة الشفافية في إجراءات الموافقة على الائتمان. (Saunders, 2007: p560)

ج. احتساب قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (باستخدام دوال الخطر) لتعرضات الشركات والمصارف والتعرضات السيادية:

وبخلاف عملاء التجزئة الذين يتم تقييمهم باستخدام نظام التقييم بالدرجات، تُستخدم بالنسبة للشركات والمصارف والحكومات دوال (معادلات) الخطر وهي الوسيلة التي سيتم من خلالها تحويل عناصر الخطر إلى أصول مرجحة بأوزان المخاطر لغرض قياس متطلبات رأس المال، وتُستخدم أربع معادلات رياضية وضعتها اللجنة على النحو التالي♦ (حشاد، ج١ ،٢٠٠٤: ص١٣٥):

(1)- الارتباط Correlation (R) = 0.12 x (1- EXP (-50 X PD)) / (1- EXP(-50))+ 0.24X [1- EXP (-50 X PD))/ (1- EXP (-50))]

♦ حيث EXP هي دالة رياضية لحساب أساس اللوغاريتم الطبيعي وهو مقدار ثابت مرفوع لأس معين.
- وضعت اللجنة معامل الارتباط كدالة متناقصة لمعدل التعثر من ٠,١٢ إلى ٠,٢٤ ويمكن حساب هذه الدالة بخاصية معينة ببرنامج Excel بالحاسب الآلي.
- حيث N لرقم ما عبارة عن دالة التوزيع التراكمي لمتغير عشوائي طبيعي معياري، كما أن G لرقم ما هي القيمة العكسية لـ N ويمكن حسابها باستخدام برامج Excel.
- تمثل الـ PD ، LGD في الدالة بنسبة مئوية بينما تمثل الـ EAD في الدالة بقيمة نقدية. (الغندور، ٢٠٠٨، ص ٥٦)

(2)- تعديل الاستحقاق Maturity adjustment (b) = (0.11852 – 0.05478 X Log (PD))^ 2

(3)- متطلبات رأس المال Capital requirement (K) = [LGDx N [(1-R)^ -0.5XG (PD)+(R/(1-R))^0.5 xG (0.999)] X (1-1.5 X b(PD))^ -1x(1+(M– 2.5)xb(PD))

(٤)- الأصول مرجحة بالمخاطر Risk-Weighted Assets (RWA) = K x 12.5 x EAD

إذن يمكن الاستنتاج بأن أسلوب التقييم الداخلي يعتمد على قياس مخاطر الائتمان من خلال جمع معلومات عن المقترضين يتم تحويلها إلى مؤشرات لقياس المخاطر (PD, LGD, EAD, M) ثم قياس احتمالات التخلف عن الدفع لتحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر وذلك باستخدام نظام تقييم الدرجات بالنسبة لعملاء التجزئة أو باستخدام معادلات رياضية معدة من قبل اللجنة بالنسبة للشركات والمصارف والحكومات.

٢) قياس مخاطر السوق:

يتطلب الاندماج المتزايد للمصارف في أنشطة الاستثمار والمتاجرة، قياساً دقيقاً لمخاطر السوق وفي الوقت المناسب، ويشمل ذلك قياس التعرضات المتصلة بمحافظ المصرف للسيولة المستقرة والمتاجرة والمراكز الداخلة والخارجة عن نطاق الميزانية العامة، وتقاس مخاطر السوق وفق أسلوبين هما الأسلوب القياسي أو النمطي والأسلوب الداخلي. ويُعامل الأسلوب القياسي لتقدير مخاطر السوق كل سوق يتعرض لها المصرف ككيان منفصل ولا يأخذ في الاعتبار العلاقة التي قد توجد بين مختلف الأسواق، ولذا فإن كل مخاطر السوق تُقاس على أساس فردي. أما الأسلوب الداخلي فهو أكثر شمولاً ويفترض تقدير المخاطر من منظور موحد يأخذ في الاعتبار العلاقات بين الأسواق وحقيقة أن حدوث حركة في سوق واحدة قد تؤثر على أسواق عديدة أخرى، على سبيل المثال: تقلب سعر الصرف يمكن أن يؤثر أيضاً على سعر السندات المصدرة بعملة معينة. (حماد، ٢٠٠٧: ص٧٦٢)

وتقدم الباحثة أسلوبي القياس وفق الآتي:

١. الأسلوب القياسي (النمطي):

يقيس المصرف مخاطر السوق وفق الأسلوب النمطي لكل نوع من أنواع المخاطر بشكل إفرادي وهي مخاطر حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر السلع:

أ. مخاطر حقوق الملكية:

وهي ترتبط بمخاطر حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية (الأسهم) في دفتر التداول. وهي تنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة في جميع العقود التي تعرض سلوك السوق على أنه مشابه الأوراق المالية (الأسهم). ويحدد الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للأوراق المالية (الأسهم) باحتساب أعباء حسابات فردية للمخاطر المحددة في حيازة مركز طويل الأجل أو قصير في الأوراق المالية (الأسهم) بشكل فردي أما بالنسبة للمخاطر العامة فيتم الاحتساب على أساس حيازة مركز طويل الأجل أو قصير في السوق بأكمله. إن المخاطر المحددة معروفة على أنها مراكز الأوراق المالية (الأسهم) الإجمالية التابعة للمصرف (يعني مجموع كل مراكز الأوراق المالية (الأسهم) طويلة الأجل وكل مراكز الأوراق المالية (الأسهم) قصيرة الأجل) أما مخاطر السوق العامة فهي الفرق بين مجموع كل المراكز طويلة الأجل والمراكز قصيرة الأجل (يعني المركز الصافي الإجمالي من الأوراق المالية (الأسهم) بالسوق). (حشاد، ج٢، ٢٠٠٤: ص٢٥٢)

ب. مخاطر سعر الفائدة:

حددت لجنة بازل قياس مخاطر سعر الفائدة وفق الأسلوب النمطي من خلال قياس مخاطر الاحتفاظ وإحراز مراكز في مديونية الأوراق المالية والأدوات الأخرى لمعدل سعر الفائدة المرتبطة في الاستثمار بغرض الاتجار. وحددت متطلبات الحدود الدنيا لرأس المال على أساس اثنين من الأعباء المنفصلة التي تم احتسابها، حيث يتم تطبيق واحدة منها على المخاطر الخاصة أو المحددة (Specific Risks) لكل ورقة مالية سواء كانت ذات مركز قصير أم طويل الأجل، بينما يتم تطبيق الأخرى على مخاطر سعر الفائدة داخل المحفظة ويعرف بمصطلح مخاطر السوق العامة (General Risks)، حيث يمكن عمل مقاصة للمراكز القصيرة والطويلة الأجل لكل أنواع الأوراق المالية أو الأدوات المالية. (أبو عيسى، ٢٠٠٨: ص٤٣)

ج. مخاطر أسعار الصرف:

يتم قياس التعرض للمخاطر بالنسبة لعملة معينة عن طريق حساب المركز الصافي المفتوح لكل عملة في المصرف وذلك عن طريق جمع ما يلي(حشاد، ج٢، ٢٠٠٤: ص٢٥٧):

- المركز الصافي الحالي (كل بنود الأصول ناقص كافة بنود الالتزامات بما في ذلك الفائدة المتراكمة والمخصصة بالعملة المعينة)

- المركز الصافي الآجل (كافة المبالغ المقبوضة ناقص المبالغ المستحقة الدفع بموجب تعاملات الصرف الأجنبي الآجل بما في ذلك التعاملات المستقبلية للعملة ورأس المال الخاص بمقايضات العملة غير المندرجة في المركز الحالي)
- الضمانات (والسندات المماثلة) المطلوبة للدفع والمتعذر استردادها.
- صافي الدخل/المصروفات المستقبلية التي لم تتراكم ولكنها محمية تماماً.
- أي بند آخر يمثل ربحاً أو خسارة بالعملات الأجنبية وذلك حسب المعايير المحاسبية المتبعة.
- صافي المعادل لأساس دلتا (Delta) للمحفظة الإجمالية لعقود الخيارات بالعملات الأجنبية.

كما يتم قياس مخاطر أسعار الصرف الأجنبي بالنسبة لجميع العملات في محفظة مراكز العملات الأجنبية والذهب. بطريقة الاختزال وذلك بتحويل صافي القيمة الحالية لصافي المركز المالي لكل عملة أجنبية وللذهب بمعدلات نقدية إلى العملة المعنية. والمركز المالي الصافي الكلي المفتوح يتم قياسه بتجميع كل من: صافي جملة المراكز القصيرة أو الطويلة حسب أيهما أكبر، وصافي المركز المالي (قصير أو طويل) بالذهب. (حشاد، ج٢، ٢٠٠٤: ص٢٦٠)

د. مخاطر السلع:

يمكن للتغيرات الحادثة في العرض والطلب أن تحدث تأثيرات درامية على الأسعار، وقد تكون إدارة دفتر سلعي مهمة معقدة لأنه يستلزم كنتيجة طبيعية له مخاطر توجيهية ناتجة عن التغيرات في العلاقات السعرية بين سلعتين متماثلتين ولكن ليستا متطابقتين، ومخاطر فجوة ناتجة عن التغيرات الحادثة في الأسعار الآجلة نتيجة لسوء تطابق الاستحقاق، وهناك جانب تشغيلي آخر في مخاطر السلع مرتبط بمخاطر التسليم وضرورة إغلاق المراكز قبل التسليم. (حماد، ٢٠٠٧: ص٧٦٣)

٢. الأسلوب الداخلي:

يقدم عدداً من المتطلبات النوعية والكمية التي يجب أن تكون مرخصة من قبل المصرف المركزي. و تتضمن المتطلبات النوعية معايير الإدارة في استخدام نماذج لرقابة المخاطر والحد منها، وجود وحدة رقابة مخاطر مستقلة مسؤولة عن نظام إدارة المخاطر، وجود عملية صارمة ومستمرة لكل من اختبار التحمل والاختبار الرجعي والإرشادات الدنيا لتعريف عوامل المخاطر الأساسية من أجل تخطيط المخاطر. ووفق المعايير الكمية فإنه يتم قياس وضبط

مخاطر السوق من خلال نماذج حساب القيمة المعرضة للمخاطر (VAR). (Saita, 2007: p63)

وتستخدم القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) المنهجيات المبنية على الاحتمالية من أجل قياس خسارة المصرف المحتملة في ظروف سوقية محددة. القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) هي قياس إحصائي لأقصى خسارة محتملة على المحفظة طبقاً لتحركات معاكسة في سعر السوق. إنها تحسب الخسارة إذا تحرك السعر إنحرافان معياريان أو ٩٥ % . وهي تستخدم تحركات السعر التاريخية من أجل تعريف احتمالية تحركات السعر المعاكسة المستقبلية. وتستخدم طريقة اختبارات التحمل (stress testing) لقياس تطبيق تحركات السوق القصوى التي يمكن أن تنشأ كنتيجة عن الارتفاعات الاقتصادية أو السياسية الافتراضية لمحفظة الاستثمارات. (Loader, 2007: p24)

وتشمل مدخلات نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) بيانات عن مراكز المصرف وعن عوامل الأسعار والتقلب والمخاطر، وينبغي أن تشمل المخاطر التي يغطيها النموذج كل مراكز الفائدة والعملة وحقوق الملكية والسلع والخيارات المتأصلة في محفظة المصرف وذلك فيما يتصل بالمراكز الداخلة والخارجة في الميزانية العامة معاً، وتدمج النماذج القائمة على (VAR) بشكل نمطي التغير المحتمل في قيمة كل مركز نتيجة لتحركات محددة في عوامل المخاطر مع احتمال حدوث مثل هذه التحركات، ويتم تجميع التغيرات في القيمة عند مستوى قطاعات أو أقسام الدفاتر التجارية و/أو عبر كل أنشطة المتاجرة والأسواق التجارية. (حماد، ٢٠٠٧: ص٧٥٣)

ويعتمد تقييم رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر بشكل حاسم على توافر معلومات تعبر بشكل ذي معنى عن تعرض المصرف للمخاطر السوقية. ووفقاً للجنة بازل، ينبغي أن تشمل المعلومات الموفرة (للإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف الثالثة مثل الجهات المشرفة على المصارف) على ما يلي: (حماد، ٢٠٠٧: ص٧٥٤)

- القيمة المعرضة للمخاطر VAR، محللة حسب نوع المخاطر أو فئة الأصول وبشكل إجمالي ومقدرة عن فترات احتفاظ لمدة يوم واحد، أسبوعين، ومثبتة من حيث قيم مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة على مدة فترة الإثبات وفي نهاية المدة.
- معلومات عن المخاطر والعائد بشكل إجمالي بما في ذلك مقارنة تقديرات المخاطر بالنواتج الفعلية، مثل شكل بياني للربح/ الخسارة اليومية (P/L) المقسوم على VAR اليومية أو تمثيل آخر للعلاقة بين P/L اليومية وVAR اليومية.
- مناقشة كيفية للمساعدة في المقارنة بين P/L و VAR، بما في ذلك وصف للفروق بين أساس تقديرات P/L وتقديرات VAR.

- مقياس كمي لتعرض المنشأة ككل لمخاطر السوق، محللاً حسب نوع المخاطر ويعبر في رأي المصرف عن التعرض للمخاطر في أفضل صورة، ومثبتة من حيث قيم مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة على مدى فترة الإثبات وفي نهاية المدة.

تستنتج الباحثة مما سبق بأن قياس مخاطر السوق وفق الأسلوب القياسي أقل تعقيداً من الأسلوب الداخلي لأنها تقيس كل نوع من أنواع المخاطر على حدة، مما يتطلب تبسيط في المعلومات المطلوب تقديمها للنظام كي يتم قياسها بسهولة وبدقة، بالإضافة إلى ذلك فإنها لا تتطلب برمجيات محاسبية معقدة وتقديرات واجتهادات لاحتمالات الخسارة كما في طريقة حساب القيمة المعرضة للمخاطر، علاوة على ذلك فإن طريقة الأسلوب القياسي تناسب اقتصاديات الأسواق الناشئة التي تحرر أسعار الفائدة فيها تدريجياً بخلاف طريقة الأسلوب الداخلي، فحساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR تناسب الأسواق التي تشهد حركة تداولات مرتفعة وتشكل الأصول المحتفظ بها للمتاجرة نسبة كبيرة من محفظة المصرف.

٣) قياس مخاطر التشغيل:

كما في مخاطر الائتمان، عرّف اتفاق بازل٢ ثلاثة أساليب مختلفة من أجل تحديد الحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لتغطية مخاطر التشغيل، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم.

١. أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach:

وفقاً لهذه الطريقة، يتم حساب العبء على رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل K_{BIA} بنسبة مئوية α تساوي إلى ١٥٪، من المعدل الوسطي للدخل الإجمالي الموجب خلال الثلاثة سنوات السابقة. أما السنوات التي يُحقق فيها دخل إجمالي سالب فيتم استبعادها من الحساب وذلك على الصيغة التالية:

$$K_{BIA} = \left[\sum GI1, ...n \,.\, \alpha\right] / \, n$$

الدخل الإجمالي GI (والذي يساوي دخل الفائدة + دخل غير الفائدة الصافي، إجمالي المخصصات ومصاريف التشغيل)، حيث أن الدخل إيجابي (موجب)، n هي عدد السنوات الثلاث السابقة التي تحقق فيها دخل إجمالي موجب. وفي هذه الحالة النسبة المئوية α وضعت من قبل لجنة بازل وغير قابلة للتغيير. (Saita, 2007: p116)

٢. الأسلوب المعياري Standardized Approach:

قسم هذا الأسلوب أنشطة المصارف إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط الأعمال مع إعطاء كل خط أعمال نسبة (يطلق عليها بيتا) من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، كما هي واضحة في الجدول رقم (٣). وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توفرها بالنسبة للمصارف التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب، من أهمها، أن يكون لدى المصرف نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منظمة خاصة بكل خط أعمال وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية. (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٣٦)

الجدول رقم (٥)

نسب بيتا اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل وفق الأنشطة

خطوط الأعمال (الأنشطة)	عوامل بيتا
تمويل الشركات/ التجارة والمبيعات/ المدفوعات والتسوية	١٨ %
الأعمال التجارية المصرفية/ خدمات الوكالة	١٥ %
أعمال التجزئة المصرفية/ إدارة الأصول/ السمسرة بالتجزئة	١٢ %

Source: Saita, 2007, p117.

في الممارسة العملية، تسمح هذه الصيغة بدفع مكافأة لخطوط الأعمال في نفس السنة التي تحقق بها ربح، لأن الدخل الإجمالي السلبي في إحدى خطوط الأعمال ممكن أن يخفض من المتطلبات الكلية لرأس المال. علاوة على ذلك، إذا كان الدخل الإجمالي سلبياً بدرجة كبيرة في بعض خطوط الأعمال، أي أن ناتج مجموع قيم الدخل الإجمالي مضروباً في معاملات بيتا الخاصة بها كانت سالبة، فإن سنة كهذه يجب أن تستبعد في كل من البسط (عن طريق وضع القيمة مساوية للصفر) وفي المقام (تخفيض قيمة n). (Saita, 2007: p116-117)

٣. أسلوب القياس المتقدم:

وفقاً لأسلوب القياس المتقدم تتحدد متطلبات رأس المال الرقابي اللازم لتغطية مخاطر التشغيل بواسطة التقدير الناتج عن النظام الداخلي لإدارة مخاطر التشغيل. ويراعي المصرف الامتثال مع معايير كمية وكيفية معرفة من قبل لجنة بازل، ومع أخذ موافقة الجهة الإشرافية أولاً. (Saita, 2007: p117)

وضعت لجنة بازل بعض الشروط التي يجب توافرها لدى المصرف حتى يُسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم، منها على سبيل المثال أن تكون لدى المصرف وظيفة

(إدارة) مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للمصرف وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطاً بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالمصرف وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية. (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٣٦)

وتعتبر الشروط السابقة متطلبات نوعية يجب استيفاءها لتقدير الخسارة الناتجة عن المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب القياس المتقدم، إلى جانب المعايير الكمية التالية (Saita, 2007: p117- 118):

- يجب أن تضمن عملية قياس المخاطر التشغيلية تحقيق المعايير السليمة بالمقارنة مع المخاطر الائتمانية المقاسة بطريقة التقييم الداخلي.
- يجب أن تأخذ متطلبات رأس المال الرقابي بعين الاعتبار مجموع الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة.
- إن تقديرات المخاطر التشغيلية المختلفة يجب أن يتم إضافتها ببساطة إلى مقاييس المخاطر الأخرى عند حساب متطلبات الحد الأدنى من رأس المال MRCR من دون تحقيق ميزة تنويعية. ويجب أن يُسمح للمصرف هنا باستخدام علاقات ارتباط محددة داخلياً سليمة وحذرة وموافق عليها من قبل المصرف المركزي.
- يجب أن تنتج التقديرات عن تجميع صحيح وحقيقي لكلٍ من: البيانات الداخلية والبيانات الخارجية الملائمة وتحليل السيناريو والعوامل التي تعكس بيئة العمل وأنظمة الرقابة الداخلية. والتجميع المثالي لهذه التقديرات يعتمد على نوع الخسائر التشغيلية التي يتم قياسها.

تستنتج الباحثة ما يلي:

يمتاز أسلوب المؤشر الأساسي بسهولة الحساب في قياس مخاطر التشغيل بالمقارنة مع الأساليب الأخرى، في حين يحقق أسلوب المؤشر المعياري كفاءة في الأداء ورقابة داخلية وإشرافية فعالة لأنه يقسم أنشطة المصرف إلى خطوط أعمال متخصصة، مما يتطلب نظام معلومات مصرفي مقسم إلى نظم معلومات فرعية خاصة بكل نشاط من الأنشطة لتقديم المعلومات الملائمة في الوقت المناسب. أما أسلوب القياس المتقدم فهو أسلوب ناجع ودقيق لأنه يعتمد على وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر التشغيلية تعتمد على معايير كمية وكيفية في تقدير المخاطر، لكنها تتطلب في نفس الوقت توافقاً في قياس مخاطر الائتمان بطريقة التقييم الداخلي وهي تناسب اقتصاديات الأسواق الأكثر تقدماً.

والخلاصة يعتبر اتفاق بازل٢ تحول كامل في مفهوم إدارة المخاطر عن اتفاق بازل١، مما يفترض توافر العديد من العناصر في البنية الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام مكملة لبازل٢، فتطبيق بازل٢ يتطلب، وخاصة فيما يتعلق بالأساليب الأكثر تقدماً، عدداً من المقومات في نظم المعلومات المحاسبية وأحياناً في النظم والمؤسسات المالية فضلاً عن ضرورة توافر القدرات البشرية المناسبة. وكلما انتقل المصرف أو الدولة إلى مستوى أكثر تقدماً كلما زادت المقومات المطلوبة في البنية الأساسية للقطاع المصرفي. وهكذا يتضح أن اتفاق بازل٢ أكثر من مجرد معايير جديدة لكفاية رأس المال أو حتى لإدارة المخاطر، وإنما هو في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي في مجموعه. (المناعي، ٢٠٠٤: ص٢٤)

ويمكننا تمثيل العلاقة بين أساليب قياس المخاطر وفق بازل٢ وبين درجة تطور المصرف من خلال الشكل رقم (٥):

الشكل رقم (٥)

العلاقة بين أساليب قياس المخاطر وفق بازل٢ وبين درجة تطور المصرف

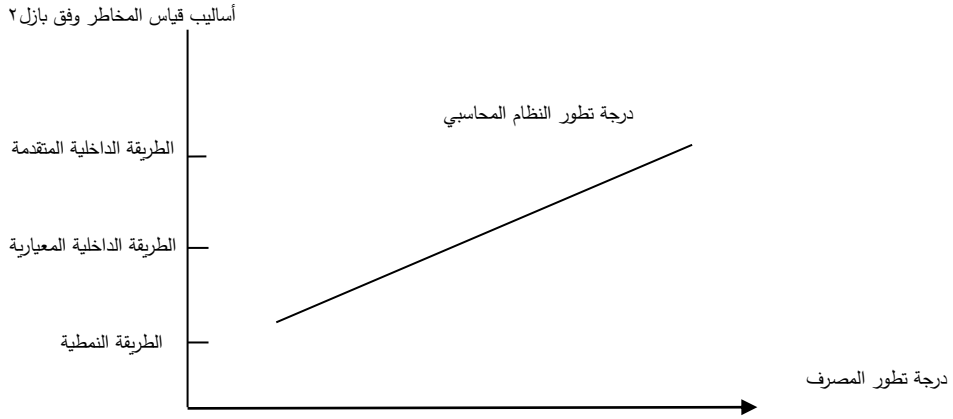

المصدر: من إعداد الباحثة

يدل الشكل السابق على وجود علاقة طردية خطية موجبة بين درجة تطور المصرف وبين أساليب قياس المخاطر وفق بازل٢، أي أنه كلما زادت درجة تطور المصرف وكلما شهد المصرف نمواً في عملياته وتوسعاً في نشاطاته وتنوعاً في مجالات أعماله، كلما أدى ذلك إلى زيادة درجة تقيد أساليب قياس المخاطر وفق بازل٢ وإلى تنامي الحاجة لتطوير الطريقة المستخدمة في قياس المخاطر.

عندما تكتمل عملية قياس المخاطر، تُطور خطة إدارة المخاطر لتوثيق المسؤوليات المرتبطة بتطبيق ومراقبة الإجراءات المعرفة كما هو مطلوب خلال مراحل تقييم المخاطر. (Rao, 2009: p100)

المبحث الخامس: التقييم النوعي لإدارة المخاطر وإجراءاتها

مقدمة

لا تقتصر عملية التقييم على المخاطر المصرفية الخاصة بكل نشاط على حدة، بل إن هناك تقييماً مبدئياً لأنظمة إدارة المخاطر ينبغي إجراءه لمعرفة فيما إذا كانت أنظمة إدارة المخاطر هذه قوية أو متوسطة أو ضعيفة. كما تبين بأن الإطار العام لنظام تقييم المخاطر يتألف من أسس التقييم الكمي للمخاطر بالإضافة إلى معايير التقييم النوعي لإدارة المخاطر وصولاً إلى مصفوفة المخاطر التي تقدم صورة بيانية توضح التقييم الكلي للمخاطر. (Barghouth, 1997: p21)

أولاً: معايير التقييم النوعي لإدارة المخاطر:

يتم قياس كفاءة الإدارة من خلال إجراء تقييم نوعي لهذه الإدارة بواسطة معايير أو أسس للتقييم تستند إلى مجموعة من الاعتبارات. وبشكل عام، عند تقييم نوعية إدارة المخاطر، يجب على المدراء أن يأخذوا بعين الاعتبار العوامل التالية (Barghouth, 1997: p21):

١) **السياسات:** يجب التأكد فيما إذا كانت السياسات شاملة فيما يتعلق بما يلي:

أ- تحديد خطوط المحاسبة والمسؤولية.

ب- تحديد الحدود والأوضاع المرغوبة للمخاطر.

ج- الاتساق مع الاتجاهات الإستراتيجية ومستويات التعرض للمخاطر.

د- الموافقة على السياسات من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر المفوضة من قبله.

٢) **العمليات:** يجب التحقق من وجود عمليات تحقق ما يلي:

أ- إمكانية إعلام الشخص المعني بحزمة السياسات والتوقعات (إيصال السياسات والتوقعات للشخص الملائم).

ب-الاستخدام الأمثل لمعلومات الإدارة وتقديم القرض في الوقت المناسب.

ج- الاستجابة للتغيرات في ظروف السوق.

٣) **الموارد البشرية:** يجب ضمان وجود دائرة للموارد البشرية قادرة على ما يلي:

أ- تفهم اتجاهات الإستراتيجية المتعلقة بسياسات المخاطر وحدودها وأهدافها. وجود الكفاءة الإدارية والتقنية الملائمة لمدى تعقيد المنتجات كالقروض.

ب-كفاية العناصر البشرية والخبرات اللازمة لمستويات الخطر الجارية والمتوقعة.

ج- كفاية التعويضات وضبط استقرارية الموظفين ومعدل دوران الموظفين.

د- التأكيد على الالتزام ببرامج التدريب والتأهيل والتطوير المستمر.

هـ- التأكيد على الالتزام بتزويد برامج إدارة الأداء الفعالة.

و- ضمان استقلالية وخبرة وكفاءة وظائف طاقم الرقابة على الأداء مثل مراجعة أو تدقيق القرض.

٤) **أنظمة الرقابة:** ضمان تصميم أنظمة الرقابة بما يساعد على تقديم:

أ- نظام معلومات إداري دقيق وقادر على توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

ب- تغذية راجعة (feedback) فعالة ومستقلة على الالتزام بالسياسات والإجراءات التشغيلية، وبالحد الأدنى مراجعة أنظمة الرقابة فيما إذا كانت تتضمن تقييم لأنشطة التدقيق الداخلية والخارجية.

وسيتم عرض معايير التقييم النوعية لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة بشكل مفصل.

١. إدارة مخاطر الائتمان:

تُستخدم أدوات إدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بمؤشرات قياسها، من أجل دعم سياسات وإجراءات المخاطر ودعم إجراءات رقابة المخاطر. ومن أجل حساب ووضع الحدود العليا لمخاطر الائتمان فإن التطبيقات المحتملة تشتمل ما يلي (Saita, 2007: p189):

- تعريف الحدود التي تحكم قرارات الإقراض (على مستوى كل قرض على حدة).
- تعريف حدود التسعير (يعني الحد الأدنى المطلوب لربحية القروض) كشرط ضروري للحصول على الموافقة على القرض.

وتختلف هذه الحدود من مصرف لآخر حسب نوع نشاطه وحسب الطرف المقابل في الصفقة. كما يرى Saita بأنه لدى كل مصرف سياسة محددة للموافقة على الائتمان، هذه السياسة تقوم بتعريف الأشخاص المخولين لإعطاء الموافقة على القرض كما ذكرنا سابقاً.

عند تعريف هذه السياسات فإن المشكلة الاعتيادية هي في كيفية تقسيم هذه القروض التي سيتم تفويضها إلى المستويات الهرمية الأدنى من تلك المطلوبة للموافقة عليها من قبل المدراء في المراتب الوظيفية الأعلى أو لجان الائتمان أو حتى من قبل مجلس الإدارة. وبشكل تقليدي، يعتبر الحجم النظري للقرض هو المحرك الرئيسي لتعريف عملية الموافقة على القرض. على سبيل المثال الإجراءات الداخلية في منح القروض ممكن أن تكون قد حددت بأن أي قرض بحجم يزيد عن (x) سيتم الموافقة عليه من قبل مدير الائتمان الأعلى مرتبة، بينما القروض بحجم بين (x) و (y) سوف تتطلب موافقة من قبل لجنة الائتمان المركزية، وتلك التي تزيد عن (y) سيتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. بالطبع فإن كل مصرف سوف يعرّف عدداً من الخطوات الوسيطة بالطريقة التي تعتبر ملائمة لتحفيز الكفاءة بالإضافة إلى الرقابة على الائتمان. على كل حال فإن تطور أنظمة التصنيف الداخلي ونماذج محفظة الائتمان تقترح بأن الحدود المستقلة ممكن تعريفها فيما يتعلق إما بالخسارة المتوقعة أو بالقيمة المعرضة للمخاطر (Var, Value at Risk) أكثر من تلك المتعلقة بحجم القرض. إذن سيتم وضع حدود مخاطر الائتمان بالانتقال من الحجم النظري إلى الخسارة المتوقعة.(Saita, 2007: p189)

وتعتبر عملية تعريف الحدود المستقلة المتعلقة بالخسارة المتوقعة عملية أسهل من تحديد حجم القرض، وتصبح ممكنة كلما كان هناك نظام تصنيف ائتماني داخلي يخصص معدلات الخسارة المتوقعة إلى فئات للتصنيف classes rating. ويتم حساب الخسارة المتوقعة LE, Loss Expected كناتج ضرب ما يلي: (Saita, 2007: p189-190):

- التعرض عند التعثر EAD, Exposure at default
- احتمال التعثر PD, Probability of default
- الخسارة عند التعثر LGD, Loss of default

والناتج يحدد الحد الأعلى للخسارة المتوقعة متضمناً الحجم الأعلى من القرض الذي يمكن أن يتم الموافقة عليه من قبل متخذ القرار.

$$\text{Max LE} = \text{max exposure} \times \text{PD} \times \text{LGD}$$

الحد الأعلى للخسارة المتوقعة = الحجم الأعلى من القرض × احتمال التعثر × الخسارة عند التعثر

$$\text{max exposure} = \text{Max LE} / \text{PD} \times \text{LGD}$$

الحد الأعلى للتعرض للخسارة= الحد الأعلى للخسارة المتوقعة / احتمال التعثر × الخسارة عند التعثر

وهذا الحساب للخسارة المتوقعة ليس ثابتاً، بل يعتمد على احتمال التعثر PD، وعلى الخسارة عند التعثر LGD. حيث أن القروض ذات التصنيف الداخلي الأعلى (يعني احتمال

تعثر أقل) أو ضمانات أكثر (وبالتالي خسارة عند التعثر أقل) ممكن أن يتم الموافقة عليها في المستويات الهرمية الأقل. وبنفس الوقت، فإن القروض الممنوحة للزبائن الأخطر وبضمانات أقل ممكن أن يتم مراجعة الموافقة عليها في المستويات الهرمية الأعلى، وبشكل مختلف عما يمكن أن يحدث بحجم حدود مستقلة، حتى إذا كان حجمها أصغر نسبياً. (Saita, 2007: p189-190)

٢. إدارة مخاطر السيولة:

توصف إدارة مركز السيولة في المصرف بما يشبه السيف القاطع في مشكلة الإدارة لأن احتفاظ المصرف بالعديد من الأصول السائلة يرتب غرامات تأخير على إيرادات المصرف. ومن غير المحتمل أن يبقى مدير المصرف الذي يحتفظ بمبالغ زائدة من الأصول السائلة على قيد عمله طويلاً. وبشكل مشابه، فإن المدير الذي يتسبب بالانخفاض في الاحتياطي المستهدف إلى حد بعيد يواجه مخاطر معززة بأزمات سيولة ويستدعي تدخل رقابي. وترتبط إدارة السيولة بإدارة الالتزامات بشكل محكم ودقيق. ويعتبر بناء وتأسيس مستوى حصيف وعقلاني من الأصول السائلة إحدى جوانب رقابة مخاطر السيولة. من جانب آخر تعمل إدارة بنية الالتزامات في المصرف على تخفيض الحاجة لمبالغ كبيرة من الأصول السائلة لمقابلة مسحوبات الالتزام. على كل حال فإن الاستخدام المفرط للأموال المشتراة في بنية بند الالتزامات المترتب على المصرف ممكن أن تؤدي إلى أزمة سيولة إذا خسر المستثمرون ثقتهم في المصرف ورفضوا تجديد قروضهم أو تمديد تاريخ استحقاقها لمثل هذه الأموال. ولسوء الحظ فإن إنشاء محفظة التزامات ذات تكلفة منخفضة، ومخاطر سحب أموال منخفضة هو أمر أكثر صعوبة مما يبدو عليه. هذا حقيقي لأن هذه الالتزامات أو مصادر الأموال في المصرف والتي تكون أغلبها خاضعة لمخاطر السحب (withdrawal risk) هي غالباً أقل تكلفة بالنسبة للمصرف. وذلك يعني بأنه على المصرف أن يعمل على تحقيق المبادلة (التوازن) بين منافع جذب الالتزامات بتكلفة تمويل منخفضة وفرصة عالية لسحب الأموال وبين الالتزامات ذات تكلفة التمويل العالية والسيولة الأقل. على سبيل المثال، الإيداعات المطلوبة هي أدوات نقل تكلفة التمويل المنخفضة بشكل نسبي للمصارف لكن يمكن سحبها بدون إخطار. وبشكل مغاير فإن شهادة إيداع باستحقاق ثابت لمدة خمس سنوات ممكن أن يكون لها تكلفة تمويل عالية نسبياً لكن يمكن سحبها قبل الخمس سنوات، الاستحقاق يزداد فقط بعد أن يدفع المودع معدل فائدة أساسي (حقيقي) كغرامة جزائية. لذلك فإنه عند إنشاء محفظة الالتزامات أو التمويل لطرف من الميزانية العامة يواجه المدير في المصرف أمر تحقيق المبادلة (التوازن) على طول الخطوط المقترحة في الشكل (٦) حيث

أن تكاليف التمويل مرتبطة عموماً وبشكل معاكس بالفترة الزمنية التي يكون فيها الالتزام مرجحاً أن يبقى في ميزانية المصرف العامة (أي تمويل المخاطر). (Saunders, 2006: p506)

ويتم تقدير نوعية إدارة مخاطر السيولة على أنها ضعيفة إذا كان الموظفون المسؤولون عن إدارة مخاطر السيولة لا يفهمون، أو قد اختاروا أن يتجاهلوا، النواحي الأساسية من مخاطر السيولة. أضف إلى ذلك، بأن الإدارة لم تتوقع أو تتخذ إجراءات ملائمة أو في الوقت المناسب بالاستجابة إلى التغيرات في ظروف السوق. كما أن أنظمة المعلومات الإدارية لا تقدم معلومات مفيدة لإدارة مركز السيولة. علاوة على أن الإدارة لم تقيّم بشكل واقعي دخول المصرف للأسواق التمويلية، وأعطت انتباهاً غير كافياً للتنويع. ولم يكن انتباه الإدارة لتناسق الميزانية العامة كافياً. عملية تخطيط الطوارئ، ناقصة، ..... تقييم الإدارة لبدائل السيولة لم تأخذ بعين الاعتبار فعالية التكلفة بشكل كافٍ. (Barghouth, 1997: p١٧)

الشكل رقم (٦)

تكلفة التمويل مقابل المخاطرة

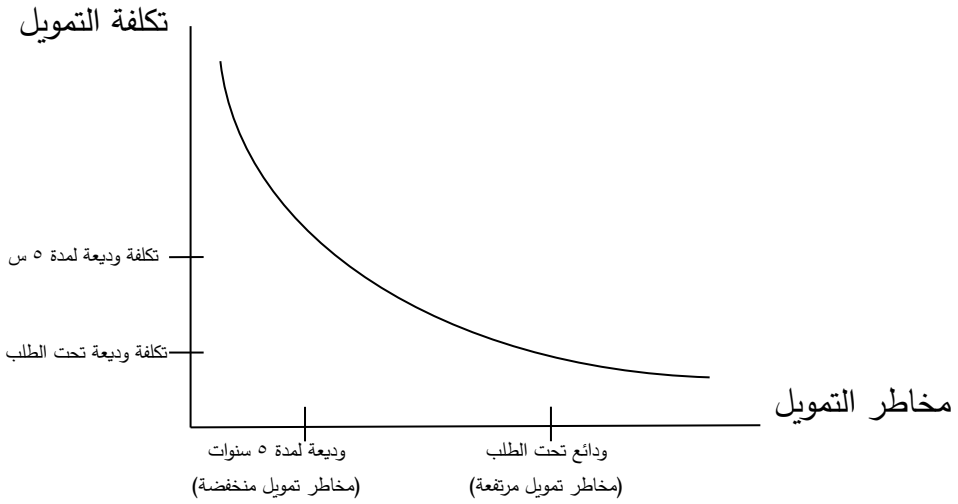

The source: Saunders, 2006: p507

ثانياً: إجراءات إدارة المخاطر:

يختلف تطبيق إجراءات وأساليب إدارة المخاطر من مصرف إلى آخر استناداً إلى حجم وتعقيدات عمليات المصرف وإلى الكادر المختص بمراقبة المخاطر. (هادي، ٢٠٠٨: ص٢٦-٢٧)

أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها المصرف للحد من المخاطر:

١) تقليل أو تجنب الخطر:

إن تقليل الخطر هو عادة أول سياسة لمواجهة الخطر. فبعد أن نكون قد تأكدنا من وجود الخطر وقمنا بقياسه، من المنطقي أن نتدبر أمر استئصاله كلياً أو تقليله إلى الحد الذي يصبح فيه ضمن فئة أدنى من فئات الحجم، بوسائل تنظيمية وبكلفة اقتصادية معقولة. (كمال والتّريكي، ٢٠٠٧: ص٥٦)

يتعين أن يحاول المصرف التقليل من تعرضه للمخاطر من خلال حدود قائمة على الحجم والتي تحدد الحد الأعلى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر، ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء ومستوى المنتجات ووحدات الأنشطة المختلفة ومستوى المحفظة ومستوى البلاد وعلى مستوى المؤسسة بشكل عام. ويمكن التقليل من المخاطر التي يمكن تحديدها رقمياً وبشكل موثوق من خلال نماذج قياس المخاطر وحدود مناسبة للمخاطر. أما المخاطر التي لا يمكن إخضاعها لحدود المخاطر القائمة على الحجم فيمكن التقليل منها بإجراءات أخرى مناسبة وموثقة أو من خلال عدة إجراءات للحد من المخاطر. (الخطيب، ٢٠٠٥: ص٢٣)

٢) تحويل المخاطر:

التحويل أو النقل هو وسيلة لتقليل التعرض لمخاطر معينة باتخاذ ترتيبات تتحمل بمقتضاها جهة ثالثة عبء هذه المخاطر كلها أو جزءاً منها. ويمكن الوصول إلى ذلك بإبرام شروط تعاقدية تفرض على الجهة الثالثة التعويض عن أنواع معينة من المسؤولية أو الخسائر أو الضرر. ومن الضروري، إذا ما لجأنا إلى هذا الحل، أن نتأكد أن الجهة الثالثة ستكون في وضع يمكنها فيه الوفاء بالتزاماتها إذا ما تطلب الأمر منها ذلك. وما لم يتم ذلك فإن الخطر ربما يكون في الحقيقة قد حول على الورق فحسب، وقد يعود ليهدد المؤسسة التي قد تكون غير مستعدة لمواجهته نظراً لاعتمادها المفرط على فعالية عملية التحويل. إن أكثر أنواع تحويل الخطر التعاقدي شيوعاً هو التأمين حيث يوافق المؤمن له على تحمل مخاطر معينة محددة مقابل قسط يدفعه المؤمن. (كمال والتّريكي، ٢٠٠٧: ص٥٦)

ووفق هذه الطريقة (التأمين)، يعتمد تمويل مخاطر العمليات على قيام أية هيئة بسداد الخسارة الخاصة بها، سواءً عن طريق التأمين على المصرف مع أطراف خارجية، أو التأمين الذاتي، وتكفي تكلفة التأمين في النهاية لسداد الخسائر الفعلية التي يتعرض لها المصرف. (النجار، ٢٠٠٦: ص١٤)

٣) التنويع:

يعتبر التنويع أداة هامة لإدارة المخاطر المالية. ويتجلى معنى التنويع من خلال مفهوم نظرية المحفظة الحديث، الذي لا يحتسب خطورة الأصول بشكل منفرد لكل أصل، بل يتم تقييمها بشكل جماعي على مبدأ مساهمتها بالخطر الكلي للمحفظة. وتتضمن المحفظة المتنوعة على أصول ذات عائدات غير متشابهة، ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات ارتباط ضعيفة بحيث يكون تعرض المصرف للخطر كمحفظة قليلاً، ويُحتسب تأثير التغيرات أو الإضافات على الخطر المحتمل على المجموع الكلي للمحفظة. ويؤدي التنويع بين الأطراف المقابلة في الصفقة إلى تخفيض خطر التعثر الناتج عن التأثير المعاكس وغير المتوقع للأحداث. كما يخفض التنويع بين الأصول المستثمرة من مقدار الخسائر إذا فشل مصدر واحد. ويقلل التنويع بين الزبائن والموردين ومصادر التمويل من إمكانية التأثير المعاكس للتغيرات على الأعمال الخارجة عن نطاق سيطرة الإدارة. وعلى الرغم من أن الخسائر لا تزال موجودة، فإن التنويع يقلل من فرص الخسارة الكلية. (Rocher, 2005: p5)

٤) تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف:

يتمثل دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر بدلاً من القضاء عليها. وتعتبر الرقابة الداخلية واحدة من الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها إدارة الخطر. في حين تشتمل الوسائل الأخرى التي تدير الخطر على تحويل المخاطر إلى أطراف ثالثة ومشاركتها المخاطر والتخطيط للطوارئ والرجوع عن الأنشطة غير المقبولة المحفوفة بالمخاطر. (Shafii, 2010, p30)

ويؤدي وجود نظام رقابة داخلية قوي إلى طمأنة المستخدمين من موثوقية المعلومات الواردة في البيانات المالية للمصرف. كما يقوي من حوكمة الشركات ويسمح بتحقيق أهداف الإدارة، ويخفف من مخاطر الاحتيال عن طريق زيادة إدراك الموظفين للمخاطر. (Lehmann, November 2010, p741)

٥) تطبيق مبادئ الحوكمة:

إن التحكم المؤسسي هو إحدى الوسائل الذي يتم من خلاله ضبط آلية إدارة المخاطر من كافة جوانبها وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المهتمة باقتصاديات المؤسسات المصرفية. فمن خلال مبادئ الحوكمة يتم ضبط المعالجة المحاسبية وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى القوائم المالية، هذا كله سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، مما ينعكس على تطور أداء تلك

المؤسسات وعلى القيمة السوقية لها، كما أنه لن يُكتب النجاح لممارسات إدارة المخاطر إلا من خلال الأخذ بالآليات التي تقوم عليها عملية التحكم المؤسسي ودورها في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج أعمال المؤسسات المصرفية بهدف التخفيف من المخاطر الناتجة عن هذا التلاعب والتقليل من مخاطر الاعتماد على التقارير المالية المنشورة من قبل تلك المؤسسات. (حميدان وآخرون، ٢٠٠٧: ص١)

٦) التحوط:

يعتبر التحوط من الإستراتيجيات الشائعة لإدارة المخاطر، حيث يتم تقليص المخاطر التي يواجهها المصرف أو إزالتها عن طريق الدخول في صفقات تحقق المبادلة offsetting في محفظة المخاطر. ويعني التحوط بشكل أساسي مقابلة سمات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالطريقة التي يتم بها تخفيض آثار التغيرات في الأسعار السوقية أو إلغائها على التدفق النقدي الصافي المستقبلي وبالتالي تزيل أثر التغير على الدخل أو قيمة حقوق الملكية. (KPMG, 2004: p19)

تُحال إدارة المخاطر المعرفة إلى اللجان المحكمة التالية للمعالجة: لجنة التدقيق– لجنة التخطيط والتمويل – لجنة الموارد البشرية. وتتكون اللجان من خبراء اختصاصيين بالمواضيع ذات العلاقة ضمن المناطق الوظيفية الملائمة في المؤسسة، ويتم مساعدتها من قبل قسم مخاطر التدقيق والمخاطر الإستراتيجية. يُناط إلى كل لجنة مسؤولية تقييم المخاطر المحالة إليها من ناحية درجة الخطر (كل من الإمكانية والأثر إذا ما تم بلورته). بالإضافة إلى تأثير الإجراءات الرقابية والمعالجات الحالية، والحاجة إلى تطبيق إجراءات رقابية إضافية/معالجات على شكل ثقافة مقترحة معالجة و/أو تغييرات هيكلية. توصي هذه اللجان بمنهجيات عمل ملائمة مباشرة إلى الأقسام ذات العلاقة، والتي تكون مسؤولة بعد ذلك عن دمج أنشطة تخفيف المخاطر المطلوبة إلى خطط عمل. كما تكون اللجان مسؤولة أيضاً عن مراقبة وضبط المخاطر ذات المستوى العالي وتطبيق توصياتهم. على أية حال، عندما لا يمكن للإجراءات الرقابية الجديدة والمعالجات الموصى بها أن تجد مكاناً لها ضمن الميزانيات الحالية، فإنه تُفضل مبادرات جديدة بواسطة فريق الإدارة التنفيذي كجزء من الإدارة الإستراتيجية المستمرة وعملية المراجعة. (Rao, 2009: p90)

الخلاصة

وبناءً على ما سبق، تلاحظ الباحثة بأن نظام إدارة المخاطر يهدف إلى الحد من المخاطر من خلال مراحل متتالية تبدأ بالتعرف على المخاطر وتحديدها وتقييمها لكل نوع من أنواع المنتجات المصرفية، ثم قياس الخسارة المتوقعة لهذه المنتجات سواءً باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة أو الطرق والمقاييس المحاسبية المناسبة وغيرها للوصول إلى مؤشرات كمية لقياسها، هذه المؤشرات تعتبر بمثابة حدود للمخاطر، تقوم الإدارة بمراقبتها والتقرير عنها وتتبعها بغرض ضبطها والتحكم بها.كما يقوم النظام بعملية تقييم نوعية لإدارة المخاطر من أجل تكوين مصفوفة للمخاطر. وعليه فإن نظام إدارة المخاطر هو نظام متكامل بعناصر متتابعة وكل عنصر من عناصره يشكل مرحلة لازمة للمرحلة التالية، وبالتالي تعتمد صحة ودقة كل مرحلة على صحة ودقة المرحلة السابقة لها.

كما وجدت الباحثة بأن نجاح إدارات المصارف في قياس المخاطر وإدارتها بشكل جيد وفعال يتطلب تطوير وتكييف أنظمة المحاسبة لديها لتقدم المعلومات الملائمة لإدارة هذه المخاطر والرقابة عليها. ونظام المعلومات المحاسبي المصمم بشكل جيد ومناسب يمكن أن يعزّز من عملية اتخاذ القرار في المصارف بشكل كبير من خلال الاستجابة للعديد من عناصر الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية.

إذن بعد أن تناول البحث قضايا إدارة المخاطر تقييماً وقياساً وتحليلاً وغيرها من وجهة نظر مدير المخاطر والجهات الإشرافية، ماذا عن وجهة نظر المحاسبين؟ خاصة أن المصارف الأوروبية تقدم حالياً ما يعرف بالمبادئ المحاسبية الدولية الجديدة متمثلة بـ IAS و IFRS كي تنسجم مع أهداف إدارة المخاطر.(Saita, 2007: p95)

لذلك تقدم الباحثة في الفصل التالي ماهية نظام المعلومات المحاسبي وخصوصية نظام المعلومات المحاسبي المصرفي ودوره بالتضافر مع معايير المحاسبة الدولية في إدارة المخاطر المصرفية.

الفصل الثالث
نظام المعلومات المحاسبي في المصارف ودوره في الحد من المخاطر

تمهيد

تتصاعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في المصارف في عصر العولمة، ودعوات التحرر الاقتصادي والتجاري والمالي، وثورة المعلومات والاتصالات والسرعة في انتقال البيانات والمعلومات بين الشركات، والتي حولت العالم إلى سوق مالية واحدة على الصعيد المالي بل وعلى الصعيد التجاري. إن ما تفرضه آثار هذه التطورات العالمية على جميع الدول في العالم ومنها سورية يخلق تحديات في جميع مجالات المعرفة ونظم المعلومات ومنها نظام المعلومات المحاسبي باعتبار أن المحاسبة هي الأداة المترجمة لنتائج الأعمال المختلفة، ويرافق هذه التطورات تغيرات في التشريعات والأنظمة الناظمة لمهنة المحاسبة كي تؤدي دورها بما ينسجم مع التطورات العالمية بكفاءة وفعالية وواقعية.

كما تفرض البيئة التنافسية والديناميكية في عالم الأعمال اليوم متطلبات متزايدة على وقتية وموثوقية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد نجاح أي منظمة على نوعية القرار المتخذ ويتم اتخاذ القرارات من خلال أقسام متنوعة في المنظمة وعادة ما تُبنى على المعلومات المعدة والمخزنة في هذه الأقسام. (Butkevicius, 2009: p145)

والمصارف باعتبارها وسيط مالي بين مدخري الأموال (البائعين) وبين راغبي الاقتراض (المشترين) فإنها تؤدي خدمة جليلة للمجتمع في مجموعة تتمثل في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال تجميع المدخرات ومنح الائتمان. ويلقي الدور الاقتصادي الذي تلعبه المصارف في المجتمع عبئاً على كاهل نظام المعلومات المحاسبي يتمثل في توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات على المستويين الجزئي والكلي. (عطية، ٢٠٠٣: ص٤٥)

وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية يزداد دور نظام المعلومات المحاسبي في تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس هذه المخاطر والتقرير عنها إلى إدارة المخاطر لرقابتها وإدارتها، علماً بأن عناصر نظام المعلومات المحاسبي تتطور بتطور المعايير المحاسبية الدولية التي تلتزم بها المصارف بالانسجام مع التزامها بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المبحث الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية

من أجل فهم الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية، تطرقت الباحثة إلى النقاط التالية:

أولاً: تعريف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يعرّف نظام المعلومات المحاسبي، بأنه: مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمستندات والتقنيات المصممة لجمع البيانات ومعالجتها وإخراجها بتقرير معلومات لمجموعة متنوعة من متخذي القرارات في المنظمة وخارجها. (Hurt, 2008: p4)

يتم في نظام المعلومات المحاسبي دمج المفاهيم الأكثر أهمية في المحاسبة مع المفاهيم الأكثر أهمية في نظم المعلومات. و يقدم تحليل نظام المعلومات المحاسبي الحالي فرصة لمستخدمي النظم لتحديد وتعريف احتياجاتهم من نظم المعلومات المحاسبية. (Dillon, Thomas W and Kruck, S.E, 2008: p403)

وبفعل التطورات الاقتصادية والفنية والإدارية الحاصلة اليوم والتي أثرت في طبيعة العملية الإدارية في المنظمة، فقد أصبح مطلوباً من نظام المعلومات المحاسبي أن يقدم بالإضافة إلى التقارير المالية التي تصور الوضع المالي للمنظمة مثل قائمة الدخل والمركز المالي، مجموعة من التقارير التشغيلية والرقابية والتخطيطية، وذلك لأغراض خدمة المستفيدين داخل المنظمة مثل الإدارة، تتضمن هذه التقارير بالإضافة إلى المعطيات المالية معطيات كمية مثل الزمن والكمية، لذلك يجب أن تصمم النظم المحاسبية بما يتلاءم مع هذه الوظائف الجديدة. (قاسم، ٢٠٠٤: ص٣٨)

يتألف نظام المعلومات المحاسبي AIS من ثلاثة نظم فرعية وهي: (Hall, 2008: p8)

- نظام معالجة الصفقات transaction processing system: والذي يساعد في تقديم تقارير ووثائق ومراسلات متنوعة عن عمليات التشغيل اليومية للمستخدمين في كل مكان في المنظمة.
- الأستاذ العام/نظام إعداد التقارير المالية (GL/FRS): والذي ينتج القوائم المالية التقليدية مثل قائمة الدخل والمركز المالي وقائمة التدفق النقدي والعائدات الضريبية وتقارير أخرى مطلوبة.
- نظام إعداد التقارير الإدارية (MRS): والذي يزود الإدارة الداخلية بتقارير مالية ذات غرض محدد والمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات مثل: الموازنات، تقارير الانحراف وتقارير المسؤولية.

وفي هذا الإطار يمكن القول: بأن نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ

القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المنظمة. كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإداري (MIS) وينحصر الفرق بينهما في أن نظام المعلومات المحاسبي يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص نظام المعلومات الإداري بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المنظمة. (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٥: ص٢٠)

ووفقاً لقانون SOX, Sarbanes- Oxley Act♦ تتطلب التشريعات التمييز بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية، حيث تصمم وتطبق الإدارة إجراءات الرقابة الداخلية خلال عملية إعداد التقارير المالية الكاملة. وهذا يتضمن نظام إعداد التقارير المالية، ونظام الأستاذ العام، ونظم معالجة الصفقات التي تقدم البيانات اللازمة لإعداد التقارير المالية. علاوة على ذلك، يتطلب قانون SOX من الإدارة أن تصدّق على إجراءات الرقابة الداخلية وأن يبدي المراقبون الخارجيون رأيهم في تحقيق رقابة فعالة. وذلك لأن خاصية التكاملية موجودة بشكل عالٍ في نظم المعلومات الحديثة، كما أن الإدارة والمدققين يحتاجون لنظرة مفاهيمية للنظام المحاسبي الذي يعرّف ويميز العمليات الرئيسية ومجالات المخاطرة والمسؤولية القانونية من الأخرى غير القانونية في النظام. وبدون هذا النموذج فإنه لن يتم مقابلة إدارة حاسمة مع مسؤوليات التدقيق في الشركة. (Hall, 2008: p9)

وبالتالي، يؤدي نظام المعلومات المحاسبي دوراً هاماً في عملية إدارة نشاط الشركة. وطُبقت أنظمة المعلومات المحاسبية في العقد الماضي بكثافة في أنحاء العالم وعلى الشركات الصناعية الكبيرة والشركات التجارية الصغيرة، ثم طُبقت في شركات أخرى. وتطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية هذه مكلفاً لذلك يعتبر من الأهمية تقييم فعالية هذه الأنظمة، من خلال تقييم القيمة التي يضيفها نظام المعلومات المحاسبي لاتخاذ القرار وتحقيق الربحية وتطوير الأداء.(Salehi, May2010: p188)

وترى الباحثة بأن نظام المعلومات المحاسبي ينتج معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات للمستخدمين الداخليين في إدارة المنظمة بالإضافة إلى تقديم معلومات للمستخدمين خارج المنظمة كهيئة الضرائب أو الجهات الإشرافية والرقابية والدائنين وحتى المساهمين في حالة الشركات المساهمة. لذلك يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام متكامل مع أنظمة المعلومات الأخرى في المنظمة والمكونة لنظام المعلومات الإداري بما يفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، لذلك يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي مرناً

♦ قانون SOX, Sarbanes- Oxley Act هو قانون مقر من قبل الهيئة التشريعية الأمريكية ومعروف عالمياً باسم "قانون حماية المستثمر وإصلاح محاسبة الشركات العامة" يهدف إلى إعادة ثقة جمهور المستثمرين في مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات وعمليات إفصاح الشركات المساهمة العامة وتقاريرها بسبب موجة الفضائح المحاسبية والانهيارات الاقتصادية لعدد من كبريات الشركات الأمريكية في بداية الألفية الثالثة. وجوهر التشريع هو تحسين جودة عملية إعداد التقرير المالي وعمليات الإفصاح بشكل عام بالإضافة إلى تعزيز أهمية المعايير الأخلاقية للشركات. (سمهود، ٢٠١٠، ص٨٩)

ومصمماً بطريقة تسمح بإدخال تعديلات أو إضافات عليه بما ينسجم مع التطورات المتسارعة في عالم الأعمال بشكل عام ويحسن نوعية القرارات المتخذة.

ثانياً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

تتوافر في نظام المعلومات المحاسبي خصائص النظام والتي تتمثل فيما يلي (عثمان، ٢٠٠٧: ص١٨):

١. المحاسبة ذات هدف يتمثل في توفير المعلومات لاتخاذ القرارات التي تكون في المقام الأول ذات صبغة اقتصادية.
٢. تشمل المحاسبة عناصر محددة وواضحة تماماً في صورة موارد بشرية (المحاسبين) وموارد رأسمالية (معدات- تجهيزات آلية).
٣. تتضمن المحاسبة العناصر الرئيسة للنظام المتمثلة في المدخلات (بيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية)، تشغيل (طرق وإجراءات تُستخدم في تسجيل وتبويب وتخزين البيانات) ومخرجات (توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدمين محددين أو مجموعات من المستخدمين في شكل تقارير).
٤. تتفاعل المحاسبة مع البيئة التي تعمل في نطاقها وتتأثر بها حيث تعدّل المحاسبة من طرق توصيلها للبيانات من خلال الإفصاح وبالتالي فهي تمثل نظام مفتوح وليس مغلق.

وبالإضافة إلى ما سبق، يشمل نظام المعلومات المحاسبي على خصائص ينفرد بها عن خصائص نظام المعلومات. وهذه الخصائص مصدرها طبيعة المحاسبة التي تتعلق بالتأثير الاقتصادي للأحداث التي تؤثر على أنشطة المصرف. وعلى ذلك يقبل نظام المعلومات المحاسبي البيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية (العمليات) أو العمليات الداخلية. ويتم التعبير عن معظم هذه العناصر من البيانات في تقرير مالي (مثل كمية المبيعات للعميل) ولكنها تحول إلى بيانات كمية في النهاية (مثل إجمالي المبلغ المسدد للعميل). ومن جانب المخرجات ينتج نظام المعلومات المحاسبي المستندات والتقارير والقوائم وغيرها من معلومات المخرجات التي يتم التعبير عن محتواها بتقرير مالي. هذه المعلومات تساعد على توجيه الانتباه واتخاذ القرار. (القباني، ٢٠٠٨: ص٢١)

ثالثاً: وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص في الوظائف الرئيسية التالية (Atrill, 2005: p11):

١. تعريف والحصول على المعلومات الملائمة.
٢. التسجيل بطريقة منظمة للمعلومات المجمعة.
٣. تحليل وتفسير المعلومات المجمعة.
٤. التقرير عن المعلومات بطريقة تناسب احتياجات المستخدمين.
٥. تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضاً حماية هذه البيانات وأصول المنشأة الأخرى.

من الملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها فهي ليست وظائف مستقلة، فشكل التقرير ومحتواه ينعكس على مدخلات النظام وعمليات المعالجة، لذلك يجب أن تبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير التي يجب على النظام أن يقدمها ثم يتم تصميم بقية الوظائف الأخرى. (قاسم، ٢٠٠٤: ص٤٥)

الشكل رقم (٧)

وظائف نظام المعلومات المحاسبي

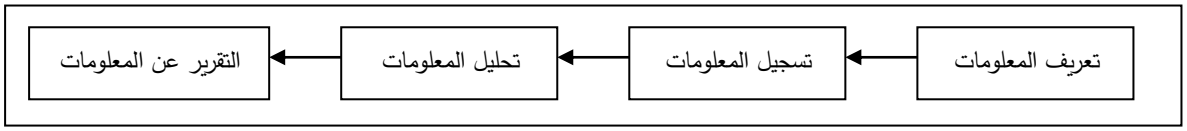

Source: Atrill, 2005: p11.

وأشار Huber إلى أن تكامل أنظمة المعلومات المحاسبية يؤدي إلى التنسيق في المنظمة، والذي بدوره يحسن من عملية اتخاذ القرار. كما أظهرت بعض الأبحاث في المحاسبة بأن فعالية نظم المعلومات المحاسبية تعتمد على نوعية مخرجات نظام المعلومات التي يمكن أن تقابل احتياجات المستخدمين من المعلومات. وبشكل عام، تقوم نظم المعلومات المحاسبية بالوظائف التالية (Sajady, H. and others, 2008: p51):

- تقديم التقارير الملائمة على أساس يومي وعلى أساس أسبوعي.
- تقديم معلومات مفيدة بغرض متابعة عملية اتخاذ القرار والأداء في المنظمة.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت معلومة معينة غير مؤثرة في القرار فإنها غير ملائمة لهذا القرار، وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية. وحتى تكون المعلومة ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (في الوقت المناسب). (رستم، ٢٠١٠: ص٢٤)

وكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويُعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة مقبولة وعلمية. (رستم، ٢٠١٠: ص٢٦)

والمعلومات المفيدة هي تلك التي تتصف بالملاءمة والوقتية والوضوح والصحة والدقة والشمول والقبول في طريقة العرض ووسيلة التوصيل. فإذا توافرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات تصبح هذه المخرجات بالفعل "معلومات" تمثل "معرفة" عن شيء لم يكن معلوماً من قبل، يتم إرسالها واستقبالها والتعرف عليها وقبولها من قبل المرسل إليه هذه "المعرفة". (حسين، ٢٠٠٦: ص٥٢-٥٣)

وفي هذا المجال أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن نظام المعلومات المحاسبي المصمم بشكل جيد يمكن أن يعزز من عملية اتخاذ القرار في المنظمات بشكل كبير من خلال الاستجابة للعديد من عناصر الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB والتي كانت تعتبر كمرشد لتطور مبادئ المحاسبة بشكل مستمر منذ نهاية السبعينات.(Hurt, 2008: p4) والشكل رقم (٨) يقدم ملخص للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية.

الشكل رقم (٨)

ملخص للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية

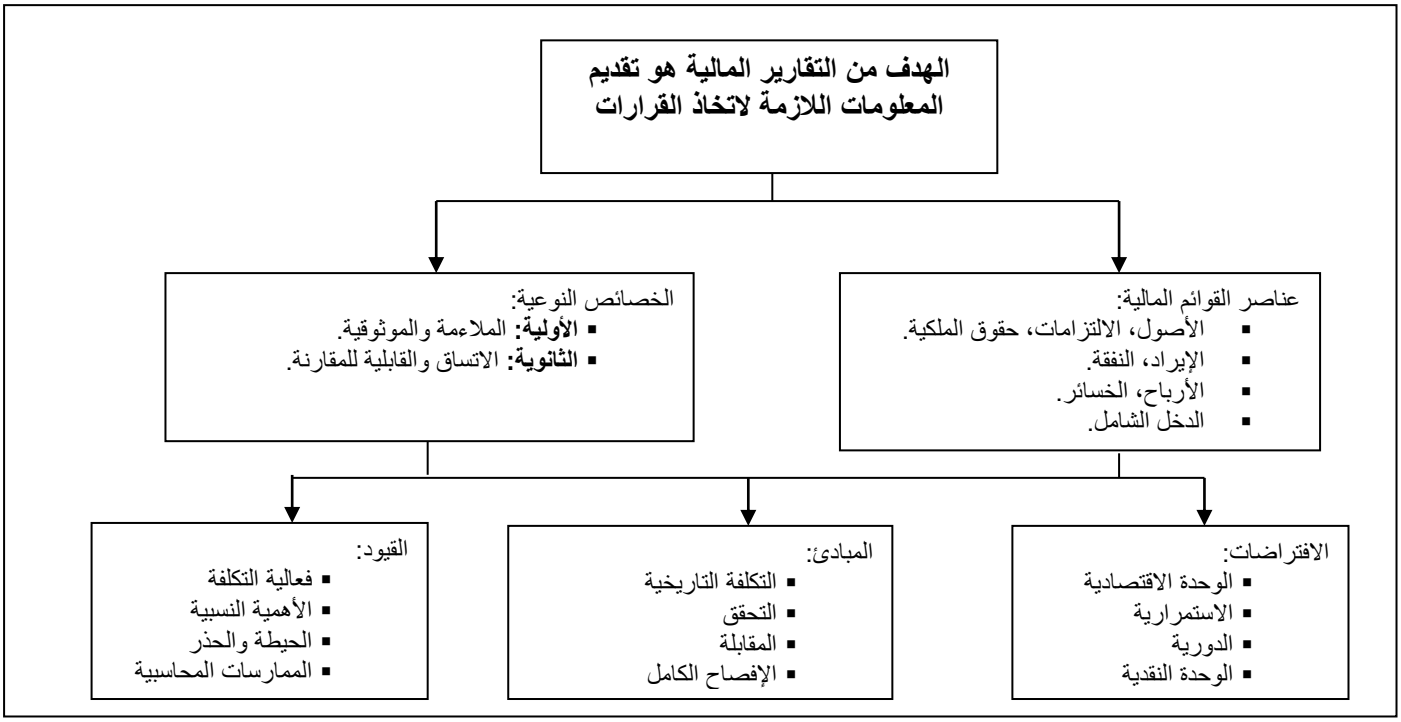

The source: Hurt, 2008: p4.

يبين الشكل السابق بأن نظام المعلومات المحاسبي الذي يعكس فلسفة النظرية المحاسبية بمكوناتها المختلفة من مدخلات ومعالجة ومخرجات، وينتج التقارير المالية التي تقدم المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات، إنما يقوم على مجموعة من العناصر كالأصول والالتزامات ومجموعة من الخصائص النوعية الأولية والثانوية كالملائمة والموثوقية والاتساق والقابلية للمقارنة، ومجموعة من الفروض كفرض الوحدة الاقتصادية وفرض الوحدة النقدية وفرض الاستمرارية وفرض الدورية، كما يقوم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المبادئ كمبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ التحقق ومبدأ المقابلة ومبدأ الاستحقاق، كذلك يوجد قيود على نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في فعالية التكلفة والأهمية النسبية والحيطة والحذر والممارسات المحاسبية.

رابعاً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي المصرفي:

لا بد من تعريف نظام المعلومات المصرفي أولاً بأنه نظام فرعي من النظام الشامل للمصرف، مهامه الأساسية هي جمع البيانات المتعلقة بنواحي النشاط المختلفة سواء من المصادر الداخلية أم من المصادر الخارجية، ومعالجة هذه البيانات آلياً وتزويد الإدارة المصرفية بالمعلومات الناتجة عن المعالجة بحيث تساعدها في حل المشكلات وصنع القرارات مع ضرورة تمتع المعلومات بخصائص الكمية والدقة والتوقيت المناسب. وتعد المعلومات المصرفية مورداً مهماً لإدارة المصرف سواءً من داخل المصرف أم من خارجه

وبشكل خاص من العملاء، إذ أنها تعتبر الأساس الذي تُبني عليه خطط وسياسات وقرارات المصرف. (الحميدي وآخرون، ٢٠٠٥: ص٣١٤)

ويهدف نظام المعلومات المحاسبي عموماً إلى توفير مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية. ولا يختلف نظام المعلومات المحاسبي للمصارف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية، إلا أن فهم طبيعة نظام المعلومات المحاسبي للمصارف يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك المنشآت نظراً لوجود خصائص متميزة وفريدة لأنشطتها. (عطية، ٢٠٠٣: ص٤٣)

فهناك مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها المصارف، نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها وأنشطتها المصرفية (وغير المصرفية أحياناً) عن غيرها من عمليات وأنشطة منشآت الأعمال الأخرى، مما يؤثر على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم. (عطية، ٢٠٠٣: ص٤٣)

لذلك يجب أن يتلاءم نظام المعلومات المحاسبي في المصارف مع طبيعة العمل المصرفي، وباعتبار هذا النظام جزء من النظام المعلوماتي المصرفي الكلي، فإن أهم الخصائص الرئيسية لهذا النظام هي التالية: (عبد الله، ٢٠٠٤: ص٤٧-٤٨)

١. يتميز نظام المعلومات المحاسبي المصرفي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية، واستخراج مراكز العملاء. وعلى المصرف أن يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة أو العكس. فالدقة مطلوبة ليشعر المودع بالاطمئنان، والسرعة مطلوبة لاستخراج الأرصدة للعملاء فور حدوث كل عملية إيداع أو سحب، وحتى لا ينجم عن عدم ممارسة ذلك تحمل المصرف لمسؤوليات صرف شيكات لعملاء ليست لديهم أرصدة كافية أو الامتناع عن الصرف لعميل له أرصدة كافية مما ينتج آثاراً ضارة بالمصرف. ويلازم الدقة والسرعة إحكام الرقابة التامة توفيراً للأمانة الواجبة نظراً لنوعية السلعة محل التعامل وهي النقود. ومن هنا يأتي التنسيق الواجب بين الإداري والمحاسبين، والتحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات، بحيث يتم التسجيل فوراً، وإعداد ميزان مراجعة يومي.
٢. تتميز عمليات المصارف بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب. ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية، وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة.

٣. تتسم عمليات المصارف بإثبات قيم موجودة بالمصرف وغير مملوكة له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود النظامية مثل عمليات أوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تأمين سلف، الخ.
٤. تتميز إيرادات المصارف بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء، وهي بذلك تختلف عن المنشآت التجارية والصناعية والتي تتميز إيراداتها بناتج زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء والإنتاج. (عبد الله، ٢٠٠٤: ص٤٧-٤٨)
٥. يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
٦. يجب أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي المعلومات الضرورية لمساعدة الإدارة العليا في الإشراف والرقابة، وتقدير مدى الانجاز في أعمال المصرف والمخاطر المترتبة عليها. وتُعدُّ المعلومات من إدارة نظام المعلومات المحاسبي، بصورة منفصلة وتوجه لإدارة المصرف وللأطراف الخارجية. (العربيد، ٢٠٠١: ص٢٠)

وتمشياً مع الخصائص السابقة فإن نظام المعلومات المحاسبي في المصارف يقوم على مبدأ تقسيم المصرف إلى مجموعة من الأقسام بحيث يقوم كل قسم من الأقسام بإثبات عملياته في مجموعة من السجلات والدفاتر البيانية التي تخصه. وهذا يعني أن نظام المعلومات المحاسبي للمصرف يتكون من مجموعة من النظم الفرعية. وتصب هذه النظم الفرعية في قسم الحسابات العامة الذي يتولى إجراء قيود اليومية العامة والترحيل للأستاذ العام وإعداد التقارير والقوائم المختلفة. ويمكن أن نبين العلاقة بين النظم الفرعية المختلفة التي يتضمنها نظام المعلومات المحاسبي كما في الشكل رقم (٩): (بدوي وعثمان، ٢٠٠٧: ص١٤٢)

شكل رقم (٩)

نموذج مبسط لهيكل نظام المعلومات المحاسبي في المصرف

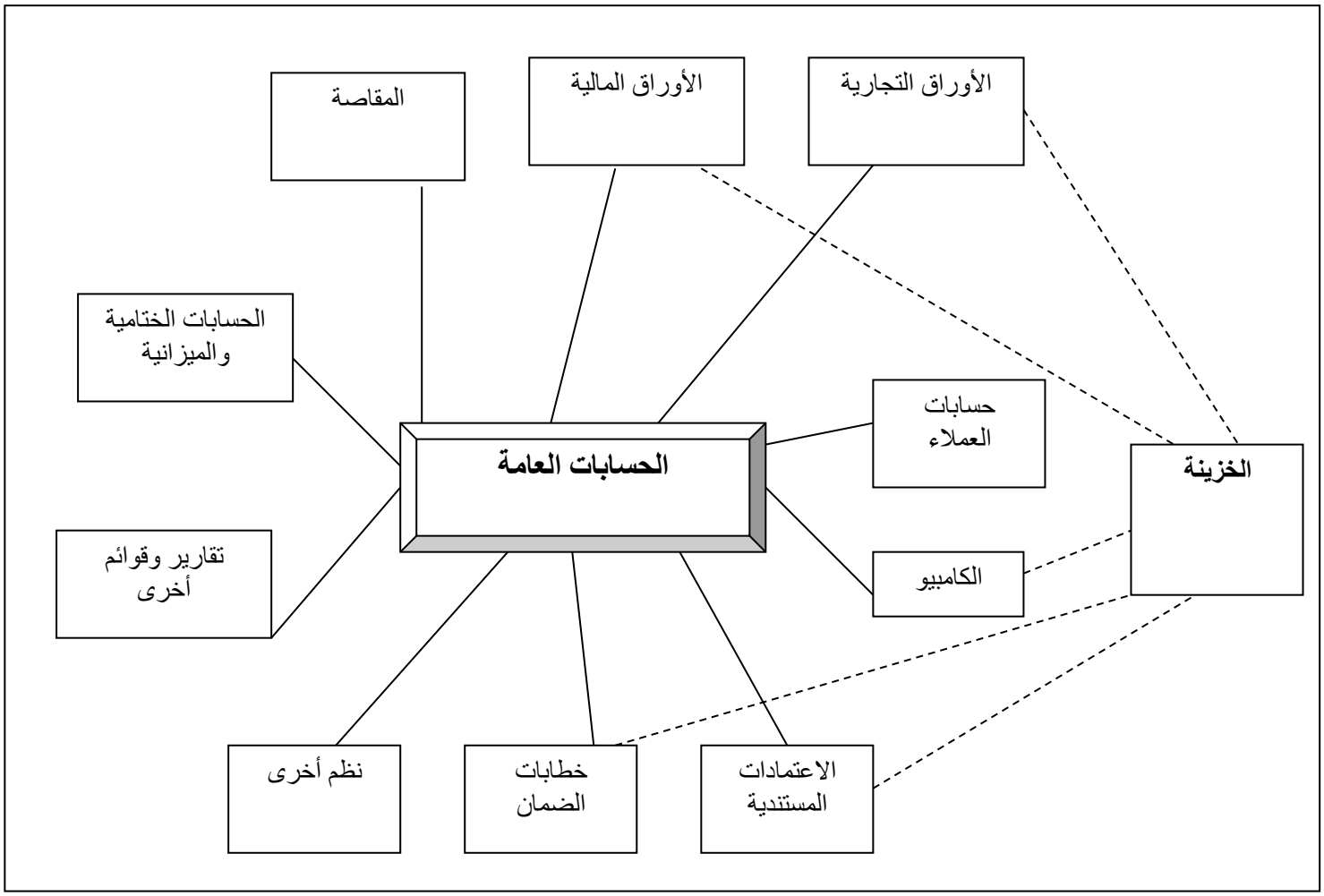

المصدر: بدوي وعثمان، ٢٠٠٧: ص١٤٢.

خامساً: عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المصرف:

يتضمن نظام المعلومات المحاسبي في المصرف مجموعة من العناصر أو الفعاليات والأنشطة، التي يجب القيام بها، للحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة، وهذه العناصر كما هي واضحة في الشكل رقم (١٠)

الشكل رقم (١٠)

عناصر نظام المعلومات المحاسبي

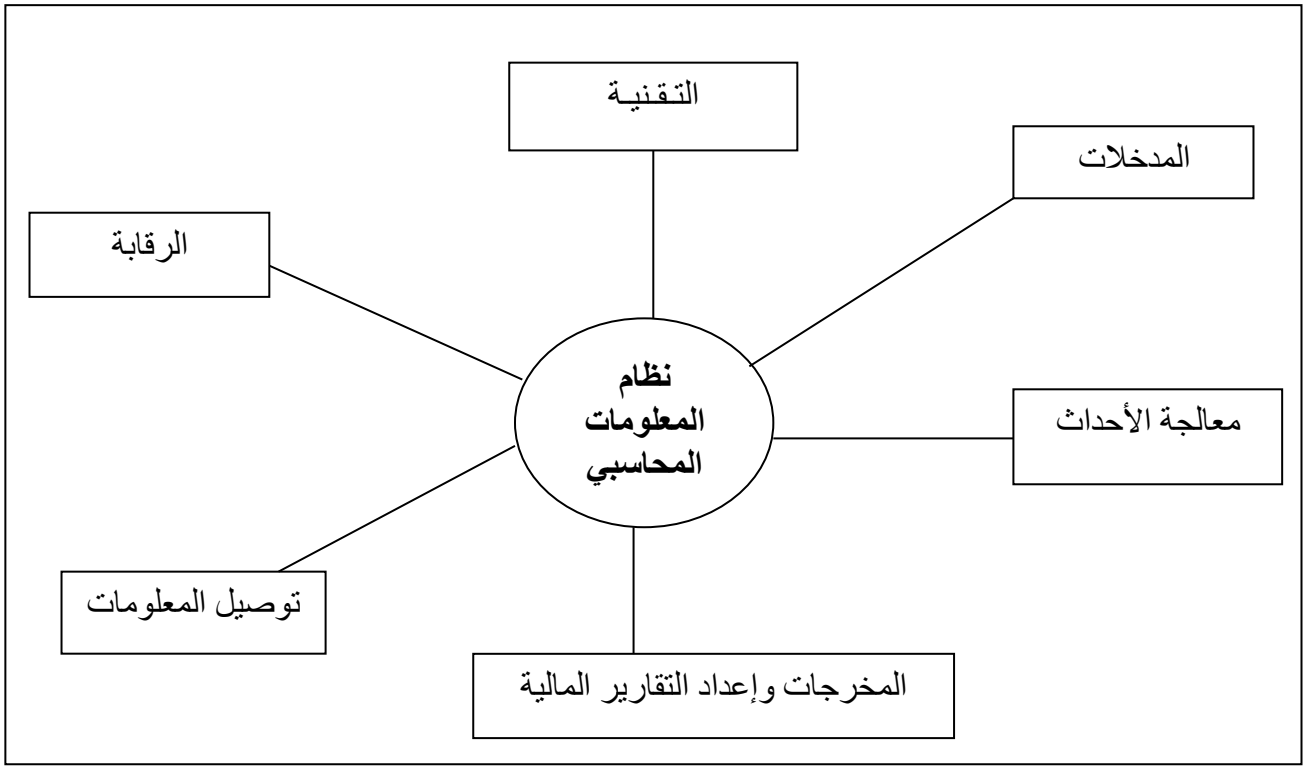

The source: Dull, 2008: p8.

١) التقنية Technology:

يزيد التقدم الحاصل في تقنية المعلومات من قدرة المنظمات على اتخاذ قرارات تجارية جيدة بناءً على الكم الهائل من المعلومات الناتجة عن ممارسة أنشطتها المختلفة، لذلك فإن الاستثمار في تقنية المعلومات المعقدة يعتبر الآن أساسياً بالنسبة للشركات بجميع الأحجام من أجل دعم الأعمال وتحقيق النمو الاقتصادي. (Ismail, 2009: p63)

وفي السنوات الأخيرة، أدت التغيرات في تقنية المعلومات والانخفاض المستمر في الأسعار إلى جعل استخدام الحاسوب أسهل وأوسع انتشاراً. لذلك تم تحفيز العديد من المنظمات لأتمتة أنظمتها المحاسبية. (Abu Musa, 2010: p2)

وعندما تتبنى المصارف التقنية في أجهزة الحاسوب فإن هذا التبني مرتبط بتعقيد متنامي في الخدمات المصرفية، وبالأرباح من خلال الاحتياط بشكل متزايد لمدى واسع من

الخدمات المالية، وبالتالي فإن الوظائف الأساسية المطلوبة من أنظمة المعلومات من قبل المصارف قد تغيرت قليلاً. (Lazo and Wardley, 2005: p37)

حيث تحتل أجهزة الحاسوب أهمية بالغة في الصناعة المصرفية لمعالجة الأعداد الكبيرة من الحسابات والدفعات، لأنه بدون هذه الأجهزة يصبح حجم المصادر المطلوبة من المحاسبين هائلاً. (Matthews and others, 2004: p313)

ويعتبر العنصر الأساسي في نظام المعلومات المحاسبي المحوسب هو البرمجيات software. إذ تُستخدم المعلومات المحاسبية في تسجيل الصفقات واتخاذ القرارات في عمليات تجارية أخرى، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على وظيفة برنامج المحاسبة. (Butkevicius, 2009: p149)

ويُطلب من نظام المعلومات المصرفي معلومات عديدة مثل أسعار صرف العملات، ومعدلات الفائدة بغية الحصول على تسهيلات ائتمانية ووضع السيولة في المصرف وأسعار فائدة لايبور ..الخ من المعلومات. بالإضافة إلى وظائف التحقق من المدفوعات وتسوية أمن النظام. وتتمثل أهم خدمات البرامج المحاسبية المستخدمة في معرفة أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتحقق من صحة الحسابات الجارية. (Butkevicius, 2009: p153)

وتعتبر تقنية المعلومات عامل إنتاجية رئيسي في الصناعة المصرفية والمالية، ويمكن إنتاجها داخل المصرف باستخدام الترقيم العشري في إنتاج وتوصيل الخدمات. وتساعد هذه التقنية في تخفيض التكاليف وخاصة عند وجود منافسين جدد في السوق، كما يمكن الاستعانة بتوريد خارجي لتكنولوجيا المعلومات جنباً إلى جنب مع العمليات التجارية ذات الصلة، وهذا يعتبر طريقة واعدة للتركيز على الكفاءات الأساسية وإعادة هيكلة سلسلة القيمة♦ للشركات. وفي حين أن هناك أدبيات كثيرة تناولت مخاطر ومنافع الاستعانة بمصادر توريد خارجي لتكنولوجيا المعلومات فإن المعلومات حول الاستعانة بمصادر خارجية للتوريد في العمليات التجارية قليلة جداً وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بها. ويشير الباحثون إلى أنه على الرغم من مزايا مصادر التوريد الخارجي وسلاسل التوريد♦

♦ إن مدخل سلسلة القيمة في الإقراض يعني التركيز ليس على الشركات الفردية بل على الشبكات المتكاملة من المنتجين المنظَمين حول سلسلة قيمة معينة هادفة إلى مقابلة وإرضاء طلبات معينة، سواء كان ذلك للصادرات أو إحلال الواردات. وتم تبني هذا النموذج من قبل مؤسسة مالية في موزمبيق، حيث ساهمت في تخفيض الفاقة poverty من خلال المشاريع الصناعية الناجحة المغامرة. حيث قامت المؤسسة بإبداع إستراتيجية للإقراض في هذه الشركات مبنية على تكامل تزويد الائتمان مع التحسين الفعال لقدرة المقترضين على تسديد قيمة قروضهم من خلال مخصصات لخدمات الأعمال the provisions of business services والهادفة إلى خلق نظام إنتاجي يستمر بشكل اقتصادي. إن طريقة سلسلة القيمة للإقراض ركزت على قابلية النجاح viability للشبكات المتكاملة من المنتجين، والشركات بمؤسسات غير السوق تزود المراكز بكفاءات واختصاصات محددة. كما ركزت على استخدام الشركات لكي تتمكن من الدخول إلى المعرفة التقنية المفصلة الضرورية من أجل إنجاح المشاريع الصناعية. (Simonetti and others, 2007: p136-137)

♦ سلسلة التوريد المالية هي عبارة عن تركيبة تجارية مؤلفة من كل من: المؤسسة المالية التي توفر التمويل للمشتري، والبائع كطرف ثالث أو شركة بذاتها، وبرنامج تكنولوجي يوحد بين الشركاء التجاريون والمؤسسات المالية بشكل الكتروني، وتوفر التمويل بناءً على حدوث واحد أو أكثر من الأحداث في سلسلة التوريد. والهدف منها هو حُسن استخدام رأس المال التشغيلي من خلال استخدام حلول سلسلة التوريد يوم بيوم end-to-end لكل من البائعين والمشترين. وهي تقدم للمصارف التجارية الأدوات

باعتبارها تشكل شبكات عنقودية في الهياكل الصناعية الشاملة على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى الرغم من أهميتها في توريد التقنية للمصارف، إلا أن الاستعانة بمصادر خارجية للتوريد في الصناعية المصرفية – باعتبارها الركيزة الأساسية لإعادة هيكلة سلاسل القيمة – يعتبر أكثر تعقيداً أو حتى مستحيلاً في الصناعة المصرفية والمالية بسبب القيود التنظيمية على هذه الصناعة. (Gewald and others, 2006: p78)

وتضيف الباحثة بأن الاعتماد على مصادر خارجية للتوريد في الصناعة المصرفية بشكل كبير يولد العديد من المخاطر النظامية وغير النظامية، بسبب خصوصية العمل المصرفي الذي يتطلب درجة عالية من السرية المصرفية ومتطلبات الأمن من جهة، وعدم القدرة على التنبؤ باتجاه الصناعة على المدى المتوسط والطويل وتداعياتها وارتداداتها على الحلقات المشتركة في سلسلة التوريد.

وعلى الرغم من المزايا المتعددة للتقنيات المتقدمة فقد أوجدت مخاطر هامة تتعلق بضمان الأمن والتكامل في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة. لقد تم تطوير التقنية، وفي حالات كثيرة، بشكل أسرع من التقدم الحاصل في الممارسات الرقابية ومعرفة الموظفين والمهارات والإدراك والالتزام. (Abu Musa, 2006: p187)

من أهم المخاطر والتهديدات الأمنية التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، والمتكررة الحدوث، تتمثل في الإدخال العرضي للبيانات الرديئة من قبل الموظفين، والتدمير العرضي للبيانات من قبل الموظفين، وإدخال الفيروسات إلى النظام، والتهديدات البشرية والطبيعية، واشتراك الموظفين في كلمات السر، والنشرات المطبوعة بشكل خاطئ وتوزيع المعلومات للأشخاص غير المخولين. (Abu Musa, 2006: p198)

لذلك، يفرض الاعتماد على المعلومات والتغير المتسارع في تقنية المعلومات على المنظمات تطبيق برامج أمان معلومات شاملة وإجراءات حماية لأصولها من المعلومات باعتبار أن المعلومات أصبحت من أهم عناصر الأصول قيمة في المصرف. ويعتمد النجاح في تطبيق برامج الأمان بشكل كبير على وعي الأفراد لأهمية أمن المعلومات وعلى التزامهم بذلك. (Abu-Musa, 2010: p1)

التي تحتاجها لمحاذاة عروضهم مع احتياجات سلسلة توريد عملائها المتطورة. العناصر الأساسية في سلسلة التوريد المالية هي: أمر الشراء، إدارة بيانات الفاتورة، فتح حساب مساعدة للمصرف، دفعة حساب مفتوحة، تمويل البائع/المصدر وتمويل طرف المشتري. إنها تخلق موقف فريد من الفوائد يعود على كل من البائع والمشتري والمصرف. فبينما يستمتع البائعون بأسعار أقل للبضائع المشتراة، ويتم تحسين رؤيتهم لتدفقاتهم النقدية بالإضافة إلى خلق قاعدة توريد موثوقة على نحو متزايد، فإن البائع يستطيع رفع ائتمان المشترين من أجل تخفيض تكلفة رأس المال، والحصول على تمويل بتكلفة اقل، وخلق تدفقات نقدية قابلة للتنبؤ بشكل أكثر. وفي هذه الأثناء تصبح المصارف التجارية مستعدة لزيادة كبيرة في حجم أعمالها الذي تديره مع عملائها. وفي استقصاء أجرته مجموعة Abedreen في ٢٠٠٦ في أمريكا تبين بأنه أكثر من ثلثي الشركات تطبق سلسلة التوريد المالية كي تخفض تكاليفها وتخلق قدرة تنافسية، وتؤدي إلى تحسين أداء عملاء المصرف وسلاسل التوريد المالية لديهم يوم بيوم. (CGI Group, 2007, p1-11)

٢) المدخلات inputs:

تشتمل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي على البيانات الخاصة بالعمليات الاقتصادية للمصرف والتي يتم التعبير عنها في صورة نقدية. (موسكوف وسيمكن، ٢٠٠٥: ص٣٢)

وحتى نستطيع الحصول على المعلومات من نظام المعلومات لا بد من تجميع هذه البيانات حول الواقع باعتبارها تشكل مدخلات النظام. فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين المصرف والبيئة المحيطة تشكل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، إذن المدخلات هي عبارة عن المفردات والمعطيات التي توصف الأحداث والأصول والتي تدخل النظام. (قاسم، ٢٠٠٤: ص١٥)

أما قواعد البيانات فهي عبارة عن مجموعة من الملفات التي تُستخدم كموارد للبيانات لنظام المعلومات المعتمد على الحاسوب. (الحميدي وآخرون، ٢٠٠٥: ص٣٥٠)

وتأتي البيانات التي تتدفق خلال نظام المعلومات المحاسبي من ثلاثة مصادر هي: (١) الأنشطة الاقتصادية مع الأفراد أو الأنظمة الأخرى بالمشروع مثل الإيداعات والسحب من الحسابات الجارية في المصرف (٢) أنشطة المصرف الداخلية مثل دفع المرتبات للعاملين أو استخدام الموارد الموجودة بالمصرف (٣) التغذية العكسية والتي تتمثل في ناتج القرارات الإدارية السابقة والتي قد تفيد في تحسين كفاءة العمليات في الدورات التالية. (الدهراوي، ٢٠٠٧، ص٥٥)

وعادة ما تتم عملية تحديد البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الوثائق والمستندات التي سيحتاجها مستخدمو النظام؟
- هل ستكون المستندات المصدرية ورقية أم الكترونية أم كلاهما؟
- كم هو عدد النسخ المطلوبة لكل مستند؟
- ما هي المعلومات التي ستحتويها الوثائق؟ (Hurt, 2008: p5)
- ما هي البيانات التي سيتم تجميعها من ضمن البيانات المتاحة بما يتفق مع طاقة التخزين المتاحة واحتياجات التشغيل المطلوبة لنظام المعلومات؟
- كم مفردة من البيانات الخاصة بحدث أو عملية أو قرار معين يجب تجميعها؟ فقيد طاقة النظام يفرض ضرورة أن تكون البيانات مختصرة أو ملخصة إلى أقصى ما يمكن.
- من هم الأفراد المسؤولين عن تجميع البيانات؟ (حسين، ٢٠٠٦: ص٥٥)

وبعد تحديد نوعية وحجم البيانات المطلوب تجميعها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن عملية التجميع تبدأ الأنشطة التنفيذية لوظيفة تجميع البيانات وهي: الحصر والتسجيل، الترميز، التدقيق، والتحويل. (حسين، ٢٠٠٦: ص٥٥-٥٧)

٣) معالجة البيانات data processing:

وهي تمثل الجانب الفني من النظام وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية، وعمليات المقارنة المنطقية، والتلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بغرض تحويلها إلى معلومات تُقدم للمستفيد النهائي. (قاسم، ٢٠٠٤: ص١٥)

تتم المعالجة المحاسبية للبيانات في إطار نظام المعلومات المحاسبي فور تحقق الأحداث ذات الطابع الاقتصادي. حيث يتم تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية على شكل عمليات محاسبية accounting transaction. (دبيان، وآخرون، ٢٠٠٦: ص١٥-١٦)

بعد جمع البيانات يتم إدخالها إلى نظام معلومات المصرف فتتم معالجتها وتخزينها في قواعد بيانات خاصة لكل نظام فرعي للمخرجات بحيث تقوم هذه القواعد بتقديم المعلومات إلى إدارات الأقسام المصرفية حسب الاختصاص، حيث يمكن تقسيم مخرجات النظام وفق مدخل متكامل بين الأقسام الإدارية وبين الأنشطة الرئيسية للمصرف إلى عدد من الأنظمة الفرعية مما يتطلب ضرورة إحداث قواعد بيانات جزئية على مستوى أقسام الإدارة المباشرة في المصرف مثل قسم التسويات والمراسلات والحوالات والكفالات ....الخ. ثم يتم تجميع هذه القواعد الجزئية في قواعد بيانات أكبر على مستوى الإدارة الوسطى فتتشكل لدينا قواعد بيانات خاصة بإدارة التخطيط والبحوث والمتابعة، وأخرى خاصة بإدارة العلاقات الخارجية وثالثة خاصة بالشؤون المالية وهكذا. أخيراً فإن عملية الربط بين هذه القواعد على مستوى الإدارة الوسطى تساعد في إيجاد قاعدة بيانات مركزية تخدم الإدارة العليا من جهة وإن عمليات الربط المنطقي والعلائقي بين قواعد البيانات في الأقسام المختلفة ستمثل نظاماً فعالاً لتداول المعلومات المصرفية بحسب الإدارات والأقسام المصرفية من جهة أخرى. (الحميدي وآخرون، ٢٠٠٥: ص٣٢٠)

وتتضمن أدوات المعالجة أجهزة الحاسوب والأقمار الصناعية. ويمكن طرح الأسئلة التالية لمعرفة أدوات المعالجة (Hurt, 2008: p5):

- ما هي أدوات المعالجة التي يجب أن يستخدمها نظام المعلومات المحاسبي؟
- هل هذه الأدوات يدوية أم الكترونية أم كليهما؟
- وإذا كانت هذه الأدوات الكترونية، فما هي مجموعة البرمجيات softwares والأقراص الممغنطة hardwares التي سيتم تطبيقها؟

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن المعالجة تتم بأسلوب الدفعات (Batch Processing) للبيانات التي تتجمع خلال فترة زمينة محددة، وبشكل منظم، أو بأسلوب المعالجة بالوقت الحقيقي (Real-Time Processing) بإجراء معالجة البيانات فوراً، ثم صيانة قواعد البيانات (Database Maintenance) لكي تبقى صحيحة وبياناتها محدثة، ثم إنتاج وتوليد الوثائق والتقارير بكافة أنواع تقارير العمل الاعتيادي. (ردايدة، ٢٠١٠: ص٣٤)

٤) المخرجات وإعداد التقارير المالية:

تتمثل المخرجات في التقارير والقوائم المالية التي ينتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي. وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المصرف أو تقارير وقوائم تُستخدم داخل المصرف بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. (الدهراوي، ٢٠٠٧: ص٥٧)

وتكون المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي المصرفي على شكل تقارير دورية يومية أو أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية. كما أنها قد تكون على شكل تقارير غير دورية تصدر حسب متطلبات المستفيدين من المعلومات. (رمضان، ٢٠١٠: ص٢٥٦)

من أجل أن يتم تصميم التقارير الناتجة عن نظام المعلومات، على المحاسب أن يكون على معرفة بماهية المخرجات المطلوبة أو الملائمة. (Gelinas and Dull, 2008: p10)

٥) توصيل المعلومات communications:

للمحاسبة دور حاسم في إدارة المنظمات وتطبيق نظام للرقابة الداخلية. إلا أن السؤال الهام في مجال المحاسبة وإدارة عملية اتخاذ القرار يتعلق بملاءمة نظام المعلومات المحاسبي مع المتطلبات التنظيمية من أجل توصيل المعلومات. (ajady, Dastgir, and Nejad, 2008: p49)

ويقصد بتوصيل المعلومات إرسال التقارير التي تحتوي على نتائج عمليات التشغيل، والتي تعتبر في هذه الحالة معلومات بالشكل والمضمون والوسيلة الملائمة إلى مستخدم هذه المعلومات أو إلى الإدارة. وبطبيعة الحال إذا لم تصل هذه النتائج إلى من يهمه الأمر في الوقت الملائم وبالخصائص السابق الحديث عنها للمعلومات تصبح كل المجهودات المبذولة في العمليات السابقة مجهودات ضائعة. (حسين، ٢٠٠٦: ص٦٨)

وتعتبر المعلومات، ونظم المعلومات ذات حيوية خاصة لعملية إدارة المخاطر، حيث لا يمكن السيطرة على شيء لا تعرفه، أو لا توجد معلومات كافية عنه، ومن ثم فالمعلومات

ضرورية لمتابعة المخاطر والحد منها – لمنعها واكتشافها – وتتعدى المحاسبة إلى كافة أوجه العمليات. لذلك فإن المصارف بحاجة إلى نظام يدير ويراقب ويسيطر على محتوى وتدفق المعلومات. (جانيس وآخرون، ٢٠٠٣: ص٢١)

٦) الرقابة الداخلية Internal control:

يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة داخلية على عمليات المدخلات والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، إنها مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه. (قاسم، ٢٠٠٤: ص١٦)

وعرّفت لجنة رعاية المنظمات COSO التابعة لمؤسسة المحاسبة الأمريكية AISPA الرقابة الداخلية بكونها " عملية تتأثر بمجلس الإدارة والإدارة وموظفين آخرين، صُممت لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الآتية (حسن، ٢٠٠٧: ص٦٢- ٦٣):

أ- كفاءة وفعالية عمليات التشغيل.

ب-الموثوقية وإمكانية الاعتماد على التقارير المالية.

ج- الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة.

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة فقد عرّفت الرقابة الداخلية بأنها " عملية مستمرة يتم السيطرة عليها من قبل مجلس الإدارة والإدارة الأعلى مرتبة، وكل المستويات التنظيمية في المصرف، والتي يكون هدفها التأكيد على الوصول إلى جميع الأهداف المصممة وهنا يجب التأكيد على أمر هام وهو أن الرقابة الداخلية ليست مجرد إجراء أو سياسة، يتم تأديتها في وقت معين، بل أكثر من ذلك إنها إجراء تشغيلي بشكل مستمر في كل المستويات في المصرف. (Palfi, 2009: p97)

ومن أجل تصميم إجراءات رقابة داخلية فعّالة، على المدراء والمحاسبين أن يأخذوا بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بأداء الأعمال. ومن خلال عملية تعريف المخاطر وتحديدها، نستطيع أن نطوّر من إجراءات الرقابة من أجل التخفيف من حدة المخاطر بنجاح. (Hurt, 2008: p54) حيث أنه أي خطأ ناتج من قيد أو حفظ التقرير عن المعلومات يؤدي إلى خطر في تشغيل المعلومات، ويشتمل خطر تشغيل المعلومات على إمكانية قيام الموظف بالقيد الخطأ لمبلغ نقدي مثلاً. ويشتمل نظام الرقابة الداخلية للمصرف على قواعد تشغيل المصرف وتشغيل المعلومات وهي القواعد المستخدمة لحفظ الأصول والتزويد بالمعلومات المالية المناسبة والعمل بكفاءة وفي إطار سياسات الإدارة. (القباني، ٢٠٠٨: ص١٦١)

وعادة ما يشتمل نظام الرقابة الداخلية على نوعين من الإجراءات: الأول، إجراءات الرقابة العامة، والثاني، إجراءات الرقابة على التطبيقات. ويقصد بإجراءات الرقابة العامة مجموعة الإجراءات المطبقة على النظام ككل مثل الفصل الملائم بين المهام والإشراف الجيد والتناوب في الوظائف. وهي إجراءات وقائية مانعة لحدوث الأخطاء في طبيعتها. أما إجراءات الرقابة على التطبيقات فهي إجراءات خاصة بكل برنامج تطبيقي (مثل برنامج حسابات العملاء وبرنامج الأستاذ العام)، حيث يوجد إجراءات للرقابة على المدخلات، وإجراءات للرقابة على التشغيل، وإجراءات للرقابة على المخرجات. وهي إجراءات مكتشفة للأخطاء ومصححة لها في طبيعتها. (حسين، ٢٠٠٦: ص٦٤)

١. الرقابة العامة:

وتهدف الرقابة العامة (وتسمى بالرقابة الوقائية أو المانعة) إلى حماية موارد المنظمة من سوء الاستخدام. كما تسمى بالرقابة قبل الأداء Before the fact controls ويتم وضع هذه الرقابة لمنع حدوث عدم الكفاءة. ومن أمثلة هذا النوع من الرقابة إتباع المنظمة نظم محاسبة التكاليف المعيارية في عملياتها الإنتاجية. (موسكوف، ٢٠٠٥: ص٢٩٧)

وتتمثل إجراءات الرقابة العامة في النقاط التالية: (قاسم، ٢٠٠٤: ص٣٨٥)

- تطوير خطة لأمن النظام: يعد وضع خطة لأمن النظام وتحديثها بشكل مستمر أحد أهم مرتكزات الرقابة الداخلية في ظل النظم المحوسبة، والطريقة الأفضل لوضع مثل هذه الخطة، تتضمن تحديد حاجات كل مستفيد من البيانات وحق الوصول والتعديل على البيانات المخزنة في النظام ومتى سيحتاج المستفيد إلى المعلومات وفي أي النظم الفرعية سوف تستقر هذه البيانات. تستخدم هذه المعلومات من أجل تحديد التهديدات والمخاطر الرقابية التي يمكن أن يتعرض لها النظام، وبالتالي تساهم في وضع معايير أمن للنظام فعالة وذات تكلفة معقولة.
- الفصل بين الوظائف: يجب إعداد خطة تنظيمية مكتوبة في توزيع الوظائف وتحديد المهام والسلطات الممنوحة إلى كل فرد من العاملين في النظام.
- الحماية المادية للأصول: ويقصد بذلك حماية كافة تجهيزات النظام من التخريب والسرقة والأعطال المقصودة وغير المقصودة.
- الرقابة المنطقية على الوصول إلى البيانات: يجب أن يصل المستخدمين فقط إلى البيانات المخولين بسلطة استخدامها، ثم يقوموا فقط بإجراء وتنفيذ عمليات محددة ومرخصة مثل القراءة والنسخ والإدخال والتعديل والحذف ...الخ

- الرقابة على تخزين البيانات: المعلومات هي ما يمنح المنظمات القدرة التنافسية ويجعلها قادرة على الحياة، ولأن المعلومات مورد حيوي من موارد المنظمة، لذلك يجب حمايتها من التخريب والضياع. يجب إنشاء نسخ احتياطية لكل الملفات المهمة في النظام بحيث لا توضع أي معلومة مهمة في مكان واحد فقط من أجل ضمان أمن المعلومات. يجب إجراء فحص دوري لاختبار صلاحية النسخ الاحتياطية من أجل التأكد من إمكانية إعادة بناء الملفات في حال فقدانها.
- الرقابة على نقل البيانات وتداولها: قد تتبادل المنظمة المعلومات الالكترونية عن طريق الشبكات، مما يجعلها عرضة للسطو أثناء النقل عبر خطوط الاتصال بين الشبكات، مما يجعلها عرضة للتلاعب والتبديل أثناء النقل.
- معايير التوثيق: تعد إجراءات ومعايير توثيق النظام من الإجراءات الرقابية العامة الهامة من أجل تأمين توثيق واضح ومستقر للنظام المطوّر، فالتوثيق الجيد يسهل الاتصال بين مختلف العاملين في تطوير النظام.

٢. الرقابة على التطبيقات:

وتهدف هذه الرقابة إلى تنمية الكفاءة التشغيلية فتبدأ عند انتهاء الرقابة الوقائية، ويطلق عليها اسم "الرقابة بالتغذية المرتجعة" feedback controls أو الرقابة الإدارية أو الرقابة بعد الأداء after the fact controls ومثال ذلك تقارير الأداء التي يتم فيها مقارنة المعايير مع نتائج النشاط الفعلي وتحديد مقدار الانحرافات، ثم يتم إجراء التصحيح اللازم لتلك الانحرافات. (موسكوف، ٢٠٠٥: ص٢٩٨)

وهي رقابة مكتشفة detective ومصححة corrective في طبيعتها. فهي مكتشفة لأنها تكتشف الأخطاء بعد حدوثها ومصححة لأنها تتأكد من أن الأخطاء التي تم اكتشافها قد تم تصحيحها. لذلك يمكن تجميع إجراءات الرقابة على التطبيقات في ثلاث مجموعات: الرقابة على المدخلات والرقابة على التشغيل والرقابة على المخرجات (حسين، ٢٠٠٦: ص٣٦٦):

أ. الرقابة على المدخلات:

تهدف إجراءات الرقابة على المدخلات إلى التأكد من تسجيل كل العمليات، وأن هذه العمليات مصرح بها وكاملة ودقيقة، وأن كل الأخطاء المحتملة قد تم اكتشافها قبل بدء التشغيل. (حسين، ٢٠٠٦: ص٣٦٧)

ب. الرقابة على التشغيل:

تهدف إجراءات الرقابة على التشغيل إلى التأكد من أن عملية تشغيل البيانات تكون مسموح بها ودقيقة وكاملة. وتوجد عدة إجراءات رقابية يمكن استخدامها لتحقيق هذا الغرض. فمثلاً يمكن استخدام مدخل الرقابة بالمجاميع بالمقارنة بين مجاميع الرقابة قبل التشغيل ومجاميع الرقابة بعد التشغيل. (حسين، ٢٠٠٦: ص٣٧٣-٣٧٤)

ج. الرقابة على المخرجات:

تهدف إجراءات الرقابة على المخرجات إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات (مثل قوائم الحسابات أو التقارير أو أشرطة الملفات الممغنطة أو الشيكات المصدرة) وتداول مثل هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم بذلك. وبذلك يجب التأكد من (قاسم، ٢٠٠٤: ص٤٠٥):

- وجود نماذج ثابتة لأشكال التقارير.
- إن محتوى التقرير يعكس البيانات المخزنة في الملفات.
- إيصال التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الاطلاع عليها.
- المحافظة على مواعيد إصدار التقارير.

ويتضح من ذلك أن الهدف الرئيسي لإجراءات الرقابة على التطبيقات هو تأكيد صحة وشمولية عمليات معالجة البيانات المحاسبية، وأن لا توزع تلك البيانات المعالجة إلا على هؤلاء المصرح لهم بتداولها. (الشاهد، ٢٠٠٠: ص٢٨٢)

وتختلف إجراءات الرقابة الداخلية من منشأة لأخرى حسب الحجم وطبيعة العمليات وأهداف المنشأة، وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية في المصرف ودوره في إدارة المخاطر، يتوجب عليه وضع نظام ملائم لرقابة التعرضات للمخاطر وإعداد التقارير عنها وكيف يؤثر تغيير صورة مخاطر المصرف على متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر. كما لا بد للإدارة العليا ولمجلس الإدارة أن يحصل على التقارير الدورية وبشكل منتظم متضمناً صورة مخاطر المصرف واحتياجاته لرأس المال، ثم أنه يجب أن تسمح هذه التقارير للإدارة العليا بتحقيق ما يلي (أبو عيسى، ٢٠٠٨: ص٧٣):

- تقييم مستوى واتجاه المخاطر المادية وأثرها على مستويات رأس المال.
- تقييم مدى حساسية ومعقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة في نظام التقدير والقياس.
- التأكد من أن المصرف يمتلك رأس المال الكافي مقابل المخاطر المتنوعة وأنه ملتزم بالأهداف المعتمدة لكفاية رأس المال.

- تقدير المتطلبات المستقبلية لرأس المال المستندة على صورة المخاطر المعروضة بالتقارير، وإدخال التعديلات في الخطة الإستراتيجية للمصرف، تبعاً لذلك.

وكنتيجة لذلك يرتكز تقييم المخاطر في المصرف على آلية معينة لتسجيل المخاطر وذلك بتسجيل نقاط لكل عامل من عوامل المخاطرة، وذلك ضمن نموذج معد لهذه الغاية، إذ يتم تحديد تأثير التعرض للمخاطر من خلال محلل المخاطر وفق المستويات الآتية (النجار، ٢٠٠٦: ص١٤):

- الرقابة الوقائية: التي تصمم إجراءاتها لمنع الأخطاء الممكن حدوثها قبل حدوثها وفق ما ذكر أعلاه.
- الرقابة التحذيرية (إدارية مكتشفة): والتي تهدف إجراءاتها إلى تحذير العاملين عن وقوع الأخطاء، فهي تشير إلى الأخطاء أثناء حدوثها وبالتالي يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات لتصحيح تلك الأخطاء.
- الرقابة العلاجية (إدارية مصححة): وتهدف إجراءاتها إلى مساعدة المختصين في فحص وتصحيح الأسباب التي أدت إلى حدوث الأخطاء التي تم اكتشافها خلال مراحل العمل، وتستخدم إجراءات الرقابة العلاجية للتأكد من تصحيح العمليات التي حدثت فيها أخطاء، وتتحقق إجراءات الرقابة العلاجية من خلال ثلاثة خطوات هي:
  - يجب أن يعد فريق المراقبة كشفاً بالأخطاء الذي يتضمن العمليات التي حدثت فيها أخطاء خلال مراحل العمل المختلفة.
  - يجب إعداد تقرير عن الأخطاء يوضح أسباب حصولها، ويتم في هذه المرحلة تصحيح الأخطاء التي حدثت وتوثيقها مستندياً.
  - يجب أن تخضع العمليات التي تم تصويبها لاختبارات اكتشاف الأخطاء والتحقق من صحة تصحيح الأخطاء كما لو كانت عمليات جديدة.

تقترح لجنة رعاية المنظمات COSO المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين AISPA إيجاد بنية تنظيمية للمعرفة لتقييم المخاطر بشكل أكثر سهولة. وذلك من خلال إنشاء خمسة مكونات ترتبط مع بعضها بعلاقات متبادلة من أجل تحقيق رقابة داخلية فعالة وهي: بيئة الرقابة، تقييم المخاطرة، والأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، وعملية المتابعة.

وتساعد هذه البنية التنظيمية للمعرفة على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية في الكفاءة والفعالية والموثوقية والالتزام. (Hurt, 2008: p54)

ويقدم الشكل رقم (١١) إطاراً متكاملاً لنظام الرقابة الداخلية المقترح:

الشكل رقم (١١)

مكونات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية وفق لجنة رعاية المنظمات COSO

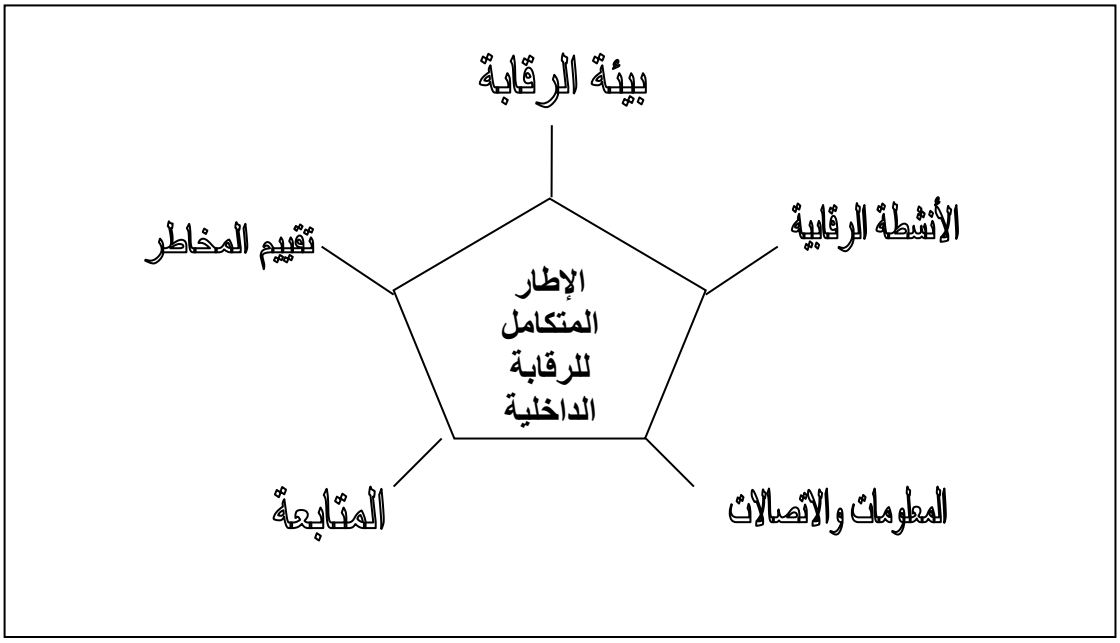

The source: Hurt, 2008: p57

وعندما تريد أنظمة الرقابة الوطنية، التي تتبنى وتطبق معايير بازل للرقابة المصرفية الفعالة على المصارف، أن ترسخ تطبيق التسوية في أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق التي طالبت بها بازل، فإن جُلّ اهتمامها يجب أن يتركز على أهمية إدارة المخاطر ذات الأهمية، علماً بأن هذه التسوية لا تنفي ضرورة أن تطبق المصارف نظام معروف دولياً للرقابة الداخلية مثل النظام المقترح من لجنة رعاية المنظمات COSO التابعة لمؤسسة المحاسبة الأمريكية AISPA. (Palfi, 2009: p93)

وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج بأنه يتطلب تقييم المخاطر وإدارتها بشكل كفء وفعال وجود بنية تنظيمية للمعرفة، تشتمل على نظام محاسبي كفء ينتج معلومات موثوقة وملائمة من خلال اعتماده على نظام رقابة داخلية قوي وفعّال يربط بين عناصر نظام المعلومات المحاسبي (المدخلات والمعالجة والمخرجات) من جهة، ويساعد على تنظيم خطوط الاتصال وتبادل المعلومات في نظام العمليات بين الوحدات والأقسام المختلفة وبما يضمن أقل مستوى من مخاطر أمن المعلومات. وبالمقابل، يمكن القول بأن التصميم الجيد لعناصر

نظـام المعلومـات المحاسـبي يقلـل مـن المخـاطر بشـكل عـام ويسـاعد علـى تقـديم المعلومـات الملائمة لتقييم المخاطر بشكل صحيح وإدارتها بشكل كفء وفعال.

المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من المخاطر المصرفية

مقدمة

وجـدنا بـأن العمليـة المحاسـبية تقـوم علـى مجموعـة مـن المبـادئ والفـروض والأسـس المحاسـبية والتـي مـن خلالهـا يـتم قيـاس الأحـداث التـي تحـدث فـي المصـارف، هـذه المفـاهيم المحاسبية لها اعتباراتها الخاصـة فـي تحديـد مفهـوم القيمـة ومتـى يـتم الاعتـراف بهـذه القيمـة فـي السـجلات المحاسـبية. وفـي هـذا المجـال، راعـت معـايير المحاسـبة الدوليـة وبشـكل مباشـر قـدرة المصـرف علـى إدارة المخـاطر، وسـاعدت علـى الاعتـراف بالمخـاطر وتحديـد قيمتهـا وذلـك مـن

خلال السماح بإتباع مفهوم القيمة العادلة♦ في تقييم الأصول والالتزامات المالية بدلاً من التكلفة التاريخية، بالإضافة إلى ذلك، سمحت المعايير بالتوسع في الإفصاح عن إدارة المخاطر. الهدف النهائي لهذا التطور في المفاهيم المحاسبية هو تحقيق أهداف العملية المحاسبية وهي إنتاج معلومات عالية الجودة ومقبولة من كافة الأطراف المهتمة بالاقتصاديات المصرفية من خلال تمثيلها العادل للمركز المالي ونتائجه والمخاطر الكامنة في عمل تلك المصارف. ولهذا فإن لمعايير المحاسبة الدولية دور في قياس وإدارة المخاطر، فلم تعد المحاسبة مجرد تسجيل وتبويب وعرض البيانات المالية للأحداث الاقتصادية لفترة ما، بل غدت أداة من أجل قياس وتقييم المخاطر وإدارتها من جهة، وإظهار القيمة العادلة من جهة ثانية. وتطورت معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى وضع أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر، علاوة على أنها قلصت الفجوة في تحديد مفهوم القيمة بين المحاسبة والاقتصاد وبشكل خاص فيما يتعلق بتقييم الأصول والالتزامات المالية وفقاً لقيمتها العادلة. (حميدان وآخرون، ٢٠٠٧: ص٩)

وفي هذا المجال وضحت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن معايير المحاسبة الدولية ساهمت في إنتاج معلومات محاسبية ملائمة وذات معنى للاحتياج الداخلي للمصرف ولاحتياجات مساهمي السوق والمراقبين المصرفيين. وينبغي أن لا تكون مبادئ المحاسبة منسجمة فقط مع المفاهيم الكامنة وراء إعداد وعرض البيانات المالية، ولكن أيضاً يجب أن تكون منسجمة مع مبادئ الاقتصاد التي تقوم عليها أسواق رأس المال وممارسات إدارة المخاطر السليمة. ومع مرور الوقت، يجب أن تتطور معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمواجهة الإبداع المالي وتطورات الأسواق وتقنيات إدارة المخاطر. (Basel Committee, April 2009: P30)

ومن أجل إدارة المخاطر، تهدف معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى توفير المعلومات التي تساعد على تدعيم فهم مدى أهمية تأثير الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أم خارجها على المركز المالي، أداء المصرف وتدفقاته النقدية والمساعدة كذلك في تقدير مقادير وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المرتبطة بتلك الأدوات. ويعتبر من الأهمية توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات الإدارية للرقابة على المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، بما في ذلك السياسات المتعلقة ببعض الأمور مثل

♦ استبدل المعيار IFRS13 تعريف القيمة العادلة وفق المعايير IFRS1, IFRS3, IFRS5, and IFRS9 OCTBR2010 بالتعريف التالي: القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من أجل بيع الأصل المالي أو المبلغ الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (IFRS13, may2011: pargph9)

الوقاية ضد التعرض للمخاطر، تجنب التركيز غير الضروري للمخاطر ومتطلبات توفير الضمانات الضرورية للتخفيف من مخاطر الائتمان إذ أن ذلك يوفر بعداً إضافياً هاماً، ومستقلا عن الأدوات المالية المتداولة في وقت محدد. وتقوم بعض المنشآت بتوفير تلك المعلومات في صورة إيضاحات ترفق ببياناتها المالية. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph42)

إذن، يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تداعيات كثيرة على المصارف والشركات العابرة للقارات. إنها ليست مجرد مسألة تكرار الأرقام الموجودة في حسابات الإدارة المالية وعرضها بطريقة مختلفة وتقديمها بشكل المعايير المحاسبية الدولية. إن القواعد الجديدة معقدة ومرتبطة بشكل خاص مع الأدوات المالية وهي تمثل تحولاً هائلاً في الإدارة المالية والخزينة التقليدية وتقنيات إدارة المخاطر التشغيلية والمنتجات أيضاً. (Pringle and Carver, 2004: p73-74)

وبناءً عليه، يمكن القول بأن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الملائمة لطبيعة عمل المصارف يؤدي إلى تعزيز إجراءات إدارة المخاطر ويساعد في تقديم المعلومات الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية وإدارتها. حيث يتولد عن معايير المحاسبة الدولية السياسات والإجراءات المحاسبية اللازمة للاعتراف والقياس والإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية، والتي تشكل معلومات ملائمة لقياس مؤشرات المخاطر وإدارتها، بالإضافة إلى طرق الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإدارتها، ومن أهم هذه المعايير:

- المعيار المحاسبي الدولي IAS39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
- المعيار المحاسبي الدولي IAS32: الأدوات المالية: العرض والإفصاح.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7: يسلط الضوء على المخاطر الناجمة عن استخدامات الأدوات المالية والإفصاح عنها.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9: الأدوات المالية، وقدم هذا المعيار متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الأصول المالية.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13: قياس القيمة العادلة.

أولاً: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف عن المخاطر المصرفية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

قد ينتج عن معاملات المصرف في الأدوات المالية أن تتحمل أو تحول إلى طرف آخر المخاطر المالية الموضحة سابقاً. وتساعد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مستخدمي

القوائم المالية في تقدير مدى المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المعترف بها وغير المعترف بها. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph43)

وتتناول الباحثة متطلبات قياس المخاطر والإفصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك من خلال النقاط التالية:

١) الاعتراف والقياس والإفصاح عن المعلومات الملائمة لقياس المخاطر:

يتم تحديد مستوى التفاصيل في المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بأدوات مالية معينة عن طريق الاجتهاد والحكم الشخصي مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مدى أهمية تلك الأدوات للمصرف. وفي هذا المقام فإنه يجب المواءمة بين الإفصاح عن كم زائد وتفصيلي من المعلومات بالبيانات المالية التي قد لا تساعد مستخدميها وبين الإفصاح عن معلومات هامة بطريقة غامضة بسبب التجميع الزائد للمعلومات. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph45)

لذلك تقوم الإدارة بتجميع الأدوات المالية في مجموعات تتناسب مع طبيعة المعلومات المطلوبة للإفصاح، وتعتمد الإدارة في ذلك على بعض العوامل كخصائص الأدوات المالية وما إذا كانت تلك الأدوات مثبتة أو غير مثبتة بالدفاتر المحاسبية، وأسس القياس المطبقة بالنسبة للأدوات المثبتة بالدفاتر. وبصفة عامة فإنه يتم تحديد المجموعات على أساس التمييز بين البنود التي يتم تقييمها على أساس التكلفة والبنود التي تقيم على أساس القيمة العادلة. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph46)

ويمكن اختصار السياسات المحاسبية المتبعة في تصنيف وقياس الأدوات المالية التي يتولد عنها مخاطر في المصرف وفق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (٦)

تصنيف وقياس الأدوات المالية بغرض الإفصاح عن إدارة المخاطر وفق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المعيار	IAS 39	IFRS 7	IFRS 9
التصنيف	صنف الأصول المالية إلى: (١) - استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق[أ] - استثمارات محتفظ بها للمتاجرة[ب]	يصنف الأدوات المالية إلى: (٧) - المقاسة بالتكلفة المستهلكة - المقاسة بالقيمة العادلة - فئة الأدوات التي تكون خارج	اختصر تصنيف الأصول والالتزامات المالية إلى فئتين فقط هما: (٤) - الأصول والالتزامات المالية

[أ] الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (HTM, held-to- maturity): وهي استثمارات في الأوراق المالية المدينة، حيث يكون لدى الشركة المستثمرة القدرة والنية الايجابية على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. (Sutton, 2004: p400- 401)

[ب] الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة (HFT, held- for- trading): وهي استثمارات تصممها الشركة المستثمرة للحيازة acquisition. وقد تكون أوراق مالية مدينة أو حقوق ملكية وعادة ما يتم الاحتفاظ بها لفترة قصيرة. ويتم معالجتها محاسبياً بالقيمة العادلة، وكل التغيرات في القيمة العادلة يجب أن يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل. (Sutton, 2004: p400- 401)

	- استثمارات متاحة للبيع[أ] - القروض والمديونيات[ب] صنف الالتزامات المالية إلى: (٢) - الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة	نطاق IFRS7 كفئة أو فئات منفصلة بغرض الإفصاح عن إدارة المخاطر.	المالية المقاسة بالقيمة العادلة. - الأصول والالتزامات المالية المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة. ألغي تصنيف الأصول المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
القياس	تُقاس جميع الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فإنها تقيم بالتكلفة المستهلكة. (٣)	يعالج الأصول والالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي. (٨)	يقيس جميع الأصول المالية المعترف بها حالياً ضمن نطاق IAS39 بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة.(٥) يقيس الالتزامات المالية في إصداره الجديد ٢٠١٠ بالتكلفة المستهلكة ما عدا الأدوات التالية: - الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. - الالتزامات المالية التي يتم تصميمها، عند التقييم المبدئي، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. - الالتزامات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل الأصل المالي غير مؤهل لإلغاء الاعتراف أو عندما يطبق طريقة التدخل المستمر. - عقود الضمانات المالية. - الالتزامات لتقديم قرض بسعر الفائدة السوقية. بعد ذلك، تُقاس الأدوات الأولى والثانية بالقيمة العادلة، والأدوات الثالثة والرابعة والخامسة تقاس وفق التوجيه المقدم من IAS39 إلى IFRS9. (٦)

The sources: (١) Sutton, 2004: p400- 401. (2) Delloite, 2009: p1-2. (3) Sutton, 2004: p401. (4) IASB, IFRS9: 2009. (5) Deloitte, 2009: p1-2. (6) KPMG, December 2010: P3.2. (7) IASB, july 2009: p17.(8) IASB & FASB, july 2009: p17.

يتضح من الجدول رقم (٦) بأن معيار المحاسبة الدولي IAS39 يتطلب من المصرف قياس جميع استثماراته المالية بالقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ

[أ] الاستثمارات المتاحة للبيع (AFS, available- for- sale): كل الاستثمارات المالية توصف على أنها استثمارات متاحة للبيع. وقد تكون استثمارات بأوراق مالية مدينة أو حقوق ملكية، وتقدم إما كموجودات متداولة أو غير متداولة إستناداً إلى فترة الاحتفاظ المتوقعة. وتتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بشكل مباشر في بند حقوق ملكية المساهمين في الميزانية. إن الخسائر والإيرادات غير المتحققة يتم ترحيلها إلى قائمة الدخل عندما يُباع الاستثمار (أو عند وجود تدني في قيمته). (Sutton, 2004: p400- 401)

[ب] القروض والمديونيات التي تنشأ عن الأنشطة المعتادة Loans & receivable: وهي الأصول المالية المنشأة عن المصرف نفسه وذلك بقيام المصرف بتقديم المبالغ أو البضائع أو الخدمات للمدين مباشرة ومثال عليها كافة القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف. (Sutton, 2004: p400- 401)

الاستحقاق HTM. إذا لم يمكن تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق (مثل عدم وجود سوق نشطة نستطيع من خلالها الحصول على أسعار معروضة quoted prices وغير ممكن تطبيقها عملياً لتقدير القيمة العادلة بطريقة أخرى)، ومن ثم يتطلب IAS39 قياس الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إذا كان للاستثمار تاريخ استحقاق ثابت. (Sutton, 2004: p400- 401)

أما المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 فإنه يقدم مرونة أكثر في طرق تصنيف فئات الأدوات المالية♦، وذلك حسب صفات المخاطر والخصائص الاقتصادية والقانونية الشائعة للأدوات المالية. وبغرض مساعدة المستخدمين على فهم المخاطر وأهميتها يُطلب التحكيم لتحديد المجموعات الملائمة، بالاعتماد على الهدف الكلي من IFRS7. (Deloitte, 2005: p3)

حيث يصنف المعيار IFRS7 الأصول المالية إلى فئات ملائمة لطبيعة المعلومات المفصح عنها والتي تأخذ في الحسبان خصائص الأدوات المالية. (Deloitte, 2005: p3)

كما يحدد IFRS7 شرطين مختلفين لقياس الأصول والالتزامات بالتكلفة المستهلكة عند الاعتراف الأولي:(IASB & FASB, july 2009: p17)

- أن تكون للأداة المالية ميزات القرض الأساسي فقط.
- يتم إدارة الأداة على أساس العائد التعاقدي a contractual yield basis.

وكل أداة مالية لا تقابل الشروط السابقة يتم قياسها بالقيمة العادلة وكل تغير في القيمة العادلة يجب أن يُعكس في قائمة الدخل. (IASB, july 2009: p17)

بعد ذلك، وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS اعتراضات في بناء تصميم الأدوات المالية. حيث حدّث المجلس IFRS9 إرشادات الاعتراف بالالتزامات المالية وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية، كما قام بتعديل IFRS7 كي يتضمن الإفصاحات حول تحويل الأصول المالية. لقد تم نقل كل من محاسبة وعرض الالتزامات المالية وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية من IAS39 إلى IFRS9. إن الإرشادات لم تتغير مع استثناء واحد هو محاسبة الالتزامات المالية المصممة للقياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL. يبدأ تطبيق IFRS9 في الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ٢٠١٣/١/١. أما تعديلات IFRS7 فإنها قابلة للتطبيق في الفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد ٢٠١١/٧/١. (IFRS News, Novomber2010: www.pwc.com/lu/ifrs)

♦ الأداة المالية هي عبارة عن عقد يؤدي إلى زيادة كل من الأصول والمطاليب المالية لمؤسسة واحدة أو أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى. وعليه فإن الأصل المالي هو: أصل نقدي أو حق تعاقدي لتلقي نقدية أو أصل مالي آخر من مشروع آخر، أو حق تعاقدي لمبادلة الأدوات المالية مع مؤسسة أخرى وفقاً للظروف التي تعتبر ملائمة فعلاً، أو أداة ملكية في مشروع آخر. أما الالتزام المالي فهو أي التزام يتضمن التزام تعاقدي: لتوصيل التدفق النقدي أو الأصل المالي لمؤسسة أخرى، أو لمبادلة الأدوات المالية مع مؤسسة أخرى وفقاً لظروف غير ملائمة فعلاً. (KPMG, 2004: p13)

ووفق IFRS9 يؤهل الأصل المالي للقياس بالتكلفة المستهلكة فقط عندما يقابل تحقيق الشروط التالية (KPMG, December 2010: P3.1):

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج العمل الذي يكون هدفه الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- تعطي الشروط التعاقدية للأصل المالي ارتفاعاً على التواريخ المحددة للتدفقات النقدية التي تكون مدفوعة فقط على المبلغ الأساسي ومبلغ الفائدة على المبلغ الأساسي المدفوع.

وإذا لم يقابل الأصل المالي تحقيق هذه الشروط، فإنه يُقاس بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل بشكل عام.

(KPMG, December 2010: P3.1)

ونلاحظ بأن المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS7 يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS9 في تصنيف الأدوات المالية إلى تلك المقاسة بالتكلفة المستهلكة من تلك المقاسة بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، إلا أن IFRS7 يضيف فئة الأدوات التي تكون خارج نطاق IFRS7 كفئة منفصلة أو فئات، وذلك بغرض الإفصاح عن إدارة المخاطر. (IASB, july 2009: p17)

ويمكن للباحثة الاستنتاج بأن كل من المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS7 وIFRS9 يقدمان تصوراً أكثر عدلاً للمركز المالي للمصرف مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي IAS39، لأنهما يتيحان للمصرف تصميم وإنشاء الأدوات المالية الملائمة لقياس المخاطر حسب الخصائص والسمات المصرفية لهذه الأدوات من جهة، وبما يعكس تطور الأحداث الاقتصادية التي تقيسها تلك الأدوات من جهة أخرى، وذلك من خلال تصنيف الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة وتلك المقاسة بالقيمة العادلة، حيث يمنح هذا التصنيف الإدارة مرونة أكبر في التصنيف والقياس وفق درجة المخاطر المكتشفة، وقياساً عادلاً للقيمة الاقتصادية للمصرف. ويبين الشكل رقم (١٢) شروط وكيفية تصميم وإنشاء وتصنيف الأدوات المالية بغرض إدارة المخاطر.

الشكل رقم (١٢)

تصنيف الأصول والالتزامات المالية وتحديد طرق القياس

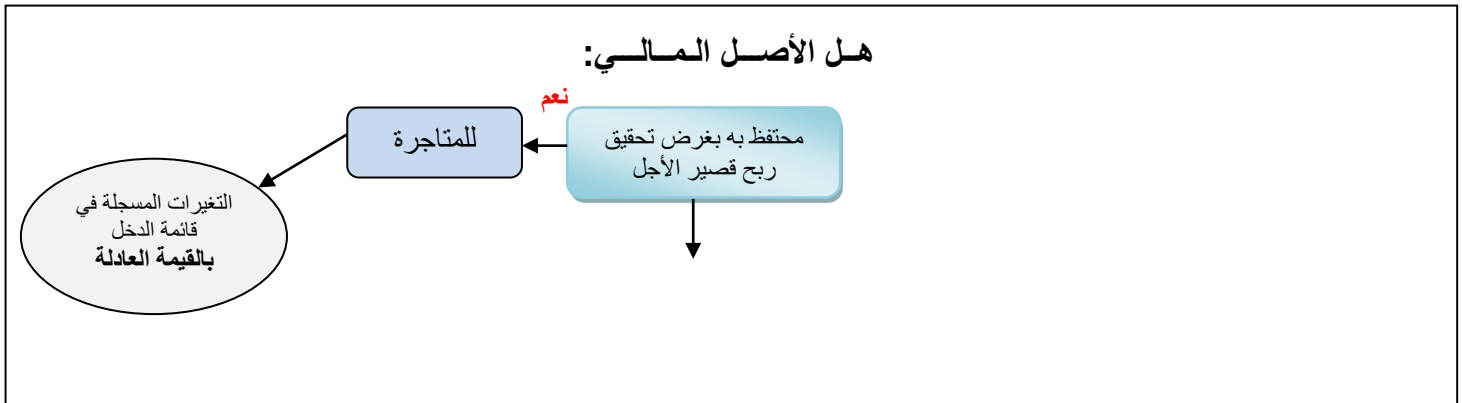

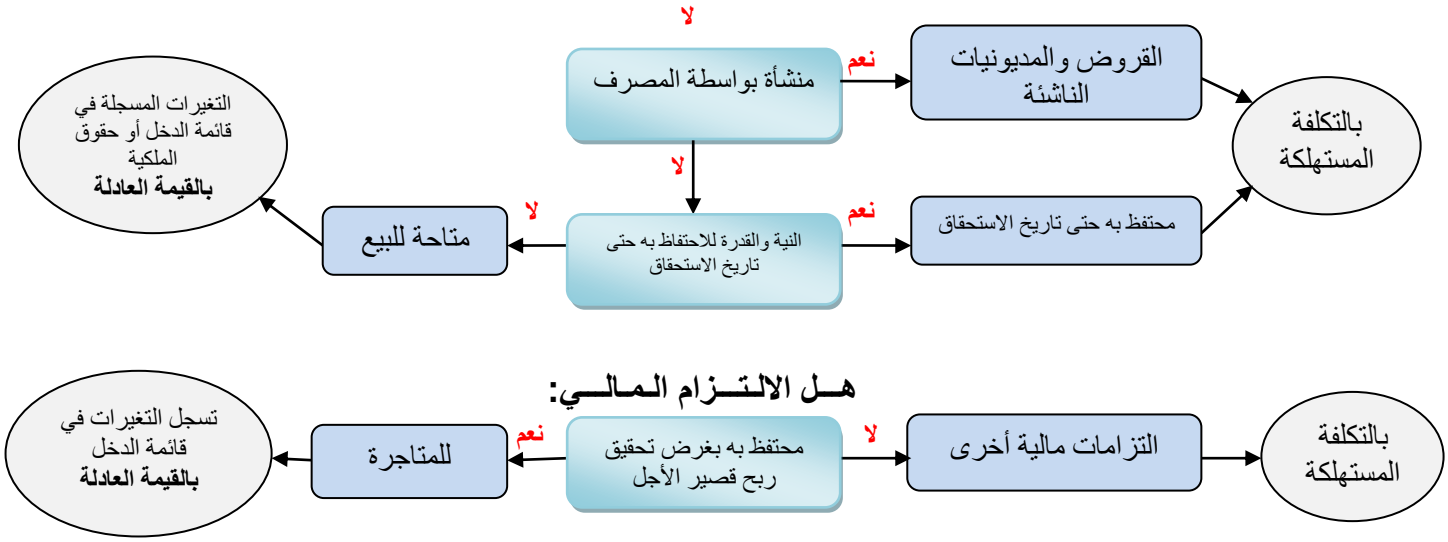

The source: KPMG, 2004, p69.

٢) الإفصاح عن إدارة المخاطر:

يهدف المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 إلى تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول تعرض المصرف للمخاطر وكيفية إدارة هذه المخاطر. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تقديم إفصاحات في القوائم المالية تمكّن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها المصرف (إفصاحات كمية) وكيفية إدارة المصرف للمخاطر (إفصاحات نوعية). حيث توسع IFRS7 في الإفصاح النوعي بما يتضمن معلومات عن العملية التي يستخدمها المصرف لقياس وإدارة المخاطر، إضافة إلى تقديم إفصاحات مخاطر كمية جديدة تُبنى على المعلومات المقدمة من داخل المصرف إلى موظفي المخاطر الرئيسيين. (McDonnell, 2007: p14)

وركز المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 على ضرورة الإفصاح عن الحد الأدنى من مخاطرة الائتمان ومخاطرة السيولة ومخاطرة السوق فقط, حيث تعتبر هذه المخاطر من أهم أنواع المخاطر الناتجة عن عدم التأكد في التدفقات النقدية، وتؤثر بدورها على التدفقات النقدية المستقبلية والقيم العادلة للأصول والالتزامات المالية (McDonnell, 2007: p15)

وفيما يتصل بالإفصاحات النوعية عن هذه المخاطر فإنها تمثل أهداف وسياسات المصرف المستخدمة في إدارة المخاطر التي يتعرض لها, أما الإفصاحات الكمية فهي تقدم المعلومات اللازمة عن مدى ومقدار تعرض المصرف للمخاطر. (IASB, IFRS7: 2005)

١. الإفصاحات النوعية qualitative disclosures:

يجب أن يفصح المصرف عن المعلومات التالية لكل نوع من أنواع المخاطر (Deloitte, 2005: p7):

- التعرضات للمخاطر وكيفية نشوئها.
- أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر.
- أي تغيرات في البندين السابقين أعلاه في الفترة الحالية عن الفترة السابقة.

٢. الإفصاحات الكمية quantitative disclosures:

يجب أن يفصح المصرف عن المعلومات التالية لكل نوع من أنواع المخاطر (Deloitte, 2005: p7):

- ملخص عن البيانات الكمية حول تعرض المصرف للمخاطر في تاريخ التقرير المالي. ويُبنى هذا الإفصاح على المعلومات المقدمة داخلياً إلى طاقم المخاطر الرئيسي، كمجلس الإدارة أو المدير التنفيذي الأعلى.
- الإفصاحات المطلوبة لقياس مخاطرة الائتمان ومخاطرة السوق ومخاطرة السيولة، ما لم تكن المخاطر غير ذات أهمية.
- تركزات المخاطر.

إذا لم تكن البيانات الكمية المفصح عنها في تاريخ التقرير المالي، ممثلة تمثيلاً واضحاً لتعرض المصرف للمخاطر خلال الفترة فينبغي أن تقدم معلومات أكثر تمثيلاً. (Deloitte, 2005: p7)

ويمكن عرض الإفصاحات الكمية عن المخاطر من خلال ما يلي:

أ. الإفصاحات الكمية عن مخاطر الائتمان:

يقوم المصرف بتقديم معلومات تتعلق بمخاطر الائتمان وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقدير إلى أي مدى يؤثر فشل الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم على تخفيض مبلغ التدفقات النقدية من الأصول المالية التي يحتفظ بها المصرف في تاريخ قائمة المركز المالي. ويؤدي عدم وفاء الأطراف الأخرى بالتزاماتها إلى الاعتراف بخسائر تظهر ببيان الدخل. ولم يكن المعيار المحاسبي الدولي IAS32 (الفقرة٦٦) يتطلب قيام المصرف بالإفصاح عن تقدير لاحتمالات الخسائر التي سوف تحدث في المستقبل. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph67)

في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن المعلومات الكمية التالية لقياس مخاطر الائتمان: (IASB, Draft amendments to other IFRSs and guidance, july 2009: p13)

أ. مبلغ الحد الأعلى من التعرض لمخاطرة الائتمان للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) في نهاية فترة التقرير المالي. دون أخذ الضمانات المحتفظ بها بعين الاعتبار أو مساهمات ائتمانية أخرى (مثال، اتفاقيات التصفية♦ التي لم يتم تحديدها للمعادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS32)

ب. فيما يتعلق بالمبلغ المفصح عنه في البند السابق، توصيف للضمان المحتفظ به كورقة مالية ومساهمات ائتمانية أخرى. كالمبلغ المتعلق بالمشتقات الائتمانية أو غيرها من الأدوات المتشابهة التي تخفف من الحد الأعلى من التعرض لمخاطرة الائتمان.

ج. مبلغ التغير خلال الفترة وبشكل مجمع، في القيمة العادلة للأصل المالي (أو مجموعة الأصول) التي يمكن نسبتها إلى التغيرات في مخاطرة الائتمان للأصل المالي والمحددة في أحد أمرين هما:

- مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي لا يمكن نسبته إلى التغيرات في ظروف السوق وتؤدي إلى زيادة مخاطرة السوق.
- استخدام طريقة بديلة يعتقد المصرف بأنها أكثر عدلاً في تمثيل مبلغ التغير في القيمة العادلة التي يمكن نسبتها إلى التغيرات في مخاطرة الائتمان.

د. معلومات حول نوعية الائتمان للأصول المالية والتي سوف تُستحق بطريقة أخرى، أو تنخفض قيمة تلك التي آجالها قد تم التفاوض عليها.

هـ. مبلغ التغير في القيمة العادلة لأي مشتقات ائتمانية ذات صلة أو أدوات مشابهة قد حدثت أثناء الفترة بشكل مجمع منذ أن تم تصميم الأصل المالي.

و. التركزات الهامة في مخاطرة الائتمان.

ويتم قياس الحد الأعلى من التعرض لمخاطرة الائتمان للاستثمارات في القروض وأدوات الدخل الأخرى وللإيداعات بالمبلغ المحتفظ به amount carrying صافياً من خسائر تدني القيمة. وبالنسبة للضمانات المالية والتزامات القرض يساوي هذا المبلغ الحد الأقصى من الأموال المطلوبة للدفع (أو للتمويل) دون الأخذ بعين الاعتبار احتمالية النتيجة الفعلية. (Ernest & Young, 2009: p11)

ويتضمن الإفصاح عن تركز مخاطر الائتمان وصفا للخصائص المشتركة التي تحدد كل تركز ومقدار الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأصول المالية (مثبتة أو غير مثبتة بالدفاتر) التي تشترك في تلك الخصائص(IASB(F), IAS32, 2001: Pa74)

♦ ويقصد باتفاقيات التصفية: ما يسمى بـ master netting agreements: أي اتفاقيات التسوية على أساس صافي القيمة (تسوية بين المصارف على أساس صافي الالتزامات المتبادلة بينها). (Ernest & Young, 2009: p11)

وبالتالي يتطلب الإفصاح عن إدارة مخاطر الائتمان تقديم المعلومات الكمية التالية فيما يتصل بتركزات مخاطر الائتمان وفق المعيار IFRS7 (FASB, April 2010: p23):

- وصف كيفية تحديد الإدارة للتركزات.
- وصف الميزات المشتركة التي تحدد كل تركز (على سبيل المثال، الطرف المقابل في الصفقة counterparty، أو المنطقة الجغرافية أو العملة أو السوق أو الصناعة)
- مبلغ التعرض للمخاطر المرتبطة بجميع الأدوات المالية التي تشترك معها في الميزات.

وبما أن تقييم مخاطر الائتمان يرتبط بجودة الأصول واحتمالات التعثر، فإنه يتطلب تقييم البنود ذات الصلة بمخاطر الائتمان كالضمانات والمخصصات ومبالغ التعثر وغيرها، وذلك من أجل تقييم دقيق وصحيح للخسارة المحتملة ولحقيقية المركز المالي للمصرف. وبالتالي على المصرف أن يقدم المعلومات الملائمة لتقييم مخاطر الائتمان بشكل صحيح والإفصاح عن المعلومات التالية:

١. الضمانات collateral:

من أجل تقييم الضمانات يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن المعلومات التالية: (FASB, April 2010: p46)

- المبلغ المحتفظ به carrying amount من الأصول المالية الذي تم رهنه كضمان من أجل الالتزامات أو الالتزامات الطارئة المحتملة (جراء ضمان دين للغير)، متضمنة المبالغ التي تم إعادة تصنيفها وفقاً للفقرة ٣٧(a) من المعيار IAS39 والظروف والشروط المتعلقة بالرهن.
- عندما يحتفظ المصرف بضمانات (للأصول المالية أو غير المالية) ومسموح بأن يبيع أو يرهن الضمانة في حال التعثر من قبل المالك للضمانة، يجب أن يفصح عن:
  - القيمة العادلة للضمانة المحتفظ بها.
  - القيمة العادلة لأي ضمانة مباعة أو مرهونة، وفيما إذا كان للمصرف التزامات فإلى حين إعادتها.
  - الشروط والظروف المتعلقة باستخدام الضمانة.

٢. مخصص خسائر الائتمان Allowance account for credit losses:

عندما تتدنى قيمة الأصول المالية بسبب مخاطر الائتمان و يسجل المصرف هذا التدني impairment في حساب خاص (كأن يُستخدم مثلاً حـ/ المخصص لتسجيل التدنيات

الإفرادية أو يُستخدم حساب مشابه ليسجل التدني المجمع للأصول) بدلاً من التدني المباشر للمبلغ المحتفظ به من الأصول، يجب أن يتم الإفصاح عن تسويات التغيرات في ذلك الحساب خلال فترة تصنيف كل أصل مالي وفق المعيار IFRS7. (FASB, April2010: p52)

٣. التعثر و انتهاكات الاتفاقيات defaults and breaches:

يعترف النظام المصرفي بمدفوعات القروض في تاريخ التقرير المالي ويجب أن يقدم المعلومات التالية ويفصح عنها وفق المعيار IFRS7 (FASB, April 2010: p52-53):

- تفاصيل أي تعثرات خلال الفترة على المبلغ الأساسي والفائدة وصندوق الاستهلاك♦، أو شروط استهلاك هذه القروض ومدفوعاتها.
- المبلغ المحتفظ به من مدفوعات القروض في حالة التعثر في تاريخ إعداد التقرير المالي.
- فيما إذا تم معالجة التعثر، أو تم إعادة التفاوض على شروط المدفوعات، قبل أن يتم إقرار البيانات المالية للإصدار.

وإذا حدث انتهاكات خلال الفترة لشروط اتفاقية القرض ما عدا تلك الموصوفة في الفقرة ١٨ من IFRS7 (في البنود الثلاثة السابقة)، على المصرف أن يفصح عن نفس المعلومات المطلوبة في البنود السابقة للتعثر (في الفقرة ١٨ من IFRS7) إذا سمحت هذه الانتهاكات للمقرض بطلب دفعات مستعجلة (ما لم تكن الانتهاكات قد عُولجت أو تم إعادة التفاوض على شروط القرض، في أو قبل تاريخ التقرير المالي).

وتمثل الجداول الواردة في الملحق رقم (٣) نماذج عن كيفية تصنيف كل من التعرضات لمخاطرة الائتمان وتوزيعها حسب درجة المخاطر وفق الجدول (أ) والجدول رقم (ب)، كما يتضمن الملحق توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات وفق الجدول (ج)، إضافة إلى تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية وفق الجدول (د).

ب. الإفصاحات الكمية عن مخاطر السيولة:

لا تُدار مخاطرة السيولة عملياً بناءً على التدفقات النقدية التعاقدية بل على الاستحقاقات المتوقعة. ولا يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن الاستحقاقات التعاقدية للأصول المالية، بل عن الأموال التي تشكل التزامات مالية بشكل جوهري لأجل

♦ صندوق الاستهلاك sinking fund هي أموال توضع جانباً بانتظام لتسديد قرض أو دين. (الخنساء، ٢٠٠٤: ٢٦٩)

قصير و/أو المدفوعات تحت الطلب. على أية حال، يتم تمثيل المعلومات من أجل تقديم مشهد متكامل عن الالتزامات التعاقدية، تتسم غالبية الالتزامات المالية بأنها لأجل قصير بطبيعتها وناتجة عن أنشطة متاجرة وهي مضمونة بموجودات المتاجرة. وبالتالي يُفصح النظام عن الالتزامات المالية باستحقاقها التعاقدي، بناءً على التدفقات النقدية غير المخصومة. لأن التدفقات النقدية غير المخصومة تساعد على مطابقة وتسوية الحسابات بسهولة للمعلومات المسجلة في الميزانية وتستخدم في الأغراض الإدارية. (Ernest & Young, 2009: p14)

إذن يجب أن يفصح المصرف عن المعلومات الآتية: (Deloitte, 2005: p8)

- تحليل الاستحقاق للالتزامات المالية والتي تُظهر الاستحقاقات التعاقدية المتبقية.
- وصف كيفية إدارة مخاطرة السيولة.

وتتلخص الإفصاحات الكمية لمخاطرة السيولة في الملحق رقم (٤) الذي يظهر توزيع الالتزامات حسب الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي.

ج. الإفصاحات الكمية عن مخاطر السوق:

بما أن مخاطرة السوق هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو مخاطرة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (Ernest & Young, 2009: p16)

إذن يجب أن يفصح المصرف عن المعلومات الآتية: (Ifrs, April2011: par7.40)

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطرة السوق في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، مع الإفصاح عن كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بتغيرات أسعار السوق الممكنة الحدوث في هذا التاريخ لكل نوع من أنواع مخاطرة السوق.
- الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.
- التغيرات عن الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة وأسباب مثل هذه التغيرات.

وعندما يعد المصرف تحليل حساسية للإفصاح عن التداخلات بين مختلف أنواع المخاطر التي تستخدم لإدارة المخاطر المالية الكلية (مثل: القيمة المعرضة للمخاطر VAR) يجب تقديم إفصاحات إضافية تتعلق بتحليل الحساسية: (IFRS, April2011: par7.41)

- توضيح الأسلوب المستخدم في إعداد تحليل الحساسية ومقادير التغير والافتراضات الرئيسية التي تشتمل على البيانات المقدمة.
- توضيح الهدف من الأسلوب المستخدم ومحدداته التي يمكن أن تؤدي إلى معلومات لا تعكس بشكل كامل القيمة العادلة للأصول والالتزامات المتضمنة.

أ. مخاطرة أسعار الصرف:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطرة أسعار الصرف لكل نوع من أنواع العملات الأجنبية التي يكون لتغيرات أسعارها تأثير جوهري على الأرباح والخسائر وحقوق الملكية. ولا تتعرض البنود غير النقدية أو الأدوات المالية المخصصة في العملات الوظيفية للمصرف لمخاطرة أسعار الصرف. (Thornton, 2007: p33, 35)

ب. مخاطرة سعر الفائدة♦:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار الفائدة وأثرها على الأرباح والخسائر وحقوق الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إفصاحاً تفصيلياً أكبر مطلوباً بالاعتماد على تعقيد الأدوات المالية ذات للفائدة (Thornton, 2007: p33, 35).

على المصرف أن يوضح أياً من الأصول أو الالتزامات المالية تكون: (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph60)

- معرضة لمخاطر السعر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة، كالأصول المالية النقدية وكذلك الالتزامات المالية ذات سعر الفائدة الثابت.

♦ مخاطرة سعر الفائدة: تنتج عن الأدوات المالية التي تحمل فائدة والمعترف بها في قائمة المركز المالي مثل (أدوات الدين المصدرة بمعدل فائدة ثابت) وبعض الأدوات المالية غير المعترف بها في قائمة المركز المالي (مثل بعض تعهدات القروض). (IASB, Draft amendments to other IFRSs and guidance, july 2009, p22)

- معرضة لمخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة " مثل الأصول المالية النقدية والالتزامات المالية ذات أسعار الفائدة العائمة والتي يعاد تحديدها حسب تغير المعدلات السوقية.

كما يجب على المصرف أن يفصح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات الأصول والالتزامات المالية سواء كانت مثبتة دفترياً أو غير مثبتة، ويشمل ذلك: تاريخ إعادة التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق أيهما اقرب. أو سعر الفائدة الحقيقي (الفعلي) في الأحوال التي ينطبق عليها ذلك. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph56)

توضح المعلومات المتعلقة بتواريخ الاستحقاق أو تواريخ إعادة التسعير إذا كانت أقرب، المدة الزمنية التي تظل معدلات الفائدة خلالها ثابتة، وتوضح المعلومات عن معدلات الفائدة الحقيقية المستويات التي تثبت عندها. ويمد الإفصاح عن هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية بالأساس المناسب لتقدير مخاطر سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف ومن ثم المكاسب والخسائر المحتملة. وبالنسبة للأدوات المالية التي يعاد تسعيرها حسب معدلات الفائدة السوقية قبل تاريخ استحقاقها، فإن الإفصاح عن المدة حتى التاريخ التالي لإعادة التسعير يعتبر أكثر أهمية عن الإفصاح عن المدة حتى تاريخ الاستحقاق. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph58)

عند الإفصاح عن المعلومات الإضافية المتعلقة بالتواريخ التعاقدية لإعادة التسعير وتواريخ الاستحقاق، قد يفضل المصرف أن يفصح عن التواريخ المتوقعة لإعادة التسعير أو الاستحقاق في حالة وجود اختلاف كبير بين تلك التواريخ والتواريخ التعاقدية. وقد تكون تلك المعلومات ملائمة وبصفة خاصة إذا كان المصرف قادراً على التنبؤ – وبدرجة مقبولة من التيقن – بمقادير القروض برهن عقاري ذات معدلات الفائدة الثابتة المتوقع تسديدها قبل آجال استحقاقها، وتستخدم تلك البيانات كأساس لإدارة تعرضه لمخاطر سعر الفائدة. وتشمل المعلومات الإضافية الإفصاح عن حقيقة أن تلك المعلومات مبنية على توقعات الإدارة لأحداث مستقبلية كما تشرح الفروض المستخدمة والمتعلقة بتواريخ إعادة التسعير والاستحقاق والاختلافات بين تلك الفروض وبين التواريخ التعاقدية. (IASB(F), IAS32, 2001: Pargph59)

قد يتمكن المصرف في بعض الأحيان من تقديم معلومات مفيدة حول مدى تعرضه لمخاطر أسعار الفائدة عن طريق توضيح كيف يؤثر أي تغيير افتراضي في أسعار الفائدة السوقية على القيم العادلة للأدوات المالية والأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. مثل تلك

المعلومات المتعلقة بتحليل الحساسية لأسعار الفائدة قد تتم بافتراض حدوث تغير في تاريخ الميزانية في أسعار الفائدة السوقية قدره ١٪.(IASB(F), IAS32, 2001: Pargph65)

ج. مخاطرة سعر السلع:

يجب أن يتم تقديم تحليل حساسية لكل من العقود التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية (يعني تلك المتضمنة في نطاق المعيار الدولي IAS٣٩) وتلك التي لا يتم الاعتراف بها ضمن نطاق المعيار ٣٩، من أجل تقديم صورة كاملة عن تعرض الأموال لمخاطرة سعر السلع، وذلك بالنسبة للأموال المخصصة لعقود السلع غير المالية الهامة فقط. (Ernest & Young, 2009: p16)

د. مخاطر السعر الأخرى:

يتم الإفصاح عن الحساسية للأرباح والخسائر (التي تنتج، على سبيل المثال، عن الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) بشكل منفصل عن حساسية حقوق الملكية (التي تنتج، على سبيل المثال، عن أدوات حقوق الملكية التي يتم عرض التغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل. (IASB, Draft amendments to other IFRSs and guidance, july 2009: p22)

ويُوضح الملحق رقم (٥) الإفصاحات الكمية لمختلف أنواع مخاطر السوق، حيث يظهر الجداول رقم (أ) من الملحق نماذج الإفصاح عن مخاطرة سعر الفائدة في حال استخدام أسلوب الحساسية، ويبين الجدول رقم (ب) تصنيف الأصول والالتزامات على فترات إعادة تسعير الفائدة "فجوة إعادة التسعير". كما يبين الجدول رقم (ج) نماذج الإفصاح عن مخاطرة أسعار الصرف في حال استخدام أسلوب تحليل الحساسية، إضافة إلى إظهار التركزات في مخاطرة العملات الأجنبية وفق الجدول رقم (د).

ونلاحظ مما سبق، بأن معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قدمت المعلومات الملائمة لقياس المخاطر والإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر الرئيسية في المصارف وهي مخاطرة الائتمان ومخاطرة السوق ومخاطرة السيولة، وبالتالي فهي تساهم في توحيد طرق الاعتراف والتصنيف والقياس بالأصول والالتزامات المالية في المصرف وتوحيد طرق الإفصاح عن المخاطر بما يشكل نموذجاً قياسياً مشتركاً لجميع المصارف في الإفصاح عن المخاطر وعن المعلومات الملائمة لقياسها، مما يمكن الجهات الإشرافية ممثلة بالمصرف المركزي وسوق الأوراق المالية من مقارنة أداء المصارف وتقييمها على أسس صحيحة وقابلة للمقارنة للحكم على أدائها، وفي هذا السياق، أشارت

لجنة معايير بازل٢ لإدارة وقياس المخاطر إلى عدم تعارض الإفصاح المصرفي مع الإفصاح عن المخاطر وفق معايير المحاسبة الدولية.

ثانياً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية حسب معايير بازل٢ لإدارة المخاطر:

أشارت لجنة بازل٢ إلى ضرورة اتساق الإفصاح المصرفي عن المخاطر مع الإفصاح المحاسبي بحسب المعايير الدولية والتركيز على أهمية عدم وجود تعارض بينهما، ومن ضمن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها هي المخاطر الائتمانية وتخفيف المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل...وغيرها، بالإضافة إلى هيكل رأس المال وكفاية رأس المال. (حشاد، ج١، ٢٠٠٤: ص٤٠)

وظهرت الحاجة إلى التطوير والتنسيق بين لجنة معايير بازل٢ من ناحية، والقواعد والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى، لما توفره القوائم المالية من معلومات تشكل الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير وقواعد لإدارة المصارف والرقابة عليها، فضلاً عما يوفره ذلك من قدرة على إجراء المقارنات بين المتعاملين في السوق. لذلك تتشاور لجنة بازل بشكل مستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين الأمرين. وتتطلب الدعامة الثالثة من اتفاق بازل٢ " انضباط السوق " العمل على تطوير قواعد الشفافية ونشر المعلومات من جانب المصارف مما يستلزم تطويراً مكملاً في مجال النظم المحاسبية المطبقة والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية. (المناعي، ٢٠٠٤: ص٢٥)

ويؤكد كل من Del Angel, Haber & Musacchio بأن اتفاق بازل٢ يتطلب من المصارف تطبيق تعديل مستمر لتقنيات تقييم المخاطر وإحدى هذه المتطلبات هي تغيير المعلومات المالية المطلوبة من المصرف. وهذا سينتج عنه تحولات على المعلومات المالية كي تتكيف مع التغيير، وربما سيحفز على تغيير القواعد المحاسبية الموجودة. لذلك فإن التحدي لكل من المراقبين والمصرفيين يتمثل في إيجاد نظام محاسبي يقدم معلومات شفافة، وفعال بما فيه الكفاية ليعترف على مصادر الربحية والأسس المالية للمصرف.(Del Angel & others, 2008: p20)

ويفرض الاختلاف بين متطلبات قياس المخاطر من المعلومات ومتطلبات القياس المحاسبي لهذه لمعلومات إيجاد توفيق بين وجهتي النظر، وتبدو الفروقات بين وجهتي النظر بوضوح (بين المحاسبة وقواعد الرقابة الاحترازية (وبشكل خاص بين IFRS/ IAS وبين بازل٢)) في متطلبات قياس مخاطر الائتمان من خلال النقاط التالية:

١) طريقة قياس مخاطر الائتمان:

إذا أخذنا بعين الاعتبار أولاً المتطلبات المعرّفة من قبل لجنة بازل٢ (في ٢٠٠٦)، فإنه وفقاً لطريقة التقييم الداخلي IBR لمخاطر الائتمان، لم تتضمن المخصصات العامة في الشريحة٢ لمدة طويلة كما حُددت في اتفاق بازل١ عام ١٩٨٨. بدلاً عن ذلك، يجب أن تقارن المصارف التي تستخدم طريقة التقييم الداخلي IBR بين المخصصات الكلية و الخسائر المتوقعة. فإذا زادت المخصصات عن الخسائر المتوقعة EL، فإنه بإمكان المراقب الوطني أن يقوم بتضمين الفرق للشريحة الثانية. أما إذا كان، عوضاً عن ذلك، المخصصات غير كافية، فعلى المصارف أن تقتطع ٥٠٪ من الفرق من الشريحة١ و ٥٠٪ من الشريحة٢، أي بكلمات أخرى، ينبغي أن تُغطى المخصصات غير الكافية برأس المال بشكل مباشر. في حين أن قواعد معيار المحاسبة الدولي IAS39 تستبعد إمكانية احتجاز المخصصات المبنية على الخسائر المتوقعة، وتعتبر بأن الخطر الذي يجبر المصارف على تغطية الخسائر المتوقعة من رأس المال يظهر كخطر جوهري. علاوة على ذلك، تحدد المبادئ المحاسبية بأن كل هذه القروض مقابل أي ظروف تدني في قيمة أصل بمفرده إذا لم يتم اكتشافها بعد، يجب أن يتم تقييمها بشكل مجمع من أجل تدني القيمة (مثال IAS39)، إن خسائر تدني القيمة من أجل القروض المتدنية قيمتها بشكل مجمع قد تكون بديلة عن المؤونات provisions. هذا صحيح خاصة إذا كانت التقديرات لخسائر التدني المجمعة مبنية في أغلب الأحيان على خبرة الخسارة التاريخية للمصرف (كما يجب أن يحدث للخسائر المتوقعة أيضاً). أكدت الخبرة الأولية بتطبيق IAS/IFRS الاتجاه نحو التوفيق بين وجهتي النظر بنجاح. تم ذكر الموضوع أيضاً في وثيقة لجنة بازل عام ٢٠٠٦، والتي عبرت عن وجهة نظر تفاؤلية حول إمكانية تطوير "التدني الدائم المجمع" بطريقة تلتزم بالمبادئ المحاسبية الجديدة وبنفس الوقت ترضي الحاجة للحماية ضد الخسائر المتوقعة. (Saita, 2007: p95)

وترى الباحثة بأن يتم التماشي مع وجهة النظر التوفيقية بين بازل٢ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩ كالآتي:

استناداً إلى مبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة، يتم تقدير الخسائر المتوقعة ومقارنة الخسائر المتوقعة مع المخصصات الكلية (المتراكمة حتى آخر سنة في تقدير الخسائر المتوقعة). ففي حالة زيادة المخصصات الكلية (المتراكمة) عن تقديرات الخسارة المتوقعة، يتم تضمين الفرق للشريحة الثانية من رأس المال، وبذلك يتم تدعيم رأس المال وزيادة نسبة كفاية رأس المال. أما إذا كانت المخصصات الكلية أقل من تقديرات الخسارة المتوقعة، يتم إثبات الفارق في حساب يُسمى " التدني الدائم المجمع " وإثباته كخسارة في قائمة الدخل،

وبهذه الطريقة يتم إظهار والإفصاح عن الخسائر بشكل حقيقي في قائمة الدخل ولا يتم إظهار قيم وهمية في القوائم، وبالنتيجة لا يُستهلك رأس المال، وهذا كله ينعكس على المركز المالي للمصرف في نهاية الأمر.

٢) الفروقات في تعاريف ومصطلحات قياس مخاطرة الائتمان:

أ. التعثر مقابل التدني الدائم (Default Vs Impairments):

في الوقت الذي تبنت فيه المعايير المحاسبية (وبخاصة المعايير الأمريكية FAS5, FAS114 والمعايير الدولية IAS39 و IFRS7) المفهوم المحاسبي للتدني impairment ليشير إلى التدني الدائم في القيمة، اهتم المراقبون المصرفيون بمصطلح " التعثر " Default كرديف للمفهوم المحاسبي.(Saita, 2007: p94)

والجدول رقم (٧) يعرض تعاريف مختلفة ومختصرة.

الجدول رقم (٧)

تعاريف مختلفة ومختصرة للتعثر مقابل التدني الدائم

The source: Saita, 2007: p94.

صحيح بأن هذه التعاريف متشابهة لكنها ليست متطابقة. ففي السنوات الأولى لتطبيق

تعريف التعثر حسب لجنة بازل٢: يحدث التعثر فيما يتعلق بملتزم محدد عندما يحدث واحد أو كل من الحدثين: • يعتبر المصرف بأنه من غير المحتمل للملتزم أن يدفع قيمة التزاماته الدائنة بالكامل إلى المجموعة المصرفية، بدون موارد يحتفظ بها المصرف كي يتخذ إجراء تجاه ورقة مالية قابلة للتحويل إلى نقد (إن كان يحملها). • يُعتبر الملتزم مستَحق سابق لأكثر من ٩٠ يوم لأي التزام مادي تجاه المجموعة المصرفية.
تعريف التدني الدائم في قيمة الأصول (Impairments) وفقاً للمعايير الأمريكية FAS114: يُعتبر أن هناك قرضاً يتعرض لتدنٍ دائم في قيمته، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية، من المحتمل للدائن أن يكون غير قادر على جمع كل المبالغ المستحقة طبقاً للمصطلحات التعاقدية لاتفاقية القرض.... إن أي تأخير غير ذي أهمية أو عجز غير ذي أهمية في مبلغ المدفوعات لا يتطلب تطبيق لهذه المقولة.
تعريف التدني الدائم في قيمة الأصول (وفقاً لـ IAS39 الموافق عليه من قبل اللجنة الرقابية للاتحاد الأوروبي): تتدنى قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية وتحدث خسائر تدني القيمة الدائم إذا، وإذا فقط، كان هناك دليلاً موضوعياً للتدني الدائم كنتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التالية التي تحدث بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة) وأن حدث الخسارة أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ... التي يمكن أن يتم تقديرها بشكل موثوق ... الخسائر المتوقعة كنتيجة للأحداث المستقبلية، ولا يهم كيفية احتماله، لا يتم الاعتراف بها. إن الدليل الموضوعي بأن الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية تتدنى قيمته يتضمن ما يلي: • صعوبة مالية هامة (ذات معنى) للمصدّر أو الملتزم (المتعهد بسداد الدين). • خرق في العقد، مثل التعثر أو التخلف عن السداد في الموعد المقرر لمبلغ الفائدة أو المبلغ الأساسي. • المقرِض، لأسباب قانونية أو اقتصادية تتعلق بصعوبة مالية للمقترض، يمنح المقترض تنازل (بغية الوصول إلى اتفاق)، بأن المقترض سوف لن يعتبر لأي حالات أخرى. • يصبح من المحتمل بأن المقترض سوف يدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم الأعمال. • عدم ظهور السوق النشطة للأصل المالي بسبب صعوبات مالية أو • البيانات القابلة للملاحظة تشير بأن هناك نقصاً قابلاً للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة أصول مالية منذ أن تم الاعتراف الأولي بهذه الأصول، على الرغم من أن هذا النقص لا يمكن أن يتم تعريفه بعد بالأصل المالي بشكل مستقل في المجموعة.

IAS و IFRS، استمرت المناقشات حول ما إذا كان المقترض يقترب بما فيه الكفاية لمفهوم التعثر (مثال: تصنيف الدين بدرجات تصنيف داخلية منخفضة قريبة من التعثر، أو من خلال تعريفها كمقترض خطير من قبل نظام الضبط الداخلي، الذي يُبنى على نظام الدرجات بتصنيف المقترضين ذوي المبالغ الصغيرة) هل يكون هذا شرط كافي ليتم اعتباره تدني دائم impairment محاسبياً، أم أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التدني لمقترض واحد ليتم الاعتراف بالتدني فقط في حالة التعثر؟. (Saita, 2007: p 93-94)

ترد الباحثة على ذلك بأنه يجب الأخذ بتصنيف الدين بشكل مجمع ويعتبر تصنيف الدين المبني على نظام علمي دقيق لتصنيف الديون إلى فئات بحسب معايير الـ criteria 5 ونظام الدرجات لتصنيف الديون credit scoring system وتقدير الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان، يعتبر هذا التصنيف هو الطريقة الأفضل والأصح للاعتراف المحاسبي بالتدني عند التعثر. وكنتيجة لذلك يتم فتح حساب واحد مجمع لتدني قيمة الديون تسجل فيه المبالغ المقدرة كمؤونات (الخسارة المحتملة من التعثر) لكل دين حسب درجة تصنيفه، وذلك

بالانسجام مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤٣٩/م ن/ ب٤). ♦ وبالنتيجة لا يتم الاعتراف بالتدني في قيمة القرض إلى حين وقوع التعثر فعلاً، بل يتم الاحتياط للخسارة المتوقعة الناجمة عن التعثر عندما يُحتمل أو يوجد شك أو تخوف من حدوث التعثر، كما يُعترف بهذه الخسارة عندما يتوفر دليل موضوعي أو معلومات مؤكدة لاحتمالية التعثر، وذلك انسجاماً مع مبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة الذي يقتضي الاعتراف بالخسارة فور الشك بحدوثها.

ب. الخسائر الناجمة عن التعثر (LGD, Losses Given Default):

أكدت لجنة بازل٢ بشكل عام إلى الحاجة لطريقة تحفظية حذرة توضح ما يلي: " يجب على المصرف أن يضع أفضل تقدير له للخسارة المتوقعة لكل أصل متعثر بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية وحالة التسهيل الائتماني". أما المبادئ المحاسبية وهي المعيار المحاسبي الدولي IAS39 والمعيار المحاسبي الأمريكي FAS114 فقد أكدت على الحاجة إلى تقييم قيمة الأصل بشكل موضوعي ما أمكن وحددت بأنه: " إذا كان هناك دليل موضوعي على خسارة تدني قيمة الأصول..... قد حدثت، فإن مبلغ الخسارة يُقاس كفرق بين المبلغ المحمل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ... والمخصومة بسعر الفائدة الأصلي على الأصل المالي (يعني أنه يتم احتساب مبلغ الفائدة الفعلي عند الاعتراف الأولي. إلا أن المعايير تطبق معدل خصم مختلف (للأغراض المحاسبية يؤخذ معدل الفائدة الفعلي الأصلي عند الاعتراف، ولأغراض بازل٢ يؤخذ معدل الفائدة الحالي). (Saita, 2007: p95)

أما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 فإنه يقوم باحتساب دخل أو مصروف الفائدة الكلي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة (كالقروض)، وعند إعادة تصنيفها بغرض إلغاء الاعتراف عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة، تُقاس بالتكلفة المستهلكة وبسعر الفائدة الفعال في تاريخ إعادة التصنيف. أما الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فيعاد تصنيفها بموجب المعيار IFRS9 في نهاية فترة إعداد التقرير المالي الحالية أو السابقة بالإفصاح عن تاريخ إعادة التصنيف والمبلغ المعاد تصنيفه في فئته أو في فئة جديدة، وبعد كل فترة مالية يُعاد إعادة تصنيف الأصول المالية من أجل إلغاء الاعتراف لكي تُقاس بالتكلفة المستهلكة بموجب المعيار IFRS9 وتخصم بمعدل الفائدة الفعال المحدد في تاريخ إعادة التصنيف، مع

♦ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤٣٩/م ن/ ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ " النماذج الموحدة للبيانات المالية، السياسات المحاسبية، والإيضاحات والإفصاحات للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية ".

الإفصاح عن مصروف أو دخل الفائدة المعترف به. وعندما يعيد المصرف تصنيف الأصل المالي كي يُقاس بالتكلفة المستهلكة منذ نهاية تاريخ إعداد التقرير المالي الأخير، فينبغي الإفصاح عن القيمة العادلة للأصل المالي في نهاية فترة إعداد التقرير المالي. وأرباح أو خسائر القيمة العادلة التي سوف يُعترف بها في الأرباح والخسائر في فترة إعداد التقرير المالي إذا لم يتم إعادة تصنيف الأصول المالية. (IFRS9, November2009: Parph12C, P14-15)

وهذا يعني بأن المعيار الدولي IFRS9 يتفق مع معايير لجنة بازل فيما يخص تقييم الأصل بسعر الفائدة الفعال في تاريخ إعادة التقييم، في حين تفضل الباحثة تقييم الأصل المعرض لخطر التعثر بتطبيق معدل الفائدة الفعلي المتفق عليه عند الاعتراف الأولي بالأصل، ثم احتساب الفرق بين المبلغ المقدر الناتج وبين المبلغ الفعلي المحمل للأصل، واعتباره خسارة ناجمة عن التعثر، وذلك لأن تقييم الأصل بمعدل الفائدة الحالي يعني أن أي تغيرات في أسعار الفائدة تؤدي إلى آثار عكسية قد تكون سلبية على كل من دخل الفائدة الصافي ورأس المال وبالتالي تعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة ومخاطر كفاية رأس المال وغيرها من المخاطر.

ج. المخصصات Provisions:

تعتبر المخصصات والخسائر المتوقعة قضية أكثر أهمية، فبينما تتطلب لجنة بازل٢ من المصرف أن يحتفظ بمخصصات كافية ليغطي الخسائر المتوقعة، فإن معيار المحاسبة الدولي IAS39 لا يعترف بالخسائر الحادثة والخسائر المتوقعة كنتيجة للأحداث المستقبلية دون النظر إلى احتمالية حدوثها. وبنفس الوقت، فإن التسويات ممكنة منذ أن سمح معيار المحاسبة الدولي IAS39 بالاعتراف بالخسائر الناتجة عن التدني الدائم لمجموعة من الأصول المالية حتى لو كان من المستحيل تعريف الأصل الذي تدنت قيمته بشكل مستقل. (Saita, 2007: p95)

ويتفق كل من المعيار المحاسبي الدولي IAS39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على أنه على المصرف أن يُقيّم الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي تدنت قيمتها في نهاية فترة إعداد التقرير المالي فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي على أن الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة قد تدنت قيمتها. إذا وجد مثل هذا الدليل فإنه على المصرف أن يحدد مبلغ الخسارة الناتجة عن التدني في القيمة بالتكلفة المستهلكة. (IFRS9, November2009: Parph12C, P42)

كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 إثبات دخل الفائدة الكلي ومصروف الفائدة الكلي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة. (IFRS9, November2009: Parph12C, P16)

ويتم معالجة الخسارة المتوقعة منذ ابتداء القرض للقروض التي أُنشئت حديثاً، من وجهة نظر المراقب. بينما وضعت المبادئ المحاسبية القواعد لإمكانية تسجيل خسائر التدني الدائم في القيمة كتعاقب في الأحداث المستقبلية. لهذا السبب، يجب أن يتم القيد المحاسبي للقرض بالتكلفة المستهلكة (ما لم يقترح المصرف تقييمها بالقيمة العادلة)، بدون حسم لأي خسارة متوقعة. أما بالنسبة لمعالجة القروض متعددة السنوات، ففي حين تتطلب لجنة بازل٢ تغطية الخسائر المتوقعة لمدة أكثر من سنة واحدة، فينبغي أن تعتبر المحاسبة التأثير على القيمة المخصومة لكل التدفقات النقدية المستقبلية بالنسبة للخسائر في القروض التي تتدنى قيمتها بشكل دائم، إلى حين إبراء ذمة المقترض (بعد تسديد الدين)، لذلك فإنه هناك اختلاف بين المحاسبة وتقييمات الجهات الرقابية. (Saita, 2007: p95)

قد تصبح عملية التسوية أو مطابقة الحسابات reconciliation بين معالجة الجهات الرقابية والمعالجة المحاسبية للقروض ولخسائر القروض أبسط مع مرور الوقت عندما يمتلك المصرفيون والمدققون خبرة أطول بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. ورغم ذلك على مدير المخاطر أن يقوم بإيجاد قاعدة بيانات ثابتة من أجل إدارة مخاطرة الائتمان بالانسجام مع كل من احتياجات متخذي القرارات الداخلية (مثل تسعير القروض) ومتطلبات لجنة بازل٢ والمبادئ المحاسبية. بعدئذٍ هناك جهوداً جوهرية قد تكون مطلوبة لمراجعة فيما إذا كان المستخدمون النهائيون لا يطبقون البيانات التي تم إيجادها لغرض واحد وطبقاً لتعليمات رقابية محددة لأغراض مختلفة بشكل كلي حيث أن نفس البيانات قد تكون غير كافية. (Saita, 2007: p96)

يمكن للباحثة استنتاج الاختلاف بين تقديرات الجهات الرقابية وبين تقديرات المحاسبة في أن الأولى تعتمد على التنبؤ بوضع العميل مستقبلاً وهذا يتطلب جهاز قوي للتنبؤ مثل تصنيف الديون بالدرجات، في حين أن المحاسبة تعتمد على الوقائع الفعلية لتسجيل التدني كخسارة فيجب تقديم دليل موضوعي بأن المقترض متعثر فعلاً للاعتراف بهذا التعثر، وتؤكد الباحثة هنا ضرورة الجمع بين وجهة نظر تقديرات الجهات الرقابية وبين وجهة نظر المحاسبة كي يتم تدارك الخسائر قبل حدوثها، وهذه الرؤية المشتركة تؤدي إلى التأثير على قرار منح الائتمان منذ نشوء القرض في تحديد السقف الممكن منحه للمقترض.

الفصل الرابع
تحليل نظام المعلومات المحاسبي في المصرف التجاري السوري لتحديد قدرته على قياس مؤشرات المخاطر

تمهيد

تتطلب الدراسة التحليلية لنظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً معرفة وفهم كل من البيئة الخارجية التي تعمل ضمنها المصارف أولاً، إلى جانب معرفة وفهم البيئة الداخلية للمصرف والمتمثلة بنظامه المحاسبي ونظام عملياته والنظام الداخلي ثانياً، وذلك أن الأنظمة الداخلية للمصارف تتأثر بالبيئة التشريعية والرقابية التي تعمل ضمنها وتنظم عملها، ومن هنا فمن الأهمية بمكان تقديم واقع المصارف العامة العاملة في سورية، وتطور التشريعات المالية والمصرفية والمحاسبية بهدف الحد من المخاطر، ثم تنتقل الباحثة إلى دراسة وتحليل نظام المعلومات المحاسبي المصرفي المطبق حالياً في المصارف العامة في سورية، " المصرف التجاري السوري أنموذجاً "، بهدف تحديد المتطلبات من المعلومات الملائمة والموثوقة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية. و استخدمت عدة أساليب أهمها: الملاحظات المشاهدة، الأسئلة والمقابلات، القوانين العامة كالنظام المحاسبي الموحد للمصارف المطبق حالياً، والنظام المحاسبي الجديد، والنظام الداخلي ونظام العمليات للمصرف التجاري السوري.حيث تناولت الباحثة نبذة مختصرة عن المصرف التجاري السوري وهيكلية ودائعه وتسليفاته، ثم تطرقت إلى الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري وموقع إدارة المخاطر فيه ومهامها.

المبحث الأول: واقع المصارف العامة العاملة في سورية وتطور التشريعات المالية والمحاسبية المصرفية للحد من المخاطر

مقدمة

يتألف النظام المصرفي السوري بشكل عام من مصرف سورية المركزي، وستة مصارف عامة، وإحدى عشرة مصرف خاص تقليدي عامل، وثلاثة مصارف إسلامية. كانت المصارف العامة تسيطر على السوق المصرفية في سورية حتى عام ٢٠٠٣، حين بدأت المصارف الخاصة بدخول السوق. وكانت هذه المصارف تعمل وفق مبدأ التخصص بحسب ما يدل عليها اسمها. لكن في السنوات الأخيرة بدأت بعض المصارف العامة بالاتجاه نحو الشمولية في العمل، أسوة بالمصارف الخاصة. يعود فائض موازنات المصارف العامة للخزينة العامة للدولة، تخضع للرقابة والإشراف عليها من قبل مصرف سورية المركزي، الذي ينظم عملياتها وإداراتها للإيداعات وتوظيفات الأموال.

أولاً: تعريف بالمصارف العامة العاملة في سورية:

١) المصرف التجاري السوري:

يعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو ٨٠٪ ويستحوذ على أكثر من ٧٠ % من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي. تأسس المصرف التجاري السوري في بداية عام ١٩٦٧ لتحفيز النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، بلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية. تم رفع رأسمال المصرف إلى مليار واحد ل.س، ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بتاريخ ١٥/٨/ ١٩٩٨. وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم ٣٥ عام ٢٠٠٦ والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية.(http://cbs-bank.sy)

٢) المصرف الزراعي التعاوني:

أُسس المصرف الزراعي التعاوني في آب ١٨٨٨، وقد كانت الوسائل المادية التي أعطيت له ضعيفة، الأمر الذي جعل فعاليته محدودة جداً، وبقي هذا المصرف يمارس

نشاطاته بعد استقلال سورية حتى عام ١٩٢٥ حين أسست الحكومة السورية مصرفاً زراعياً لتقديم التسليف للقطاع الزراعي. (زرير، ٢٠٠٥: ص١٣)

فهو من أقدم المصارف العاملة في سورية، وأكثرها انتشاراً إذ يبلغ عدد فروعه حالياً /١٠٦/ فرعاً، تنتشر في جميع أنحاء سورية. إذ يبلغ رأس مال المصرف /١٠/ مليارات ليرة سورية، وهو مسدد بالكامل. لقد تخصص المصرف الزراعي التعاوني منذ تأسيسه بالتمويل الزراعي، واستمر على هذه الحال حتى صدور المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣٠ القاضي بتعديل قانون المصرف الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٤١/ لعام 1970، إذ استهدف التعديل الأخير تبسيط وتسهيل إجراءات العمل المصرفي، ومنح صلاحيات أوسع لمجلس الإدارة، وتوسيع أنشطة وفعاليات المصرف لتشمل جميع الأنشطة الريفية سواءٌ أكانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو غير ذلك طالما هو نشاطٌ ريفيٌّ، أي أن المصرف قد تحول بمقتضى قانونه الجديد إلى مصرف ريفي تنموي شامل. (http://agrobank.org)

٣) مصرف التسليف الشعبي:

هو مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. تأسس المصرف بموجب المرسوم التشريعي رقم (٦٤) عام ١٩٦٦ وتم تعديل إحداثه بموجب المرسوم رقم ٣٢ الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٣٠.

يبلغ رأسمال المصرف ١٥ مليار ليرة سورية مدفوع بالكامل. يتميز بتوزيع خدماته على نطاق جغرافي واسع فقد بلغت عدد الفروع (٦٣) فرعاً لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ منتشرة في المدن الكبرى ومعظم المناطق الرئيسية في سورية.

يقدم المصرف خدماته إلى ذوي الدخل المحدود من العاملين في الدولة وفي القطاع الخاص المشمولين بنظام التأمين الاجتماعي، بالإضافة إلى فئات القطاعات الإنتاجية من تجار ومهنيين وحرفيين وصناعيين وغيرهم. (مصرف التسليف الشعبي، التقرير السنوي، ٢٠٠٧)

٤) المصرف العقاري:

هو مؤسسة عامة تأسست عام ١٩٦٦. رأس المال الاسمي والمدفوع: ١٥٠٠ مليون ليرة سورية. للمصرف (٢٥) فرعاً في سورية. يقوم المصرف بجميع الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية بآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة. بالإضافة إلى دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت العمرانية (السكنية والسياحية والصناعية

والتجارية والحرفية والصحية والتعليمية والبيئية) وغيرها. (المصرف العقاري، التقرير السنوي، ٢٠٠٧)

٥) المصرف الصناعي:

تأسس المصرف الصناعي بموجب القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٨ برأسمال قدره ١٢.٥ مليون ليرة سورية. وقد تطور إلى ١٠٠ مليون ل.س في عام ١٩٩٠، وتمت زيادته إلى ٣٥٠ مليون ل.س عام ١٩٩٦ وأخيراً بلغ رأس المال الاسمي للمصرف الصناعي مليار ونصف لغاية تاريخ ٢٠٠٥، وقد بلغ المدفوع منه /١١١٥/ مليون ل.س

يقدم المصرف القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج وشراء الآلات والتجهيزات وشراء الأبنية لأغراض الصناعة أو الحرفة إلى كل من القطاع العام والمشترك والتعاوني والخاص والحرفي. بالإضافة إلى حسم السندات التجارية والصناعية لمدة لا تتجاوز ٣٠٠ يوم. (المصرف الصناعي، التقرير السنوي، ٢٠٠٥)

٦) مصرف التوفير:

أحدثت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد بالمرسوم التشريعي رقم ١١٩ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ وقد كان الهدف من إحداث المؤسسة ما يلي: (زرير، ٢٠٠٥: ص٢٣)

- تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة بدءاً من ١٠٠ ل.س حتى أكبر المبالغ.
- رفع مستوى الوعي الادخاري لدى الأفراد للمساهمة في تمويل الاستثمارات الوطنية.
- إمكانية توظيف المدخرات في مشاريع استثمارية إنتاجية، أو الاشتراك في رساميل بعض الشركات العامة أو المشتركة.
- إيقاف تهريب العملة الوطنية إلى الخارج، أو توظيفها في نشاطات غير إنتاجية مثل الاتجار بالمجوهرات والأبنية والسيارات وغيرها.

وأصبح مصرف التوفير مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وفق المرسوم التشريعي /٢٩/ لعام ٢٠٠٥. حيث يبلغ رأسمال المصرف مليار ونصف المليار ليرة سورية.

تتكون مصادر التمويل لدى المصرف بصورة رئيسة من رأس المال والأموال الاحتياطية والودائع. يمنح المصرف التسهيلات المصرفية والقروض لتمويل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة بما لا يتجاوز عشر سنوات في النشاطات

السياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحي والتعليمي والبيئي ..... الخ، و بضمانات عينية أو بكفالة مصرفية أو شخصية. ويقبل الودائع بأنواعها. إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية المتطورة التي تعتمد على نظم الاتصالات الالكترونية الحديثة بما فيها خدمات الدفع والتحصيل والحوالات وإصدار البطاقات المصرفية المحلية وقبول البطاقات العالمية بجميع أنواعها الائتمانية والاعتمادية بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذة. (المرسوم التشريعي/٢٩/، ٢٠٠٥)

وبهدف تدعيم رأسمال المصارف العامة وتوسيع نطاق عملها وتنويع الخدمات التي تقدمها، صدر القانون رقم ٢٥ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦ القاضي بزيادة رأس المال الاسمي لكل من المصرف العقاري والتوفير والصناعي من مبلغ /١.٥/ مليار ل.س إلى مبلغ /١٠/ مليارات ل.س وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون.

ثانياً: التطور التاريخي لمؤشرات أداء المصارف العامة في سورية ومؤشرات السلامة المالية المصرفية للحد من المخاطر:

سيتم عرض تطور عدد المصارف العامة العاملة في السوق المصرفية السورية، وتوزيع حجم الودائع لدى المصارف العامة، وتطور حجم التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي، وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، من أجل التعرف على أدائها.

الجدول رقم (٨)

تطور عدد فروع المصارف العامة العاملة في سورية

المصارف العامة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
التجاري السوري	٥١	٥٣	٥٣	٥٦	٥٨	٦٣	٦٩
الصناعي	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
الزراعي التعاوني	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦
العقاري	١٧	١٩	١٩	٢٠	٢٠	٢٢	٢٣
التسليف الشعبي	٦٢	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٤	٦٥
التوفير	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
المجموع	**٢٦٦**	**٢٦٩**	**٢٧١**	**٢٧٥**	**٢٧٧**	**٢٨٥**	**٢٩٩**

المصدر: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠١٠، الجدول رقم (٢٦).

ويدل هذا المؤشر على مدى انتشار النشاط المصرفي جغرافياً في السوق المصرفية السورية، ونلاحظ من الجدول رقم (٨) بأن المصرف الزراعي التعاوني يستحوذ على أعلى نسبة لعدد الفروع في جميع المحافظات السورية، و يعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد السوري كونه اقتصاد زراعي، إضافة إلى أن رأسمال المصرف يعتبر مرتفعاً مقارنة بنظرائه من المصارف العامة حتى تاريخه، ومن اللافت أيضاً تطور عدد فروع المصرف التجاري خلال

ثلاث سنوات بما يساوي خمسة مصارف في العام الواحد وهذا يعود إلى توسيع نطاق المصرف في تقديم خدماته.

الجدول رقم (٩)

توزيع حجم الودائع لدى المصارف العامة العاملة في سورية (مليون ليرة سورية)

اسم المصرف	٢٠٠٦	النسبة المئوية من الإجمالي (%)	٢٠٠٧	النسبة المئوية من الإجمالي (%)	٢٠٠٨	النسبة المئوية من الإجمالي (%)	٢٠٠٩	النسبة المئوية من الإجمالي (%)
المصرف التجاري السوري	٣٥٩٤٤٧	٦٤,٤	٣٦٤٩٨٢	٦١,٥	392579	59.8	**٣٧٢٥٨٦**	٥٢
المصرف العقاري	88717	١٥,٩	112156	١٨,٩	130782	١٩,٩	**165987.0**	٢٣,١
المصرف الصناعي	20007	٣,٦	20129	٣,٤	26933	٤,١	**٥٦٣٣٠,٤**	٧,٨
المصرف الزراعي التعاوني	23542	٤,٢	24346	٤,١	24524	٣,٧	**28214.8**	٣,٩
مصرف التسليف الشعبي	65195	١١,٧	68156	١١,٥	73735	١١,٣	**86528.3**	١٢
مصرف توفير البريد (بالصافي)[1]	968	٠,٢	3491	٠,٦	7765	١,٢	**8575.0**	١,٢
المجموع	**٥٥٧٨٧٦**	**100**	**593260**	١٠٠	**656318**	١٠٠	**٧١٨٢٢١,٥**	١٠٠

١ الرصيد = المبالغ المودعة – المبالغ المستردة. المصدر: المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، الجداول ١٦، ١٤ بالترتيب، وحسابات الباحثة.

ويدل هذا المؤشر على حجم الأموال المودعة لدى المصارف العامة وحصة كل مصرف من إجمالي الودائع، ونلاحظ استحواذ المصرف التجاري السوري على النسبة الأعلى من مجموع ودائع المصارف العامة وتبلغ ٥٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٩. ويأتي المصرف العقاري ثانياً باستحواذه على ٢٣.١٪ تقريباً من مجموع ودائع المصارف العامة وبزيادة ٣.٢٪ عن عام ٢٠٠٨. ثم يأتي مصرف التسليف ثالثاً فالمصرف الصناعي فالزراعي التعاوني فالتوفير بأقل نسبة ودائع تصل إلى ١.٢ % في عام ٢٠٠٩، ومن المعلوم بأن مصرف التوفير أُحدث بموجب المرسوم التنظيمي رقم ٤٨٥ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢١ واعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية بموجب المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠٠٥.

الجدول رقم(١٠)

تطور حجم الودائع في المصارف العامة حسب نوعيتها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠

(مليون ليرة سوري)

نهاية الفترة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الودائع تحت الطلب	302862	253936	272448	303937	348791	409754
ودائع التوفير (قطاع خاص مقيم)	265368	230381	221546	214928	217950	219969
الودائع لأجل	37367	91090	115928	153033	180820	208853
ودائع بالقطع الأجنبي	60010	77614	83214	84097	49661	37192
مجموع الودائع	**٦٦٥٦٠٧**	**٦٥٣٠٢١**	**٦٩٣١٣٦**	**٧٥٥٩٩٥**	**٧٩٧٢٢٢**	**٨٧٥٧٦٨**

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية الربعية، ١٢/٢٩/ ٢٠٠٩، الجدول رقم (١٥). وحسابات الباحثة.

يدل هذا المؤشر على تطور حجم الودائع في المصارف العامة حسب نوعيتها، ونلاحظ من الجدول رقم (١٠) انخفاض حجم الودائع تحت الطلب في عام ٢٠٠٦ عن عام ٢٠٠٥ بمقدار ٠.٩٨٪ لترتفع عام ٢٠٠٧ وتستمر في الصعود حتى عام ٢٠١٠، في حين انخفضت الودائع بالقطع الأجنبي بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ويفسر هذا الانخفاض إلى تراجع تمويل حجم التجارة الخارجية بالقطع الأجنبي نتيجة الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد. ونلاحظ ارتفاع ودائع التوفير والودائع لأجل بشكل متزايد من عام لآخر.

الجدول رقم (١١)

توزيع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العامة (مليون ليرة سوري)

اسم المصرف	٢٠٠٦	النسبة المئوية من الإجمالي (%)	٢٠٠٧	النسبة المئوية من الإجمالي (%)	٢٠٠٨	النسبة المئوية من الإجمالي (%)	٢٠٠٩	النسبة المئوية من الإجمالي (%)
المصرف التجاري السوري	196968	55.4	265375	٦٠,١	438599	٧١,٤	387520	56
المصرف العقاري	70152	19.7	88575	٢٠,١	109921	١٧,٩	136280	20
المصرف الصناعي	8410.9	2.4	5705.1	١,٣	4323.4	٠,٧	7577.0	1
المصرف الزراعي التعاوني	8371	2.4	8877	٢,٠١	11087.0	١,٨	79992.3	11
مصرف التسليف الشعبي	50105.2	14.1	52450	١١,٩	50822.8	٣,٨	58799.3	8
مصرف توفير البريد	21798	6	18294	٤,٦	5023	0.8	26743	4
المجموع	**355,805.1**	**100**	**441,283.1**	**١٠٠**	**614753.2**		**696911.6**	**100**

المصدر: المجموعة الإحصائية، ١٢/٢٩/ ٢٠٠٩، الجداول ١٤،١٥.

نلاحظ من الجدول رقم (١١) بأن المصرف التجاري السوري يستحوذ على الحصة السوقية الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في السوق المصرفية السورية للمصارف العامة إذ بلغت حوالي ٧١.٤٪ من مجموع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العامة في عام ٢٠٠٨ وازدادت هذه النسبة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ حيث كانت تستحوذ على نسبة ٥٥.٤ من حجم السوق وتضاعفت بحوالي ١.٣ مرة، في حين استحوذ المصرف العقاري ما يقارب ١٨٪ من مجموع حجم التسهيلات الائتمانية

الممنوحة من قبل المصارف العامة في عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالي ٢٠٪ فقط في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ مما يدل على انخفاض تنافسية ديون المصرف العقاري في السوق.

كما نلاحظ تغير في توزع هيكلية الإقراض بين المصارف العامة في عام ٢٠٠٩ حيث انخفضت حصة المصرف التجاري السوري في السوق المصرفية العامة من ٧١.٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦٪ عام ٢٠٠٩، في حين زادت حصة المصرف الزراعي التعاوني من القطاع المصرفي العام بشكل ملحوظ من ١.٨٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٪ في عام ٢٠٠٩ أي تضاعفت بأكثر من ٦ مرات، ويمكن تبرير ذلك بدعم الحكومة للقطاع الزراعي وصدور العديد من القرارات التي تحفز على الإقراض وتقدم تسهيلات للمزارعين. إضافة إلى زيادة حصة المصرف العقاري بنسبة ١.٢٪ في عام ٢٠٠٩ عنه في عام ٢٠٠٨.

الجدول رقم (١٢)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية في المصارف العامة حسب الجهة المقترضة

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠

(مليون ليرة سوري)

نهاية الفترة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الديون على القطاع العام	**309795**	**346052**	**433603**	**592060**	**618698**	**656551**
الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية	199195	236772	327862	480183	532197	557110
الديون على الحكومة المركزية	110600	109281	105741	111877	86501	99441
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	**205474**	**219335**	**237397**	**265041**	**325403**	**388579**
الديون على المؤسسات المالية غير المصرفية	0	٠	0	478	460	1031
المجموع	**404669**	٤٥٦١٠٧	٥٦٥٢٥٩	٧٤٥٢٢٣	٨٥٧٥٩٩	٩٤٥٦٩٠

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية الربعية، ٢٠١٠، الجدول رقم (٨). وحسابات الباحثة.

يدل هذا المؤشر على تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العامة إلى الجهات المقترضة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، ونلاحظ نمو الديون على القطاع العام من عام إلى آخر، حيث تضاعفت الديون على القطاع العام من ٣٠٩٧٩٥ في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٥٦٥٥١ في عام ٢٠١٠ أي بمقدار ٢.١ مرة، كذلك تضاعفت الديون على القطاع الخاص المقيم بمقدار ١.٩ مرة. وتضاعف مجموع الديون بمقدار ٢.٣٤ مرة.

الجدول رقم (١٣)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية في المصارف العامة حسب نوعها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠

(مليون ليرة سوري)

نهاية الفترة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	النسبة من الإجمالي
محفظة السندات	53625	2697	1926	1745	1931	3529	0.4
القروض والسلف	235479	279674	296323	341825	467718	441065	46.6
الحسابات الجارية المدينة	102121	144582	228259	363993	343608	458375	48.5
ديون أخرى	13443	29154	38751	37660	44342	42721	4.5
المجموع	**404669**	**٤٥٦١٠٧**	**٥٦٥٢٥٩**	**٧٤٥٢٢٣**	**٨٥٧٥٩٩**	**٩٤٥٦٩٠**	**100**

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية الربعية، ٢٠١٠، الجدول رقم (١٥). وحسابات الباحثة.

يدل هذا المؤشر على تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العامة موزعة حسب نوع التسهيل الممنوح، حيث نلاحظ استحواذ الحسابات الجارية المدينة على الحصة الأكبر من التسليفات بنسبة ٤٨.٥٪ من المجموع، ثم تأتي القروض والسلف ثانياً بنسبة ٤٦.٦٪ فالديون الأخرى فمحفظة السندات.

الجدول رقم (١٤)

الميزانية العامة الموحدة للمصارف العامة

(بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	٢٠٠٨	الوزن النسبي %	٢٠٠٩	الوزن النسبي %	٢٠١٠	الوزن النسبي %	نسبة التغير ٢٠٠٩/٢٠١٠ (زيادة/نقصان)
النقد في الصندوق	٤٦٨٦٢	٣,٥	٣٣٢٣٥	٢,٣	٣٢٠٠٠	٢,١	٠,٩٦
أرصدة لدى المراسلين في الخارج	٢٢٥٧٨٩	١٦,٨	238356	١٦,٢	251594	١٦,٢	١,٠٥
إجمالي التسليفات	**٧٤٥٢٢٤**	**٥٥,٤**	**857599**	**٥٨,٤**	**٩٤٥٦٩٠**	**٦٠,٩**	**١,١٠٣**
الاحتياطيات (أرصدة لدى المصرف المركزي)	١٦٩٢٣٦	١٢,٦	208741	١٤,٢	185650	١٢	٠,٨٩
الأصول الأخرى	١٥٦٩٧٨	١١,٧	١٣١٥٤٢	٩	١٣٨٧١٢	٩	١,٠٥
مج الأصول = مج الالتزامات	**١٣٤٤٠٨٩**	**% ١٠٠**	**1469473**	**% ١٠٠**	**1553646**		**% ١,٠٥**
إجمالي الودائع	**٦٧١٨٩٨**	**٥٠**	**٧٩٧٢٢٢**	**٥٤,٣**	**٨٧٥٧٦٨**	**٥٦,٤**	**% ١,١**
شهادات إيداع*	٥٥٧	٠,٠٤	٨	٠,٠٠٠٥	٩	٠,٠٠٠٦	١,١٣
التزامات أجنبية	٧٢٣	٠,٠٥	١٥٢٩	٠,١٠٤	٢٦١٣	٠,١٧	١,٧
تأمينات وحسابات مجمدة	١٤٢٩١٩	١٠,٦	140881	٩,٦	١٣٣٢٥٤	٨,٦	٠,٩
حسابات رأس المال	١٧٢١٨٦	١٢,٨	166198	١١,٣	١٦٦٣٤٧	١٠,٧	١
الاستلاف من المصرف المركزي	١٨١٠٨٧	١٣,٥	257588	١٧,٥	٢٧٧٥٠٥	١٧,٩	١,١
الالتزامات الأخرى	٩٠٦٢٢	٦,٧	106049	٧,٢	٩٨١٤٩	٦,٣	١
نسبة التسليفات إلى الودائع		**٪١١٠,٩**		**٪١٠٧,٦**		**% ١٠٨**	

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠١٠، الجدول رقم (٨). بتصرف وحسابات الباحثة.

نلاحظ من الجدول رقم (١٤) بأن المصارف العامة تقرض بنسبة كبيرة جداً من إيداعاتها وأحياناً تتجاوز مبلغ الودائع، كما نلاحظ زيادة نسبة حجم التسليفات إلى حجم الودائع زيادة

* لا تتضمن شهادات الإيداع المكتتب بها بين المصارف.

طفيفة من ١٠٧.٦ % في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٨٪ في عام ٢٠١٠ مما قد يدل على زيادة التسليفات وانخفاض الودائع أو زيادة التسليفات مع بقاء الودائع ثابتة أو زيادة التسليفات بنسبة أكبر من نسبة زيادة الودائع أو انخفاض الودائع بنسبة أكبر من نسبة انخفاض التسليفات، والأرقام التالية تفسر لنا سبب زيادة هذه النسبة، حيث نلاحظ بأن الوزن النسبي للتسليفات قد ازداد من ٥٨.٤ % في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠.٩٪ في عام ٢٠١٠ أي بزيادة مقدارها ٢.٥٪ وهو ما يشكّل صورة النسبة، أما مخرج النسبة وهو الودائع فقد ارتفع الوزن النسبي لها من ٥٤.٣ في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٦.٤ % في عام ٢٠١٠ أي بزيادة مقدارها ٢.١ %، ومن ناحية أخرى ازداد حجم التسليفات من 857599 في عام ٢٠٠٩ إلى ٩٤٥٦٩٠ في عام ٢٠١٠ أي بنسبة نمو قدرها ١٠.٣ % وبالتزامن مع ذلك ازداد حجم الودائع من ٧٩٧٢٢٢ في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٧٥٧٦٨ في عام ٢٠١٠ أي بنسبة نمو قدرها ٩.٨٪، وبالتالي نستنتج بأن نسبة زيادة التسليفات أكبر من نسبة زيادة الودائع بالنسبة للتحليل العمودي (أي بالنسبة لمجموع رقم الميزانية لنفس العام)، وبذات الوقت زيادة حجم التسليفات بنسبة أكبر من زيادة حجم الودائع فيما يتعلق بالتحليل الأفقي (أي تطور الأرقام عبر السنوات) وهو السبب الكامن وراء زيادة نسبة حجم التسليفات إلى حجم الودائع. وترى الباحثة بأن زيادة حجم التسليفات بنسبة أكبر من زيادة حجم الودائع هي مؤشر سلبي على أداء المصارف العامة وقدرتها على تحمل المخاطر المحتملة لتعثر جزء من أو كل مبالغ هذه الديون في ضوء الظروف الاقتصادية العامة الراهنة (مخاطر نظامية) والخاصة بالعميل (مخاطر غير نظامية)، هذا إلى جانب العوامل الأخرى (عدم تشكل أرباح كافية لتشكيل مؤونات، قرار كفاية رأس المال وتحديات بازل والقرارات الناظمة ذات الصلة، تراكم مشاكل الديون المتعثرة في المصارف العامة في ضوء تعثر شركات القطاع العام)

كما نلاحظ انخفاض نسبة التسليفات إلى الودائع في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ بمقدار ٣.٣٪ ومن خلال قراءة أرقام الميزانية يتبين بأن سبب الانخفاض هو زيادة حجم التسليفات بنسبة أقل من زيادة حجم الودائع في عام ٢٠٠٩ عنه في عام ٢٠٠٨ وذلك بالتحليل العمودي (الوزن النسبي لمجموع رقم الميزانية في نفس العام)، حيث ازداد حجم التسليفات من ٧٤٥٢٢٤ في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٥٧٥٩٩ في عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة قدرها ٣٪، في حين ازداد حجم الودائع من ٦٧١٨٩٨ في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٩٧٢٢٢ في عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة قدرها ٤.٣٪، أما بالنسبة للتحليل الأفقي (من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩) فقد ازدادت نسبة التسليفات (١١٥.١٪) أيضاً بنسبة أقل من نسبة زيادة الودائع

(١١٨.٧٪)، مما يدل على زيادة الثقة بالإيداع في المصارف العامة في عام ٢٠٠٩ عنه في عام ٢٠٠٨ نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية وانحسار الثقة في المصارف الخاصة.

بشكل عام، يمكن القول: بأن أداء المصارف في القطاع العام ضعيفاً وفرص تحقيق الأرباح ضئيلة ويعود ذلك لعدة أسباب منها مصرفية وقانونية وفنية، حيث أن التراكم المحاسبي للقروض المتعثرة وعمل المصارف بتقنيات متواضعة وتعثر بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة، وغيرها من العوامل أدت إلى انخفاض الأداء العام لهذه المصارف، لذلك حرصت الجهات التشريعية والرقابية في سورية على تدعيم تنظيم إدارة هذه المصارف لاسيما ما يتعلق بإدارة المخاطر فيها نظراً لتزايد التحديات التنافسية المحلية والعالمية.

ثالثاً: تطور التشريعات المالية والمحاسبية المصرفية في سورية للحد من المخاطر:

أ. تطور التشريعات المالية والمصرفية ذات الصلة بإدارة المخاطر:

يمارس مصرف سورية المركزي الرقابة والإشراف على المخاطر في المصارف العامة بما ينسجم مع معايير بازل الدولية لإدارة المخاطر ومع مراعاة خصوصية القطاع المصرفي والمالي في سورية، والتزاماً بمبدأ الحيطة والحذر وحصر المخاطر المصرفية ومراقبتها ومتابعتها ومن منطلق الالتزام بالمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية أصدر مجلس النقد والتسليف♦ العديد من القرارات والقوانين الناظمة لعمل المصارف بهدف توحيد منهجية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في سورية. ونظراً للأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر في مراحلها المتتالية من تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة للحد منها، صدرت القوانين والقرارات والتشريعات التالية:

- القانون رقم (٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١/٩ القاضي بتنظيم مهام وصلاحيات مجلس الإدارة في المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت العامة بتخصيص سلطات مجلس الإدارة برسم السياسة التي تسير عليها المؤسسة العامة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله، ويتمتع بالصلاحيات في إدارة المؤسسة وتسيير أعمالها ويُعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن إقرار الخطط وحسن تنفيذها والإدارة الاقتصادية للمؤسسة وتحقيق الريعية الاقتصادية لها، وفق سياسة الدولة وخططها العامة.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٩٠/م ن/ ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بمسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر، ومن أهم هذه التعليمات ما يلي:
  - على مجلس الإدارة تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.
  - تحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها أو القبول بها.
  - المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر.
  - المصادقة سنوياً على صلاحيات المخاطر (risk authorities) والمفروض تحديدها إلى لجنة المخاطر والتي تتضمن بشكل أساسي استراتيجيات المخاطر، ومستويات وحدود المخاطر.
  - المصادقة سنوياً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف بكافة أنواعها.

♦ يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق أهداف نقدية ومالية واقتصادية تنموية في حدود صلاحياته وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء. (موقع مصرف سورية المركزي www.centralbanque.sy.com)

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٩١/م ن/ ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ الناظم للتعليمات الخاصة بمتطلبات تأمين سير عمل المصرف بصورة سليمة، وحدد واجبات ومسؤوليات عدة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف أهمها: " توفير إطار مناسب لتبليغ مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف عن أية أمور متعلقة باستمرارية الأعمال بما في ذلك الإبلاغ الفوري عن الأحداث التي تقع وتقيم النتائج التي قد تحصل واقتراح الخطط البديلة المناسبة لدعم الصمود أمام المخاطر التي تواجه المصرف أو المؤسسة المالية ".

وبهدف تعزيز سلامة القطاع المصرفي من أجل تلافي حدوث الأزمات المصرفية التي تكون ناجمة بشكل أساسي عن ضعف إدارة أزمات المخاطر المصرفية الداخلية والخارجية صدرت القرارات التالية:

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٩٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩، القاضي باعتماد معايير معينة لإدارة مخاطرة الائتمان.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٩٥/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ الذي يطلب بموجبه الاحتفاظ بملفات كاملة عن جميع العملاء والجهات التي تتعامل معها بغية التمكن من حسن تقييم المخاطر الائتمانية وتصنيفها بموضوعية بهدف حصر وقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر الائتمان.
- قرار مجلس النقد والتسليف (رقم ٧٣/م ن/ ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ القاضي بالطلب من المصارف العاملة أن تحتفظ في أي يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات وبالليرات السورية والعملات الأجنبية لا تقل عن ٢٠ % تحتسب بقسمة صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية المرجحة (المثقلة) التي تستحق خلال نفس الفترة. يستثنى من هذه النسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع المعمول به وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٢ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٧٤/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ القاضي بإدارة مخاطرة السيولة وذلك لتقدير احتياجات السيولة النقدية وحصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. ويتطلب هذا القرار أنظمة معلومات تعمل على قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة، وأن يتم إعداد بيانات رقمية وتقارير خاصة بهذه المخاطر بحيث يتم إرسالها إلى كل من الإدارة العامة ومجلس الإدارة والى المراقبين الداخليين والى مفوضية الحكومة في الوقت المناسب.

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٧/ب٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بإدارة مخاطرة سعر الفائدة ويحدد طرق قياس ومراقبة مخاطرة سعر الفائدة والتي أهمها التحليل بقياس فجوة الاستحقاق وبواسطة قياس الأمد.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٦/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، وذلك لمواجهة المخاطر التشغيلية الناتجة عن تطور وتعقد الخدمات المالية والمصرفية وزيادة اعتماد المصارف على الخدمات الالكترونية والتكنولوجية المتطورة، ونظراً لاستعانة المصارف بالخدمات التي توفرها جهات خارجية بشكل كبير.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٠/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركز المخاطر المصرفية، وتعديلاته بالقرار(١١٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ والقرار رقم (١٧٣) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٩ والقرار رقم (٢٤٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠١/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليف والطلب من المصارف السورية التقيد بأحكامها وتعديلاته بالقرار (١١٨/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩، والقرار (٢٤٧/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة والطلب إلى المصارف العاملة أن لا تتدنى نسبة الملاءة[١] لديها في أي وقت كان عن ٨٪.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٨٨/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥، القاضي بتبويب محفظة التسهيلات الائتمانية إلى أربع فئات وهي: (محفظة قروض وتسهيلات الشركات Corporate Portfolio، محفظة القروض المتوسطة وقروض وتسهيلات التجزئة Retail Portfolio، محفظة القروض والتسهيلات الصغيرة والمتناهية في الصغر Micro and Small Portfolio Finance، محفظة القروض السكنية Housing Portfolio).

[١] يقصد بنسبة الملاءة، النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط على مجموعة العناصر التالية الظاهرة في المقام: مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الأصول وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر، مخاطر السوق والتي تشمل مخاطر أسعار الفائدة للأدوات المالية ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تثقيل كل أداة حسب درجة مخاطرها ومخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة ومخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب، مخاطر التشغيل.

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤٥١/م ن/ ب١) تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠ الذي يقضي بالطلب من المصارف تخفيض أو زيادة مبلغ مركز القطع البنيوي[١] في حال حصول اختلاف جوهري- تحدده مفوضية الحكومة لدى المصارف- في قيمة هذا المركز عن قيمة اكتتابات رأس المال بالعملات الأجنبية أو عن النسبة المحددة في قرار تكوينه وذلك نتيجة تغير أسعار الصرف أو تغير قيمة الأموال الخاصة أو تركيبتها. بالإضافة إلى صدور القرار رقم (٣٦٢/م ن/ب١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٤ التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي. وذلك بهدف التحوط لانخفاض كفاية الأموال الخاصة لدى المصارف نتيجة مخاطر السوق الناجمة عن تأثير تقلبات أسعار القطع على رأسمالها المكتتب به بالقطع الأجنبي والمثبت بالليرات السورية.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٣٤/ م ن/ ب٤) تاريخ ٧/١٦/ ٢٠٠٩ القاضي بإنشاء وتنظيم مديرية الالتزام، ويقضي بإحداث مديرية مستقلة تحت اسم "مديرية الالتزام " تتبع مباشرة لمجلس إدارة المصرف بما يضمن استقلاليتها وحسن قيامها بعملها وفق القرار رقم (٥٣٤/ م ن/ ب٤) تاريخ ٧/١٦/ ٢٠٠٩، وتكون مسؤولة عن مراقبة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة ولا سيما القوانين والقرارات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – السرية المصرفية، كافة قرارات مجلس النقد والتسليف.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٩٧) تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها بما يساعد على تقييم وقياس مخاطر الائتمان.
- صدر فيما بعد قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٦٥٠/م ن/ب٤) القاضي بإضافة تعديلات على القرار رقم (٥٩٧) تُمنح بموجبه المصارف فترة سماح أطول لتكوين المخصص والاحتياطي المطلوب تكوينهما على التسهيلات الائتمانية والمنتجة والقائمة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ بحيث يسمح بتكوينهما تدريجياً وعلى دفعات متساوية خلال مدة أقصاها نهاية عام ٢٠١٣، مع تحديد سقف للمبلغ المشكل سنوياً على مخصص التدني على الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً والاحتياطي العام لمخاطر التمويل.
- مخاطر السيولة (القرار رقم ٥٨٨/م ن/ ب٤) تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٢ بغرض الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لدى المصارف العاملة، بشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها من جهة، وكأداة لقياس مدى احتفاظ المصارف بالحد الآمن من الموجودات فقد طلب من المصارف العاملة اعتماد

[١] كافة عمليات القطع التي تتم فيما بين العملات الأجنبية بعضها مع البعض وذلك فور حصولها.

أسلوبين لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف، هما نسبة السيولة وسلم الاستحقاقات.

ب. تطور التشريعات المحاسبية والمصرفية في سورية ذات الصلة بنظام المعلومات المحاسبي:

نظراً لأهمية إدارة المخاطر وما تتطلبه من معلومات ملائمة ومناسبة لقياس مؤشراتها ومتابعتها ومراقبتها بهدف الحد منها، لا بد من تطوير وتنظيم طرق الاعتراف والقياس والإفصاح عن بنود البيانات المالية بما ينسجم مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لذلك أصدر مجلس النقد والتسليف العديد من القرارات الناظمة للعملية المحاسبية أهمها:

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٦٤/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ القاضي بمطالبة مصرف سورية المركزي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم /٦٦/ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٨، تعديل قواعد تنظيم الكشوف والبيانات والوثائق المتعلقة بالميزان السنوي وحساب الأرباح والخسائر، والقواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية ووثائق البيانات المالية لهذه الأوضاع والنماذج الخاصة بها.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٠٨/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ القاضي بإضافة بعض الحسابات إلى الوضعيات المالية بناءً على طلب المصارف العاملة وذلك لتكرار استعمالها خلال عمليات اليومية، وأقر التعديلات على القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية ووثائق البيانات المالية للأوضاع المصرفية والنماذج الخاصة بها.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم /٤٣٩/ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ القاضي باعتماد النماذج الموحدة للبيانات المالية السنوية، السياسات المحاسبية والإيضاحات و الإفصاحات للبنوك العاملة في سورية" ويهدف إلى اعتماد الإفصاحات الجديدة للأدوات المالية والمخاطر الناجمة عنها وفق المعايير الدولية.

نستنتج مما سبق بأن مجلس النقد والتسليف وضع إطاراً عاماً لتنظيم عملية إدارة المخاطر في المصارف، بالإضافة إلى إصداره للقرارات الناظمة للعملية المحاسبية وتأمين تدفق البيانات والمعلومات الملائمة في نظام المعلومات المحاسبي المصرفي لقياس وإدارة مؤشرات المخاطر.

ج. أهم القوانين المالية وأنظمة المعلومات المحاسبية الصادرة:

١. القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦:

يحدد القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦ القواعد المالية الناظمة لصرف النفقات واثبات الإيرادات في الموازنات العامة للمؤسسات العامة ذات الطابع الإداري والاقتصادي، وكيفية تنظيم الحساب الختامي للمؤسسات العامة الاقتصادية الذي يتضمن نتيجة تنفيذ الموازنة العامة كأرقام فعلية وحقيقية في نهاية السنة المالية ويتم إعداده وفقاً للأنظمة المحاسبية النافذة. ويحدد النظام موازنة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة وترتبط هذه الموازنات بالموازنة العامة بحيث يظهر في الموازنة العامة فائض موازنة هذه المؤسسات.

كما صدر النظام المالي الأساسي للمؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي بالمرسوم التشريعي رقم ٤٨٩ لعام ٢٠٠٧. وتتولى المؤسسة الاقتصادية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ إعداد موازنتها التقديرية السنوية وموازنة القطع الأجنبي الخاصة بها، وذلك بما ينسجم مع أهداف الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

٢. النظام المحاسبي الموحد للمصارف العامة:

صدر النظام المحاسبي الموحد بالقرار رقم (١٦) تاريخ ١٩٦٦/٩/١٠، عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهو يقوم على مجموعة من القواعد العامة والتعليمات التطبيقية اللازمة للعمل المحاسبي، والمنهاج المحاسبي الذي يحدد دليل للحسابات من خلال زمر حسابات، ومذكرة تفسيرية لبعض الحسابات الواردة في المنهاج المحاسبي.

وينظم النظام المحاسبي الموحد للمصارف العامة في سورية الحسابات بطريقة توفق بين مبادئ النظام المركزي في المحاسبة ونظام المحاسبة الخاصة لكل فرع، فاقتضى أن تمسك المحاسبة المركزية في الإدارة العامة بعض الحسابات الرئيسية، في حين تمسك الفروع حساباتها الخاصة بحيث تظهر نتائج أعمالها من ربح أو خسارة. (فلوح، ٢٠٠٦، ص٤٠)

أهم التعليمات التطبيقية الواردة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف (فلوح، ٢٠٠٦: ص٤٠):

١. تُمسك محاسبة المصارف وفقاً للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وعلى أساس الطريقة المزدوجة المركزية.

٢. يكون للمصرف:

- أولاً: محاسبة مركزية في الإدارة العامة.
- ثانياً: محاسبة مستقلة لكل فرع من فروع المصرف تُظهر عملياته الخاصة ونتائج استثماره.

٣. تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات التي تديرها وتوحيد أرصدة الحسابات للفروع والإدارة العامة بصورة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بغية تنظيم الأوضاع العامة للمصرف والبيانات والحسابات الختامية.

كما يقوم النظام المحاسبي الموحد للمصارف على مجموعة من الأسس أهمها:

- شمول المنهاج حسابات جميع المصارف بحسب تخصصها ويترك لكل مصرف استعمال الحسابات التي تلاءم فعالياته وتخصصه.
- وُزعت الحسابات في المنهاج بحسب نوعيتها وكذلك بحسب القطاعات الاقتصادية التي ترتبط بها، وذلك بالتمييز بين عمليات القطاع العام والقطاع المشترك والقطاع التعاوني والقطاع الخاص، كما أخذ بعين الاعتبار تحليل هذه الحسابات إلى حسابات فرعية بالتمييز بين الفعاليات التجارية والصناعية والزراعية والعقارية.
- التمييز بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وكذلك التمييز بين ودائع القطاع العام الاستثماري وغير الاستثماري وودائع القطاع الخاص بشكل مفصل.
- توحيد الحسابات في مجموعات بحسب طبيعة العمليات وسيولتها.

ووردت " الأخطار المصرفية " في النظام المحاسبي الموحد للمصارف كما عرّفها نظام العمليات المصرفية للمصرف التجاري السوري في تموز عام ١٩٦٨ بأنها " كل التزام على الغير لصالح المصرف ومسجل أصولاً في حساب الفرع ".

حيث يترتب على المصرف تنظيم جداول أخطار المتعاملين لدى الفروع مصممة بما يراعي أحكام النظام المحاسبي الموحد وأحكام نظام العمليات. ويميز النظام بين التسهيلات **الممنوحة** لكل متعامل وبين **المستعمل** من هذه التسهيلات " أي **الأخطار** ". ويتم تنظيم جدول إجمالي تُذكر فيه المجاميع من التسهيلات الممنوحة والمستعملة (أي الأخطار) في الجداول التفصيلية حسب القطاعات بحيث يظهر لنا مجموع التسهيلات المقررة والمستعمل منها لكل قطاع على حدة والمجموع العام للتسهيلات الممنوحة والمستعملة في الفرع، وينبغي أن يتطابق المجموع العام للتسهيلات المستعملة (أي الأخطار) مع أرصدة حسابات الزبائن. (المصرف التجاري السوري، العمليات المصرفية، ١٩٦٨، ص٢٢٣-٢٢٦)

إلا أن الانفتاح والتحرر الاقتصادي التدريجي الذي تشهده سورية، وما ترتب عليه من ولوج مصارف خاصة تعمل بتقنية فنية عالية وتقديمها منتجات وخدمات مصرفية منافسة في السوق

المصرفية السورية واستحواذها على حصة سوقية لا بأس بها منذ تأسيسها حتى اليوم، وتحرير التجارة الخارجية وتنامي حاجة المستوردين إلى القطع الأجنبي، كل ذلك أدى إلى تحفيز المصارف العامة على توسيع نطاق خدماتها لتقدم خدمات مصرفية جديدة لم تكن معهودة سابقاً في أنظمة عملياتها المتخصصة، وتحولها إلى مصارف شاملة♦. كل ذلك أدى إلى ظهور مخاطر جديدة متنوعة كمخاطر أسعار القطع ومخاطر العمليات المصرفية الالكترونية والمخاطر التشغيلية وغيرها. مما استلزم تغييراً في النظام المحاسبي الموحد للمصارف المطبق حالياً بما يساعد على مواكبة التطورات الحاصلة والمنافسة وتطور عمليات المصرف من جهة وعلى المخاطر من جهة أخرى.

٣. النظام المحاسبي للمصارف رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠:

في إطار تحول المصارف العامة إلى مصارف شاملة وتنفيذاً لتوجهات الخطة الخمسية العاشرة، صدر النظام المحاسبي للمصارف بالمرسوم التشريعي رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ كي يلاءم المعلومات المطلوبة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية الناشئة.

ينظم النظام المحاسبي للمصارف حساباته وفق التعليمات التطبيقية اللازمة للعمل المحاسبي الواردة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف من حيث وجود محاسبة مركزية في الإدارة العامة ومحاسبة مستقلة لكل فرع من فروع المصرف تُظهر عملياته الخاصة ونتائج استثماره، كما يعمل النظام المحاسبي للمصارف على تقسيم الحسابات على أساس نوعي وعلى أساس قطاعات اقتصادية.

يراعي النظام المحاسبي للمصارف تطورات المحاسبة الدولية وظهور مصطلحات جديدة لم تكن موجودة في النظام المحاسبي القديم كالقيمة العادلة وأذونات وسندات الخزينة والمشتقات المالية.

ولتوضيح التطور في نظام المعلومات المحاسبي المصرفي وتقييم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً الذي تطبقه المصارف العامة (النظام المحاسبي الموحد للمصارف العامة تاريخ ١٠/٦/ ١٩٦٦) على قياس مؤشرات المخاطر المصرفية ومقارنته مع نظام المعلومات المحاسبي الجديد للمصارف (رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠)، درست الباحثة عناصر النظام المحاسبي الموحد المطبق حالياً من خلال دراسة تحليلية لنظام المعلومات المحاسبي المطبق في المصرف التجاري السوري.

♦ يقدم المصرف الشامل خدمات متنوعة إلى جميع العملاء من مختلف القطاعات, فهو يقدم القروض للمشاريع الصناعية, الزراعية, العقارية, إضافة إلى ذلك يقدم القروض الاستهلاكية إلى الأفراد, كما أن المصرف الشامل يقوم بدور مهم في السوق المالي كما يقوم بشراء جزء من أسهم المشاريع الصناعية أو التجارية أو غيرها, أي المشاركة في رأسمال هذه المشاريع.

المبحث الثاني: التنظيم المالي والإداري والمحاسبي في المصرف التجاري السوري

مقدمة

قامت الباحثة بإجراء الدراسة التحليلية على النظام المحاسبي الموحد للمصارف المطبق حالياً في المصرف التجاري السوري، لأنه مصرف شامل متنوع في عملياته المصرفية وغير

المصرفية، فهو يقدم قروض متنوعة للمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية بالليرات السورية والعملات الأجنبية, إضافة إلى القروض الاستهلاكية إلى الأفراد. يضاف إلى ذلك بأن نظامه المحاسبي مؤتمت لجميع عملياته، وبالتالي يمكن تمييز وتقييم مختلف أنواع المخاطر المحتملة المذكورة في الدراسة النظرية سابقاً، وذلك من خلال الأنشطة المختلفة التي يمارسها والخدمات المتنوعة التي يقدمها. مما اقتضى التعرف أولاً على توزع ودائعه وتسليفاته، والهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري وموقع إدارة المخاطر فيه وتنظيمها الإداري ومهامها، بالإضافة إلى دراسة التنظيم الإداري والمحاسبي في فرع المصرف التجاري السوري رقم /٥/.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف التجاري السوري:

يعد المصرف التجاري السوري من أكبر المؤسسات المصرفية في سورية، وتقدر حصته من إجمالي الميزانية العامة للقطاع المصرفي بأكمله بنحو ٨٠٪ ويستحوذ على أكثر من ٧٠٪ من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي. (التقرير السنوي، ٢٠٠٩)

من ناحية أخرى، للمصرف فروع ومكاتب وكوى منتشرة في دمشق وفي مراكز المحافظات والمناطق، ترتبط فروع المصرف بالإدارة العامة مباشرة إدارياً وفنياً بواسطة شبكة الكترونية، كما ترتبط المكاتب والكوى بالجهة التي يحددها مجلس الإدارة.

ويعمل المصرف التجاري السوري على تحقيق الأهداف التالية: (النظام الداخلي، المصرف التجاري السوري، ٢٠٠٧، ص٥)

- تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية.
- تقديم الخدمات المصرفية.
- تمويل المشاريع الاستثمارية.
- المساهمة في المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية.

أما أهم التسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف (التقرير السنوي، ٢٠٠٩):

- القروض الاستثمارية.
- الحسابات الجارية المدينة.
- حسم السندات.
- الاعتمادات المستندية للاستيراد و التصدير وبمختلف العملات.
- الكفالات بمختلف الأنواع و العملات

بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية التالية:

- الودائع تحت الطلب بكافة العملات.
- الودائع لأجل بكافة العملات.

- حسابات التوفير.
- التحويلات الواردة و الصادرة.
- الشيكات المصدقة والمباعة والسياحية وتقاص الشيكات.
- تأجير الصناديق الحديدية.

اشتملت عمليات التطوير والتحديث في المصرف التجاري السوري على النظام المحاسبي الموحد للمصارف، وبُدأ العمل على أتمتة العمليات المصرفية المكونة للنظام المحاسبي الموحد في ٢٠٠٤/١/١ وانتهى من الأتمتة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١، وذلك بواسطة مشروع الأتمتة.

ثانياً: توزع الودائع والتسليفات في المصرف التجاري السوري:

بغرض التعرف على هيكلية توزع الودائع والتسليفات في المصرف التجاري السوري تعرض الباحثة الجدول رقم (١٢) التالي الذي يوضح تطور أرصدة الودائع في المصرف خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ثم الجدول رقم (١٣) الذي يوضح توزيع التسليفات في المصرف التجاري السوري وفقاً للقطاعات.

الجدول رقم (١٥)

تطور أرصدة الودائع حسب نوعها في المصرف التجاري السوري (م.ل.س)

البيـــان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الودائع تحت الطلب	**228,482**	**259,722**	**244,407**
عملة سورية	165,049	188,640	207,331
عملة أجنبية	63,433	71,083	37,076
حصة الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع %	63	66	66
الودائع لأجل	**69,249**	**71,031**	**71,330**
عملة سورية	55,138	58,016	58,916
عملة أجنبية	14,111	13,015	12,413
حصة الودائع لأجل من إجمالي الودائع %	19	١٨	١٩
ودائع التوفير (عملة سورية)	**67,251**	**61,826**	**56,850**
حصة ودائع التوفير من إجمالي الودائع %	18	١٦	١٥
المجموع	**364,983**	**392,579**	**372,587**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري، ٢٠٠٩.

نلاحظ تركز ودائع المصرف على الودائع تحت الطلب واستحواذها على الحصة الأكبر ضمن أنواع الودائع حيث شكلت ما نسبته ٦٦٪ من إجمالي الودائع لعام ٢٠٠٩ بينما شكلت الودائع لأجل ما نسبته ١٩ % و ودائع التوفير ١٥% و يعزى السبب في استحواذ الودائع تحت الطلب على الحصة الأكبر إلى حسابات القطاع العام، بينما تعود الودائع لأجل في معظمها إلى القطاع الخاص. كما نلاحظ استقرار حجم الودائع وهيكليتها في فترة ثلاث سنوات.

الجدول رقم (١٦)

توزيع التسليفات حسب القطاعات في المصرف التجاري السوري (م.ل.س)

القطاعات الاقتصادية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القطاع العام والمشترك	**252150**	**413867**	**360072**
حصة القطاع العام والمشترك من المجموع %	٩٥	٩٤,٤	٩٢,٩
القطاع التعاوني	-	-	-
حصة القطاع التعاوني من المجموع %	٠	٠	٠
القطاع الخاص	**13225**	**24732**	**27448**
حصة القطاع الخاص من المجموع %	٥	٥,٦	٧,١
المجموع	**٢٦٥٣٧٥**	**٤٣٨٥٩٩**	**387520**

المصدر: المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٩، ٢٠١٠. الجدول رقم (١٥)

تلاحظ الباحثة توزع التسليفات في المصرف التجاري السوري بين القطاع العام والمشترك والقطاع الخاص، وانعدام التسليف إلى القطاع التعاوني، حيث تشكل تسليفات القطاع العام والمشترك ٩٤,١ % وسطياً من مجموع التسليفات، والتعاوني ٠ %، والخاص ٥,٩٪. مما يدل على مساهمة المصرف التجاري السوري في تمويل مشاريع القطاع العام بشكل رئيسي.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري وموقع إدارة المخاطر فيه وتنظيمها الإداري:

ترافق تطوير البنية التحتية للعمل المصرفي بتطوير البنية التنظيمية حيث أعيد دراسة النظام الداخلي للمصرف وأعيد ترتيب التقسيمات الإدارية في كل مديرية وتفعيلها بما يتناسب مع حجم التحديات المقبلة بالإضافة إلى إحداث عدة تقسيمات إدارية جديدة تمثلت بمركز عمليات العلاقات الخارجية ومركز السيولة النقدية ومديرية بطاقات الدفع الالكتروني ومديرية المخاطر. (التقرير السنوي، ٢٠٠٩)

تتولى مديرية إدارة المخاطر كما جاء في النظام الداخلي للمصرف: إدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وخاصة ما يتعلق منها بمخاطرة التسليف ومخاطرة العمليات الخارجية بالإضافة إلى كل ما يتعلق بإجراءات مكافحة غسيل الأموال بما لا يتعارض مع المهام الموكلة لشعبة المراسلين وبالتنسيق معها في حال وجود تقاطعات. (النظام الداخلي، ٢٠٠٧، ص٣٣)

ويوضح الشكل رقم (١٣) التالي موقعها في الهيكل التنظيمي للمصرف.

الشكل رقم (١٣) الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري

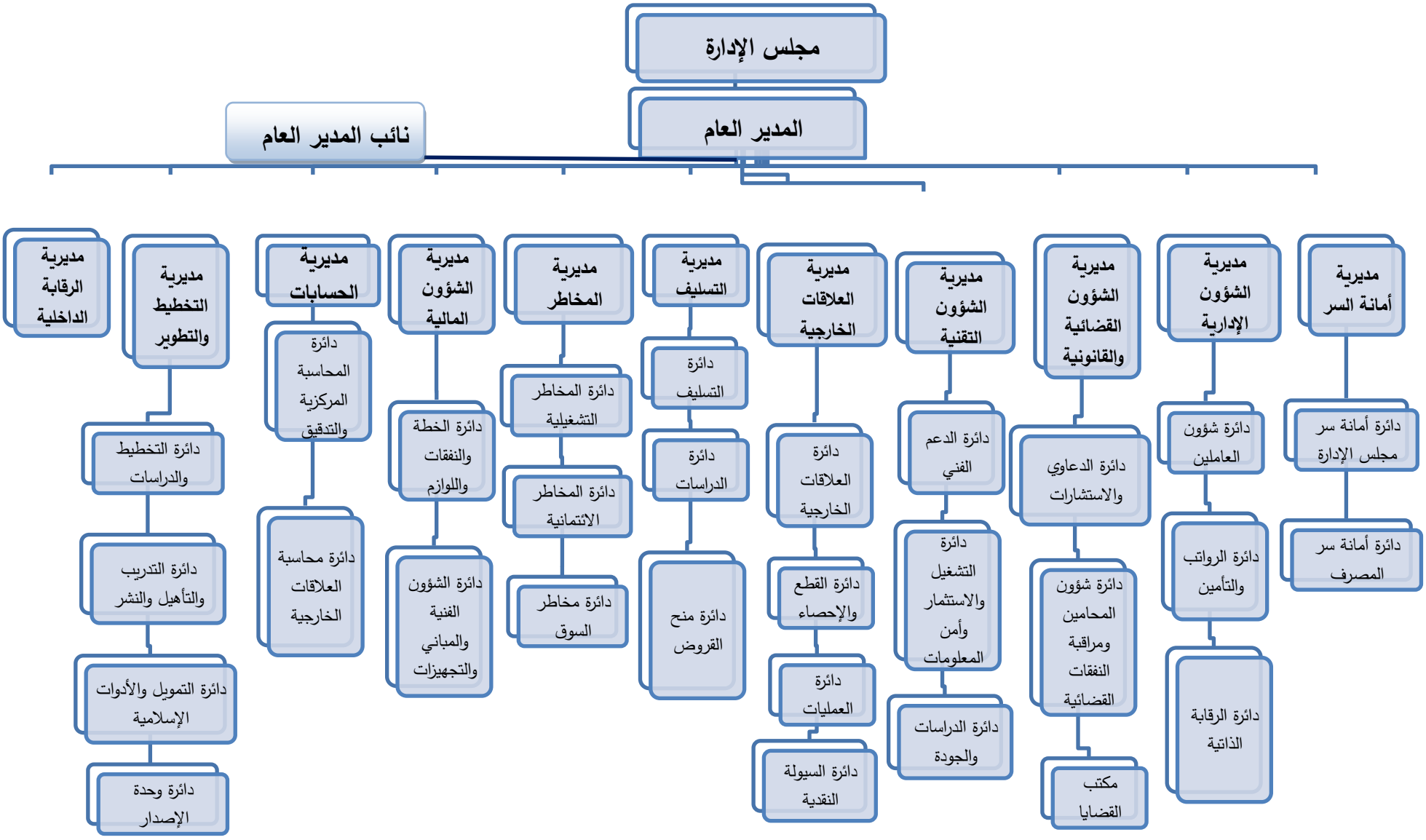

ووفقاً للهيكل التنظيمي للمصرف ونتيجة البحث والدراسة والمقابلات الشخصية مع العاملين في كل من مديرية التخطيط والإحصاء ومديرية المحاسبة ومديرة مشروع بازل تبين بأن المصرف قام بالإجراءات التالية في الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩:

- أُحدثت مديرية المخاطر المصرفية كي تتولى إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف و أهمها (المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية).
- ترتبط مديرية المخاطر بالمدير العام للمصرف وتقع في نفس المستوى التنظيمي للمديريات الأخرى في المصرف.
- شكلت إدارة المصرف لجنة إدارة مخاطر عليا بقرار مجلس إدارة المصرف رقم ٢٣٨/م/٢٠٠٨ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٤ وتم تحديد مهام اللجنة بالنقاط التالية:
  - العمل بشكل متواصل مع مديرية المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم في المصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد.
  - التأكد ومتابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم التقرير عنها من قبل إدارة المخاطر.
  - تقع على عاتق اللجنة مسؤولية تقديم خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي يكون المصرف عرضة لها، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العليا للمصرف.
- أحدث مصرف ما يُسمى بـ " مشروع بازل " مهمته متابعة تطبيق متطلبات بازل٢ وفق مقررات المصرف المركزي والذي يشمل عدة فرق مشكلة من عناصر على مستوى المديريات وذلك لضمان التنسيق والعمل الجماعي بين كافة المديريات المعنية لتنفيذ قرارات مجلس النقد والتسليف، وهو مكون من ثلاثة فرق:
  - فريق عمل القرارات المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة والبيانات المحاسبية.
  - فريق عمل القرارات المتعلقة بمخاطر السيولة.
  - فريق عمل القرارات المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية ومخاطر الائتمان.
- ينسق " مشروع بازل " مع مديرية المحاسبة من جهة ومديرية إدارة المخاطر من جهة ثانية، فيما يتعلق بكفاية رأس المال.
- ينسق " مشروع بازل " مع مديرية التسليف فيما يتعلق بتصنيف الديون والحد الأقصى للتسليفات، وتركزات المخاطر.
- ينسق " مشروع بازل " مع مديرية العلاقات الخارجية فيما يتعلق بمخاطر السيولة.

- تتولى مديرية التخطيط " ممثلة بشخص المدير " التنسيق مع المصرف المركزي كونها ترفع التقارير الصادرة عنها إلى مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي.
- تم إحداث دائرة التدقيق الداخلي في النظام الداخلي للمصرف، وذلك تطبيقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٢٠/م ن/ب٤) تاريخ ١٥/٣/ ٢٠٠٥ بشأن أنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف. وتعمل إدارة المصرف على رفد دائرة التدقيق الداخلي بالكفاءات والخبرات وذلك وفقاً لتطور ونمو إدارة المخاطر في المصرف.
- تم اعتماد خطة عمل نموذجية لتطبيق معايير بازل٢ من قبل مجلس الإدارة بحيث يتم تنفيذ كافة المتطلبات الأساسية بنهاية عام ٢٠١١. بناءً على توجيهات مصرف سورية المركزي.
- يتم تدريب وتأهيل العاملين في المصرف من خلال دورات خاصة بتطبيق متطلبات بازل٢ بهدف رفع الوعي لدى الكوادر البشرية في المصرف بأهمية المخاطر.

كما شكلت الإدارة في المصرف التجاري السوري عام ٢٠١٠ لجنة لإدارة المخاطر تقوم بوضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل.

وحدد دليل الحوكمة الصادر عن المصرف التجاري السوري صلاحيات ومهام اللجنة كالتالي:

١. تقوم اللجنة بمراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات.
٢. ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
٣. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
٤. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، وأنشطة إدارة المخاطر.
٥. ترفع اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة وتقدم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغيرات والتطورات التي تطرأ على إدارة المخاطر.

٦. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.

٧. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل. والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.

رابعاً: مهام مديرية المخاطر:

وبغية التعرف على التنظيم الداخلي في مديرية إدارة المخاطر ومهامها تم توضيح الهيكل التنظيمي لمديرية المخاطر والتنظيم الإداري للدوائر والشعب المكونة لها وتداخل عملها مع عمل كل من مديرية التسليف ومديرية العلاقات الخارجية ومديرية المحاسبة من خلال نظام المعلومات المحاسبي وذلك بموجب الشكل رقم (١٤) التالي:

الشكل رقم (١٤)

الهيكل التنظيمي لمديرية المخاطر

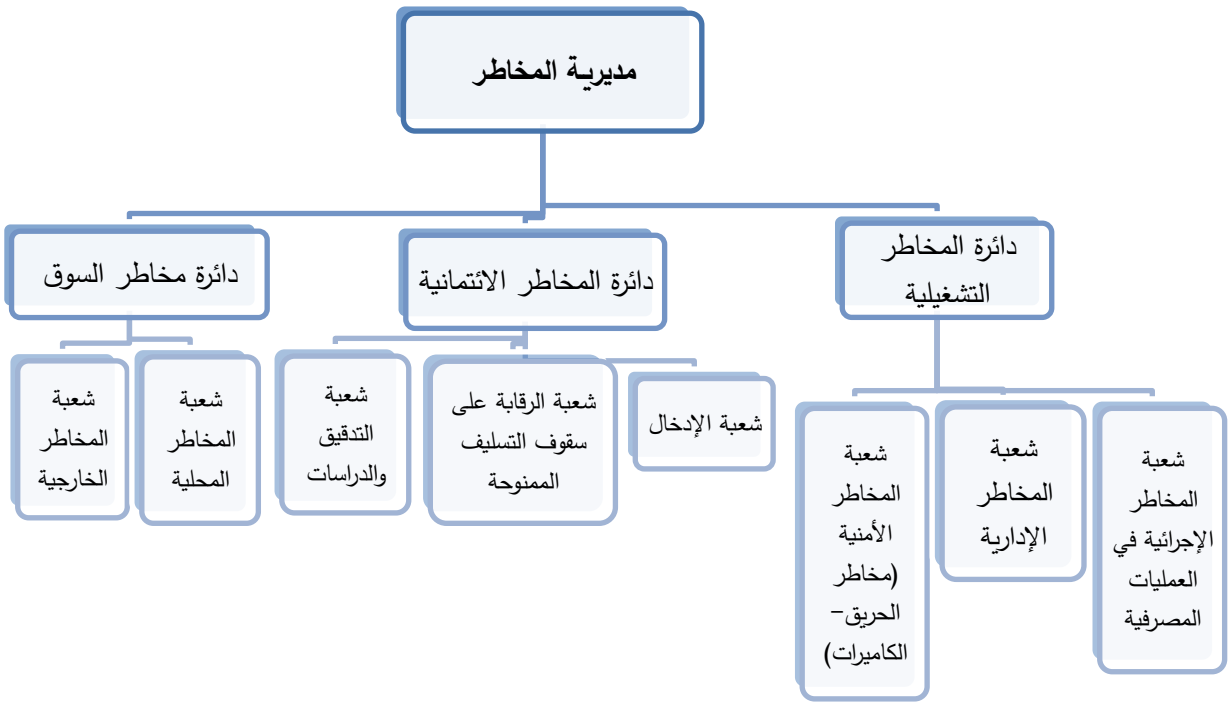

المصدر: نظام عمليات المصرف التجاري السوري

قامت الباحثة بالرصد والمتابعة للمراحل الإجرائية التي وصلت إليها مديرية المخاطر من خلال نظام العمليات والمقابلات الشخصية مع العاملين في دوائر وشعب مديرية المخاطر في الإدارة العامة، حيث وضح العاملون تطورات المهام والإجراءات في عمل دوائر المديرية

عام ٢٠١٠، كما وضحوا العمليات المشتركة والمتقاطعة مع عمل مديرية التسليف ومديرية العلاقات الخارجية كما يلي:

١) مهام دائرة مخاطر الائتمان:

تتولى هذه الدائرة إدارة مخاطر الائتمان المتمثلة في عدم قيام الملتزمين تجاه المصرف من الوفاء بتنفيذ بنود هذا الالتزام الأمر الذي ينتج عنه تحمل المصرف لخسائر مادية. وتتألف دائرة مخاطر الائتمان من الشعب التالية:

١. شعبة الإدخال: يتم الولوج إلى برنامج حاسوبي من خلال صلاحيات وسماحيات ممنوحة للعاملين من قبل مديرية التقنية من خلال تعليمة معينة (LLM, Maintain Limits) وإدخال بيانات القرض إلى صفحة تحتوي معلومات عن هيكل التسهيلات التالية:

(الفرع المسؤول، التحقق من الحدود، تاريخ استحقاق الحدود، نوع الضمانة: عقارية مثلاً) ثم تظهر صفحة جديدة تحتوي على المبالغ التي سوف يتم منحها. تتبعها عملية تثبيت الحدود من خلال إدخال البيانات: التي يقوم بها المدخل من خلال تعليمة معينة (Authorize limits) أي إدخال رمز المتعامل. كما تقوم هذه الشعبة بتعريف الأخطار الثانوية مع المصرف والمتمثلة بالكفلاء الشخصين.

وإذا أراد الموظف الاستعلام عن وضع العميل وهيكل التسليف فيتم ذلك من خلال تعليمة معينة (CUE, Customer limit requiry) حيث تظهر صفحة تحتوي على المعلومات التالية: (المبلغ الممنوح، المبلغ المستعمل، تاريخ الاستحقاق، مقدار الخطر)

٢. شعبة التدقيق والدراسات: مهمتها دراسة إجراءات الأخطار الائتمانية حيث تستلم شعبة التدقيق قرار المنح الائتماني بعد صدوره من مديرية التسليف (نسخة أصلية) وتقوم شعبة التدقيق بدراسة القرار من ناحية استكماله لشروط المنح والملاحظات إن وجدت، وإذا تم التأكد من استيفاء كافة الشروط يتم إرساله إلى شعبة الإدخال لإدخال الحدود (المبلغ الممنوح للعميل). كما تقوم بدراسة وتقييم الإخطار الائتمانية لكل نوع من المنتجات والخدمات المصرفية، والتعبير عنها بشكل فئات حدود. كما تقوم بتعريف فئات الحدود للأخطار الائتمانية ومجاميعها لهياكل الحدود الائتمانية، ودراسة ووضع إجراءات تعريف الحدود الائتمانية والرقابة عليها. بالإضافة إلى دراسة كفاية رأس المال لعمليات الائتمان بشكل نصف سنوي بما يتناسب مع مقررات المصرف المركزي، وتصنيف الديون بشكل

ربع سنوي وفق القرار رقم ٥٩٧ بالتعاون مع المديريات المعنية، بالإضافة إلى دراسة جميع الحسابات عن طريق برنامج الـ equation.

٣. شعبة الرقابة: تتخذ قرارات بناءً على قرارات مديرية التسليف في المصرف.-أي أن مهمتها الرقابة على تنفيذ قرارات التسليف وشروطه والتأكد من أنها مستوفاة لشروط المنح كي تنفذ قرار منح الائتمان. والرقابة على الحدود المدخلة على مستوى المعامل والمجموعة والدول، واستخراج بيانات التسهيلات المصرفية التي تستحق خلال شهر أو التي استحقت من أجل المتابعة مع كل ممن مركز التسليف والفرع المعني، بالإضافة على مراقبة التجاوزات في الحسابات الجارية الدائنة ومتابعتها مع المعنيين.

٢) مهام دائرة مخاطر السوق:

وتقوم حالياً بإعداد تقارير مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة سعر الصرف ثم أوكل إليها مهمة إعداد تقارير مخاطرة السيولة، حيث كانت تقوم بها مديرية العلاقات الخارجية. وتتألف من الشعب التالية:

١. شعبة المخاطر الداخلية (المحلية):

مهمتها دراسة السوق المصرفية (بما فيها أمور المصارف المنافسة) وحصر وتوصيف المخاطر المرتبطة بسعر الصرف والفائدة للعمليات المصرفية، ودراسة وتحليل أسباب تقلبات سعر الصرف والفائدة في السوق المحلية وأثرها على عمليات المصرف واقتراح الأساليب الكفيلة بالتخفيف من حدة الأخطار الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتعاون مع المديريات المعنية، بالإضافة على دراسة ووضع أساليب التقييم للمخاطر المصاحبة لسعر الصرف وأسعار الفائدة وتحديد الحدود القصوى من العمليات المصرفية المرتبطة بهذه المخاطر. وتتألف شعبة المخاطر الداخلية من مكتب مخاطرة سعر الفائدة، ومكتب مخاطرة سعر الصرف، ومكتب مخاطرة السيولة. وتساعد برامج التسليف المبرمجة على الحاسب في مديرية التسليف♦ على حساب تقارير المخاطر الداخلية السابقة (سعر الفائدة والسيولة) من خلال تقديم هذه البرامج للمعلومات اللازمة لحساب جداول استحقاق الديون، حيث أن هذه البرامج مربوطة مع برنامج الـ core system وتقدم مخرجاتها كتقارير

♦ تقوم مديرية التسليف في المصرف التجاري السوري بتطبيق نظام القروض commercial lending الذي يسمح بحساب مبلغ كل قرض ونوعه وتاريخ استحقاقه. كما تطبق برنامج لاحتساب قروض التجزئة (والذي يفيد في حساب تواريخ الاستحقاق وإخراج سلم استحقاق للديون) وهو يقدم معلومات عن قيمة القرض وتاريخ استحقاقه وتاريخ التعثر في حال التعثر بالإضافة إلى تقديم كافة المعلومات عن العميل، وبالتالي يفيد في احتساب القروض غير المنتجة nonperformance loan.

نهائية إلى برنامج الـ core system الذي يقوم باستخدامها وتقديمها لمديرية المخاطر، حيث يقوم موظفي شعبة المخاطر الداخلية باستخراجها واستخدامها كمدخلات معلومات في حساب نماذج مخاطر سعر الفائدة (القرار رقم١٠٧) ومخاطر السيولة (القرار رقم ٥٨٨).

وعملياً: عندما يتم طرح منتج جديد (مثل قرض السخانات، قرض السيارات) يُطلب من شعبة المخاطر الداخلية مجموعة من الدراسات حول المخاطر المرتبطة بهذا المنتج من حيث إمكانية تقبل المنتَج في السوق ورواجه وتسويقه. حيث تقوم هذه الشعبة بإجراء اختبار يسمى باختبار ♦(swot, strength, weakness, opportunity, threates) ويقدم هذا الاختبار تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والتهديدات وإمكانية قبولها، ثم تُرفع هذه الدراسة إلى المدير العام وإلى مجلس الإدارة بعد ذلك ليتم تبني إستراتيجية لإدارة مخاطر هذا المنتج الجديد.

٢. شعبة المخاطر الخارجية:

وهي تقوم بدراسة المخاطر المرتبطة بالمراسلين في الخارج والعلاقات معهم. وتقوم هذه المديرية بتقييم مخاطر المراسلين في الخارج ودراسة تصنيف الجدارة الائتمانية لهم من خلال نظام الدرجات credit scoring system الذي يطبق طريقة CAMELS التي تحتسب النسب الخاصة بكل مؤشر وتصنيف المصرف المراسل على أساسها لتحديد مدى إمكانية التعامل معه والتنسيق مع مديرية العلاقات الخارجية بجمع المعلومات الكافية والوافية حول المراسل في الخارج. ومن مهامها أيضاً اقتراح الحدود القصوى للعمليات المصرفية على مستوى الدول والمراسلين وغيرها من المتعاملين الخارجيين لمختلف العملات وفق تصنيفها الائتماني وبالتعاون مع دائرة الأخطار الائتمانية.

ويقوم الكادر الفني في هذه الدائرة من المصرف بتطبيق طريقة CAMELS باحتساب المؤشرات والنسب التالية:

- كفاية رأس المال capital adequacy: وتتضمن مؤشر واحد هو مؤشر نسبة كفاية رأس المال ٨٪.

♦ تحليل SWOT: هو أداة مفيدة إلى حدٍ بعيد في عملية الفهم وفي عملية اتخاذ القرار لجميع أنواع المواقف في التجارة وفي المنظمات. كلمة SWOT هي مختصر الأحرف الأولى من الكلمات التالية: (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات). تقدم عناوين تحليل SWOT إطار جيد لمراجعة إستراتيجية الشركة ومركزها واتجاهها أو إستراتيجية التجارة الجديدة أو أي فكرة أخرى. إكمال تحليل SWOT بسيط جداً، وهو موضوع جيد لمحاضرات ورشات العمل. ويعمل تحليل SWOT بشكل جيد أيضاً في مجال اجتماعات العصف الذهني brainstorming. يُستخدم تحليل SWOT في التخطيط التجاري والتخطيط الاستراتيجي وفي تقييم المنافس وفي التسويق وتطوير المنتج والتجارة وتقارير البحث. (متاح على الرابط التالي: http://www.businessballs.com/teambuildinggames)

- نوعية الأصول quality assets: وهي تتضمن نسبتين هما: نسبة القروض غير المنتجة إلى القروض الكلية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض غير المنتجة.
- نوعية الإدارة quality management: وهي تتضمن دراسة إدارة المصرف المراسل ويتم التنسيق هنا مع مديرية العلاقات الخارجية للحصول على هذه المعلومة.
- الإيرادات Earnings: وهي تتضمن أهم مؤشرات الربحية وهما مؤشر العائد على الأصول ROAA ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROAE.
- السيولة liquidity: وهي تتضمن مؤشر وحيد وهو نسبة التسهيلات إلى الودائع.
- الحساسية لمخاطر السوق sensitive market risk: وهي نسبة اختيارية في الحساب.

٣) مهام دائرة المخاطر التشغيلية:

تتولى دائرة مخاطر التشغيل إدارة المخاطر التشغيلية الناجمة عن عدم كفاية أو فشل التعليمات والإجراءات التنفيذية الداخلية أو كفاءة الموظفين القائمين عليها أو أنظمة البرامج المستخدمة أو الخسائر الناتجة عن أحداث خارجية في البيئة المحيطة بالمصرف. (دليل الحوكمة للمصرف التجاري السوري، ٢٠١٠، ص٣١)

وتقوم هذه الدائرة بأداء مهامها من خلال الشعب التالية:

- شعبة المخاطر الإدارية:

تقوم بدراسة إستراتيجية المصرف وسياساته الموضوعة، ودراسة ومتابعة مختلف قرارات المصرف الإدارية المتعلقة بمنتجات وخدمات المصرف الجديدة وأي تحديث لأنظمة العمل ودراسة الأخطار المختلفة المصاحبة لها واقتراح التحسينات وإيجاد النسب الترجيحية المناسبة لطبيعة ودرجة الخطر المرافق. بالإضافة إلى خلق ثقافة الإدراك والتنبه للأخطاء المرتكبة أو لإمكانية حدوث أخطاء أو خلل في نظم العمل وإجرائياته. علاوة على تقييم الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة في الاستجابة للخروقات في الأنظمة وعمليات المراقبة.

- شعبة المخاطر الإجرائية في العمليات المصرفية:

تنقسم مهامها إلى قسمين رئيسيين:

أولاً: المهام الخاصة بمخاطر أنظمة العمل وبرامجه الالكترونية وأساليب الرقابة عليها: وتتضمن دراسة إجراءات العمل ووضوحها وانسيابيتها، وتطبيق مبدأ فصل وتمييز المهام، والتأكد من وجود جهتين رقابيتين (على الأقل) عمليات المصرف المادية. والعمل على دراسة السياسات والإجرائيات الخاصة بسماحيات أنواع المستخدمين في نظم العمل الإلكترونية الخاصة بالمصرف.

ثانياً: المهام الخاصة بجمع وتحليل البيانات المطلوبة لتحديد واستخلاص المؤشرات المتعلقة بكفاية رأس المال التشغيلي: وتتضمن تسجيل بيانات الخسائر لمدة لا تقل عن ٥ سنوات وتحليلها. وتسجيل البيانات الخاصة بفشل النظام وإجراءات الرقابة الداخلية وتحليلها. بالإضافة إلى دراسة أسلوب القياس المناسب للمخاطر وتطويره بما يتلاءم ومراحل نمو المصرف وكفاية رأس المال اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل. علاوة على تطوير مؤشرات الانتباه إلى التحذيرات لأي خلل في بيئة المصرف الداخلية والخارجية.

- شعبة المخاطر الأمنية (مخاطر الحريق- الكاميرات):

وتتضمن مهامها دراسة ووضع الإجراءات الخاصة بالحماية ضد الحريق بما فيها التأمين. ودراسة ووضع أسلوب العمل بنظام المراقبة الأمني عبر كاميرات المراقبة بما فيها التعاون مع الجهات الأمنية، والعمل على مراقبة حسن الأداء بهذا المجال.

خامساً: التنظيم الإداري والمحاسبي في فرع المصرف التجاري السوري رقم /٥/:

يرتبط فرع المصرف التجاري السوري رقم /٥/ تقنياً وإدارياً مع الإدارة العامة للمصرف بواسطة شبكة فرعية موصولة مع البرنامج المركزي في الإدارة العامة لإدارة عملياته وأخذ الموافقات اللازمة على القرارات المركزية للإدارة، ويتبع له مكتبان منتشران في ريف دمشق ويتكون من هيكل تنظيمي موضح في الشكل رقم (١٥) التالي:

الشكل رقم (١٥)

الهيكل التنظيمي للفرع رقم /٥/

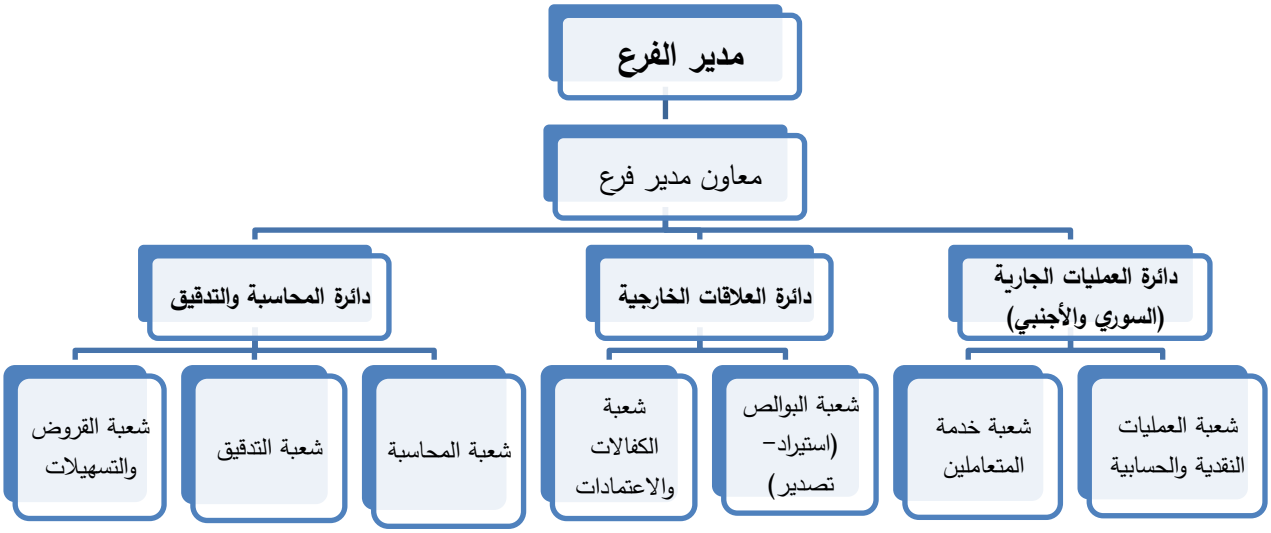

المصدر: المصرف التجاري السوري، الفرع رقم /٥/

يمكن توضيح مهام الدوائر المكونة لفرع المصرف التجاري السوري من خلال توصيف عملياتها كمايلي:

- **دائرة العمليات الجارية:** وهي تقوم بعدة عمليات أهمها:

حفظ الأصول النقدية للفرع – تنظيم أوضاع الصندوق الحسابية – تدقيق يومية الحسابات الجارية – تأجير الصناديق الحديدية – شراء ومبيع للسيولة بالعملات المحلية والأجنبية – إصدار حوالات – فتح حسابات الفيزا – تسليم وتفعيل وإلغاء البطاقات – متابعة قروض بطاقة الائتمان – تنظيم الأوضاع الدورية بالقطع الأجنبي.

- **دائرة العلاقات الخارجية:** وهي تقوم بعدة عمليات أهمها:

تنظيم تعهدات التصدير وتسديد قيمتها بموجب حوالة خارجية – التنازل عن قطع التصدير لتمويل عملية استيراد بوالص أو اعتماد – إدخال البيانات على برنامج الحاسوب – تجهيز إحصائيات وتقرير المصرف المركزي رقم ٥٠٤٢ – طباعة وتدقيق السندات ووثائق شحن الاستيراد الواردة برسم التحصيل وإعلام المصرف الأجنبي والمستفيد السوري بوصولها – تحصيل قيمة السندات والوثائق المسحوبة عليه.

- **دائرة المحاسبة والتدقيق:** وهي تقوم بعدة عمليات أهمها:

مراقبة الودائع التي تفتح يومياً – تدقيق عمليات سحب الفروع من حسابات الفرع التي تجاوزت مبلغ المليون – تدقيق عمليات صندوق التيلر teller – مطابقات السوري – تصفية العمولات والفوائد الأجنبي وتحويلها للسوري شهرياً – إعداد ميزانية الفرع الشهرية والأوضاع – معالجة كشوفات الزبائن وإعطائهم كلمة سر للاستعلام عن أرصدة حساباتهم عن طريق

الانترنيت– طباعة التقارير اليومية– تدقيق عمليات التلر – إرسال وتسليم الكشوفات الشهرية إلى القطاع العام – تدقيق يومية المحاسبة قبل وبعد (EOD, end of day) ومتابعة الحسابات خارج الميزانية – منح التسهيلات الائتمانية وقروض التجزئة.

المبحث الثالث: تحليل عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً لتقييم قدرته على قياس مؤشرات المخاطر

مقدمة

بهدف تحليل عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً لتقييم قدرته على قياس مؤشرات المخاطر، تم توصيف الإجراءات العملياتية في فرع المصرف التجاري رقم ٥ والمعالجة والسياسات المحاسبية الناظمة لها بدءً من مدخلات النظام والمتمثلة بالمستندات والملفات التي تشكل بياناتها مدخلات لعملية المعالجة والقياس المحاسبي، ثم تحليل مخرجات النظام وهي المعلومات الواردة في القوائم المالية للمصرف التجاري السوري لعام ٢٠٠٨ والسياسات المحاسبية لعرضها والإفصاح عنها، بغية تحديد متطلبات قياس مؤشرات المخاطر على نظام المعلومات المحاسبي الجديد. مستخدمة عدة أدوات للتحليل الإداري والتنظيمي كالمقابلات الشخصية والمشاهدات والمخططات الشبكية لقواعد البيانات والنظام الداخلي للمصرف، إضافة إلى أدوات التحليل المحاسبي باعتماد القوائم المالية الختامية للمصرف كالميزانية وحساب الأرباح والخسائر ودليل الحسابات لزمر الحسابات في النظام المحاسبي الموحد المطبق حالياً، ومقارنة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد لتحديد قدرة النظام المطبق حالياً على قياس مؤشرات المخاطر المصرفية. ويقدم هذا التحليل فهم واستيعاب أكبر لكيفية نشوء المعلومات الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر وكيفية معالجتها والسياسات المحاسبية الناظمة لقياسها في نظام المعلومات المحاسبي المصرفي. مما سيُنتج مفاهيم جديدة في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وطرق وسياسات محاسبية جديدة في القياس والإفصاح تلبي احتياجات قياس مؤشرات المخاطر، بالإضافة إلى إنتاج تنظيم إداري جديد.

أولاً: تحليل عناصر نظام المعلومات المحاسبي الموحد المطبق حالياً في المصرف التجاري السوري:

ينظم مشروع الأتمتة في المصرف التجاري السوري العملية المحاسبية من خلال ربط الإدارة العامة للمصرف بفروعه ومكاتبه بشبكة ربط داخلية تسمى بالانتر برانش Interbranch ، من خلال جهاز رئيسي يسمى بالـ Main Frame Computer والذي يعتمد على نظام تشغيل مركزي يسمى As400 :operating system يتألف من نظام حسابات رئيسي يدعى ببرنامج Equation وهو عبارة عن وحدة معالجة مركزية banking core توجد في الإدارة العامة للمصرف، كما تتألف من أنظمة فرعية sub systems وهي عبارة عن:

١. برنامج الإبداع التجاري Trade innovation
٢. برنامج نظام التقارير Web form
٣. برنامج النقدية (شيكات، سحب، إيداع، حوالات) Cashier
٤. برنامج العمليات غير النقدية " TI "
٥. برنامج البريد الالكتروني " CBS- OP- Email "
٦. نظام المراسلات الخاصة بالعمليات المصرفية الخارجية للمصرف وفروعه مع المراسلين في الخارج ويدعى نظام السويفت Swift.

وسيتم تقديم تحليل وتوصيف عناصر نظام المعلومات المحاسبي توصيفاً منطقياً ومفاهيمياً وإجرائياً ومحاسبياً في البنود التالية:

١) المدخلات والمعالجة في النظام المحاسبي الموحد:

أ. المستندات والملفات:

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بمجموعة من الملفات (الأوراق الحاسوبية) المتصلة ببعضها البعض مشكلة دفتر اليومية journal والمسجل عليها القيود المحاسبية الخاصة بعمليات الفرع مع الأفراد والفروع الأخرى والإدارة العامة والمصارف الأخرى المحلية والمراسلين في الخارج. والتي تبين حركة الأموال من خلال إشعارات المدين والدائن.

يجمع النظام بيانات قيود اليومية الخاصة بالفترة المالية، وكذلك بيانات قيود التسوية التي يتم إعدادها في نهاية الفترة، وتخزينها على ملف في شكل أسطوانة ممغنطة يطلق عليها اسم "ملف عمليات اليومية"، وأهمها ملف الزبائن، ملف أنواع الحسابات، ملف العملات، وملف حسابات الزبائن، وملف الفروع، ملف الشيكات، ملف دليل الحسابات...الخ. يتم معالجة البيانات بواسطة الحاسوب لإعداد التقارير المالية باستخدام البيانات المخزنة على "ملفات عمليات اليومية" وملف دليل الحسابات وبرنامج التقارير المالية في المخدم الفرعي IT الذي

يحتوي على تفاصيل كل العمليات المدخلة إلى النظام من الفروع (سواء كانت عمليات تتعلق بطلب الفرع فتح اعتماد مستندي أو كفالة أو فتح حساب أو اقتراض...الخ من العمليات المصرفية).

ويحتوي ملف العملات: على جميع العملات التي يقوم المصرف التجاري بالتداول بها. مثل اليورو، الدولار... كما يحتوي على سعر صرف (بيع وشراء) وتتم عملية تحديث لنشرة سعر الصرف كلما تغيرت الأسعار حسب النشرة الواردة من مصرف سورية المركزي. وعند تحميل نشرة الأسعار، ولمنع التلاعب (كإجراء وقائي)، يقوم البرنامج بمنع تنفيذ أي عملية حتى يتم الانتهاء (بمثابة إقفال برمجي لجميع الحواسب).

ملف أنواع الحسابات: يحتوي على جميع أنواع الحسابات مثل الحسابات الجارية، وحساب التوفير...الخ، كما يحتوي على جميع المعلومات عن كل حساب من حيث سعر الفائدة ورمزه وسقف الحساب..الخ.

ملف الزبائن: ويحتوي على كل ما يتعلق بالزبائن (أسماء الزبائن وأشخاص وشركات وجميع التفاصيل الخاصة بتعاملاتهم مع المصرف).

ملف حسابات الزبائن: ويحتوي حساب دائن وحساب مدين وحساب الائتمان وحساب التوفير والحساب الجاري ..الخ)

ملف الفروع: يحتوي على جميع فروع المصرف وجميع المكاتب الخدمية التي تقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بالفروع.

ملف الشيكات: ويحتوي على جميع تفاصيل الشيكات وأسماء الأشخاص الذين يحملون دفاتر شيكات وأرقامها.

ملف دليل الحسابات: ويحتوي على أسماء الحسابات وترميزها بالأرقام مصنفة إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية متفرعة عنها بعدة مستويات وهكذا. ويتضمن دليل الحسابات المطبق حالياً الحسابات الرئيسية التالية:

- الحسابات الرئيسية للموجودات (١ و٢)
- الحسابات الرئيسية للمطاليب (٣ و٤)
- النفقات العامة للإدارة (٥)♦
- نفقات الاستثمار (٦)♦
- إيرادات الاستثمار (٧)♦

♦ تتضمن النفقات العامة للإدارة: الرواتب والأجور وتعويضات الموظفين ونفقات النقل والانتقال والإيجارات ولوازم وقرطاسيه ومطبوعات وصيانة وغيرها...

♦ وتتضمن نفقات الاستثمار: الفوائد المدفوعة والعمولات المدفوعة وفروق عمليات القطع والمؤن والاستهلاكات والديون المعدومة وغيرها...

تقفل جميع الحسابات الخاصة بالزمر (٥، ٦، ٧) بتحويلها إلى حسابات النتائج رقم (٨)♦.

ويعد دفتر اليومية على نسختين يومياً:

- النسخة الأولى: نسخة تعد قبل نهاية اليوم End on day:

وتطبع هذه اليومية بأمر موجه من محاسبة الإدارة العامة للحاسب المركزي الموجود لدى مدير الفرع، وتتضمن هذه النسخة محاسبة العمليات المصرفية بالعملات الأجنبية وبالليرات السورية، والعمليات المصرفية المتبادلة بين الفروع والإدارة العامة، والعمليات المشتركة للفرع مع الفروع الأخرى أو الإدارة العامة للمصرف.

- النسخة الثانية: نسخة تعد بعد نهاية اليوم End off day:

وتتضمن هذه النسخة محاسبة العمليات المصرفية الداخلية للفرع باستثناء عمليات التبادل بين الفروع. حيث يعالج النظام (وحدة المعالجة المركزية) جميع الإدخالات المصرفية في نهاية كل يوم عمل باستخراج عملية نهاية اليوم من النظام الـ end off day لجميع الفروع وإنهاء عمليات الإدخال من قبل الفروع لتؤهل المصرف لعمل يوم جديد- وخلال هذه العملية يتم توليد تقارير بشكل آلي، حيث تقوم بعملية ترحيل اليومية وتطبيقها واحتساب الفوائد والعمولات، وفتح يومية جديدة بتاريخ يوم العمل التالي. ويقوم موظف مختص بفحص تقرير مراقبة إدخال بيانات العمليات يومياً للتأكد من معالجة بيانات كافة عمليات اليوم.

يطبع رئيس قسم المحاسبة اليومية على نسختين بهدف إجراء مطابقة بينهما لتسجيل العمليات غير المثبتة، وذلك من خلال مطابقة المستندات الواردة لقسم المحاسبة مع واقع القيود المسجلة في دفتر اليومية العام. كما أن كل قسم من أقسام الفرع يطبع اليومية الخاصة به من أجل مراقبة عمليات القسم وتدقيق المستندات مع اليومية التابعة له لمطابقة إجماليات الرقابة للعمليات اليومية الناتجة عن معالجة البيانات مع تلك المجاميع واكتشاف أي فروق وذلك للحد من المخاطر التشغيلية وتحديد المسؤوليات.

♦ تتضمن إيرادات الاستثمار: الفوائد المقبوضة والعمولات المقبوضة وفروق عمليات القطع وإيرادات محفظة الأوراق المالية وإيرادات أموال خاصة بالمصرف وغيرها.

♦ تتضمن حسابات النتائج (٨) كل من: حساب الاستثمار العام، حساب الأرباح والخسائر، نتيجة حساب الأرباح والخسائر، حساب توزيع الأرباح.

الشكل رقم (١٦)

نظام معالجة البيانات بالحاسوب الخاص بعمليات الدورة المحاسبية[٣]

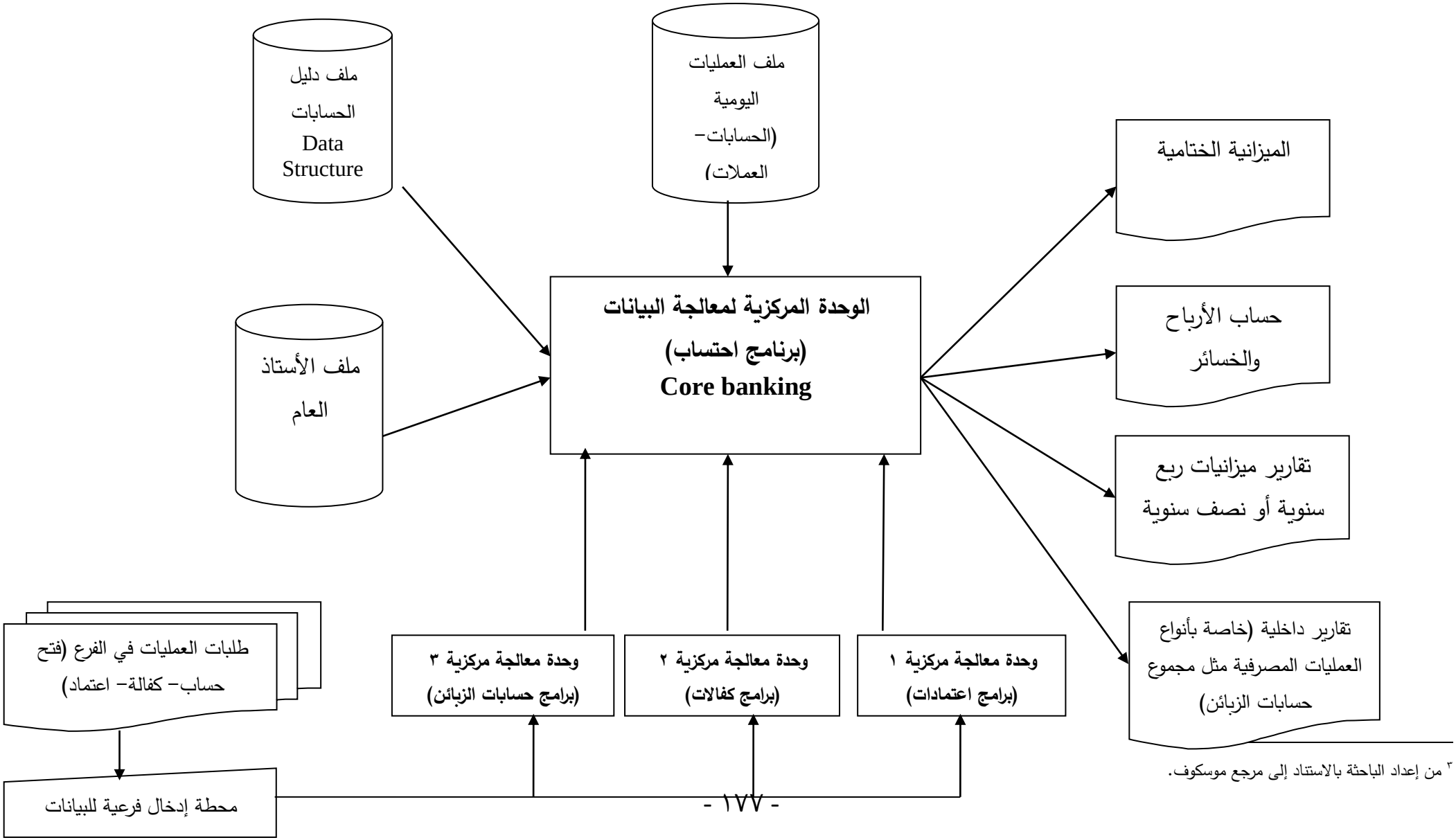

[٣] من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مرجع موسكوف.

الشكل رقم (١٧)

إدخال العمليات اليومية من خلال محطات الاتصال في الفروع

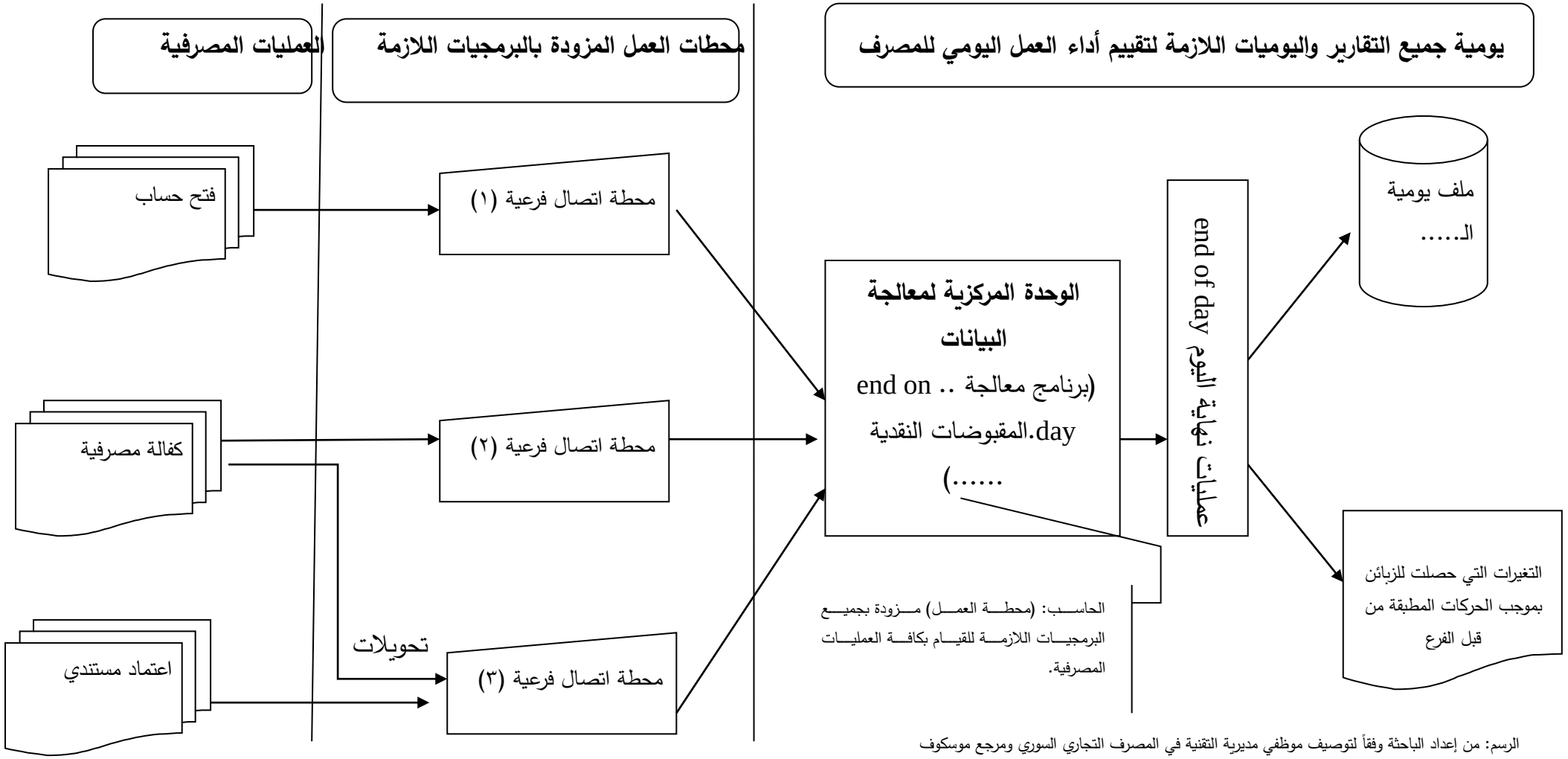

الرسم: من إعداد الباحثة وفقاً لتوصيف موظفي مديرية التقنية في المصرف التجاري السوري ومرجع موسكوف

ب. معالجة العمليات والإجراءات:

١. إجراءات منح التسليف:

إن قرار منح التسليف في المصرف التجاري السوري – الفرع رقم٥ – هو قرار مركزي والفرع ليس لديه الصلاحية بمنح أي تسهيل ائتماني دون موافقة الإدارة العامة، كما أن النظام المحاسبي لتوثيق التسليف مؤتمت على الحاسوب في الفرع ويرتبط بنظام التسليف في الإدارة العامة بواسطة الشبكة الالكترونية. وذلك بهدف التقليل من المخاطر الائتمانية. وغيرها من المخاطر كمخاطر أسعار الصرف والمخاطر التشغيلية التي تنتج عن التأخر في تنفيذ عمليات الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية مثلاً.

يتقدم العميل إلى فرع المصرف التجاري السوري رقم /٥/ بطلب منح تسهيل ائتماني. وبعد تقديم الأوراق الثبوتية المطلوبة والضمانات اللازمة• تقوم شعبة القروض والتسهيلات في الفرع بدراسة أولية للقرض من الناحية النظامية والقانونية والشكلية والتعاقدية والمالية، يطلب من المتعامل الحديث فتح حساب جاري دائن من أجل الحصول على الرقم الأساسي على النظام المصرفي الحديث المحوسب ومن ثم إدخاله لبرنامج التسليف.

يقوم موظف الإدخال بالولوج إلى لوحة التحكم والدخول بإيقونة منح إذا كان متعامل حديث أو دخول إلى إيقونة تعديل إذا كان طلب تعديل أو الدخول إلى إيقونة تجديد وتعديل بحسب نوع الطلب أو الدخول إلى إيقونة إلغاء في طلب إلغاء تسهيلات بالكامل. يتم إدخال المعلومات وبدقة فائقة وبعدها تجمد البيانات آليا ولا يتم تعديلها إلا بموافقة مديرية التسليف عن طريق مدير النظام. ثم تظهر الصفحة التالية:

• الضمانات: أهم الضمانات الممنوحة مقابل التسهيلات الائتمانية في النظام المطبق حالياً هي: ضمانات عقارية، رهن المشروع المراد تمويله، كفالة مصرفية مقبولة، ضمانات عينية، سندات تجارية تأمين، كفالات شخصية، تنفيذ أشغال، عقود توريد مواد لجهات القطاع العام، عملات أجنبية، بضائع. وفي التطبيق العملي تبين بأن الضمانة العقارية هي أكثر أنواع الضمانات استخداماً من قبل المتعاملين ويتم توثيقها بعد استيفاء ثبوتياتها مثل إخراج قيد عقاري وغيرها وبعد الموافقة على القرض يقوم المصرف بتوجيه كتاب للمصالح العقارية باسم المتعامل حتى يضع عليه إشارة تأمين من الدرجة الأولى على صحيفة العقار المقدم كضمانة للمصرف. يتم تسجيل الضمانات في النظام المطبق حالياً وتوثيقها بسعر السوق (حسب تقدير الخبير) إضافة إلى هامش ٢٥٪، يجب أن يغطي ١٥٠ % من قيمة التسهيلات الممنوحة، أما عند التوثيق فيتم التسجيل بسقف محدد لا يتجاوز قيمة التسهيل الائتماني حسب قرارات مجلس النقد والتسليف.

ثم تُدقق وتُفرغ وتُنزل بيانات الميزانية المبسطة بأرقام إجمالية لكل من الأصول والالتزامات من قبل موظف التسليف بالفرع. ثم إدخال الجاري الدائن المسمى الوسطي مضافا إلى رصيد التوفير إن وجد وإدخال التاريخ العائد لآخر ميزانية مقدمة من الميزانيات المتوفرة. ثم الضغط على زر حفظ ليقوم البرنامج آلياً بحساب حقوق الملكية --------. وتوضح الصفحة التالية هذه العملية:

وبناءً على الدراسة المالية لميزانية العميل المقترض يتحدد مبلغ الحد الأقصى الممكن منحه للمتعامل، يُدقق من قبل مدير الفرع ويُقترح المبلغ ثم يُحول الطلب إلى الإدارة العامة. وفي حال وجود ضمانات يتم إدخال الضمانات المقدمة عقارية ..شخصية ...عينية...إضافة عقار جديد أو تنزيل عقار جديد. بالإضافة إلى إدخال المعلومات الخاصة بالكفيل حيث يتم إدخال صافي التقدير بعد تنزيل الالتزامات من رأس المال أو حقوق الملكية.

في هذه النافذة يتم إضافة كل نوع من أنواع التسهيلات على حدى حيث يظهر الحد الأقصى تلقائيا وتدخل العملة والمؤونة المطلوبة من قبل العميل وتذكر ملاحظات إذا كان هناك ضرورة في حقل الملاحظات.

بعد الانتهاء من طلب التسهيلات يتم الضغط على زر إنهاء ليتم توليد الطلب وتحويله إلى مدير الفرع لتدقيقه ومعاينته واختيار الضمانة المناسبة واقتراح المبالغ وتحويل الطلب إلى جهتين: الجهة الأولى: إلى اللجنة الاستشارية (مديرية التسليف) في الإدارة العامة – المدير العام – لجنة التسليف العليا، وذلك ليصار إلى استصدار قرار المنح. والجهة الثانية هي موظف الإدخال وذلك لاستدراك النواقص إن وجدت.

يتم معاينة الطلب من قبل لجنة التسليف الاستشارية من خلال أيقونة معاينة المبينة في النافذة التالية حيث سيتم الانتقال إلى بيانات المتعامل الشخصية والتي لا يمكن إجراء أي تعديل عليها ومن ثم الانتقال إلى بيانات المتعامل المالية–الميزانية وحجم الأعمال.

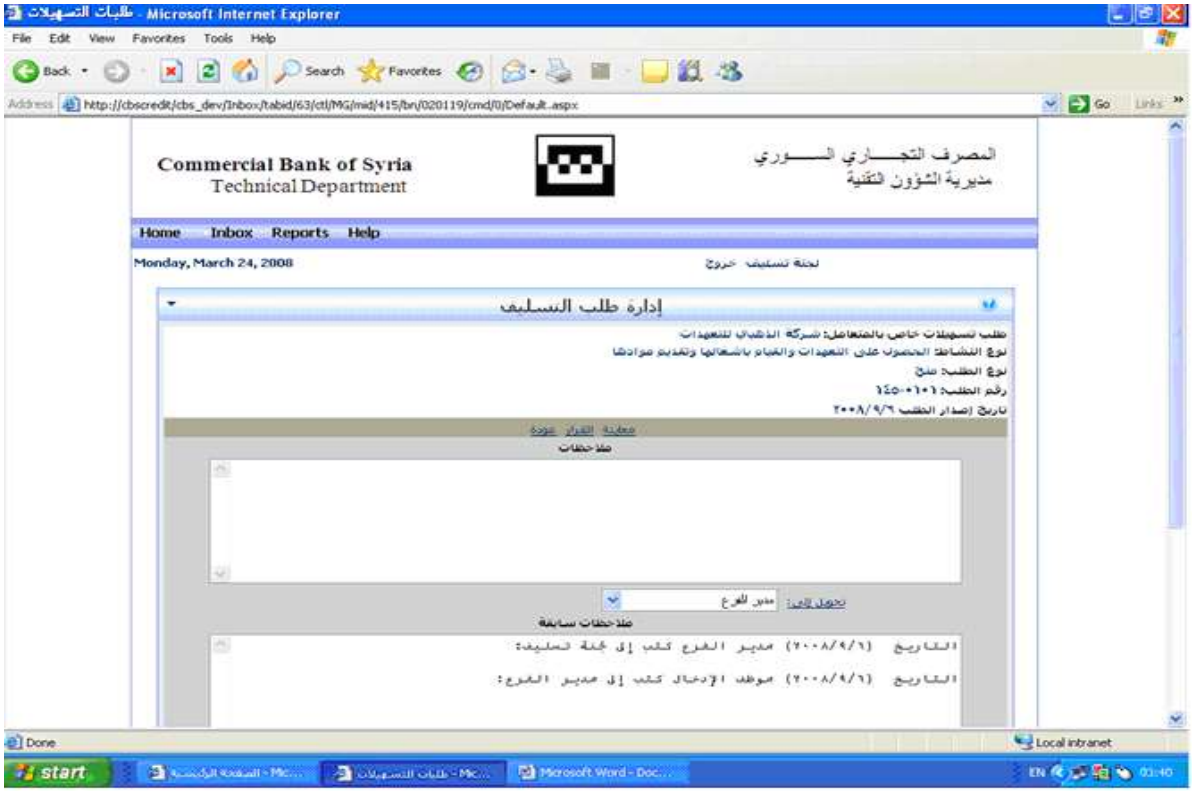

يحق لمديرية التسليف معاينة الطلب دون أي تعديل في البيانات المدرجة مع إمكانية إدراج الملاحظات قبل العرض على اللجنة الاستشارية والإعادة إلى الفرع في حال وجود خطأ. وتتم المعاينة مع الوثائق الموجودة بأرشيف المتعامل والمدخلة سابقاً من واقع الهوية الشخصية والسجل التجاري.

تعاين مديرية التسليف وتدقق نوع التسهيلات المطلوبة مع فاعلية المتعامل من جهة والمبلغ الجديد مع الحد الأقصى المسموح به من جهة ثانية. كما يتم معاينة الضمانات العقارية التي تراها مناسبة من أجل وضع إشارة التأمين عليها في حال كانت جديدة أو زيادة التأمين في حال كانت موجودة سابقاً وقيمتها التخمينية لتغطية التسهيلات الممنوحة ويتم الانتقال إلى الضمانات الشخصية التي يتم معاينتها من حيث ملاءة الكفيل المالية كونها تغطي التسهيلات الممنوحة. بعد هذه الإجراءات يتم إصدار قرار المنح من قبل اللجنة الاستشارية للتسليف وطباعته وإرساله على ثلاث نسخ الكترونياً ومن ثم ورقياً إلى الجهات التالية:

١- الفرع المعني لاستكمال شروط المنح ومن ثم إعلام مديرية المخاطر.

٢- مديرية المخاطر لتفعيل التسهيلات بعد إعلامهم خطياً من قبل الفرع المعني بتنفيذ كافة الشروط المتعلقة بقرار المنح من حيث الضمانة (شخصية أو عقارية، شهادة الحق العيني) وعمولة الارتباط و... ومتابعة تنفيذ المتعاملين الذي صدر بحقهم قرارات منح وإعطاءهم مهلة شهرين من تاريخ صدور القرار لتنفيذه وإلا فإبلاغ الفرع بضرورة إلغاء التسهيلات وإعلام مديرية التسليف.

٣- مديرية التسليف.

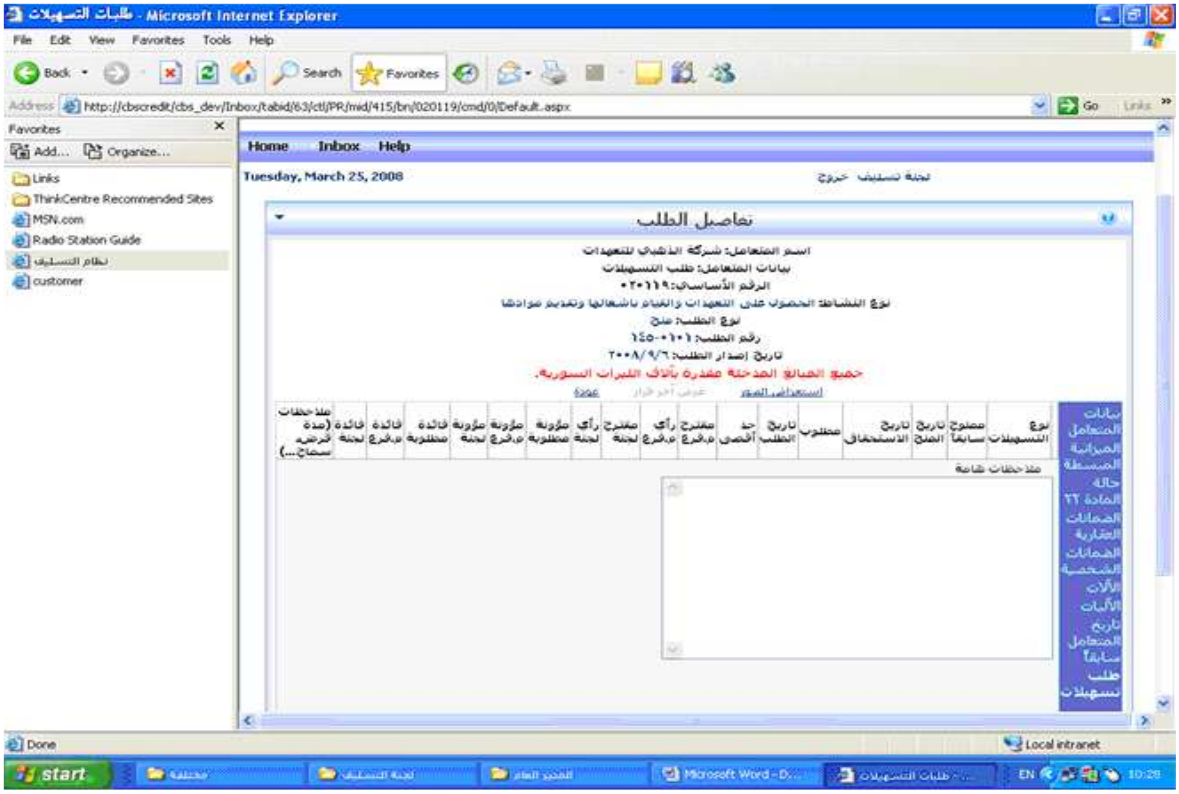

تقوم اللجنة الاستشارية بالتأكد من المعلومات المدرجة في الجدول من حيث المبلغ الممنوح وتاريخ الاستحقاق والحد الأقصى والمؤونة المطلوبة من التعليمات التطبيقية لنظام العمليات. يتم طباعة نسخة ورقية بالملاحظات وتوقيع الموظف الدارس وتُرفع إلى مديرية التسليف ليتم تداركها من خلال إعادتها إلى الصلاحية الأدنى ومن ثم تأشيرها ورفعها إلى صاحب الصلاحية. ثم يقوم السيد المدير العام أو لجنة التسليف العليا بمعاينة بريد الطلبات المحولة من خلال اختيار أيقونة inbox من خلال الضغط على كل طلب على حده بعد إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور.

يقوم المدير العام بمعاينة الضمانات العقارية الذي يراها مناسبة من أجل وضع إشارة التأمين عليها في حال كانت جديدة أو زيادة التأمين في حال كانت موجودة سابقاً ويتم الانتقال إلى الضمانات الشخصية. ثم يقوم السيد المدير العام أو لجنة التسليف العليا بالاطلاع على مقترح الصلاحيات الأدنى واتخاذ القرار وحفظه.

يتم إصدار قرار المنح من قبل السيد المدير العام أو لجنة التسليف العليا وطباعته وإرساله على ثلاث نسخ الكترونياً ومن ثم ورقياً إلى الجهات التالية:

١- الفرع المعني لاستكمال شروط المنح ومن ثم إعلام مديرية المخاطر.

٢- مديرية المخاطر لتفعيل التسهيلات بعد إعلامهم خطياً من قبل الفرع المعني بتنفيذ كافة الشروط المتعلقة بقرار المنح من حيث الضمانة (شخصية أو عقارية، شهادة الحق

العيني) وعمولة الارتباط و... ومتابعة تنفيذ المتعاملين الذي صدر بحقهم قرارات منح وإعطاءهم مهلة شهرين من تاريخ صدور القرار لتنفيذه وإلا فإبلاغ الفرع بضرورة إلغاء التسهيلات وإعلام مديرية التسليف.

٣- مديرية التسليف.

يصدر قرار المنح بشكل نهائي. وبعد حصول الفرع على قرار موافقة المنح المرسلة من قبل الإدارة العامة، يقوم الفرع بإبلاغ المتعامل ويصدر وثيقة تبليغ تسهيلات مصرفية تتضمن المعلومات التالية: (اسم المتعامل والرقم الأساسي وتاريخ المنح والمبلغ الممنوح والاستحقاق ونوع التسهيلات والضمانة) وتحرر هذه الوثيقة على ثلاث نسخ ورقية إضافة إلى التسجيل الالكتروني لها في ملف اليوميات المربوط مع نظام المعلومات المحاسبي في الإدارة العامة.

٢. إجراءات قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة:

يحق للعملاء إيداع أموالهم لدى المصرف في حسابات مصرفية دائنة بمختلف أنواعها (جارية- ودائع) بالليرات السورية أو العملات الأجنبية، ما عدا حسابات التوفير التي تفتح بالليرات السورية حصراً.

تفتح الحسابات الجارية الدائنة نقداً أو حسابياً لدى المصرف (بفائدة أو بدون فائدة) ويستفيد منها الأفراد والمؤسسات والشركات والمنظمات والجمعيات والاتحادات والمصارف والسفارات ... الخ وتشمل هذه الحسابات الأنواع التالية:

- حسابات جارية أو الودائع تحت الطلب.
- حسابات التوفير.
- الودائع لأجل.

كما يشترط المصرف على العميل قبول الوديعة مقابل فتح حساب جاري دائن. حيث يتقدم العميل إلى شعبة خدمة الزبائن بإيداع الأموال بموجب "طلب دفع بالحساب" الموضح شكله في الملحق رقم (٦- أ) ويملأ الدافع الطلب بالمعلومات اللازمة.

يقوم موظف خدمة الزبائن المسؤول عن فتح الحسابات على الحاسوب بالولوج إلى برنامج الـ Equation وإدخال الرقم الأساسي للعميل الجديد وتسجيل جميع البيانات الخاصة به ويُفتح له حساب وبطاقة فتح حساب.

ثم يتوجه العميل إلى الصندوق teller للدفع، فيحرر الصندوق teller " إشعار بالدفع " على أربع نسخ: نسخة للعميل ونسخة مدين ونسخة دائن ونسخة للتيلر teller. والملحق رقم (٧- ب) يوضح نموذج عن إشعار الدفع.

٣. إجراءات فتح الاعتمادات المستندية:

يعتبر قرار منح الاعتماد المستندي قراراً غير مركزياً تشترك في عملية الاعتماد المستندي الأطراف التالية:

- المستورد (Applicant) فاتح الاعتماد.
- المصدّر (Beneficiary) المستفيد.
- البنك المصدّر (Issuing Bank).
- البنك المراسل (Nominated Bank).

ينشأ الاتفاق أولاً بعقد (contract) بين المصدر والمستورد وفق شروط بيع معينة تُدعى بشروط الاتصال الدولي (INCO terms, International communication terms) تتعلق بالاتفاق على شروط شحن ونقل وتأمين البضاعة (CIF, FOB, CIP, CFR)، حيث ينجم عن الاتفاق الأولي بينهما فاتورة أولية تسمى بالـ proforma invoice تصدر عن المستفيد باسم فاتح الاعتماد وتتضمن معلومات أهمها: شروط الدفع والتسليم ووصف البضاعة بالكمية والقيمة واسم المصدر واسم المستورد ومبلغ الاعتماد وطريقة الشحن. ثم يتقدم المستورد بطلب فتح اعتماد مستندي لدى المصرف المحلي المصدّر (التجاري السوري) ويحدد المصرف شروط لفتح الاعتماد وهي: طلب فتح اعتماد وإجازة استيراد (لجميع الدول ما عدا الدول العربية وتركيا) وسجل تجاري وفاتورة أولية proforma invoice وعقد تأمين ومؤونة يحتجزها المصرف التجاري السوري. ثم يقوم الموظف المختص بمراجعة طلب فتح الاعتماد والمعلومات الواردة فيه واستيفاء جميع الوثائق المطلوبة، وتجنباً لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، يقوم الفرع بالتأكد من وجود التغطية الكاملة لقيمة الاعتماد وذلك بالعملة السورية أو الأجنبية في حال عدم وجود تسهيلات مصرفية للمتعامل وفي حال وجودها يذكر ذلك في الحقل المخصص في الاعتماد حيث تذكر قيمة التسهيلات ونوعها واستحقاقها والمستعمل منها و المؤونة المستوفاة ومبلغ التجاوز إن وجد. ثم يرسل الفرع طلب موافقة إلى المديرية العامة لتحديد اسم المصرف الذي سيفتح معه الاعتماد. بعدها يرسل التجاري السوري رسالة سويفت إلى المصرف المراسل وعند موافقة المصرف المراسل على منح الاعتماد يبلغ المستفيد المصدّر. ثم ترد رسالة إلى المصرف المحلي والذي يقوم بدوره بإبلاغ العميل المستورد بالموافقة. وبعد استلام التاجر البائع (المصدّر للاعتماد) وموافقته عليه يقوم بتنفيذ الاعتماد وذلك بشحن البضاعة وتسليم المستندات المطلوبة بالاعتماد للمصرف المراسل والتي يجب أن تكون متقيدة بشروط الاعتماد (المصارف تتعامل بمستندات وليس ببضاعة).

تظهر الصفحة الرئيسية لإنشاء الاعتماد المستندي كما هي موضحة في الشكل التالي:

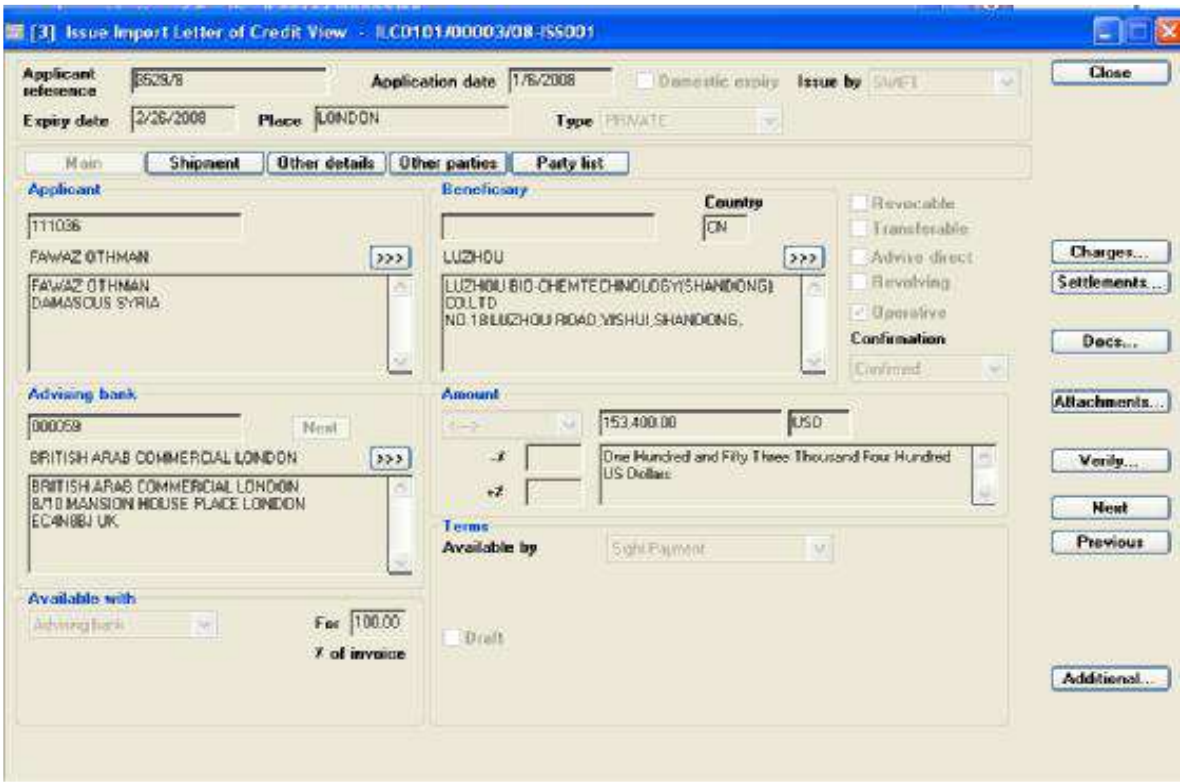

وبعد كتابة البيانات المطلوبة في الحقول الملائمة تظهر الصفحة التالية:

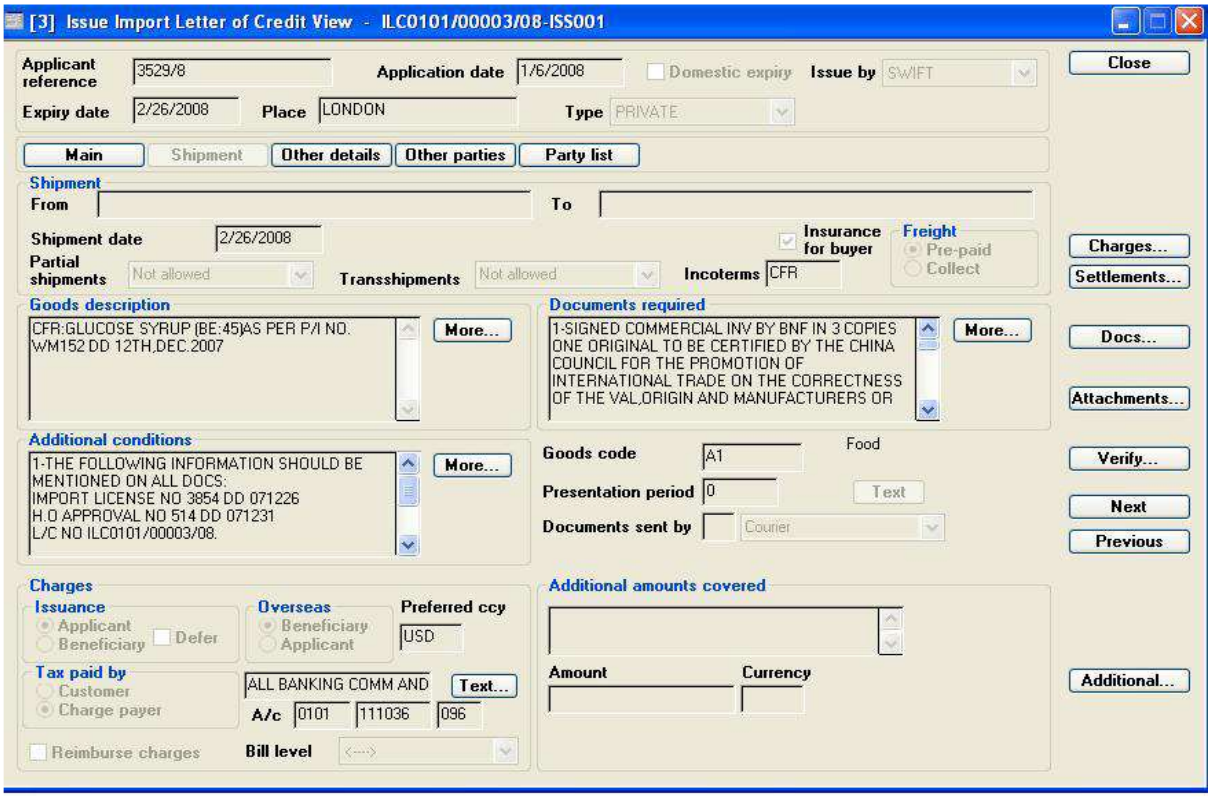

٤. إجراءات منح الكفالات:

تقسم الكفالات على نوعين: كفالات مصرفية داخلية (محلية) وكفالات بطلب المصارف الخارجية.

تصدر الكفالة الداخلية بناء على طلب زبائن سوريين ولصالح مؤسسات وشركات القطاع العام وغيرها من القطاعات (خاص– مشترك) وهي تمنح بالليرات السورية.

يتم الاعتراف بالكفالة المحلية عند طلب الكفالة من قبل طالب الكفالة مع الضمانة ويوافق عليها الفرع بعد تحويلها إلى اللجنة المختصة في الإدارة العامة في المصرف وعند قيام الإدارة العامة في المصرف التجاري السوري بالموافقة على مبلغ الكفالة المحلية بعد دراستها وتحديد سقف مبلغ الكفالة والعمولة ومبلغ المؤونة المقتطعة، تُرسل هذه الموافقة إلى الفرع عبر الشبكة الالكترونية ويحتسب الفرع مبلغ العمولة والتأمين على المبلغ المطلوب والمستعمل من المبلغ الممنوح ويسجل الرصيد في حساب المتعامل مع إثبات مبلغ المؤونة كتأمين للمصرف، ومبلغ العمولة كإيراد للمصرف♦، علماً بأن مدة الكفالة المحلية تتراوح بين (٣ أشهر، ٦ أشهر، ٩ أشهر، ١٢ شهر) ولا تتجاوز السنة الواحدة. ويتم إلغاء الاعتراف بالكفالة عند انتهاء فترة الاستحقاق سواء كانت الكفالة مؤقتة أم نهائية♦.

وتظهر الصفحة التالية في برنامج الكمبيوتر ويدون رئيس الشعبة بيانات الكفالة المطلوبة في الحقول الملائمة:

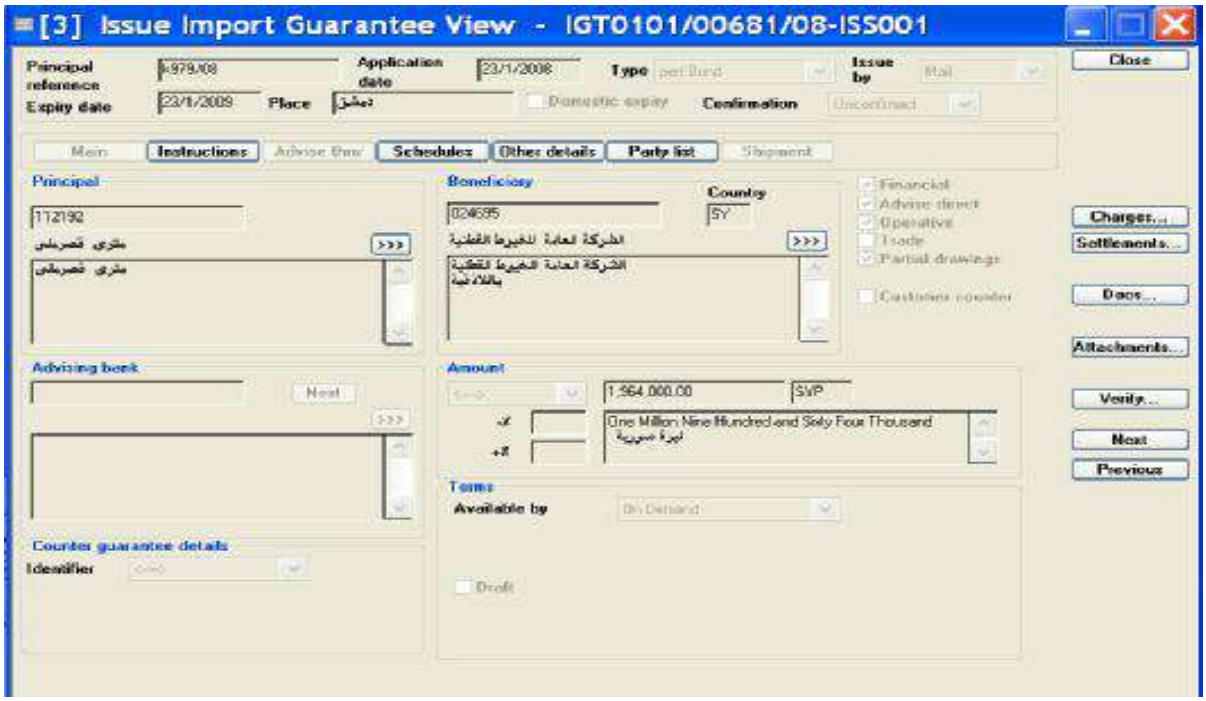

♦ تُحتسب نسب العمولة عند تحول الكفالة من كفالة مؤقتة إلى كفالة نهائية وفق الطريقة التالية: المؤونة= قيمة الكفالة × نسبة المؤونة المحددة من قبل الإدارة العامة – والعمولة= (قيمة الكفالة – المؤونة) × نسبة العمولة المحددة من قبل الإدارة العامة، وهي موزعة حسب الشرائح التالية: ٠,٢٥٪ لمدة ٣ أشهر، ٠,٥ % لمدة ٦ أشهر، ٠,٧٥ % لمدة ٩ أشهر، و ١٪ لمدة سنة.

♦ الكفالة المؤقتة: هي كفالة الدخول في المناقصات وطلبات العروض والتعهدات العامة (التأمينات المؤقتة)، أما الكفالة النهائية فهي كفالة حسن التنفيذ للتعهدات العامة (تأمينات نهائية).

يبدأ طلب الكفالة (بالعملات الأجنبية) عن طريق ورود رسالة سويفت♦ من المراسل الخارجي (الزبون) إلى شعبة الكفالات المصرفية في الفرع الذي يقوم بدوره بإرسال طلب موافقة على الكفالة إلى قسم العلاقات الخارجية بالإدارة العامة للتأكد من المراسل وأخذ الموافقة خطياً بالتعامل معه. ويتم إلغاء الكفالة عند وصول إشعار من الزبون بانتهاء الكفالة. علماً بأنه إذا كانت الجهة المستفيدة في سورية ترغب بتمديد الكفالة لفترة جديدة ترسل كتاب للمصرف بالتمديد (لعدم الانتهاء مثلاً) قبل انتهاء استحقاق الكفالة بأسبوع أو شهر، وهنا يقوم التجاري السوري بإرسال رسالة سويفت للمراسل يطالبه بتمديد الكفالة ويرسل المراسل للتجاري السوري إشعار سويفت بالموافقة.

٥. إجراءات شراء وبيع العملات الأجنبية:

تقوم شعبة القطع الأجنبي في مديرية العلاقات الخارجية في الإدارة العامة بتنفيذ جميع عمليات شراء ومبيع القطع والنقد الأجنبي (البنكنوت) وفق التعليمات النافذة والأسعار المقررة من الإدارة العامة، وعليه فهي تنفذ هذه العمليات لسد حاجات شعبة القطع والشعب الأخرى في دائرة العلاقات الخارجية كشعب الكفالات والقطع والاعتمادات والبوالص.

يتم شراء ومبيع البنكنوت عن طريق مركز السيولة – المديرية العامة.

يتم شراء ومبيع القطع عن طريق الإدارة العامة – مديرية العلاقات الخارجية.

تجري عمليات شراء ومبيع القطع من الإدارة العامة– مديرية العلاقات الخارجية يومياً عبر Interbranch، بحيث يتم تحريك مركز القطع في الإدارة العامة ويكون رصيده (٨٨١) متطابقاً مع رصيد الحسابات الإحصائية المنفذة في الفروع (٨٨٤) لنفس العملة.

تجري عمليات شراء ومبيع القطع على جميع أنواع القطع الناتج عن العمليات اليومية التي تنفذ في الفروع والتي تمثل أرصدتها الدائنة (حساب موارد ٨٨٤) وأرصدتها المدينة (حساب استخدامات ٨٨٣).

يتم تجميع الحركات الدائنة الخاصة بالقطع الأجنبي لبيعها إلى الإدارة العامة والحركات المدينة لشرائها من الإدارة العامة بشكل يومي عند إغلاق الصندوق و بحسب آخر نشرة أسعار للعملات الأجنبية.

تدقق كافة العمليات المنفذة من قبل جميع أقسام العلاقات الخارجية على حسابات مركز القطع قبل إجراء عملية الشراء والبيع.

تنفذ عمليات البيع والشراء على مرحلتين:

- يفرز مركز القطع بما يخصه من موجودات القطع إلى حساباته النظامية الخاصة بكل نوع من أنواعه أثناء اليوم بالقيود التالية:

♦ السويفت هو عبارة عن نظام اتصالات عالمي يقع مركزه في بلجيكا.

- الحركات المدينة من حـ/٨٨٣ إلى حـ/٨٨٤
- الحركات الدائنة من حـ/٨٨٤ إلى حـ/٨٨٣

- تتم عملية البيع والشراء للمبالغ الإجمالية إلى الإدارة العامة في نهاية اليوم.

يتم تصفية مركز القطع بشكل يومي وتحويل كافة الأرصدة إلى المديرية العامة بحيث يكون الرصيد صفراً بما يخص الموارد والاستخدامات من القطع.

يقوم المصرف بتسجيل مشترياته ومبيعاته من العملات الأجنبية مع المراسلين في الخارج في حساب خاص يدعى "بحساب القطع الأجنبي" ويتم التسجيل على أساس الوحدات بالعملات الأجنبية. [1]ويمثل الرصيد الدائن لهذا الحساب موجودات المصرف من العملات الأجنبية القابلة للاستعمال، في حين يمثل الرصيد المدين لهذا الحساب مدى الالتزامات المترتبة على المصرف بالعملات الأجنبية إزاء المراسلين في الخارج. ويتم تحويل حساب القطع الأجنبي إلى ليرات سورية في نهاية كل شهر على أساس الأسعار الثابتة المقررة من قبل إدارة المصرف بغية إدخالها في الميزان العام للحسابات. كما يقوم المصرف بفتح حساب مقابل لهذا الحساب يدعى بحساب القيمة المقابلة للقطع والذي يمثل رصيده المدين صافي موجودات المصرف من العملات الأجنبية ويمثل رصيده الدائن صافي التزامات المصرف من العملات الأجنبية.

٢) مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصرف التجاري السوري:

حدد النظام المحاسبي الموحد للمصارف (رقم ١٦ تاريخ ١٩٦٦/٩/١٠) مجموعة من الحسابات الختامية لغرض تقديم المعلومات اللازمة لخدمة المصارف وهي:

١- حساب الاستثمار العام
٢- حساب الأرباح والخسائر
٣- نتيجة حساب الأرباح والخسائر
٤- حساب توزيع الأرباح.

وقد حدد النظام المحاسبي الموحد أسماء ومحتويات هذه الحسابات والقوائم وحدد نماذج لها، بالإضافة إلى القواعد العامة لإعدادها. علماً بأن البيانات المالية الختامية المفصح عنها في التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام ٢٠٠٨ هي:

١- الميزانية العامة الختامية لعام ٢٠٠٨.

---

[1] الاستخدامات: تمثل حسابات القطع المدينة التي يجب شرائها من الإدارة العامة ويعتمد بها سعر مبيع القطع.

الموارد: هي حسابات القطع الدائنة وتمثل العمولات المقبوضة والضرائب على الفوائد و الإدارة المحلية التي يجب بيعها إلى الإدارة العامة ويعتمد بها سعر شراء القطع في نهاية اليوم.

تنفذ العملية بقيدين على الكاشير، ويحول الرصيد إلى حساب الإدارة العامة Interbranch.

٢- حساب الأرباح والخسائر للعام المطبق حالياً والعام السابق.

كما يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المطبق حالياً في المصرف التجاري السوري في استخراج العديد من التقارير المالية التي تعكس حالة المصرف وهي: الوضع المالي، وضع العمل، الأخطاء سواء الناتجة عن النظام أم عن العملاء.

وهذه التقارير قد تكون يومية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

- حيث تظهر التقارير اليومية معالجة حركات اليوم المطبق حالياً وبداية يوم عمل جديد كما في حالة معالجة عملية نهاية اليوم end off day.
- وتظهر التقارير الشهرية حركات الشهر بتجميع الأيام السابقة، واحتسابات شهرية خاصة ببعض العمليات المصرفية (كالودائع والتسهيلات).
- التقارير السنوية: كالميزانية وحساب الأرباح والخسائر، والتي يمكن للنظام إعدادها بشكل شهري أو ربع سنوي أيضاً.

وتعرض الباحثة هذه القوائم لتحديد مدى التلاؤم بينها وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية من جهة، وتحديد نقاط الاختلاف والتلاقي بين نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً ونظام المعلومات المحاسبي الجديد من حيث القدرة على قياس مؤشرات المخاطر من جهة ثانية.

أ. مقارنة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع المعلومات الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر:

الجدول رقم (١٧)

الميزانية العامة الختامية للمصرف التجاري السوري بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ مليون ليرة سورية

الموجودات	المبالغ	المطاليب	المبالغ
النقد في الصندوق ولدى المركزي	٨٩,٠٨١	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	٢٥٩,٧٢٢
المصارف المقيمة	٣٣,٦٩٠	الودائع لأجل وودائع التوفير	١٣٢,٨٥٧
المراسلون في الخارج	٢١٩,٦٩٣	المصارف المقيمة	٣,٥٧٩
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	١,٤١٠	القروض والسلف من المركزي	١٠١,٧٧٨
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	١٤٢,٠٠٠	المراسلون في الخارج	٣٩١
		الأموال المستقرضة	٧٢٦
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	٢٩٢,٣٣٢	حسابات دائنة أخرى	١٨٢,٢٢٤
		حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	٩,٠٣٦
القروض مدينة أخرى	١٧,٤٦٩	المؤن	٢٨,٨٨٧
		الاحتياطيات	٢٧,٥٧٧
الاستثمارات المالية والمساهمات	٥١,٤١٨	رأس المال المدفوع	٧٠,٠٠٠
		فروقات تعديل سعر صرف الدولة – قطاع عام	٢٧,٤٦٩

حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	٤,٦٢٧	صافي الأرباح المدورة غير المحققة	١٣,٦٩٧-
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (ناقصاً الاستهلاك)	١,٦٧٣	الأرباح الصافية	٢٢,٨٤٤
مجموع الموجودات	**٨٥٣,٣٩٣**	**مجموع المطاليب**	**٨٥٣,٣٩٣**
الحسابات النظامية			
الاعتمادات المستندية للاستيراد	١٧٨,٠٧٧		
الاعتمادات المستندية للتصدير	٢٢,٢٣٩		
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	٦٧,٧٠٧		
الحسابات النظامية الأخرى	٢٥١,٣٧٨		
مجموع الحسابات النظامية	٥١٩,٤٠١	مقابل الحسابات النظامية	٥١٩,٤٠١
مجموع الميزانية	**١,٣٧٢,٧٩٤**	**مجموع الميزانية**	**١,٣٧٢,٧٩٤**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري٢٠٠٨.

الجدول رقم (١٨)

حساب الأرباح و الخسائر لعام ٢٠٠٨

مليون ليرة سورية

البيان	٢٠٠٨	البيان	٢٠٠٨
النفقات العامة	1,688	الفوائد و العمولات المقبوضة	٤٠,٠٤٦
الفوائد و العمولات المدفوعة	7,725	فروق عمليات القطع (فعلي)	5,125
فروق عمليات القطع (فعلي)	٢,٤٦٩	فروق عمليات القطع (تقويمي)	263,925
فروق عمليات القطع (تقويمي)	٢٧٨,١٨٨	واردات سنين سابقة	7,217
المؤن والاستهلاكات	٢,٥١٥	إيرادات استثمار أخرى	1,386
نفقات سنين سابقة	١١١	ربح مبيع موجودات المصرف	٥
نفقات استثمار أخرى	٣	ربح فروع المناطق الحرة	٦
خسارة مبيع موجودات المصرف	٠		
الأرباح غير الصافية	٢٥,٠١١		
المجموع	**٣١٧,٧١٠**	**المجموع**	**317,710**
مؤونة ضريبة الدخل	١٠,٧١٩	الأرباح غير الصافية	
الاحتياطي القانوني	٢,٨٥٦	صافي الخسائر المدورة غير المحققة (خسارة تقويمية)	
الاحتياطي الخاص	٢,٨٥٦		
صافي الأرباح غير المحققة (تقويمي)	٠		
(حصة الدولة من الأرباح)	٢٢,٨٤٣		
المجموع	**٣٩,٢٧٤**	**المجموع**	**٣٩,٢٧٤**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري٢٠٠٨.

وبعد مقارنة بنود البيانات المالية للمصرف التجاري السوري لعام ٢٠٠٨ الموضحة في الأعلى مع مؤشرات قياس المخاطر المذكورة في الدراسة النظرية، تقدم الباحثة المعلومات المطلوب توفرها في النظام كي يكون قادراً على قياس مؤشرات المخاطر:

١- مقارنة بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع مؤشرات قياس المخاطرة الائتمانية:

يتطلب قياس مؤشرات المخاطرة الائتمانية تصنيف ومتابعة المستحقات والمتأخرات ووجود أسس موحدة لتصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة لها. وبقراءة الميزانية الختامية نجد

أن القروض مصنفة إلى فئتين هما: فئة القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية، وفئة والقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى. كذلك تضمنت زمر الحسابات تصنيف الحسابات وفق القطاعات الموزعة حسب نوعيتها إلى أنشطة كما يلي:

- قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات عينية مستحقة وغير مدفوعة.
- ديون مجددة قيد التسوية.
- ديون مجددة مستحقة قيد الملاحقة القضائية.

ولم يتضمن دليل الحسابات المطبق حالياً على تصنيف مجموعات الديون إلى منتظمة وغير منتظمة، كذلك لم يتضمن إدراج المخصصات اللازمة لحساب مؤشرات المخاطرة الائتمانية، كذلك لم يتضمن حساب لاحتياطي خسائر القروض وعقود للإيجار طويلة الأمد، ولم يفصح عن تركيب رأس المال، مما يعني عدم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً على تلبية كافة متطلبات قياس مؤشرات المخاطرة الائتمانية.

٢- مقارنة بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع مؤشرات قياس مخاطرة السيولة:

يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة السيولة قياس قدرة المصرف على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة المتاحة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها. ويتطلب قياسها الإفصاح عن الالتزامات المالية باستحقاقها التعاقدي بناءً على التدفقات النقدية غير المخصومة. وبقراءة الميزانية الختامية نجد أن الميزانية تفصح عن المعلومات المالية للالتزامات والأصول المالية بقيمتها الاسمية دون خصم، كما أنها لا تبين مصادر واستخدامات التدفقات النقدية للأصول والالتزامات المالية، وبالتالي فإن الميزانية الختامية المطبق حالياً غير قادرة على تقديم المعلومات اللازمة لقياس مؤشرات مخاطر السيولة وتقدير احتياجات المصرف للسيولة، مما يتطلب ضرورة عرض قائمة للتدفقات النقدية تظهر مصادر الأموال واستخداماتها، وتساعد في تلبية احتياجات التخطيط المحاسبي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومراقبتها، وذلك بالانسجام مع معايير المحاسبة الدولية.

إضافة إلى ذلك، ومن خلال قراءة زمر الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً، نلاحظ بأنه لا تتضمن على المفردات المحاسبية اللازمة لقياس مؤشرات مخاطرة السيولة مثل الأوراق المالية الحكومية (أذونات وسندات الخزينة والسندات الحكومية)، والأوراق المالية التي يتم شراؤها في ظل اتفاقية لإعادة بيعها. كذلك لم يشير النظام المطبق حالياً إلى تعريف الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة والالتزامات الحساسة لتغير سعر الفائدة والتي تفيد في حساب بعض مؤشرات مخاطرة السيولة مثل نسبة الأموال الساخنة، مما يعني عدم قدرة

نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً على تلبية كافة متطلبات قياس مؤشرات مخاطرة السيولة.

٣- مقارنة بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة:

يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة سعر الفائدة توفر معلومات عن سداد وسلوك الودائع غير المستحقة، كي تساعد في احتساب الأصول الحساسة لمخاطرة سعر الفائدة والالتزامات الحساسة لمخاطرة سعر الفائدة، ودخل الفائدة الصافي[١]. ويتطلب من النظام المحاسبي أن يفصح عن جداول استحقاق/إعادة تسعير لتوليد مؤشر قياس مخاطرة سعر الفائدة وهو مؤشر تحليل الفجوة، الذي يقيس الفرق بين الأصول الحساسة لتغيرات سعر الفائدة والالتزامات الحساسة لتغير سعر الفائدة في خلايا استحقاق مصنفة زمنياً.

كما يتطلب قياس فجوة الاستحقاق لقياس مخاطرة سعر الفائدة تصنيف للموجودات والالتزامات المالية إلى منتجة للفوائد وغير منتجة للفوائد التي تقسم بدورها إلى ثلاثة فئات، وذلك من أجل احتساب الفوائد الناتجة عن كل فئة من الفئات المتضمنة في البنود غير المنتجة للفوائد، مما يساعد على احتساب هامش الفائدة الصافي بسهولة.

وبالاطلاع على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً نلاحظ بأنها لم تشير إلى الأصول والالتزامات الحساسة لتغير سعر الفائدة ولا إلى فترات استحقاقها، كذلك لم يتطرق إلى تصنيف الأصول المالية إلى فئات تفيد في تعريف الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة وهي: (الأصول المالية للمتاجرة، والأصول المالية المتوفرة للبيع، والأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق). كذلك لم يفصح في قائمة الدخل عن البنود المكونة لدخل الفائدة المدينة والدائنة من أجل احتساب هامش الفائدة الصافي بدقة.

٤- مقارنة بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف:

تنتج مخاطرة سعر الصرف عن التراكم المحاسبي للقيمة الاسمية لعملة أجنبية، متضمنة القروض، والإيداعات، واستثمارات عبر الحدود (على سبيل المثال: الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية الخارجية). وتتطلب المبادئ المحاسبية إعادة تقييم هذه الحسابات بشكل ربع سنوي حسب أسعار الصرف الفورية (spot rates)، إعادة التقييم هذه تترجم حسابات فئات العملات الأجنبية إلى العملة المحلية. ومن المعلوم بأن التغير في سعر صرف العملات

[١] دخل الفائدة الصافي = مجموع دخل الفائدة – مجموع مصروف الفائدة = {(عائد الفائدة من الأصول الحساسة ×حجم الأصول الحساسة)+ (عائد الفائدة من الأصول غير الحساسة × حجم الأصول غير الحساسة) } – {(تكلفة الالتزامات الحساسة × حجم الالتزامات الحساسة)+ (تكلفة الالتزامات غير الحساسة × حجم الالتزامات غير الحساسة)} (أبو عيسى، ٢٠٠٨، ص٨٩)

الأجنبية يسبب تغير في قيمة الأداة المالية وبالتالي يؤدي إلى خسارة تتمثل في مخاطرة سعر الصرف.

ومن خلال قراءة البيانات المالية الختامية للمصرف نلاحظ بأنها تُعرض مقومة بعملة أجنبية واحدة (وهي الدولار الأمريكي) إلى جانب عرضها بالليرة السورية، علماً بأن المصرف يتعامل مع سلة من العملات الأجنبية، كما أنها لا تفصح عن المعلومات اللازمة لعملية التحويل ولا عن هيكلية وفترات الاستحقاق لكل من القروض والودائع.

٥- مقارنة بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل:

يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة التشغيل أن يكون النظام المحاسبي قادراً على إنتاج المعلومات اللازمة للقياس وهي مصاريف التشغيل والدخل الإجمالي.

ولا تتيح البيانات المالية المطبقة حالياً تقديم مثل هذه المعلومات، حيث يفصح حساب الأرباح والخسائر عن النفقات العامة بشكل إجمالي ونفقات استثمار أخرى ونفقات سنين سابقة دون تصنيف واضح للمصاريف التشغيلية وغيرها من المصاريف بما يتيح تقديم المعلومات اللازمة لقياس مخاطرة التشغيل، في حين تقدم قائمة التدفقات النقدية مثل هذه المعلومات.

٦- مقارنة بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال:

يتطلب قياس مؤشر مخاطرة كفاية رأس المال تبويب مكونات رأس المال إلى شرائح محددة في اتفاقية بازل وموضحة في الملحق رقم (٧).

ومن خلال قراءة الميزانية الختامية نلاحظ بأنها تفصح عن رأس المال المدفوع فقط مستقلاً عن الاحتياطيات والمؤن والأرباح، وهي معلومات لازمة لقياس مؤشر مخاطرة كفاية رأس المال، لكنها غير مبوبة بحيث توضح الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، كما أن دليل الحسابات لا يتضمن بعض البنود المتضمنة في المؤشر مثل: احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية، علاوات (خصم) الإصدار والاندماج، أسهم المصرف المعاد شراءها. كذلك لا يقدم حساب الأرباح والخسائر المعلومات اللازمة لقياس جميع الأرباح والخسائر بما يفيد في حساب المؤشر.

ومن خلال المقارنة بين البيانات المالية للمصرف التجاري السوري لعام ٢٠٠٨ وبين مؤشرات قياس المخاطر، تم التوصل إلى عدم ملائمة عند إعداد القوائم المالية وسيتم عرضها ومناقشتها واقتراح المتطلبات اللازمة للنظام المحاسبي لقياسها.

ب. مقارنة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع نظام المعلومات المحاسبي الجديد من حيث القدرة على قياس مؤشرات المخاطر:

ومن خلال المقارنة بين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً والمتمثلة في البيانات المالية للمصرف التجاري السوري لعام ٢٠٠٨، وبين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجديد المتمثلة في القوائم المالية، تم التوصل إلى وجود اختلاف في العرض والإفصاح عن المعلومات اللازمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية.

الجدول رقم (١٩)

مقارنة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجديد

معامل الاختلاف	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجديد
الحسابات الختامية	حسابات النتائج وهي: حساب الاستثمار العام حساب الأرباح والخسائر نتيجة حساب الأرباح والخسائر حساب توزيع الأرباح	قوائم مالية وهي: قائمة المركز المالي قائمة الدخل قائمة التغير في حقوق الملكية قائمة التدفقات النقدية
الإفصاحات المحاسبية	يتم الإفصاح عن مؤشرات توضح تطور نشاط المصرف، مثل قيمة الودائع حسب القطاعات، والتسهيلات الائتمانية، وعدد الفروع والأرباح الإجمالية والأرباح الصافية.	تتضمن إفصاحات لجميع بنود قائمة المركز المالي.
الإفصاح عن إدارة المخاطر	لا يتضمن الإفصاح عن إدارة المخاطر أو مؤشرات المخاطر. يقتصر الإفصاح على تطورات التسهيلات الائتمانية.	يقدم المصرف إفصاحات وصفية لجميع أنواع المخاطر (الائتمان، السوق، السيولة، العمليات، ...الخ) وإفصاحات كمية عن: • مخاطر الائتمان: والإفصاح عن تصنيف التسهيلات الداخلي الذي يتبعه المصرف حسب درجة مخاطرتها، والضمانات ومخففات مخاطر الائتمان، والقيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات، والديون المجدولة، والديون المعاد هيكلتها، والتركز الجغرافي، والتركز حسب القطاعات الاقتصادية. • مخاطر السوق: يقوم المصرف بالإفصاح عن تحليل الحساسية مصنفة على فترات استحقاق أو فترات إعادة تسعير لمخاطرة سعر الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية والتركز في مخاطر العملات الأجنبية، وذلك لعامي مقارنة. • مخاطر السيولة: يتم الإفصاح عن توزيع الالتزامات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي، وذلك لعامي مقارنة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الجديد.

وبعد التوصيف والتحليل الذي قامت به الباحثة والذي وضحت بموجبه مدخلات وآلية معالجة ومخرجات النظام المحاسبي المطبق حالياً ومقارنته بمؤشرات قياس المخاطر، وبعد مقارنة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجديد من حيث القدرة على قياس المخاطر، تقدم الباحثة نموذج مقارنة يبين أبرز نقاط الاختلاف والتلاقي بين النظامين وذلك لتحديد قدرة النظام المطبق حالياً على قياس مؤشرات المخاطر المصرفية. والجدول التالي يبين أبرز نقاط الاختلاف والتلاقي بين النظامين:

الجدول رقم (٢٠)

مقارنة عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجديد

عناصر النظام المحاسبي (معاملات الاختلاف)	النظام المحاسبي المطبق حالياً للمصارف	النظام المحاسبي للمصارف الجديد
فترة التطبيق	١٩٦٦-٢٠١١	٢٠١٢/١/١ وما بعد
أساس الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في الميزانية	التكلفة التاريخية (الدفترية) لكافة بنود الميزانية ما عدا الضمانة (تخمينية)	القيمة العادلة لمعظم البنود ما عدا التسهيلات الائتمانية المباشرة والأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والودائع في البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء وسندات الدين. مع الإفصاح عن الفروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لهذه البنود وكيفية احتساب القيمة العادلة لها.
تسجيل وتصنيف ومعالجة التسهيلات الائتمانية لأغراض قياس المخاطر المصرفية	تسجل بتاريخ إعداد الميزانية وتخصم بسعر الفائدة الاسمي. يتم توزيع وتصنيف القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة على أساس قطاعي (العام الإداري، العام الاقتصادي، المشترك، التعاوني، الخاص) موزعة على فعاليات (تجارية- صناعية- زراعية- عقارية). يتم تنظيم كشوف تفصيلية لكل حساب فرعي ومساعد للقروض والسلف يذكر فيها رقم الحساب واسم المقترض ورصيد القرض بالإضافة للملفات والنسخ المخزنة الكترونياً في قاعدة بيانات النظام.	يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى ديون منتجة وديون غير منتجة، وتقسم الديون غير المنتجة بدورها إلى ديون جيدة وديون دون المستوى العادي وديون مشكوك بتحصيلها وديون رديئة. بالإضافة إلى التصنيف إلى قطاعات وفعاليات. ويتم احتساب المخصصات على أساس تصنيفات التسهيلات الائتمانية.
معالجة الديون المتعثرة والمشكوك بتحصيلها والديون المعدومة	يتم تسجيل الديون قيد التسوية أو قيد الملاحقة القانونية في الفرع بقيمتها الاسمية ويعتبر مشكوك بتحصيلها. ويتم الاعتراف بالفوائد المستحقة على هذه الديون كفوائد محفوظة. ويتم تنظيم لائحة اسمية مفصلة بالديون المشكوك في تحصيلها وما يعود لها من فوائد محفوظة. مع عدم الإفصاح عن الأسس المعتمدة لتحديد الخسائر في القروض والسلفيات (السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الديون المعدومة) أو لتحديد المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه المخاطر.	صدور الحكم القضائي أساس للاعتراف بالديون المعدومة. تحتجز مخصصات لمقابلة التعثر في التسهيلات الائتمانية، وتسمى: مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية.
كيفية احتساب ومعالجة فوائد القروض و الودائع	تحتسب الفوائد على الحسابات الجارية الدائنة عن مدة الإيداع التي تستحق خلال الدورة المالية أو بتاريخ إقفال الدورة وتقيد لحساب المودع. كذلك يتم احتساب مؤونة للفترة الزمنية ما بين تاريخ إيداع الوديعة وتاريخ إقفال الدورة السنوية وتُسجل ضمن فوائد مستحقة غير مدفوعة. تخصم القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات وبدون ضمانات بسعر الفائدة الاسمي.	تحتسب الفائدة على الودائع حسب كل نوع من أنواع الودائع (التوفير، لأجل،...الخ) تخصم القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات وبدون ضمانات بسعر الفائدة الفعال.
النفقات والإيرادات في الحسابات الختامية (المعالجة- العرض- الإفصاح)	تُعرض الفوائد المقبوضة مدمجة مع العمولات المقبوضة ضمن إيرادات الاستثمار، والفوائد المدفوعة مدمجة مع العمولات المدفوعة ضمن نفقات الاستثمار دون الإفصاح عن تفصيلاتها. علماً بأن الفوائد المدفوعة تُعالج محاسبياً بشكل مستقل عن العمولات المدفوعة، كذلك بالنسبة للفوائد والعمولات المقبوضة.	تُعرض الفوائد بشكل منفصل عن العمولات في قائمة الدخل لكل من المقبوضة والمدفوعة، مع الإفصاح عن تفاصيل كل بند من البنود ضمن إفصاحات قائمة الدخل المرفقة مع القوائم المالية. وتعالج محاسبياً بشكل مستقل لكل بند من بنود حسابات الميزانية ذات الصلة.
العرض والإفصاح عن الربح الصافي في الحسابات الختامية	يتم الإفصاح عن الربح الصافي بعد استبعاد مؤونة ضريبة الدخل والاحتياطيات والربح التقويمي غير المتحقق في حساب الأرباح والخسائر.	يُفصح عن إجمالي الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي في قائمة الدخل.

مخرجات النظام	حسابات ختامية تقليدية مثل: • الميزانية العمومية • حساب الأرباح والخسائر حساب توزيع الأرباح والخسائر • حساب الاستثمار	قوائم مالية حسب المعايير الدولية: • قائمة المركز المالي • قائمة الدخل • قائمة التغير في حقوق الملكية • قائمة التدفقات النقدية
الإفصاح المحاسبي عن المخاطر	يتم تنظيم جدول باسم "أخطار المتعاملين" لدى الفروع تُذكر فيه المجاميع من التسهيلات الممنوحة والمستعملة. لم يقم المصرف التجاري السوري بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والخصوم على الرغم من أن التقرير السنوي للمصرف يبين أن المصرف يحصل على نسبة عالية من الودائع من القطاع الخاص، بينما تتركز معظم قروضه وتسهيلاته لصالح القطاع العام ومن المعروف المخاطر المحاطة بالقروض المقدمة للقطاع العام من تأخير في السداد.	شفافية في الإفصاح عن المخاطر المصرفية: يتضمن إفصاحات لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وإفصاحات وصفية لإدارة المخاطر، وإفصاحات كمية لمخاطر الائتمان والسوق وجدول تحليل استحقاقات الأصول والالتزامات.
المرونة في دليل الحسابات	جمود في السحابات نتيجة الجمع بين النظام المركزي واللا مركزي، يؤدي إلى جمود في التعديلات الإدارية	مرونة في إضافة الحسابات وذلك بتفويض الصلاحيات للمستويات الإدارية الأدنى بإضافة حسابات جديدة تتلاءم مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية. وذلك وفق المادة(٥) من مرسوم القانون.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الجديد.

نستدل مما سبق بأن تطوير نظام المعلومات المحاسبي لأغراض قياس مؤشرات المخاطر في سورية يجب أن لا يقتصر على تعديل نوع المخرجات فقط وإنما يجب أن يطال عوامل أخرى مثل السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، وهذا ما سيتم معالجته في الفقرة التالية.

المبحث الرابع: متطلبات قياس مؤشرات المخاطر المصرفية على نظام المعلومات المحاسبي الجديد

مقدمة

تتطلب عملية قياس مؤشرات المخاطر المصرفية تطور في عناصر نظام المعلومات المحاسبي والمعلومات التي يقدمها لقياس المخاطر وإدارتها والحد منها، مما أدى إلى ظهور مستلزمات جديدة على نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً للمصارف تنسجم مع معايير المحاسبة الدولية تتمثل في تطوير عناصر النظام (التسجيل والقياس والإفصاح)، بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية كمرفقات للقوائم المالية.

أولاً: متطلبات قياس مؤشرات المخاطر على عناصر نظام المعلومات المحاسبي:

١) متطلبات قياس المخاطر على المخرجات:

يتطلب قياس وتقييم المخاطر على نظام المعلومات المحاسبي الجديد الإفصاح عن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بشكل ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية في العرض والإفصاح، بالإضافة إلى قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

٢) متطلبات عملية القياس على التصنيف والقياس:

يتطلب قياس مؤشرات المخاطر على التصنيف والقياس ما يلي:

- تصنيف الأصول المالية المحتفظ بها لغير المتاجرة إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ومتاحة للبيع ومحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وقروض ومديونيات.
- تحديد طرق الاعتراف بالأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة وطرق إعادة التقييم.
- الاعتماد على نظام علمي دقيق لتصنيف الديون إلى فئات بحسب معايير الـ 5 criteria ونظام الدرجات لتصنيف الديون credit scoring system.
- تصنيف الالتزامات المالية إلى مطلوبات مالية للمتاجرة ومحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- تحديد الحالات التي يُلغى فيها الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية.
- تحديد طرق إعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية.
- تحديد الطرق والافتراضات التي تُستخدم في تقدير القيمة العادلة.
- تصنيف الأصول والالتزامات المالية إلى حساسة وغير حساسة لتغير سعر الفائدة.
- توزيع الأصول والالتزامات المالية حسب المدة المتبقية للاستحقاق.
- إجراء مطابقات والتحقق الدوري للعمليات والحسابات.

٣) متطلبات قياس المخاطر على آلية معالجة المعلومات:

يتطلب قياس مؤشرات المخاطر على آلية معالجة المعلومات ما يلي:

- إثبات الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة التاريخية ومعالجتها وفق طريقة الفائدة الفعلية. ويُطرح منها أية مخصصات ناتجة عند التدني في قيمتها المستقبلية.
- إثبات الأصول المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة.
- إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة إلا إذا لم تتوفر إمكانية تحديد هذه القيمة العادلة، في هذه الحالة يتم تقييمها بالتكلفة مطروحاً منها أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها المستقبلية.
- الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة بشكل غير مباشر في بند حقوق ملكية المساهمين في الميزانية تحت بند " التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع".
- يُعترف بالخسائر والإيرادات غير المتحققة الناتجة عن بيع الأصول المالية المتاحة للبيع أو تدني قيمتها في قائمة الدخل. ويُعترف بالفائدة المتحققة في قائمة الدخل ضمن بند الفوائد الدائنة.
- قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة وتسجيلها بالقيمة العادلة♦ عند الاعتراف الأولي إذا توفر دليل فعلي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
- إعادة تقييم الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة في تاريخ إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة.
- تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة في قائمة الدخل لنفس الفترة. وتسجيل الفوائد المتحققة في قائمة الدخل ضمن بند الفائدة الدائنة.
- إثبات الأصول المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة
- تُسجل التغييرات في الأصول المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل في نفس فترة حدوث هذا التغيير.
- قياس القروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.

♦ مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء إن وجدت.

- الاعتراف بالتدني في قيمة الأصول المالية في حساب مخصص لتدني قيم كل نوع من الأصول المالية.
- احتجاز مخصصات التدني في قيمة الأصول في حساب واحد مخصص أو في حساب إفرادي لتدني قيمة الديون لكل عميل.
- إثبات مخصصات التدني في قيمة الأصول في قائمة الدخل.
- تسجيل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة في قائمة المركز المالي بعد طرح الفوائد المحفوظة[1] ومخصص تدني القيمة[2].
- تسجيل الالتزامات المالية للمتاجرة في الميزانية بالقيمة العادلة عند الشراء
- إعادة تقييم الالتزامات المالية للمتاجرة في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة.
- تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للالتزامات المالية للمتاجرة في قائمة الدخل في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الأصول غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- تسجيل الالتزامات المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة في الميزانية بالقيمة العادلة.
- إثبات التغير في القيمة العادلة للالتزامات المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند أرباح (خسائر) مطلوبات مالية محددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- تسجيل الفوائد المتحققة من الالتزامات المالية المحددة لتقاس بالقيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن " الفائدة المدينة".
- تصنف سندات الدين المصدرة والأموال المقترضة الأخرى التي يصدرها المصرف أو يقترضها أو مكوناتها والتي لم تحدد على أنها سوف تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ضمن الالتزامات المالية ضمن بند سندات دين أو مبالغ مقترضة.
- تقاس سندات الدين المصدرة والأموال المقترضة الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الفائدة الفعلية.

٤) متطلبات قياس المخاطر على طبيعة المعلومات المقدمة والمفصح عنها:

يتطلب قياس مؤشرات المخاطر على طبيعة المعلومات المقدمة ما يلي:

- الإفصاح عن التعريفات الجديدة كالقيمة العادلة الاستثمارات في الأوراق المالية.

---

[1] الفوائد المحفوظة: هي الفوائد التي استحقت على الديون المصنفة بأنها غير منتجة ولا يتم الاعتراف بهذه الفوائد ضمن الإيرادات إلا بعد قبضها نقداً أو إعادة تصنيف الدين.

[2] هي المخصصات القابلة للتعثر في التسهيلات الائتمانية.

- الإفصاح عن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بعد طرح مخصص التدني الخاص بها.
- الإفصاح عن الأصول المالية المتاحة للبيع .....
- الإفصاح عن سندات الدين بالقيمة العادلة (فيما إذا كانت لا تستطيع قياسها)
- تقييم والإفصاح عن الضمانات بالقيمة العادلة للضمانة المحتفظ بها
- الإفصاح عن القروض الصافية بعد طرح مخصص تدني قيمة الأصول والضمانات.
- احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع الأجنبي.
- الإفصاح عن الفوائد المدينة التشغيلية بشكل مستقل في قائمة الدخل، بالإضافة إلى الإفصاح عن طرق احتسابها بشكل مستقل لجميع مضامينها.
- الإفصاح عن الفوائد الدائنة التشغيلية بشكل مستقل في قائمة الدخل، بالإضافة إلى الإفصاح عن طرق احتسابها بشكل مستقل لجميع مضامينها.
- الإفصاح عن إجمالي الدخل التشغيلي قبل طرح المصاريف الإدارية وخسائر التدني في قيمة كل من التسهيلات الائتمانية المباشرة والاستثمارات المالية المحتفظ بها.
- الإفصاح عن مكونات الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية لسنتين ماليتين في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن مكونات الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية لسنتين ماليتين في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن صافي التسهيلات المباشرة في قائمة المركز المالي، وعن كيفية الاحتساب في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن مقارنة الأصول المالية المتوفرة للبيع وغير المتوفرة للبيع لسنتين ماليتين بالأسعار السوقية في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن مقارنة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لسنتين ماليتين بالأسعار السوقية بعد طرح مخصص التدني في القيمة.
- الإفصاح عن ودائع المصارف والمؤسسات المالية بشكل مستقل عن ودائع العملاء في قائمة المركز المالي، وعن تفصيلاتها في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن التغير المتراكم في القيمة العادلة للأصول المالية لسنتين ماليتين في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن أرباح وخسائر القطع الأجنبي لسنتين ماليتين في المرفقات، متضمنة الأرباح والخسائر الناتجة عن التداول (التعامل)، وتلك الناتجة عن التقييم.

- الإفصاح عن أرباح وخسائر الأصول المالية للمتاجرة في قائمة الدخل، بالإضافة إلى الإفصاح عن تفاصيلها لسنتين ماليتين في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن أرباح وخسائر الأصول المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل، بالإضافة إلى الإفصاح عن تفاصيلها لسنتين ماليتين في مرفقات القوائم المالية.
- الإفصاح عن الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية لسنتين ماليتين في مرفقات القوائم المالية.

ثانياً: متطلبات قياس مؤشرات المخاطر على مرفقات القوائم المالية لتقديم المعلومات اللازمة لها:

يتطلب النظام الإفصاح عن المعلومات اللازمة لتقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والناشئة عن الأصول والالتزامات المالية كما يلي:

١) مخاطر الائتمان:

يتطلب قياس مؤشرات المخاطرة الائتمانية من نظام المعلومات المحاسبي الجديد تصنيف الديون إلى فئتين رئيسيتين هما فئة الديون المنتظمة الجيدة وفئة الديون غير المنتظمة، كما يتطلب توزيع الحسابات ضمن فئة الديون غير المنتظمة إلى ثلاث فئات أيضاً كما يلي:

- ديون دون المستوى
- ديون مشكوك في تحصيلها
- ديون رديئة.

وتكوين المخصصات المقابلة لفئات هذه الديون وهي:

- مخصصات محددة للديون المنتظمة.
- مخصصات عامة للديون غير المنتظمة والفئات المشملة ضمنها وهي مخصصات للديون دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والرديئة.

ويتطلب ذلك التصنيف وجود نظام كفء للتصنيف الائتماني يسمح بتصنيف المقترضين وتقدير درجات لهم ويحتوي على أهم مؤشرات النسب المالية بما يساعد في التحليل الائتماني للبيانات المالية للعميل، مما يتطلب وجود محللين ائتمانيين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والقدرة على التحليل. كذلك يجب الإفصاح عن كيفية معالجة الديون المتعثرة والديون المعدومة ...الخ. وإنشاء مخصص خسائر الائتمان الناجمة عن التدني في قيمة الأصول المالية. كما يتطلب قياس مخاطرة الائتمان الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة الديون واحتساب المخصصات على صافي رصيد المديونية القائمة بعد استبعاد الضمانات المقابلة.

علاوة على ذلك، يتطلب قياس مخاطرة الائتمان الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية الناتجة عن تغيرات في مخاطر الائتمان.

أما بالنسبة لمخاطرة الائتمان الناتجة عن الكفالات والإعتمادات المستندية والقبولات فإنها تتطلب الاعتراف بها بالقيمة العادلة وهي عبارة عن المبلغ المستلم من العميل (علاوة المخاطرة + العمولة).

وينبغي عرض الإفصاحات الوصفية إلى جانب الإفصاحات الكمية عن مخاطر الائتمان، ويوضح الملحق رقم (٣) الإفصاحات الكمية عن مخاطرة الائتمان.

٢) مخاطر السيولة:

بما أن قياس وتقييم مخاطرة السيولة يتطلب قياس قدرة المصرف على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة المتاحة على سداد الاستحقاقات التعاقدية في مواعيد استحقاقها. وبما أن البيانات المالية الختامية المطبقة حالياً لا تفصح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لتقدير احتياجات المصرف للسيولة، فإن القوائم المالية الحالية غير قادرة على قياس مؤشرات مخاطرة السيولة ولا تلبي احتياجات التخطيط المحاسبي للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ومراقبتها، مما يتطلب ضرورة عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بالانسجام مع معايير المحاسبة الدولية لأنها تظهر مصادر الأموال واستخداماتها مما يساعد في التخطيط السليم والدقيق لاحتياجات المبالغ النقدية اللازمة والكافية لتقدير مخاطرة السيولة.

ويتطلب قياس مؤشرات مخاطرة السيولة احتواء دليل الحسابات المطبق حالياً على المفردات المحاسبية اللازمة لقياسها مثل الأوراق المالية الحكومية (أذونات وسندات الخزينة والسندات الحكومية)، والأوراق المالية التي يتم شراؤها في ظل اتفاقية لإعادة بيعها.

ويقدم النظام المحاسبي الجديد المعلومات الملائمة لقياس مخاطر السيولة من حيث احتواء دليل الحسابات على المفردات المحاسبية اللازمة، ومن حيث إعداد قائمة التدفقات النقدية، مما يتيح تقدير احتياجات السيولة، وهذا يتطلب الحاجة إلى وجود نظام مصرفي حاسوبي جديد يتيح استخراج البيانات والمعلومات المطلوبة بيسر وسهولة وبالمواعيد المحددة إضافة إلى الحاجة إلى تدفق البيانات والمعلومات المطلوبة إلى الإدارة العامة بشكل آلي. كما يجب توفر أنظمة معلومات تعمل على قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة، وأن يتم إعداد بيانات رقمية وتقارير خاصة بهذه المخاطر بحيث يتم إرسالها إلى كل من الإدارة العامة ومجلس الإدارة والى المراقبين الداخليين والى مفوضية الحكومة إن أمكن في الوقت المناسب.

ويجب عرض الإفصاحات الوصفية إلى جانب الإفصاحات الكمية عن مخاطرة السيولة، ويوضح الملحق رقم (٤) الإفصاحات الكمية عن مخاطرة السيولة.

٣) مخاطر سعر الصرف:

يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة سعر الصرف الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة تحويل بنود الميزانية المقومة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية، والإفصاح عن سعر الصرف ...

كما يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة سعر الصرف ومتابعة عمليات القطع أن يقوم المصرف بتنظيم سجلاته وقيوده لدى قسم القطع لديه بشكل يبين فيه كافة عمليات القطع التي تتم فيما بين الليرات السورية وغيرها من العملات الأجنبية، وفيما بين العملات الأجنبية بعضها مع البعض وذلك فور حصولها، وتبيان تفاصيل العمليات التي يجريها مع المصارف ومع زبائنه المقيمين وغير المقيمين. ولتحقيق ذلك يجب على النظام المحاسبي أن يقوم بالإجراءات والسياسات المحاسبية التالية:

١- على قسم عمليات القطع في المصرف أن يعتمد دفتر وضعية (position book) لكل عملة أجنبية بمفردها تبين المعلومات التالية لكل عملية قطع أجنبي:

- رقم القسيمة♦التي تمت بموجبها العملية بالقطع الأجنبي.
- السعر المعتمد لعملية القطع الأجنبي.
- طبيعة عملية القطع (شراء، بيع، قطع أجنبي/ أجنبي)
- مبلغ عملية القطع الأجنبي.
- رصيد دفتر الوضعية.

ويجب قيد كل عملية قطع أجنبي في دفتر الوضعية في نفس اليوم الذي جرت فيه العملية، كما يجب قيد كل عملية قطع أجنبي في محاسبة المصرف في نفس اليوم الذي جرت فيه العملية.

٢- وعلى قسم المحاسبة في المصرف أن يحتفظ بسجلات تفصيلية وافية لمراكز العملات الأجنبية بحيث تظهر:

- حركة ورصيد الحساب الإجمالي لكل عملة أجنبية بمفردها.
- حركة ورصيد الحساب الإجمالي لكل عملة أجنبية بمفردها محوّلة إلى العملة المحلية بأسعار التداول اليومية الفعلية.

♦ يجب أن تحمل القسائم التي تثبت عمليات القطع الأجنبي أرقاماً متسلسلة مطبوعة مسبقاً وأن يتم توقيت القسيمة عند إجراء العملية بواسطة آلة توقيت، بحيث يحتفظ قسم القطع في المصرف بالنسخة الأصلية لكل عملية قطع منفذة وترسل نسخة إلى قسم التنفيذ ونسخة إلى قسم المحاسبة ونسخة أخرى إلى قسم التدقيق الداخلي في المصرف. إن جميع قسائم القطع يجب أن تكون موقعة من قبل الأشخاص الذين تمت لصالحهم أو وقّعت من قبل وكلائهم.

علماً بأنه لا تعتبر الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي ضمن الأرباح القابلة للتوزيع والأرباح الخاضعة للضريبة كما لا تحتسب هذه الأرباح ضمن الأموال الخاصة الأساسية عند احتساب كفاية رأس المال إنما تعتبر من ضمن الأموال الخاصة المساندة.•

وبما أن قياس مخاطرة سعر الصرف يتطلب قياس المراكز المفتوحة من كل عملة على حدة فإنه يجب على النظام المحاسبي أن يلتزم بقواعد القرار رقم (٣٦٢) بما يفيد في التقييم الصحيح والاعتراف والتسجيل الدقيق لعمليات القطع، التي سيتم حساب مراكز القطع على أساسها وبما يفيد في الحساب الدقيق لمخاطرة سعر الصرف.

وبناءً عليه، يتطلب قياس مخاطرة سعر الصرف أن يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف الفعلية السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات وأن يتم تحويل أرصدة الأصول والالتزامات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ الميزانية العامة والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. كما يتطلب أن يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة المحلية في قائمة الدخل.

من جهة أخرى، على المصارف أن تقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل نسبة ١٠ % من مركز القطع التشغيلي الصافي المكون لديها بحيث تدرج هذه المؤونة في الحساب رقم (٢٣٧٢٠) بطرف الالتزامات من البيانات المالية للأوضاع المصرفية الصادرة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٠٦) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨. وعليه يجب إضافة البنود التالية إلى دليل الحسابات: "فروقات مركز القطع المتحققة" ، " فروقات مركز القطع غير المتحققة " ، " مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع " .

يضاف إلى ذلك، يجب عرض الإفصاحات الوصفية إلى جانب الإفصاحات الكمية عن مخاطرة سعر الصرف، ويوضح الجدول رقم (ج) في الملحق رقم (٥) كيفية الإفصاح عن التركز في مخاطرة سعر الصرف.

٤) مخاطرة سعر الفائدة:

يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة سعر الفائدة عرض الإفصاحات الوصفية عن مخاطرة سعر الفائدة من خلال تحليل الحساسية، مع بيان الأثر على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية نتيجة لتغيرات محتملة في سعر الفائدة. ويجب الإفصاح عن الطرق المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية بين الفترة المطبق حالياً والفترة السابقة وأسباب التغير.

• وذلك وفق القرار رقم (٣٦٢/م ن/ب١) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٤ المتعلق بالتعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي

كما يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة سعر الفائدة عرض الإفصاحات الكمية وتحليل الحساسية، ويوضح الجدول رقم (أ) في الملحق رقم (٥) الإفصاحات الكمية المطلوبة عن مخاطرة سعر الفائدة.

٥) مخاطرة التشغيل:

يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة التشغيل من نظام المعلومات المحاسبي تنظيم **بطاقات العلامات** التي تساعد على تحويل التقييم النوعي للمخاطر التشغيلية إلى مقياس كمي لمختلف أنواع المخاطر. ويجب أن تشير هذه البطاقات إلى العوامل المتأصلة في المخاطر التشغيلية وسبل التخفيف منها[١].

٦) مخاطرة كفاية رأس المال:

يتطلب قياس مؤشرات كفاية رأس المال من نظام المعلومات المحاسبي تقديم المعلومات الملائمة لحساب رأس المال التنظيمي، وذلك بعرض وحساب شرائح رأس المال الأساسية والمساندة (الإضافية) والمساعدة، بالإضافة إلى حساب الأصول المالية الموزونة بالمخاطر وفق التصنيفات المعتمدة لأغراض قياس مخاطر الائتمان المذكورة أعلاه.

وبما أن مخاطرة كفاية رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الأصول فإن قياسها يتطلب تصنيف الأصول المالية إلى فئات مخاطر الائتمان وفق ما ذكر سابقاً.

ويوضح الملحق رقم (٧) مكونات الأموال الخاصة الصافية اللازمة لحساب كفاية رأس المال.

الخلاصة:

نتيجة المقارنة بين عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد من حيث القدرة على قياس مؤشرات المخاطر، تبين ما يلي:

[١] وذلك وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٦/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ المتعلق بالتعليمات الخاصة بالمخاطرة التشغيلية.

- دليل الحسابات: إن مفردات دليل الحسابات في النظام المحاسبي الجديد مستمدة من دليل الحسابات في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة، من حيث تقسيم الأدوات المالية لقطاعات وفعاليات. إلا أن دليل الحسابات الحالي غير قادر على تلبية كافة متطلبات قياس مؤشرات المخاطر لعدم شموله على بعض المفردات الملائمة لقياسها كالأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، والتي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي الجديد والمنسجمة مع معايير المحاسبة الدولية.
- السياسات المحاسبية: إن السياسات المحاسبية في النظام المحاسبي المطبق حالياً تختلف بشكل جوهري عن السياسات المحاسبية في النظام المحاسبي الجديد والمنسجمة مع معايير المحاسبة الدولية. مثال:
  - لا يتضمن النظام المحاسبي المطبق حالياً السياسات والمعلومات الملائمة لتصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة لها بما يمكن من قياس مؤشرات المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان.
  - لا يقدم النظام المحاسبي المطبق حالياً السياسات والمعلومات الملائمة لعملية تحويل الحسابات من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية ولا عن هيكلية وفترات الاستحقاق لكل من القروض والودائع.
  - لا يقدم النظام المطبق حالياً السياسات والإفصاحات عن الأسس المعتمدة لتحديد الخسائر في القروض والسلفيات (السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الديون المعدومة).
- أساس التسجيل والقياس: لا يقدم النظام المطبق حالياً المعلومات اللازمة للاعتراف بالمخاطر وتقدير قيمتها وذلك نتيجة تقييم الأصول والالتزامات المالية على أساس التكلفة التاريخية (الدفترية) لكافة بنود الميزانية، ولا تُقيّم بالقيمة العادلة، في حين يقدم النظام الجديد مقياساً اقتصادياً عادلاً للمركز المالي.
- عرض القوائم المالية: لا يتلاءم شكل الحسابات الختامية المطبق حالياً (الميزانية وحساب الأرباح والخسائر) مع شكل القوائم المالية المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية، كي تساعد على قياس مؤشرات المخاطر والتي يقدمها نظام المعلومات الجديد. وبالتالي لا يقدم النظام المطبق حالياً القوائم المالية الملائمة لقياس جميع مؤشرات

المخاطر المصرفية بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية وفي مقدمتها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، في حين يقدم النظام المحاسبي الجديد هذه القوائم.

اختبار فرضية الدراسة التحليلية الرئيسية:

والقائلة: " لا تقدم السياسات المحاسبية لعناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً كافة المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية الإجمالية ".

يتبين مما سبق بأن عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً لا تكفي لتقديم كافة المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية، كما أن السياسات المحاسبية الحالية لعناصر هذا النظام لا تتلاءم مع السياسات المحاسبية الجديدة الواردة في نظام المعلومات المحاسبي الجديد للمصارف والمنسجمة مع معايير المحاسبة الدولية كالاعتراف بمقياس القيمة العادلة، إضافة إلى عدم كفاية المفردات الواردة في دليل الحسابات لنظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مع المفردات الواردة في دليل الحسابات الجديد لنظام المعلومات المحاسبي الجديد بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية كالأصول والالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

وبالتالي نستطيع رفض فرضية العدم للدراسة التحليلية وقبول الفرضية البديلة والقائلة:

" عدم قدرة السياسات المحاسبية الحالية لعناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً على تقديم كافة المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر ".

الفصل الخامس: دراسة مسحية في المصارف العامة

تمهيد

بغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ميدانياً وللتحقق منها والتأكيد على صحة ودقة نتائج الدراسة التحليلية أعلاه يقدم هذا الفصل نتائج المسح وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستمارة. حيث طورت الباحثة استبانه لجمع البيانات بأسلوب المسح الشامل، وذلك بغرض الوقوف على مدى موافقة الأفراد المستهدفين في الدراسة وقبولهم لعناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد.

وتتكون بنود أسئلة الاستبيان من نتائج الدراسة التحليلية التي تم التوصل إليها وذلك بهدف التحقق من دقة وصحة نتائج الدراسة التحليلية التي أجريت في المصرف التجاري السوري وذلك فيما يتعلق بتقييم نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً مقارنة مع نظام المعلومات المحاسبي الجديد لقياس متطلبات قياس مؤشرات المخاطر.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الإحصائية المسحية ووصف وتحليل الخصائص الديموغرافية لبيانات الدراسة

أولاً: منهجية الدراسة المسحية:

إن الدراسات التي تستخدم الأدوات الإحصائية للوصول إلى نتائج موضوعية، لا بد أن تمر بعدة خطوات أولها: تحديد طبيعة المشكلة التي يُراد دراستها، بوصفها الركيزة الأولى لعلم الإحصاء وتتضمن تحديد متغيرات الدراسة، أما ثانيها: فتحديد الأداة التي تستخدم لجمع البيانات " الاستمارة "، وتتعلق ثالثها: بتحديد حجم العينة التي ستجمع منها البيانات وطرائق جمعها، وتعني رابعها: ترميز البيانات وتحويلها إلى أرقام، أما خامسها: فهي إدخال هذه البيانات إلى الحاسوب وتجهيزها لعملية التحليل الإحصائي، وآخرها تتصل بإجراء التحليلات الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة ولتلك البيانات. (حميدان، ٢٠٠٦: ٢٦٥)

١) مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة الإحصائي من كافة الأفراد العاملين في الإدارات الفنية المعنية بموضوع الدراسة في المصارف العامة العاملة في سورية. والذي يشمل:

- أعضاء مجلس الإدارة في المصارف العامة وعددهم (٥٤)
- العاملون في إدارة المخاطر في المصارف العامة وعددهم (٣٢)
- العاملون في مديرية المحاسبة لدى جميع المصارف العامة وعددهم (٩١)
- العاملون في إدارات فنية أخرى في المصارف العامة (مديرية التسليف) وعددهم (١٠١)
- العاملون في مديرية مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي وعددهم (٧٢)

والجدول التالي يوضح عدد وتوزع أفراد مجتمع الدراسة في كل مصرف من المصارف العامة العاملة حتى تاريخ ٢٠١٠/١٠/١:

الجدول رقم (٢١)

عدد وتوزع أفراد مجتمع الدراسة في المصارف العامة

	المصرف التجاري السوري	المصرف العقاري	المصرف الزراعي التعاوني	المصرف الصناعي	مصرف التسليف الشعبي	مصرف التوفير	مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي	المجموع
مديرية المخاطر	١٥	٤	٩	٢	٠	٢		٦٤
مديرية المحاسبة	٥١	٦	١٣	٧	١٠	٤		٩١
إدارات أخرى(مديرية التسليف)	٤٥	٩	٢٢	٩	٩	٧	٧٢	١٧٣
أعضاء مجلس الإدارة	٩	٩	٩	٩	٩	٩		٥٤
المجموع	**١٢٠**	**٢٨**	**٥٣**	**٢٧**	**٢٨**	**٢٢**	**٧٢**	**٣٥٠**

المصدر: من إعداد الباحثة.

قامت الباحثة بتوزيع ١٥٥ استمارة على عينة عشوائية بسيطة (simple random sample) من العاملين في الإدارات الفنية المعنية بموضوع الدراسة في المصارف العامة، تم اختيارها من مجتمع الدراسة الإحصائي الذي يشكل إطار المعاينة (sampling frame)، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠/٥/١-٢٠١٠/١٠/١.

وقد تم استعادة ١٢٠ استمارة أي ما نسبته ٧٧.٤ % من إجمالي الاستمارات الموزعة وعددها (١٥٥) استمارة موزعة.

ومن خلال الكشف المبدئي للاستمارات المستردة الخاصة بالعاملين في الإدارات الفنية في المصارف العامة والبالغ عددها ١٢٠، تم استبعاد ٣٨ استمارة، أي ما نسبته ٣١.٦٪ من إجمالي الاستمارات المستردة، والسبب في استبعاد تلك الاستمارات عائد إلى عدم استيفاء بعضها للبيانات ذات الطبيعة الهامة في الدراسة، بالإضافة إلى عدم دقة البيانات الواردة فيها، ونقص في بعضها الآخر، الأمر الذي جعل من المتعذر إخضاعها لعملية التحليل الإحصائي.

وعليه بلغ عدد الاستمارات التي باتت صالحة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي على بياناتها ٨٢ استمارة خاصة بعينة العاملين في الإدارات العامة في المصارف العامة السورية قيد الدراسة.

الجدول رقم (٢٢) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل المتعلقة بالعاملين في الإدارات العامة في المصارف العامة السورية.

الجدول رقم (٢٢)

عدد الاستمارات الموزعة والمستردة

العاملين بالمصارف	إجمالي عدد	الاستبيانات	الاستبيانات	الاستبيانات	**الاستبانات**

	الاستبيانات الموزعة	المستردة	غير المعادة	المستبعدة	**الخاضعة للتحليل**
المصرف التجاري السوري	٣٥	٣٠	٥	٨	**٢٢**
المصرف العقاري	١٥	١٠	٥	٣	**٧**
المصرف الزراعي التعاوني	٢٥	٢٠	٥	٦	**١٤**
المصرف الصناعي	٢٠	١٥	٥	٧	**٨**
مصرف التسليف الشعبي	١٥	٨	٧	٤	**٤**
مصرف التوفير	١٥	١٢	٣	٣	**٩**
مديرية مفوضية الحكومة في المصرف المركزي	٣٠	٢٥	٥	٧	**١٨**
الإجمالي	**١٥٥**	**١٢٠**	**٣٥**	**٣٨**	**٨٢**

المصدر: من إعداد الباحثة

اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات الدراسة – المتحصل عليها من خلال الاستمارة– على تطبيق أدوات التحليل الإحصائي الأكثر ملاءمة لطبيعة تلك البيانات، باستخدام برنامج " الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية " والمعروف اختصاراً ببرنامج (SPSS)، وتحديداً الإصدار السابع عشر.

٢) خطوات إعداد بيانات الدراسة وتجهيزها لغرض التحليل:

قبل البدء في عملية التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، يستلزم الأمر القيام بالخطوات التالية لتجهيز البيانات وتهيئتها لعملية التحليل وهي:

أ. حصر الاستمارات الخاضعة لعملية التحليل الإحصائي البالغ عددها ٨٢ استمارة.

ب. تجهيز البيانات وتهيئتها لعملية التحليل، وذلك بإجراء المراجعة والتدقيق اللازمين للبيانات الواردة في الاستمارات المتحصل عليها من أفراد مجتمع الدراسة.

ج. ترميز محتويات الاستمارات – من الأسئلة والفقرات الواردة بها– المتحصل عليها من أفراد مجتمع الدراسة، وذلك من خلال إعداد نموذج ترميز لمحتويات استمارة واحدة، تم سحبه على جميع الاستمارات التي خضعت لعملية التحليل، فقد تم إعطاء حروف وأرقام للمتغيرات الواردة بها، والتي تمثل محتوياتها من الأسئلة والفقرات المختلفة، حتى تسهل عملية تفريغها ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

د. القيام بعملية التفريغ لإجابات الاستمارات – التي تم ترميزها وصار من الممكن التعاطي معها كأرقام وليس كصفات– في صفحة البيانات، أو ما

يطلق عليها نافذة محرر البيانات بالبرنامج الإحصائي (SPSS) بعد إجراء التعريفات اللازمة، لكافة المتغيرات المتضمنة في الاستمارة من الأسئلة والعبارات، ووفق القواعد والتعليمات المعدة لذلك بالبرنامج الإحصائي، من خلال صفحة المتغيرات، أو ما يطلق عليها نافذة محرر المتغيرات.

٣) الأدوات الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق هدف الدراسة والتحقق من فرضياتها، تم إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة وذلك بغرض الحصول على أدق النتائج، وفيما يلي الأدوات الإحصائية المستخدمة وغايات استخدام كل منها:

أ. **اختبار الصدق:** لتحقيق صدق الأداة والتأكد من دقة فقرات القياس وتناسقها وتوافقها وملاءمتها للبيئة البحثية، وقدرتها على قياس المتغيرات المراد قياسها قامت الباحثة بإجراء جملة من الاختبارات الحكمية وهي:

- **اختبار الصدق الظاهري:** للتأكد من صدق أداة الدراسة " الاستمارة "، قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين.
- **الصدق الفهمي لأداة الدراسة:** للتأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بإجراء اختبار تجريبي على عدد من موظفي المصارف العامة بغرض استطلاع آرائهم حول شكل الاستبانة ومضمونها وإبداء ملاحظاتهم عليها.

ب. **تحليل الثبات:** للتحقق من درجة ثبات الأداة المستخدمة في متغيرات الدراسة، وقدرتها على قياس المتغيرات، قامت الباحثة بإجراء اختبار الثبات بالاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباج ألفا Reliability test حيث تم احتساب معامل كرونباغ ألفا وبلغت قيمته ٩٢.٩٥ %.

ج. **مقاييس الإحصاء الوصفي:** وتضمنت التكرارات والتكرارات النسبية، وذلك لبيان خصائص أفراد مجتمع الدراسة الديموغرافية.

د. **مقاييس الإحصاء الاستنتاجي:** والتي تتضمن اختبار التوزيع الطبيعي (k-S)، واختبار معامل الارتباط المناسب (بيرسون) وفقاً لنتيجة اختبار التوزيع الطبيعي (k-S)، وتحليل الانحدار الخطي البسيط Regression analysis بهدف معرفة درجة التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٤) كيفية تصميم الاستبانة:

تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تتكون بنود أسئلة الاستبيان من نتائج الدراسة التحليلية التي تم التوصل إليها وذلك بهدف التحقق من دقة الدراسة التحليلية التي أجريت في المصرف التجاري السوري وتعميم نتائجها على بقية المصارف وذلك فيما يتعلق بقصور نظام المعلومات المحاسبي المطبق في عدم قدرته على تلبية متطلبات مؤشرات قياس المخاطر واقتراح تطويره. وقد قامت الباحثة بتحكيم الاستبانة من خلال عرضها على عدد من الأساتذة المختصين في كلية الاقتصاد جامعة دمشق للتأكد من قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، كما تم عرضها بشكل مسبق على بعض العاملين في المصارف المعنيين بموضوع الدراسة، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبانة من خلال إعادة النظر ببعض الفقرات والعبارات.

وقد قُسمت الاستبانة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: يتضمن خطاب موجه إلى أفراد مجتمع الدراسة توضح فيه الباحثة أهداف الدراسة ونطاقها، إضافة إلى بعض التعريفات المتعلقة بالاستثمارات المالية.

القسم الثاني: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة (العمر والعمل المطبق حالياً والمركز الوظيفي والمؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل).

القسم الثالث: ويتضمن أسئلة الاستبانة الموجهة إلى أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة والمتمثلة بمؤشرات قياس المخاطر المصرفية وتوصيف نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة ونظام المعلومات المحاسبي الجديد بهدف تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن أسئلة الاستبانة إذ يعني الرقم (٥) موافق جداً، (٤) موافق، و(٣) حيادي، و(٢)غير موافق، و(١) غير موافق بشدة.

ثانياً: وصف وتحليل الخصائص الديموغرافية لبيانات الدراسة:

تناول البحث والتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة من سبعة نواحي هي:

١- التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المستهدفة بالتحليل وفقاً لنوع الجنس:

الجدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة حسب النوع

الترميز	النوع	التكرار	النسبة %
1	ذكر	٤٤	٥٣.٧

2	أنثى	٣٨	٤٦.٣
المجموع		٨٢	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول السابق أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة هم من الذكور إذ يشكل عددهم (٤٤ مفردة) بما نسبته (٥٣.٧ %) من إجمالي أفراد العينة البالغ عددهم (١٠٠ مفردة)، بينما بلغت نسبة الإناث (٤٦.٣٪) من إجمالي المبحوثين وهي قريبة جداً من النصف، وهذا يؤكد وجود المرأة إلى جانب الرجل في مجال العمل المصرفي في المصارف العامة السورية.

٢- التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المستهدفة بالتحليل وفقاً للعمر:

الجدول رقم (٢٤)

توزيع أفراد العينة حسب العمر

	العمر	التكرار	النسبة (%)
1	أقل من ٣٠ سنة	١٤	١٧.١
2	من ٣٠ وأقل من ٤٥ سنة	٥٨	٧٠.٧
3	من ٤٥ وأقل من ٦٠ سنة	١٠	١٢.٢
4	من ٦٠ سنة فأكثر	٠	٠
المجموع		٨٢	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول رقم (٢٤) أن غالبية أفراد الدراسة تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٥ سنة إذ يشكل عددهم (٥٨ مفردة) بما نسبته (٧٠.٧ %) من إجمالي أفراد العينة البالغ عددهم (٨٢ مفردة)، بينما بلغت نسبة الأعمار الأقل من ٣٠ سنة ما نسبته (١٧.١٪) من إجمالي المبحوثين، في حين تشكل الأعمار التي تتراوح بين ٤٥ و٦٠ سنة ما نسبته ١٢.٢٪ ، وهذا يعني أن حوالي ٨٧.٩ % من المبحوثين هم من الفئات العمرية المتوسطة، والجميع (١٠٠٪) هم دون الستون عاماً من العاملين في مجال العمل المصرفي في المصارف العامة السورية.

٣- التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المستهدفة بالتحليل وفقاً للعمل الحالي:

الجدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد العينة حسب العمل الحالي

	العمل المطبق حالياً	التكرار	النسبة

1	مجلس الإدارة	١٣	١٥.٩
2	إدارة المخاطر	١٨	٢٢
٣	محاسبة	٢٠	٢٤.٤
٤	إدارات أخرى في المصرف	١١	١٣.٤
٥	مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي	٢٠	٢٤.٤
المجموع		٨٢	**% ١٠٠**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول رقم (٢٥) أن أكثر أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين العاملين في إدارات المصارف العامة المختلفة إذ يبلغ عددهم حوالي (٤٩ مفردة) أي ما نسبته (٣٩.٨ %) من إجمالي أفراد العينة، أما عدد أعضاء مجلس الإدارة لهذه المصارف فيصل عددهم إلى (١٣ مفردة) أي ما نسبته (١٥.٩ %) من الإجمالي، أما عدد العاملين في مفوضية الحكومة فيبلغ حوالي (٢٠ مفردة) أي ما نسبته (٢٤.٤ %) من الإجمالي. وهذا أمر طبيعي لأن فئة أعضاء مجلس الإدارة تضم عدداً محدوداً من العاملين بخلاف المستويات الإدارية الأخرى الأقل مرتبة كما هو قائم في الواقع الإداري، وهذا يدل على أن الدارسة شملت كل المستويات الإدارية في المصارف العامة التجارية والمتخصصة بدءاً من المستويات المنوط بها وضع الإستراتيجية العامة للمصرف وهو مجلس الإدارة والإدارة العامة وهكذا تدرجاً للمدراء في المستويات الأقل رتبة، وصولاً للموظفين في المستويات التشغيلية من رؤساء الدوائر والشعب. بالإضافة إلى الفئة التي تراقب وتشرف وتحوكم وترسم الإطار العام للإستراتيجية العامة للمصارف العاملة في سورية متمثلة بفئة العاملين في قسم الأوضاع المصرفية في مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي.

٤- التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المستهدفة بالتحليل وفقاً للمركز الوظيفي:

الجدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

	المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
1	رئيس مجلس إدارة	1	1.2
2	عضو مجلس إدارة	13	١٥.٩
3	مدير	12	١٤.٦
4	موظف	46	٦٨.٣
المجموع		**82**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول رقم (٢٦) بأن عدد أفراد العينة من مجلس الإدارة يصل إلى (١٣عضو) من أصل الإجمالي ٨٢ مفردة أي بنسبة (١٧.١٪)، في حين يبلغ عدد الموظفون في إدارات المصارف العامة (٥٨ موظف بينهم ١٢ مدير) بنسبة (٨٢.٩٪) من إجمالي أفراد العينة.

٥- التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المستهدفة بالتحليل وفقاً للمؤهل العلمي:

الجدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
1	دكتوراه	٤	4.9
2	ماجستير	١٤	17.1
3	دبلوم دراسات عليا	٨	9.8
4	بكالوريوس	48	58.5
5	أخرى	8	٩.٨
المجموع		**82**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول رقم (٢٧) بأن أكثر من نصف العينة يحملون شهادة البكالوريوس إذ يشكلون نسبة ٥٨.٥٪ من إجمالي أفراد العينة، وهناك نسبة لا بأس بها و تساوي ٢٢٪ تقريباً من حملة درجة الماجستير والدكتوراه وهم في غالبيتهم أساتذة أكاديميين متخصصين في الجامعات. مما يعني أن عينة الدراسة شملت كافة المؤهلات العلمية، فهناك توجه في المصارف العامة والمصرف المركزي بإيلاء الاهتمام لحملة المؤهلات العلمية العالية في المستويات العليا في المصارف العامة، وتوظيفهم وهي ميزة إيجابية ينبغي الحفاظ عليها وزيادتها وتفعيلها أكثر بإقامة الدورات التدريبية للعاملين في المستويات الأقل.

٦-التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المستهدفة بالتحليل وفقاً للتخصص العلمي:

الجدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص

	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
1	محاسبة	٣١	37.8
2	اقتصاد	١٣	15.9
3	إدارة	١١	13.4
4	علوم مالية ومصرفية	١٨	22
5	أخرى	9	11
المجموع		**82**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول رقم (٢٨) بأن عدد العاملين من المتخصصين في مجال المحاسبة يبلغ حوالي (٣١مفردة) من إجمالي أفراد العينة أي أن نسبة (٣٧.٨٪) من تخصصات أفراد العينة هم من قسم المحاسبة، وهي نسبة جيدة لمن يعمل في مجال إعداد البيانات المالية والقائمين على تنفيذ السياسات المحاسبية في المصارف العامة، فضلاً عن أنها تؤكد على صحة نتائج الاستبيان الموجه لاختصاصيين في المحاسبة بالدرجة الأولى.

في حين يبلغ عدد المتخصصين في مجال العلوم المالية والمصرفية (١٨مفردة) فقط من إجمالي أفراد العينة، وهذا ما يفسر أن هناك العديد من الاستبيانات المستردة والمرفوضة لم تستكمل الإجابة عن أسئلة مؤشرات المخاطر الواردة في الاستبيان لحداثة هذه المفاهيم بالنسبة لهم.

٧- التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المستهدفة بالتحليل وفقاً لسنوات الخبرة:

تؤدي الخبرة المكتسبة في مجال العمل المصرفي دوراً هاماً في زيادة قدرات العاملين المعرفية، ومضاعفة اهتمامهم بطبيعة أساليب العمل المصرف وتطويره، مما يسهم إيجاباً في رفع كفاءة المصارف العامة وتأدية أعمالها بكفاءة وتطوير جودة خدماتها، سيما وأن ثقافة المخاطر هي ثقافة حديثة.

الجدول رقم (٢٩)

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

	الخبرة العملية	التكرار	النسبة
1	من سنة وأقل من ٥ سنوات	15	١٨.٣
2	من ٥سنوات وأقل من ١٠ سنوات	٣٠	٣٦.٦
3	من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	١٧	٢٠.٧
4	من ١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة	٧	٨.٥
5	من ٢٠ سنة فما فوق	١٣	15.9
المجموع		**82**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول رقم (٢٩) بأن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من العاملين في المصارف الخاضعة للتحليل هم من الذين خبرتهم متوسطة وتتراوح بين ٥ و ١٠سنوات،

ويشكل عددهم (٣٠ مفردة) من إجمالي أفراد العينة، أي ما نسبته(٣٦.٦ %) من إجمالي أفراد العينة. في حين بلغ عدد الذين تتراوح سنوات الخبرة لديهم بين ١٠سنوات و١٥ سنة حوالي (١٧ مفردة) أي ما نسبته(٨.٥٪) من إجمالي أفراد العينة.

المبحث الثاني: وصف وتحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات

أولاً: وصف بيانات ونتائج الدراسة وتحليلها باستخدام بعض أدوات الإحصاء الاستنتاجي:

١) عرض الاختبارات ومعاملات الارتباط والنماذج المستخدمة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة فقد استخدمت الباحثة بعضاً من أدوات الإحصاء الاستنتاجي الأكثر ملاءمة، وفيما يلي أهم تلك الأدوات وغايات استخدام كل منها لاختبار فرضيات الدراسة:

أ. اختبار الثبات (درجة المصداقية ألفا)(Reliability test – Alpha):

للتأكد من ثبات أداة الدراسة "الاستمارة" Reliability وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، احتُسب معامل كورباج ألفا "Alpha Gronbach" حيث

تبين بعد تحليل البيانات المجمعة من الاستمارات قيمة الثبات التي تقيس التباين العام لفقرات الاستمارة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات ٩٢.٩٥ %، مما يدل على وجود درجة ثبات مناسبة لأداة القياس المستخدمة، بحيث زادت قيمة معامل الثبات عن (٦٠٪) وهي أقل نسبة مقبولة إحصائياً لاختبار ثبات أداة الدراسة.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي K-S:

اختبار K-S, Komogrov-Smirnoy للتوزيع الطبيعي: يعد من الاختبارات اللا معلمية للتوزيع الطبيعي Non-Parametric Goodness of Fit Test لاختبار فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبنتيجة التحليل الإحصائي على الحاسوب تبين بأن:

Aaymp.sig.(2-tailed) = 0 < 0.05

بلغت قيمة الفروق باتجاهين صفر، أي أصغر من ٠.٠٥ فالفروق غير معنوية والتوزيع طبيعي Test distribution is normal.

وبما أن التوزيع طبيعي فإنه سوف يتم استخدام معامل الارتباط (بيرسون)♦ لقياس وجود علاقة بين المتغيرات.

- دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) بين كلٍ من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- نماذج الانحدار البسيط (Regression Simple) بين متغير الدراسة المستقل (النظام المحاسبي الجديد) والمتغير التابع (مؤشرات قياس المخاطر) لمعرفة ما إذا كان النظام المحاسبي الجديد من شأنه أن يؤدي إلى قياس المخاطر المصرفية.

٢) عرض النتائج وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:

قامت الباحثة بإخراج نتائج التحليل الإحصائي في صورة جداول يرتبط كل جدول بعدد من أسئلة الاستمارة والتي تتعلق بكل متغير من متغيرات الدراسة الكمية، ثم تم تحليل هذه النتائج وبناء على هذا التحليل تم اختبار قبول أو رفض الفرضية.

وقامت الباحثة باختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة، ثم قامت باختبار جزئي لكل فرضية ثانوية تتفرع عن الفرضية الرئيسية على حدة.

وبهدف اختبار الفرضيات إحصائياً، وبما أن توزيع البيانات طبيعي تستخدم الباحثة معامل الارتباط بيرسون الذي يمكن استخدامه لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة ارتباط بين

♦يستخدم لقياس قوة العلاقة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

نظـام المعلومـات المحاسـبي (المطبـق حاليـاً أو الجديـد) وبـين مؤشـرات قيـاس المخـاطر المصرفية في المصارف العامة في سورية.

وسيتم اختبار الفرضيات وفق الآلية التالية:

أولاً: عنـد تحليـل الارتبـاط ننظـر أولاً إلـى مسـتوى المعنويـة الدلالـة أو مـا يعـرف بـ p-value أو sig فـي بعـض البرمجيـات. فـإذا كانـت قيمـة p-value أو sig أقـل مـن أو يسـاوي ٠.٠٥ فإننـا نـرفض فرضـية العـدم وهـذا يعنـي أنـه توجـد علاقـة ارتبـاط بـين المتغيـرين ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى معنويـة ٥٪. وأمـا إذا كانـت القيمـة أكبـر مـن ٥٪ فهـذا يعنـي أنـه لا توجـد علاقـة ارتبـاط دالـة إحصـائياً بـين المتغيـرين عنـد مسـتوى معنويـة ٥٪. فـإذا كانـت العلاقـة دالة إحصائياً ننتقل إلى ثانياً.

ثانيـاً: ننظـر إلـى الإشـارة إذا كانـت سـالبة فهـذا يعنـي أن العلاقـة عكسـية، وإذا كانـت موجبـة فهذا يعني أن العلاقة طردية.

ثالثـاً: معامـل الارتبـاط بيرسـون (Pearson) هـو مقيـاس قـوة الارتبـاط بـين المتغيـرين. ومعامـل الارتبـاط الخطـي (Linear Coefficient) مقيـاس لقـوة العلاقـة الخطيـة بـين المتغيـر التابع والمتغير المستقل.

وتعرض الباحثة تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات وفق ما يلي:

اختبار الفرضية الإحصائية الرئيسية الثانية:

والتـي تـنص علـى أن: " لا يوجـد علاقـة ارتبـاط بـين المعلومـات المحاسـبية التـي تقـدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية".

فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين المتغيرين H0: P=0

الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين المتغيرين H1: p#0

وبالتـالي لاختبـار الفرضـية عنـد مسـتوى معنويـة (٠.٠٥) تـم اسـتخدام البرنـامج الإحصـائي لتحليـل الارتبـاط باسـتخدام معامـل الارتبـاط "بيرسـون" (Correlation Person). وقـد أظهـرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند			

			مستوى دلالة				
مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية	٠.366	٠,٠٠١	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	ضعيفة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل "وهو نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة" والمتغير التابع "وهو مؤشرات قياس المخاطر المصرفية " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٠٠١ وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول أنه عند مستوى ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية ".

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.٣٦٦)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما اقتربت قيمة معامل بيرسون من الصفر كلما كانت العلاقة ضعيفة جداً♦ ، وتدل قيمة معامل بيرسون (+٠.٣٦٦) على أنه يوجد ارتباط ضعيف بين المتغيرين، وهذا يعني بأن السياسات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً ترتبط بشكل ضعيف جداً بمؤشرات قياس المخاطر المصرفية. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط خطية موجبة ضعيفة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وبين مؤشرات قياس هذه المخاطر ككل سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

وهذه النتيجة تتوافق إلى حد كبير مع نتائج الدراسة التحليلية بضرورة إدخال تعديلات على المفاهيم والمصطلحات ودليل الحسابات في النظام المطبق حالياً وضرورة حدوث

♦ تتراوح قيمة معامل الارتباط بين −١ و +١ ، وكلما اقتربت قيمته من −١ دلّ ذلك على علاقة خطية عكسية أقوى، كلما اقتربت من +١ دل ذلك على علاقة خطية طردية أقوى، وكلما اقتربت من ٠ دل ذلك على علاقة خطية أضعف أو أن العلاقة بين المتغيرين المدروسين ليست خطية. (روماني، ٢٠٠٩)

تعديلات في السياسات المحاسبية. وهذا ما يؤكد عليه اختبار الفرضيات الفرعية التالية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى.

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

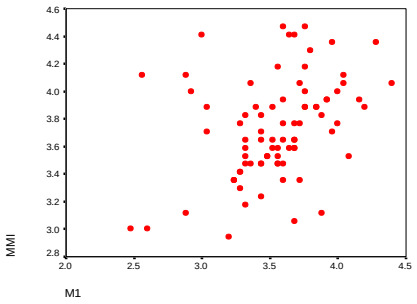

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تنص على أن: " لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر الائتمان ".

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطر الائتمان	٠,٤٥٦	٠,٠٠٠	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل "وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة" والمتغير التابع "وهو مؤشرات قياس مخاطر الائتمان " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول أنه عند مستوى ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر الائتمان ".

٢. إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.٤٥٦)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، وتدل قيمة معامل بيرسون (+٠.٤٥٦) على أنه يوجد علاقة خطية متوسطة بين المتغيرين، وهذا يعني بأن السياسات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً ترتبط بشكل متوسط جداً بمؤشرات قياس مخاطر الائتمان. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط خطية موجبة متوسطة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وبين مؤشرات قياس مخاطر الائتمان سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان.

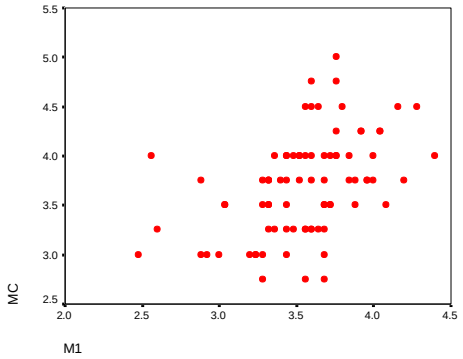

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على أن: " لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر السيولة ".

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة السيولة	٠.283	٠,٠١٠	٨٢	١ %	يوجد	طردية	ضعيفة

						علاقة ارتباط	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل "وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة" والمتغير التابع وهو " مؤشرات قياس مخاطر السيولة " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٠١٠ وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول أنه عند مستوى ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطر السيولة ".

٢. إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.٢٨٣)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، وتدل قيمة معامل بيرسون (+٠.٢٨٣) على أنه يوجد ارتباط ضعيف بين المتغيرين، وهذا يعني بأن السياسات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً ترتبط بشكل ضعيف جداً بمؤشرات قياس مخاطر الائتمان. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وبين مؤشرات قياس مخاطر السيولة سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين عناصر النظام المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة.

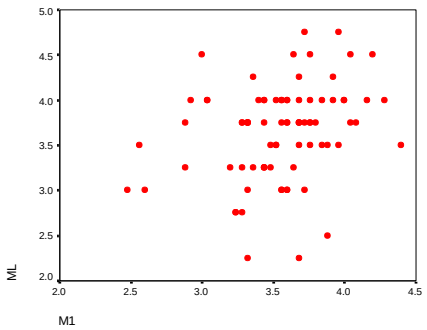

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تنص على أن: " لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة".

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة سعر الفائدة	٠.198	٠,٠٧٥	٨٢	١ %	لا يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	ضعيفة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل "وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة" والمتغير التابع وهو " مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٧٥ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول أنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة "

٢. إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.١٩٨)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، وتدل قيمة معامل بيرسون (+٠.١٩٨) على أنه لا يوجد علاقة ارتباط خطي بين المتغيرين. وعليه نستطيع القول بأنه:

" لا يوجد علاقة ارتباط خطية بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وبين مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين عناصر النظام المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة.

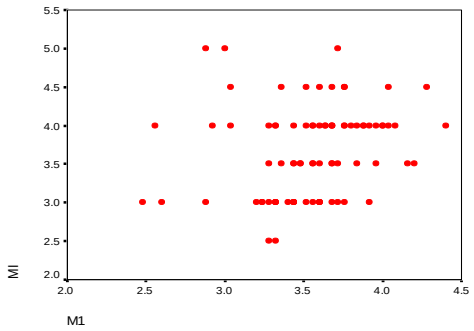

د- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

والتي تنص على أن: " لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف".

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة سعر الصرف	٠.161	٠,١٤٩	٨٢	١ %	لا يوجد علاقة ارتباط خطية	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل "وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة" والمتغير التابع "وهو مؤشرات قياس مخاطر سعر الصرف " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.١٤٩ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر سعر الصرف ".

٢. إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. تدل قيمة معامل بيرسون (+٠.١٦١) على أن الارتباط ضعيف جداً بين المتغيرين بمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة (٠.٠١) وبما أن قيمة معامل بيرسون تقترب كثيراً من الصفر فهذا يعني بأن العلاقة غير خطية والشكل رقم () يوضح ذلك، أي أن السياسات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً ترتبط بشكل ضعيف جداً بمؤشرات قياس المخاطر المصرفية. وعليه نستطيع القول بأنه:

" لا يوجد علاقة ارتباط خطية بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وبين مؤشرات قياس مخاطر سعر الصرف سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين عناصر النظام المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف.

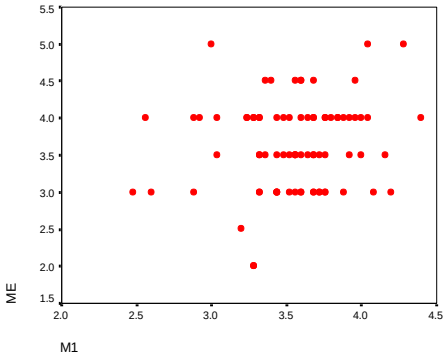

هـ- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

والتي تنص على أن: " لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل".

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة التشغيل	٠.076	٠,٤٩٩	٨٢	١ %	لا يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	ضعيفة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل "وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة" والمتغير التابع "وهو مؤشرات قياس مخاطر التشغيل " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٤٩٩ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر التشغيل ".

٢. إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. تدل قيمة معامل بيرسون (+٠.٠٧٦) على أن الارتباط ضعيف جداً بين المتغيرين بمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة (٠.٠١) وبما أن قيمة معامل بيرسون تقترب كثيراً جداً من الصفر فهذا يعني بأن العلاقة غير خطية بين المتغيرين والشكل رقم (٣٧) يوضح ذلك، أي أن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً ترتبط بشكل ضعيف جداً بمؤشرات قياس المخاطر المصرفية. وعليه نستطيع القول بأنه:

" لا يوجد علاقة ارتباط خطية بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وبين مؤشرات قياس مخاطر التشغيل سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين عناصر النظام المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل.

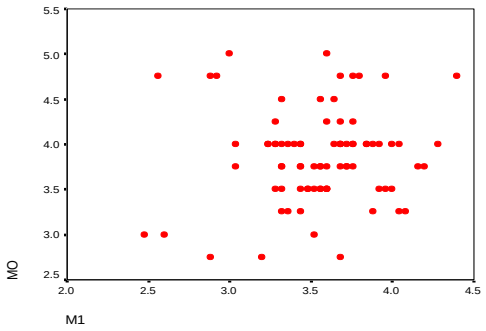

و- اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

والتي تنص على أن: " لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال ".

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة كفاية رأس المال	٠.195	٠,٠٧٩	٨٢	١ %	لا يوجد علاقة ارتباط خطية	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل "وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة" والمتغير التابع "وهو مؤشرات قياس مخاطر كفاية رأس المال " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٠٧٩ وهي أكثر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطر كفاية رأس المال ".

٢. إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. تدل قيمة معامل بيرسون (+٠.١٩٥) على أن الارتباط ضعيف جداً بين المتغيرين بمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة (٠.٠١) وبما أن قيمة معامل بيرسون تقترب كثيراً جداً من الصفر فهذا يعني بأن العلاقة غير خطية بين المتغيرين والشكل رقم (٣٨) يوضح ذلك. وعليه نستطيع القول بأنه:

" لا يوجد علاقة ارتباط خطية بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وبين مؤشرات قياس مخاطر كفاية رأس المال سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين عناصر النظام المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال.

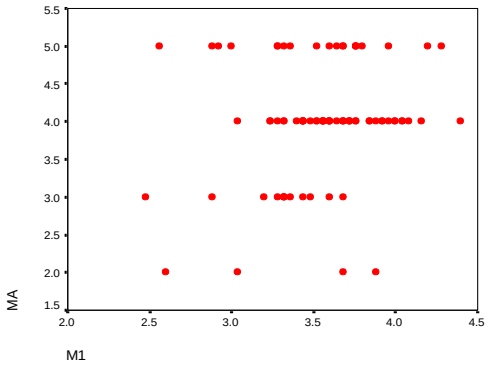

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

والتي تنص على أن: " يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية."

فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين المتغيرين H0: P=0

الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين المتغيرين H1: p#0

لاختبار الفرضية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) تم استخدام معامل الارتباط "بيرسون" (Correlation Person) أيضاً والذي يمكن استخدامه لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة ارتباط خطية بين السياسات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر المصرفية في المصارف العامة في سورية. وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهري عند مستوى دلالة			
المخاطر الإجمالية	٠.443	٠,٠٠٠	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل " وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد في المصارف العامة السورية " والمتغير التابع " وهو مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول أنه عند مستوى ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية "

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية. حيث تدل الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط بيرسون بأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد تؤدي إلى زيادة قدرة النظام على قياس المخاطر المصرفية.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.٤٤٣)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما اقتربت قيمة معامل بيرسون من الواحد كلما دلت على علاقة أقوى، وتدل قيمة معامل بيرسون (+٠.٤٤٣) على أنه يوجد علاقة ارتباط ضعيفة وقريبة من المتوسطة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية في المصارف العامة السورية. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط خطية متوسطة موجبة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر قياس هذه المخاطر ككل سواء عند مستوى دلالة ١٪ أو ٥٪."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية.

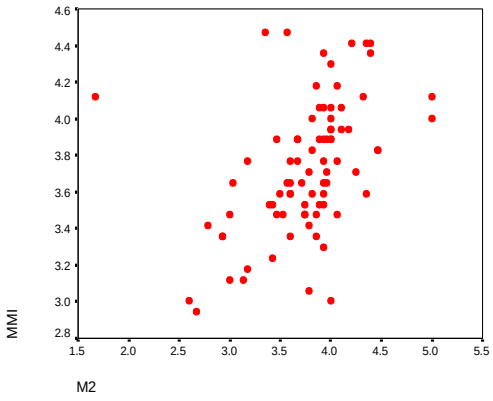

أ- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

والتي تنص على أن: " يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان "

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة الائتمان	٠.161	٠,١٥٠	٨٢	١ %	لا يوجد علاقة ارتباط خطية	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل " وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد في المصارف العامة السورية " والمتغير التابع " وهو مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان " نجد أن قيمة sig تساوي 0.150 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان "

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية. حيث تدل الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط بيرسون بأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد تؤدي إلى زيادة قدرة النظام على قياس مخاطرة الائتمان.

٣. بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.١٦١)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما اقتربت قيمة معامل بيرسون من الصفر كلما دلت على علاقة أضعف وقد تكون العلاقة غير خطية. وعليه نستطيع القول بأنه:

" لا يوجد علاقة ارتباط خطية بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان.

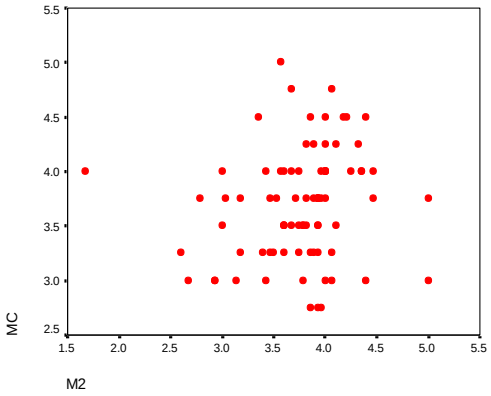

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على أن: " يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة "

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة السيولة	0.402	٠,٠٠٠	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل " وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد في المصارف العامة السورية " والمتغير التابع " وهو مؤشرات قياس مخاطرة السيولة " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة "

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية. حيث تدل الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط بيرسون بأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد تؤدي إلى زيادة قدرة النظام على قياس مخاطرة السيولة.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.٤٠٢)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما اقتربت قيمة معامل بيرسون من الواحد كلما دلت على علاقة أقوى. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط خطية متوسطة موجبة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر قياس مخاطرة السيولة."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة.

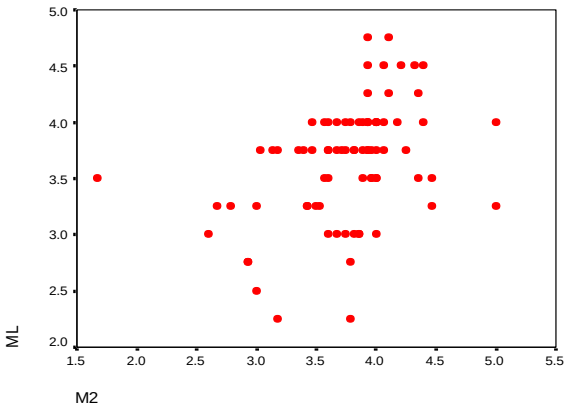

ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تنص على أن: " يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة "

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة سعر الفائدة	0.377	٠,٠٠٠	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط	طردية	ضعيفة

		خطية					

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل " وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد في المصارف العامة السورية " والمتغير التابع " وهو مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة " نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة "

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية. حيث تدل الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط بيرسون بأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد تؤدي إلى زيادة قدرة النظام على قياس مخاطرة سعر الفائدة.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (0.377)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما اقتربت قيمة معامل بيرسون من الواحد كلما دلت على علاقة أقوى. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط خطية ضعيفة موجبة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة.

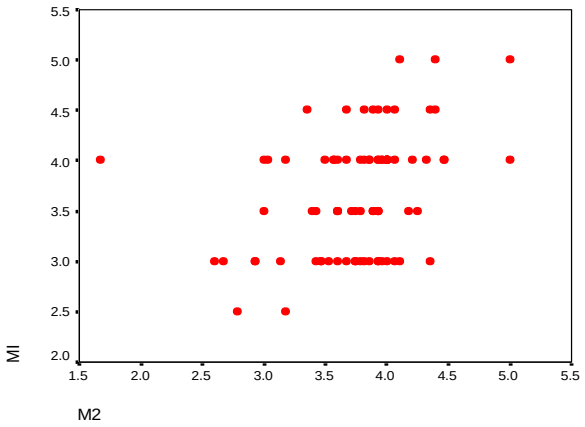

ث- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

والتي تنص على أن: " يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف "

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة سعر الصرف	0.195	٠,٠٨٠	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	ضعيفة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل " وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد في المصارف العامة السورية " والمتغير التابع " وهو مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف " نجد أن قيمة sig تساوي 0.080 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم

ورفض الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" لا يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف "

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية.

٣. بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (0.195)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما اقتربت قيمة معامل بيرسون من الصفر كلما دلت على علاقة ارتباط أضعف وقد تكون علاقة غير خطية. وعليه نستطيع القول بأنه:

" لا يوجد علاقة ارتباط خطية بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف.

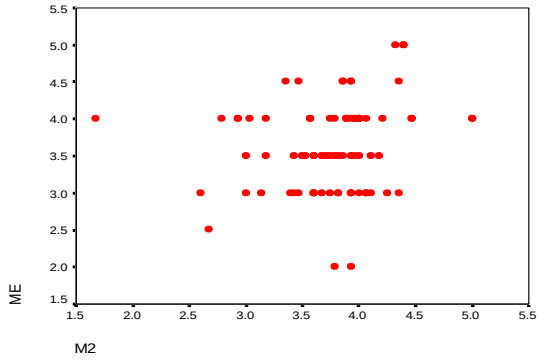

ج- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

والتي تنص على أن: " يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل "

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة التشغيل	0.283	٠,٠١٠	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط	طردية	ضعيفة

		خطية					

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل " وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد في المصارف العامة السورية " والمتغير التابع " وهو مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل " نجد أن قيمة sig تساوي 0.010 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل "

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية. حيث تدل الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط بيرسون بأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد تؤدي إلى زيادة قدرة النظام على قياس مخاطرة التشغيل.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (0.283)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما ابتعدت قيمة معامل بيرسون عن الواحد كلما دلت على علاقة أضعف. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط خطية ضعيفة موجبة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر التشغيل.

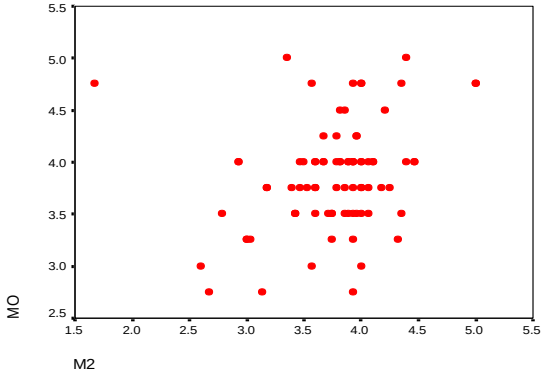

ح- اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

والتي تنص على أن: " يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال"

وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

المتغير الثاني	المتغير الأول = المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد				وجود علاقة ارتباط خطية	جهة العلاقة	شدة العلاقة
	قيمة معامل بيرسون	قيمة مستوى الدلالة المحسوبة Sig. (2-tailed)	حجم العينة	ذات دلالة جوهرية عند مستوى دلالة			
مخاطرة كفاية رأس المال	0.391	٠,٠٠٠	٨٢	١ %	يوجد علاقة ارتباط خطية	طردية	ضعيفة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول السابق ما يلي:

١. لتحليل الارتباط بين المتغير المستقل " وهو المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد في المصارف العامة السورية " والمتغير التابع " وهو مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال " نجد أن قيمة sig تساوي 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥٪، وبالتالي يمكن القول بأنه عند مستوى ثقة ٩٥٪:

" يوجد علاقة ارتباط بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال "

٢. ننظر إلى الإشارة، إشارة معامل الارتباط موجبة فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين طردية. حيث تدل الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط بيرسون بأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد تؤدي إلى زيادة قدرة النظام على قياس مخاطرة كفاية رأس المال.

٣. لقياس قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بلغت قيمة معامل الارتباط (بيرسون) المحسوبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (٠.٣٩١)، وبمستوى دلالة لمعامل الارتباط المحسوبة بلغت (٠.٠١) ، ونعلم إحصائياً بأنه كلما ابتعدت قيمة معامل بيرسون عن الواحد كلما دلت على علاقة أضعف. وعليه نستطيع القول بأنه:

" يوجد علاقة ارتباط خطية ضعيفة موجبة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال."

والشكل التالي يوضح شكل الانتشار بين النظام المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال.

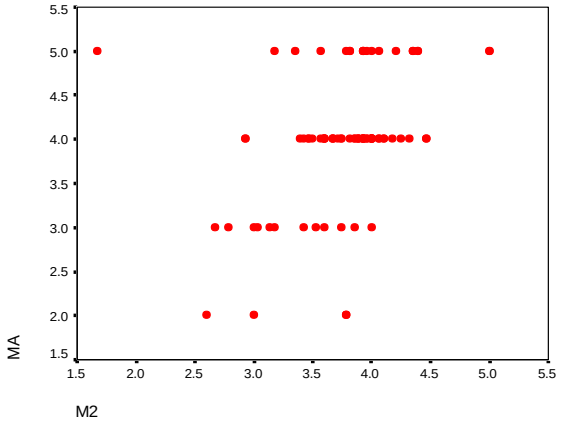

الخلاصة:

تبين من نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة بأنه يوجد علاقة ارتباط ضعيفة جداً بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية في المصارف العامة في سورية. كما تبين من النتائج بأنه يوجد علاقة ارتباط متوسطة بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية.

إلا أن بنود الاستبيان بُنيت على نتائج الدراسة التحليلية لتلبية متطلبات قياس المخاطر، فيما يتعلق بالمتغير المستقل وهو "المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد". مما يعني بأن ثقافة المخاطر غير واضحة بشكل كافي بالنسبة لأفراد العينة المدروسة خلال فترة الدراسة، كما يشير ذلك إلى عدم إدراكهم لمكونات المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد والملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية، وهذا مبرر واقعياً ومنطقياً إذ إن النظام الجديد يحتوي على مصطلحات ومفاهيم محاسبية جديدة لم تكن موجودة في النظام المطبق حالياً وهي تتلاءم مع الانفتاح الاقتصادي والمالي المشهود والمترافق مع التزام مصرف سورية المركزي بمعايير بازل الدولية للرقابة المصرفية الفعالة. ومن جانب آخر فإن الاستبيان موزع على جميع موظفي المصارف العامة الذين لا تحتوي أنظمة عملياتهم المطبق حالياً الأنواع الجديدة من المخاطر، كمخاطرة سعر الصرف، مع التأكيد إلى أن النظام الجديد يتلاءم مع

ثقافة المخاطر والتطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية الحاصلة في بيئة العمل المصرفي في سورية والمتلائمة مع التطورات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي العالمي الجاري حالياً في سورية.

ثانياً: تحليل تفسيري للنموذج العام للدراسة:

ونظراً لأهمية الدلالة الإحصائية في تفسير النتائج استخدمت الباحثة تحليل الانحدار. حيث تم دراسة النموذج العام للبحث الذي يشتمل على متغيرات الدراسة.

وفيما يلي تم العمل على إيجاد معادلة رياضية تمثل أفضل توفيق لخط مستقيم يعبر عن البيانات في شكلها الخطي. والغرض من إيجاد معادلة خط الانحدار هو **التنبؤ بقيمة المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل** وذلك في حدود البيانات المعطاة. وتسمى العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بمعادلة خط الانحدار البسيط.

الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Correlation:

يحتسب معامل الارتباط الخطي البسيط بافتراض وجود علاقة خطية بين متغيرين من المتغيرات فقط، مع العلم أن الحصول على قيمة صغيرة (قريبة من الصفر لهذا المعامل لا يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين) فقد توجد علاقة من الدرجة الثانية (ارتباط غير خطي). (بشير، ٢٠٠٣)

إن نموذج الانحدار يعبر عن علاقة بين متغير تابع Dependent Variable وبين واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة Independent Variables أو Regressors فإذا احتوى النموذج على متغير مستقل واحد فيعرف بنموذج الانحدار البسيط Simple Regression model وإذا احتوى أكثر من متغير مستقل فهو نموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression model.

نموذج الانحدار الخطي البسيط يأخذ الصيغة العامة التالية:

$$Y = a + b X + e$$

حيث أن:

X= M2 هو المتغير المستقل "المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد"

Y= mmi هو المتغير التابع " مؤشرات قياس المخاطر المصرفية "

a ثابت الانحدار: وهي تمثل قيمة M2 عندما (mmi = 0)

b هي معامل الانحدار وهي ثابت أيضاً وتدل على مقدار التغير في القيم المقدرة للمتغير التابع mmi لكل وحدة تغير واحدة في المتغير المستقل M2.

e هي الخطأ العشوائي: وهي تمثل الفرق بين القيمة الحقيقية y وبين القيمة التقديرية y^ ويعرف بالمتبقي، حيث أن e= y- y^

وبالتالي عند حساب القيمتين السابقتين يمكن للباحثة التنبؤ بأية قيمة للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل في حدود عينة الدراسة (٨٢ مفردة).

وبالتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة أظهرت نتائج برنامج SPSS ما يلي:

الجدول رقم (٣٠)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لتفسير علاقة نظام المعلومات المحاسبي الجديد بمؤشرات قياس المخاطر

النموذج	المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(الثابت)	2.538	.272		9.320	.000
	نظام المعلومات المحاسبي الجديد	.317	.072	.443	4.417	.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss المتغير التابع: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

يبين الجدول رقم (٣٠) بأن معامل الانحدار لمتغير نظام المعلومات المحاسبي الجديد من وجهة نظر أفراد الدراسة هو ٠.٣١٧ .

كما توضح قيم Beta التي بلغت ٠.٤٤٣ أن متغير نظام المعلومات الجديد ذو تأثير متوسط في مؤشرات قياس المخاطر المصرفية، وأمر منطقي وطبيعي.

ويمكن من خلال الجدول أعلاه استنباط المعادلة التالية:

$$Y= 2.538\ X + 0.317$$

a=2.538 يشير إلى أن التغير في المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في المخاطر بمقدار ٢.٥٣٨.

ومعامل الارتباط هو ٠.٤٤٣ قريباً من الصفر أي وجود علاقة متوسطة للمتغيرات في حدود العينة المكونة من ٨٢ مفردة.

وبالتالي فإن تفسير المعادلة يعني بأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد يفسر ٤٤.٣ % من مؤشرات المخاطر الكلية، أما النسبة المتبقية وتساوي ٥٦ % فهي ترجع إلى عوامل أخرى (عمليات، تقنية، نظامية، إدارية...الخ).

الجدول التالي يعرف بجدول تحليل التباين ANOVA ويشتمل على إحصائية F لاختبار نفس الفرضية الخاصة بمعامل الانحدار a وهذا الاختبار مكافئ تماماً لاختبار T لمعامل الميل (نلاحظ بأن قيمة P-Value متساوية لكلا الاختبارين) علماً بأن $F=T^2$

الجدول رقم (٣١)

جدول تحليل التباين ANOVA(b)

النموذج	مجموع المربعات	df	المربع المتوسط	F	Sig.
الانحدار	2.102	1	2.102	19.510	.000(a)
القيمة المتبقية	8.618	80	.108		
الإجمالي	10.719	81			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

a المتغير التابع: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.
المتغير المستقل b (الثابت)، نظام المعلومات المحاسبي الجديد.

الجدول التالي يتضمن أهم مؤشر لنموذج الانحدار وهو معامل التحديد Coefficient of Determination ويرمز له R^2 ويعتبر مقياساً لجودة توفيق النموذج. ويتبين من جدول تحليل التباين بأن قيمته تساوي $R^2 = 0.196$ علماً بأن $٠ \leq R^2 \leq ١$.

الجدول رقم (٣٢)

خلاصة نموذج تحليل الانحدار

النموذج	R	R^2	R^2 المعدل	الخطأ المعياري للتقدير Std. Error of the Estimate
١	.443(a)	.196	.186	.32821

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

a Predictors: (Constant), M2

وتفسير ذلك أن ١٩.٦٪(٢٠٪ تقريباً) من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع ..) تفسرها العلاقة الخطية أي نموذج الانحدار في حدود العينة المكونة من ٨٢ مفردة، وأن ٨٠.٤٪ من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية كأن تكون هناك متغيرات مهمة لم تتضمن في النموذج. وعلى العموم كلما اقتربت قيمة R^2 من ١٠٠٪ دل ذلك على جودة

توفيق النموذج. هذا وأن r تساوي الجذر التربيعي لـ R^2 حيث أن إشارة r هي نفس إشارة معامل الانحدار.

يتصف معامل التحديد بأنه لو أضيف متغير مستقل للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم تكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج، حيث أن إضافة متغير مستقل إلى نموذج الانحدار يؤدي إلى زيادة R^2 بسبب زيادة مجموع المربعات العائدة للانحدار SSR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST ولهذا يتم احتساب معامل التحديد المصحح Adjusted R Square الذي يأخذ بالاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية وقيمته دائماً أقل من قيمة معامل التحديد (غير المصحح) وهنا بلغت ١٨.٦ % .

أما الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of Estimate فيقيس تشتت القيم المشاهدة عن خط الانحدار وأن الحصول على قيمة صغيرة لهذا المؤشر يعني صفر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار. (بشير، ٢٠٠٣، ص١٥٥)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. نتائج الدراسة التحليلية (النظرية):

عدم قدرة السياسات المحاسبية لعناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً على تقديم كافة المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس مؤشرات المخاطر المصرفية الإجمالية.

نتيجة المقارنة والتحليل بين عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد، من حيث القدرة على قياس مؤشرات المخاطر، تبين ما يلي:

١. دليل الحسابات: إن بنود وعناصر دليل الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي الجديد مستمدة من بنود وعناصر دليل الحسابات المطبق حالياً في المصارف العامة، من حيث تقسيم الأدوات المالية لقطاعات وفعاليات، وبالتالي فهي لا تفي بكافة متطلبات قياس مؤشرات المخاطر. أي أن دليل الحسابات الحالي غير قادر على تلبية كافة متطلبات قياس مؤشرات المخاطر لعدم احتوائه على بعض المفردات الملائمة لقياسها كالأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، والتي يقدمها دليل نظام المعلومات المحاسبي الجديد المنسجم مع معايير المحاسبة الدولية.

٢. السياسات المحاسبية: إن السياسات المحاسبية في النظام المحاسبي المطبق حالياً تختلف عن السياسات المحاسبية في النظام المحاسبي الجديد ولا تنسجم مع معايير المحاسبة الدولية.

٣. أساس التسجيل والقياس: لا يقدم النظام المطبق حالياً المعلومات الملائمة لتقييم المخاطر وذلك نتيجة تقييم الأصول والالتزامات المالية على أساس التكلفة التاريخية (الدفترية) لكافة بنود الميزانية، ولا تُقيّم بالقيمة العادلة، في حين يقدم النظام الجديد مقياساً اقتصادياً عادلاً للمركز المالي ولقياس المخاطر.

٤. الإفصاح عن القوائم المالية: لا يتلاءم شكل الحسابات الختامية المطبق حالياً (الميزانية وحساب الأرباح والخسائر) مع شكل القوائم المالية المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية، كي تساعد على قياس مؤشرات المخاطر والتي يقدمها نظام المعلومات الجديد، وفي مقدمتها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

٢. نتائج الدراسة المسحية:

تبين نتيجة الدراسة الإحصائية ما يلي:

١. يوجد علاقة ارتباط خطية موجبة ضعيفة (قيمة معامل بيرسون = ٠.٣٦٦) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية في المصارف العامة السورية.

a. يوجد علاقة ارتباط خطية موجبة متوسطة (قيمة معامل بيرسون = ٠.٤٥٦) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان.

b. لا يوجد علاقة ارتباط (قيمة معامل بيرسون = ٠.٢٨٣) بين السياسات المحاسبية الحالية في نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة.

c. لا يوجد علاقة ارتباط خطية (قيمة معامل بيرسون = ٠.١٩٨) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة.

d. لا يوجد علاقة ارتباط خطية (قيمة معامل بيرسون = ٠.١٦١) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف.

e. لا يوجد علاقة ارتباط خطية (قيمة معامل بيرسون = ٠.٠٧٦) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل.

f. لا يوجد علاقة ارتباط خطية (قيمة معامل بيرسون = ٠.١٩٥) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي المطبق حالياً وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال.

٢. يوجد علاقة ارتباط خطية موجبة متوسطة (قيمة معامل بيرسون = ٠.٤٤٣) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس المخاطر الإجمالية.

a. لا يوجد علاقة ارتباط خطية (قيمة معامل بيرسون =٠.١٦١) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة الائتمان.

b. يوجد علاقة ارتباط خطية متوسطة موجبة (قيمة معامل بيرسون = ٠.٤٠٢) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة السيولة.
c. يوجد علاقة ارتباط خطية ضعيفة موجبة (قيمة معامل بيرسون = 0.377) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الفائدة.
d. لا يوجد علاقة ارتباط خطية (قيمة معامل بيرسون = ٠.195) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة سعر الصرف.
e. يوجد علاقة ارتباط خطية ضعيفة موجبة (قيمة معامل بيرسون = ٠.283) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة التشغيل.
f. يوجد علاقة ارتباط خطية ضعيفة موجبة (قيمة معامل بيرسون = ٠.٣٩١) بين المعلومات المحاسبية التي تقدمها عناصر نظام المعلومات المحاسبي الجديد وبين مؤشرات قياس مخاطرة كفاية رأس المال.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة التحليلية والدراسة المسحية توصي الباحثة بما يلي:

١. ضرورة تطوير الجانب التنظيمي للنظام المحاسبي المطبق حالياً الصادر بالقرار ١٦ لعام ١٩٦٦، وإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الجديد للمصارف الصادر بالمرسوم رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ والمنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية من أجل قياس مؤشرات المخاطر. مثال: استبدال الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر في البيانات المالية الختامية التي يتم إعدادها في نهاية الدورة المالية للمصرف بكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إضافة إلى قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، مما يعطي صورة أوضح عن حقيقة التغيرات في المركز المالي للمصرف وعن سيولة المصرف النقدية في الأجل القصير مما يساعد في تقييم مخاطر السيولة.

٢. ضرورة تطوير الجانب التقني للنظام المحاسبي وذلك بإجراء تعديلات على البرمجيات المستثمرة لدى المصرف بما ينسجم مع التصنيف الجديد للحسابات، وأتمتة النماذج والجداول الصادرة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية (مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف) ومخاطر التشغيل ليسهل إعدادها وتنظيمها في الوقت المحدد بما يسهل من قياس واحتساب واستخراج مؤشرات المخاطر المصرفية. كذلك تطوير البرمجيات المطبقة حالياً لإضافة البنود الجديدة في دليل الحاسبات المطبق حالياً واعتماد دليل حسابات جديد مبرمج الكترونياً في بقية المصارف العامة.

٣. ضرورة تطوير الجانب الإداري بين المستويات الإدارية في المصرف حيث تقوم مديرية المحاسبة بالتوصيف الفني المحاسبي لبنود الحسابات الجديدة وتقديمها لمديرية التقنية كي تبرمجها حاسوبياً. كما تقوم مديرية المخاطر بتحضير نماذج المخاطر بالتنسيق مع كل من مديرية العلاقات الدولية ومديرية التخطيط ولجنة بازل وتزويدها لمديرية المحاسبة التي تجمع جميع النماذج لديها لإعداد الحسابات الختامية من جهة ولحساب نسبة كفاية رأس المال المطلوبة منها من قبل مصرف سورية المركزي وفق القرار ٢٥٣ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ وتعديلاته والقرار ٤٣٩ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ من جهة أخرى. مما يعني ضرورة إشراك العاملين في المستويات الإدارية المختلفة وذات الصلة في وضع دليل إجراءات للمخاطر. وبشكل خاص الإدارات التي تتداخل أنشطتها مع أنشطة مديرية

المخاطر، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لديهم كعملية متكاملة الأركان في جميع المستويات الإدارية في المصرف بما يفيد بالتنسيق فيما بينهم لمنع حدوث التكرار في العمل. بالإضافة إلى ضرورة تبني إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر بدءاً من قمة الهرم التنظيمي ووضع مؤشرات للمخاطر للاسترشاد بها في تقييم مستوى المخاطرة.

٤. ضرورة تطوير الجانب التنظيمي والتدريبي للموظفين وذلك من خلال تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مديرية المحاسبة على إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والتنسيق بين الإدارات المختلفة في المصرف.

٥. ضرورة العمل على استخدام الأساليب المتطورة في التحليل الائتماني والتقييم والتصنيف للعملاء مثل نظام التصنيف بالدرجات (credit scoring system)، إضافة إلى أتمتة هذا النظام وتوفير قاعدة معلوماتية كفوءة تساعد على التصنيف والتحليل واتخاذ قرار ائتماني رشيد وبالسرعة المطلوبة، لا سيما بعد التوجه بتحويل المصارف العامة إلى مصارف شاملة.

٦. ضرورة الانتقال التدريجي لتطبيق أحكام النظام المحاسبي الجديد للمصارف العامة وذلك من خلال تعديل السياسات المحاسبية المطبقة حالياً إلى سياسات محاسبية تنسجم مع معايير المحاسبة الدولية والتي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي الجديد المنسجم مع معايير المحاسبة الدولية خلال فترة ثلاث سنوات على الأقل.

قائمة المراجع

أولاً: بالعربية:

أ- الكتب:

١ الحميدي، نجم عبد الله، والسامرائي، سلوى أمين، والعبيد، عبد الرحمن، **نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

٢ الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي**، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.

٣ الخنساء، حسن ابراهيم، **قاموس المصارف والاستثمار وأسواق المال والبورصة**، انجليزي- عربي، الطبعة الأولى، دار المؤلف، بيروت، لبنان، دار الوراق، بيروت، الرياض، دمشق، ٢٠٠٤.

٤ الدهراوي، كمال الدين مصطفى، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.

٥ الشعار، محمد نضال، **أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي**، حلب، سورية، ٢٠٠٥.

٦ الشمري، صادق راشد، **إدارة المصارف- الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

٧ الشاهد, سمير، حماد، طارق عبد العال، **المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة**، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٠.

٨ العربيد، عصام فهد، **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات**، سلسلة الرضا للاستثمار والعلوم المصرفية، طبعة أولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، ٢٠٠١.

٩ القباني، ثناء علي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، ٢٠٠٨. متاحة على الموقع: www.eldarelgamaya.com

١٠ المناعي، جاسم، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية**، توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣.

١١ بدوي، محمد عباس، وعثمان، الأميرة إبراهيم، ٢٠٠٧، **النظام المحاسبي للمنظمات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.

١٢ بشير، سعد زغلول، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS**، الإصدار العاشر Version10، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، العراق، ٢٠٠٣.

١٣ جمعة، اسماعيل ابراهيم وكرم، زينات محمد، وشحاتة، أحمد بسيوني، **نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٢.

١٤ حسين، أحمد حسين علي، **دليلك في: تحليل وتصميم النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.

١٥ حشاد، نبيل، **دليلك إلى اتفاق بازل٢ (المضمون- الأهمية- الأبعاد)**، موسوعة بازل٢- الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، رياض الصالح، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

١٦ حشاد، نبيل، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازل ٢ – الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، رياض الصالح، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥.

١٧ حماد، طارق عبد العال، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك- مخاطر الائتمان الاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.

١٨ حماد، طارق عبد العال، **حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.

١٩ حميدان، عدنان عباس، وآخرون، **الإحصاء التطبيقي**، منشورات جامعة دمشق، التعليم المفتوح، دمشق، سورية، ٢٠٠٦.

٢٠ دبيان، السيد عبد المقصود، ومحمد، محمد الفيومي، وعبد اللطيف، ناصر نور الدين، والبابلي، محمد محمود، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٢١ رضوان حسن, سمير عبد الحميد، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.

٢٢ رمضان، زياد وجودة، محفوظ، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، ٢٠١٠.

٢٣ عبد الله، خالد أمين، **سلسلة إدارة المخاطرة الائتمانية، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية**، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٢.

٢٤ عثمان، الاميرة ابراهيم و محمد، أحمد عبد المالك، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة (الفروع- البنوك التجارية- شركات التأمين- الوحدات الحكومية)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.

٢٥ عطية، أحمد صلاح، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، سلسلة محاسبة المنشآت المالية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣.

٢٦ فلوح، صافي، **محاسبة المنشآت المالية**، منشورات جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، سورية، ٢٠٠٦.

٢٧ قاسم، عبد الرزاق محمد، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

٢٨ كمال، مصباح والتّريكي، تيسير أحمد، ، **مدخل على إدارة الخطر**، ترجمة عن نيل كُروكفورد، Neil Crockford, الناشر: Woodhead-Faulkner, Cambridge ، الطبعة الثالثة، انكلترا، ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٩ منسي، عبد العاطي لاشين محمد، **إدارة المنشآت المالية**، الجزء الأول، البنوك الشاملة – البورصات العالمية- صناديق الاستثمار، جامعة قناة الويس، كلية التجارة بالسويس، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦

٣٠ موسكوف، ستيفن أ وسيمكن، مارك ج، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات- مفاهيم وتطبيقات-** ترجمة كمال الدين سعيد وأحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٥.

ب- الرسائل الجامعية:

٣١ أبو عيسى، وجدان، **مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.

٣٢ أحمد، وفاء، **إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في المصارف التجارية**، رسالة دكتوراة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٥.

٣٣ الخياط، أسامة محمد، **الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل٢ الدولية ودراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري "دراسة تطبيقية"**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ٢٠١٠.

٣٤ المغازاچي، محمد إبراهيم هادي، **إمكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق**، رسالة ماجستير في المصارف، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٨.

٣٥ الكيلاني، حافظ، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية لدور المعيار المحاسبي الأول في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لأغراض الاقتراض**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ٢٠٠٨.

٣٦ حسن، أثير علي، **دور النظم المحاسبية في تقديم معلومات لإدارة الكلفة في بيئة عمل متغيرة**، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،٢٠٠٧.

٣٧ خضير، خالد الحسين، **مخاطر العمليات بين المصارف- دراسة ميدانية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٣.

٣٨ ردايدة، مراد خالد مصلح، **دور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة استخدام تقنيات المعلومات، دراسة حالة في مؤسسات المال العام الأردنية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ٢٠١٠.

٣٩ رستم، زياد محمد، **دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء الاستراتيجي في شركات النقل البري المساهمة بسورية، دراسة تطبيقية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ٢٠١٠.

٤٠ زرير، رانيا، **الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبة الدولي ٣٠**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.

٤١ سمهود، فتحي، **تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانون Sarbanes-Oxley ومعايير المراجعة وإمكانية التطبيق في البيئة العربية "دراسة ميدانية"** ، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ٢٠١٠.

٤٢ عبد الرحمن، عبد العزيز أحمد، **إعادة هندسة نظم المعلومات المحاسبية لتحقيق متطلبات تقويم الأداء في ظل الأساليب الإدارية الحديثة**، دراسة حالة في شركات القطاع العام الصناعي في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٩.

٤٣ فريحات، زياد محمود، **المخاطر التشغيلية ومنهجية إدارتها في المصارف العاملة في الأردن**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٤.

٤٤ ملكاوي، نازم محمود ، ٢٠٠٧ ، **نظم المعلومات والمعرفة وأثرهما في الإبداع: دراسة في المصارف التجارية الأردنية**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.

٤٥ هادي، محمد ابراهيم، **إمكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق**، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

ج- الدوريات والمجلات والمقالات:

٤٦ بدران، علي، مقالة بعنوان " **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل٢** "، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٠٠، تشرين الثاني، ٢٠٠٥.

٤٧ النجار، فايق حسن جبر، مقالة بعنوان: **إدارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة**، الجزء الثاني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ١٤، العدد١، آذار (مارس)، ٢٠٠٦، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

٤٨ قيطيم ، حسان و أسعد، باسل، و جنود، عامر علي ، ٢٠٠٦، **النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢، العدد٣.

٤٩

د- القوانين والقرارات والتقارير:

٥٠ القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦.

٥١ النظام المحاسبي الموحد بالقرار رقم (١٦) تاريخ ١٠/٩/ ١٩٦٦، عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
٥٢ النظام المحاسبي للمصارف رقم ٤١٩ تاريخ ٢٠١٠، موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy.
٥٣ الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، **معيار إدارة المخاطر**، ترجمة عن كل من هيئات إدارة الخطر الرئيسية في المملكة المتحدة وهي معهد إدارة المخاطر (IRM) وجمعية التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARM). ٢٠٠٢.
٥٤ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، النظام المحاسبي الموحد للمصارف، القرار رقم ١٦ تاريخ ١٠/٩/١٩٦٦، المصرف العقاري، الإدارة العامة، مطبعة الإحسان، دمشق.
٥٥ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٩. http://www.cbssyr.org/
٥٦ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، ٢٠١٠. http://www.cbssyr.org/
٥٧ النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، عام ٢٠٠٩، متاحة على الرابط التالي: www.bcs.gov.sy
٥٨ النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، ٢٠١٠، متاحة على الرابط التالي: www.bcs.gov.sy
٥٩ النظام الداخلي، المصرف التجاري السوري، الإدارة العامة، قرار وزارة المالية رقم (١٥٥)، تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٧.
٦٠ صندوق النقد الدولي، الجمهورية العربية السورية، تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩، أعده الخبراء الممثلون للصندوق في المشاورات مع الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٩، بموافقة ألن ماكارثر وديفيد مارستون، ١٢ فبراير ٢٠١٠.
٦١ مصرف التسليف الشعبي، التقرير السنوي، ٢٠٠٧.
٦٢ المصرف العقاري، التقرير السنوي، ٢٠٠٧.
٦٣ المصرف الصناعي، التقرير السنوي، ٢٠٠٥.
٦٤ المرسوم التشريعي رقم /٢٩/، تاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٥.
٦٥ المصرف التجاري السوري، العمليات المصرفية، ١٩٦٨.
٦٦ المصرف التجاري السوري، التقرير السنوي، ٢٠٠٩.
٦٧ المصرف التجاري السوري، النظام الداخلي، ٢٠٠٧.
٦٨ المصرف التجاري السوري، دليل الحوكمة، ٢٠١٠.
٦٩ مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٥.

هـ- المؤتمرات الدولية والملتقيات والدورات التدريبية:

٧٠ الكراسنة، إبراهيم، إدارة المخاطر، ورقة عمل مقدمة في دورة "**إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي**"، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، بالتعاون مع وزارة المالية، سورية، ٧ – ١٨ /٢ / ٢٠١٠.
٧١ الكراسنة، إبراهيم، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس، ٢٠٠٦.
٧٢ المناعي، جاسم، **الملامح الأساسية لاتفاق بازل٢ والدول النامية**، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، إصدار صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سبتمبر ٢٠٠٤.

٧٣ الغنـدور، حـافظ، **التقنيـات الحديثـة لإدارة مخـاطر الائتمـان**، دورة تدريبيـة فـي مصـرف سـورية المركـزي، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، تاريخ ٢٠-٢٣/٧/٢٠٠٨.

و- المقالات المنشورة عبر الانترنيت:

٧٢. حماد، رجب صالح، **أثـر إدارة المخـاطر التشـغيلية علـى البيئـة الرقابيـة والتـدقيق الـداخلي**، ورقـة عمل مقدمـة إلـى المـؤتمر العلمـي الـدولي السـنوي السـابع بعنـوان: إدارة المخـاطر واقتصـاد المعرفـة، منشـورة علـى موقـع موسـوعة الاقتصـاد والتمويـل الإسـلامي، الجزائـر، المحـرر بشـر محمـد موفـق، ٢٠٠٩. http://iefpedia.com/arab/?p=5203

٧٣. حميدان، عبد الناصر والشحادة، عبد الرزاق، **الـتحكم المؤسسـي والمـنهج المحاسـبي السـليم متطلبـات ضـرورية لإدارة المخـاطر المصـرفية**، بحـث مقـدم للمـؤتمر العلمـي الـدولي السـادس – جامعـة الزيتونـة الأردنيـة ١٤- ١٦ نيسـان ٢٠٠٧، بعنـوان: إدارة المخـاطر واقتصـاد المعرفـة، منشـورة علـى موقـع موسـوعة الاقتصـاد والتمويـل الإسلامي، الجزائر، ٢٠٠٩. http://iefpedia.com/arab/?p=5203

٧٤. مبـارك، بوعشـة، **إدارة المخـاطر البنكيـة (مـع إشـارة خاصـة للجزائـر)**، ورقـة عمـل، المركـز الجـامعي العربـي بـن مهيـدي، أم البـواقي_الجزائر، موسـوعة الاقتصـاد والتمويـل الإسـلامي، المحـرر بشـر محمـد موفـق ٢٠٠٩/٨/٢٤. http://iefpedia.com/arab/?p=5203

٧٥. صـالح، مفتـاح و فريـدة، معـارفي، **المخـاطر الائتمانيـة تحليلهـا – قياسـها – إدارتهـا والحـد منهـا**، مداخلـة مقدمـة إلـى المـؤتمر العلمـي الـدولي السـنوي السـابع إدارة المخـاطر واقتصـاد المعرفـة -كليـة العلـوم الاقتصـادية والإداريـة- جامعـة الزيتونـة – الأردن، يـومي ١٦- ١٨نيسـان- ٢٠٠٧. موسـوعة الاقتصـاد والتمويـل الإسـلامي، المحـرر بشـر محمد موفق ٢٠٠٩/٨/٢٤. http://iefpedia.com/arab/?p=5203

٧٦. جانيس، سابيتا وآخرون، المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ، **إدارة المخـاطر التشـغيلية**، تمت ترجمة هـذه الوثيقـة بمبـادرة مـن شـبكة التمويـل الأصـغر فـي البلـدان العربيـة – سـنابل وتمويـل مـن مؤسسـة روكـديل، دورة تدريبيـة فـي سلسـلة تـدريب "مهـارات مـدراء التمويـل الأصـغر". تـاريخ النشـر ٢٠٠٣، متاحـة علـى الـرابط الالكترونـي: http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/22283

٧٧. موقع المصرف التجاري السوري على شبكة الانترنت:
http://cbs-bank.sy/ComercialBank_content.php

٧٨. موقع المصرف الزراعي التعاوني على شبكة الانترنت:
http://agrobank.org/arabic_agro/index.htm

ثانياً: بالانكليزية:

1- Books:

79. Atrill, Peter and McLaney, Eddie, **Financial Accounting for Decision Makers**, 4th Edition, Pearson Education Limited, England, 2005.
80. Dull, Richard B and Gelinas, Ulric J., Accounting Information Systems, Thomson, south-western, Canada, 2008.
81. Erik Banks and Dunn, Richard, **Practical Risk Management, An executive guide to avoiding surprises and losses**, John Wiley & Sons, England, 2003.
82. Hall, James A**, Accounting Information Systems,** sixth edition, South-Western, Cengage Learning, United States of America, 2008.
83. Harrington, Niehaus, **Risk Management & Insurance,** 2nd ed, Mc Graw Hill, New York, 2003.
84. Helliar, Christine, Dhanani, Alpa, Fifield, Suzanne, and Stevenson, Lorna, **Interest Rate Risk Management**, CIMA publishing, London, England, 2005.
85. Horcher, Karen A., **Essentials of financial risk management**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, United States of America, 2005.

86. Hurt, Robert L, **Accounting Information Systems**, basic Concepts and Current Issues, international edition, McGraw-Hill, Irwin, New York, United States, 2008.
87. Imola, Drigă, Anca Jarmila, Guţă and Dorina, Niţă, I**NTEREST RATE RISK MANAGEMENT IN BANKING**, Young Economists Journal / Revista Tinerilor Economisti; Apr2010, Vol. 8 Issue 14, p41-48, 8p.
88. **Ismal**, **Rifki**, **Managing Banking Liquidity Risk in the Current Economic, Conditions: A Conceptual Framework, Journal of Management & Public Policy; Jun2010, Vol. 1 Issue 2, p48-63.**
89. K. Ong, Michael**, Risk Management, A modern Perspective**, Academic Press is an imprint of Elsevier, USA, 2006.
90. Loader, David, **Operations Risk, managing a Key component of Operational Risk**, Elsevier, Britain, first edition, 2007.
91. Peter S.Rose , **Sylvia C.Hudgins, Bank Management & Financial Services** , 6th ed , Mc Graw-Hill, 2005.
92. Pringle, Robert and Carver Nick, **New Horizons in Central Bank Risk Management,** Central Banking Publications, London, 2004.
93. Saita, Rancesco, **Value at Risk and Bank Capital Management**, Elsevier, USA, 2007.
94. Sagner, James, **The Real World of Finance**, John Wiley & Sons, USA, 2002.
95. Saunders, cornett, **Financial Markets and Institutions, An Introduction to the Risk Management Approach**, The McGraw-Hill Companies , Inc.2007.
96. Saunders, cornett, **Risk FIM, financial institutions management, A risk Management Approach**, McGraw-Hill, Irwin, New York, USA, 2006.
97. Schwalbe, Kathy, **Information Technology, Project Management,** 4th edition, Thomson, course technology, Canada, 2006.

2- Periodicals, Researches and Articles:

98. Abu Musa, Ahmad A, **Perceived Security Threats of Computerized Accounting Information Systems in the Egyptian Banking Industry**, JOURNAL OF INFORMATION SYSTEMS, Vol. 20, No. 1, Spring 2006.
99. Abu-Musa, Ahmad A., **Investigating Adequacy of Security Controls in Saudi Banking Sector:** An Empirical Study, Journal of Accounting – Business & Management vol. 17 no. 1, 2010.
100. Al Janabi, Mazin A.M**., Commodity price risk management: Valuation of large trading portfolios under adverse and illiquid market settings,** Journal of Derivatives & Hedge Funds, Vol. 15, 1, 15–50, 2009.
101. Alsbehe, M. G, Davis, E. Philip, **Determinants of Credit Risk in Some Arab Countries**, Brunel University, London, 2006.
102. Angel, Gustavo A. Del, Haber, Stephen, and Musacchio, Aldo, **Bank Accounting Standards in Mexico. A layman's guide, to changes 10 years after the 1995 bank crisis,** Working paper, Copyright © 2008 by authors.
103. Ariss, Rima Turk and Sarieddine, Yolla**, Challenges in implementing capital adequacy guidelines to Islamic banks,** Journal of Banking Regulation, Vol. 9, 1 46–59, Palgrave Macmillan Ltd, 2007.
104. Barghouth Orobah, **Risk Evaluation and Control**, Palestinian Monetary Authority and Barents Group, LLC, 1997**.**
105. Berwick, Richard, **Risk management in Commercial banks of Vietnam**, A proposal submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of M.A. Nov. 1, 2004.
106. Bodin, Lawrence D and Gordon, Lawrence A, **information Security and Risk Management**, Communications of the ACM , 2008, Vol . 51 Issue 41.
107. Butkevicius, Arunas, **Assessment of the Integration of the Accounting Information System in Small and Medium Lithuanian Enterprises**, ISSN 1392-1258. EKONOMIKA, 2009.
108. Cai, Zhuang and Wheale, Peter, **The new capital accord and the Chinese banking industry,** Journal of Banking Regulation Vol. 8, 3 262–289, Palgrave Macmillan Ltd, 2007.
109. CIURLĂU, LOREDANA**, THE CONTROL AND ADMINISTRATION OF THE RISKS AT THE LEVEL OF THE BANKING COMPANIES,** Annals of the University of Petroşani, Economics, 9(1), 2009, 179-186.
110. Dai, Xiling, **Study on the Reform of the Current Financial Report System of China**, International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 1, February 2010. www.ccsenet.org/ijef.
111. Del Angel, Gustavo A., Haber, Stephen, and Musacchio, Aldo, **Bank Accounting Standards in Mexico. A layman's guide to changes 10 years after the 1995 bank crisis,** Working papers, 2008.

112. Dillon, Thomas W and Kruck, S.E, **Identifying Employer Needs from Accounting Information Systems Programes**, Journal of Information Systems Education, Vol. 19(4), 2008.
113. Ernest & Young, **IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures Implementation guidance for investment funds**, the second edition, March2009. Available at: **http://www.rutgers.edu/accounting/raw/fasb**
114. Gewald, Heiko, Wüllenweber, Kim, and Weitzel, Tim, **THE INFLUENCE OF PERCEIVED RISKS ON BANKING MANAGERS' INTENTION TO OUTSOURCE BUSINESS PROCESSES - A STUDY OF THE GERMAN BANKING AND FINANCE INDUSTRY** -, Journal of Electronic Commerce Research, VOL 7, NO.2, 2006.
115. Thornton International, Grant, **Financial Instruments on Display, A guide to IFRS7, Financial Instruments: Disclosures**, 2007.
116. Grubb, Tom and Burke, Tom, Apr2008, **A Framework for Governence, Risk Management and Compliance**, Bank Accounting and Finance (08943958), Vol. 21 Issue3, p17-47.
117. Hillson, David, **Integrated Risk Management As A Framework For Organizational Success,** Originally published as a part of 2006 PMI Global Congress Proceedings – Seattle Washington, 2006. Available at the website of the institute of Risk Management: www.theirm.org.
118. IASB, Financial Accounting Standards Board, FASB, **Financial Instruments: Classification and Measurement,** Draft amendments to other IFRSs and guidance Exposure Draft ED/2009/7, July 2009**.**
119. International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2009, "**Financial Instruments: Classification and Measurement"**, IFRS9, London.
120. IFRS, International Financial Reporting Standard, **IFRS 13 Fair Value Measurement,** International Accounting Standards Board (IASB), London, United Kingdom. Available at: http://www.ifrs.org. May2011.
121. IFRS, International Financial Reporting Standard, This fact sheet is based on the standard as at 1January 2011, **IFRS7 Financil Instruments: Disclosure,** Grant Thornton, CPA, Australia professional development. April 2011.
122. Ismail, Noor Azizi, **Accounting Information System: Education and Research Agenda**, Malaysian Accounting Review, 2009.
123. Kaplan, Robert S., Harvard University, **Accounting Scholarship that Advances Professional Knowledge and Practice**, American Accounting Association DOI: 10.2308/accr.00000031, THE ACCOUNTING REVIEW, Vol. 86, No. 2, Mar2011, pp. 367–383.
124. KPMG, IFRS REPORTING, **Financial Instruments Accounting**, March 2004. Available at: **http://www.rutgers.edu/accounting/raw/fasb.**
125. Lazo, Bernardo Batiz and Peter, Wardley, Banking on **Change: Information systems and technologies in UK High Street Banking, 1919-1979,** in « L'entreprise, le chiffre et le droit », éditeurs J.G. Degos et S. Trébucq, Bordeaux, 2005.
126. Matthews, Claire and David, Tripe, **Bank Computing in a changing economic environment: the IBIS project in New Zealand**, Accounting, Business & Financial History , Taylor & Francis group, November 2004.
127. McDonnell, John, **Financial Instruments, IFRS7- Disclosure Requirements,** Accountancy Ireland April 2007, VoL39, Issue 2, p14-18, 5p.
128. Palfi, Cristina, **Control Environment in Banking System: An Empirical Study on Romanian Framework Vs. COSO and COCO Models,** International Journal of Business Research, Volume 9, Number 1, 2009.
129. Rao, Ananth, University of Dubai**, IMPLEMENTATION OF ENTERPRISE RISK MANAGEMENT (ERM) TOOLS - A CASE STUDY**, Academy of Accounting & Financial Studies Journal; Mar2009, Vol. 13 Issue 2, p87-103.
130. Sajady, H. and Dastgir,M. H. Hashem Nejad, M. S**., Evaluation of the effectiveness of Accounting Information Systems,** International Journal of Information Science & Technology, Volume 6, Number 2 July / December, 2008.
131. Lehmann, Constance M., **Internal Controls: A Compendium of Short Cases**, Issues in Accounting Education, Vol. 25 Issue 4, p741-754, November 2010.
132. Salehi, Mahdi, Assistant Prof. Accounting and Management Department, Zanjan University, Iran, **Usefulness of Accounting Information System in Emerging Economy: Empirical Evidence of Iran,** International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 2; May 2010.
133. Simonetti, Roberto, Wuyts, Marc and Wuyts-Fivawo, Anna, **Banking on Rural Innovation for Poverty Reduction: A Case Study of Value-chain Lending in Mozambique**, The European Journal of Development Research, Vol.19, No.1, March 2007, pp.136–155.
134. Sharma Kapil, P.N., Mishra and Sharma Vivek, **Quantitative Risk Measurement: Public Sector Banks**, SCMS Journal of Indian Management, Dec2010, Vol. 7 Issue 4, p104-111.
135. Staff of Pakistan Banks, **Risk Management**, Guidelines for Commercial Banks & DFIs, 2005.
136. Stowe, David W. and Jeffery, Craig A., **Risk Management in Isolation is Risky**, Financial Executive , Mar2008, Vol.24 Issue2,p26-**29**,4p.

3- The Internet websites:

137. AIRMIC, ALARM and IRM, a risk management standard, 2002. Available at the website: www.theirm.org/publications/PUstandard.html.
138. Basel Committee on Banking Supervision, " **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. A Revised Framework- Comprehensive Version** ", Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, 2006. Available at: http://www.bis.org/bcbs/..
139. Basel Committee on Banking Supervision, **The Basel Committee's responses to the financial crises: report to the G20**, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, October 2010. Available at: http://www.bis.org/bcbs/basel3.htm
140. Basel Committee on Banking Supervision, **Risk Management Principles for Electronic Banking,** Bank for International Settlements, Basel, Switzerland , July2003. Available at: http://www.bis.org/bcbs/..
141. Basel Committee on Banking Supervision, consultative document, **The Compliance Function in Banks,** issued for comment by 31 January2004, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, October2003.
142. Basel Committee on Banking Supervision, **Report to G7 Finance Ministers and Central Bank Governors on International Accounting Standards,** Bank for International Settlements, Basel, Switzerland , April2000. Available at: http://www.bis.org/bcbs/..
143. Basel Committee on Banking Supervision, **Supervisory guidance for assessing banks' financial instrument fair value practices**, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland , April2009. Available at: http://www.bis.org/bcbs/..
144. Basel Committee on Banking Supervision, " **The Standardised Approach to Credit Risk** ", Supporting Document to the New Basel Capital Accord ,Consultative Document, Issued for comment by 31may2001, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January2001. Available at: http://www.bis.org/bcbs/..
145. Basel Committee on Banking Supervision, " **The Internal Ratings-Based Approach** ", Supporting Document to the New Basel Capital Accord ,Consultative Document, Issued for comment by 31may2001, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January2001. Available at: http://www.bis.org/bcbs/..
146. KPMG, KPMG International Standards Group is part of KPMG IFRG Limited. IFRS, **First Impressions: Additions to IFRS9 Financial Instruments,** December2010. kpmg.com/ifrs.
147. SWOT Analysis, available at: http://www.businessballs.com/teambuildinggames.htm#swot%20exercise%20team%20building%20games.
148. Deloitte, **IAS Plus Update, IFRS9: Financial Instruments**, November 2009. available on: Deloitte's www.iasplus.com.
149. Delloite, IAS Plus Update, **IFRS9 Financial Instruments**, Deloitte Touche Tohmatsu 2009, Designed and produced by The Creative Studio at Deloitte, London. 953A, November2009. www.deloitte.com.
150. FASB, Financial Accounting Standards Board, **Asset Management**, **A practical guide to IFRS7 For investment managers and investment, private equity and real estate funds**, PricewaterhouseCoopers, April2010. Available at: http://www.rutgers.edu/accounting/raw/fasb
151. CGI Group Inc, **Supply Chain Finance: A new way for trade banks to strengthen customer relationships,** 2007. Available at: www.banking-gateway.com/.../cgi/cgi.
152. IFRS7 News, Trustees go for, "Noah's ark" approach, Novomber2010, www.pwc.com/lu/ifrs.
153. IFRS. IFRS9 **Financial Instruments, Amendments to other IFRSs and guidance**, Amendments to other IFRSs and guidance, International Financial Reporting Standard, International Accounting Standards Board (IASB), London, United Kingdom.
154. IASB(F), International Accounting Standards Board Foundation, IAS32, (Revised at 1998), **Financial instruments, explosures and presentation**, Finalized and resolved copy – for publication, 23/10/2001. Translated by: Faculty.KSU.edu.sa/72465/Arabic/Doclib8/IAS32fin.doc.

موقع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود (مترجم)